بسم الله الرحمن الرحیم

منطق ... چند کتاب در منطق

تجريد المنطق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتفرد بوجوب الوجود المتوحد بدوام [illegible]
الذوات [illegible] بجميع [illegible] خالق العقول [illegible]
[illegible] واجب الوجود فلا يتطرق اليه العدم
[illegible] الاعيان وواهب كل [illegible]
والنقصان نحمده على نعمائه [illegible] ونشكره على [illegible] المتتابعة
والصلوة على اشرف [illegible] الطاهرة [illegible] على محمد وآله الا [illegible]
اما بعد [illegible]
المولى الامام الاعظم والعالم المعظم افضل [illegible]
واكمل المتأخرين في [illegible] والاخلاق [illegible] والدين [illegible]

المحققين الطوسي قدس الله روحه الزكية وافاض على تربته المراحم الربانية
وقفت على مختصره الموسوم بالتجريد في المنطق فوجدته قد اشتمل
على مسائل شريفة بعبارات لطيفة يتعسر الاطلاع على معانيها و
يتعذر الوقوف على دقائقها [illegible] من مطالب الفضلاء [illegible]
المتأخرون من العلماء فشرعت في املاء هذا الكتاب الموسوم با
بالجوهر النضيد في شرح كتاب التجريد [illegible]
راجيا من الله تعالى النفع به وانتفاع المستفيدين [illegible] ان يرفعه ذلك
في [illegible] انه [illegible] وعليه التكلان قال
رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم نحمد الله حمد الشاكرين ونصلي على محمد وآله
الطاهرين اما بعد فانا اردنا ان نجرد اصول المنطق ونحسن نظمه
على الترتيب ونكسوه حلل الالفاظ والتهذيب [illegible]
مكرراته [illegible] على الضابط [illegible] الاصل [illegible] في
تسعة فصول الفصل الاول في [illegible] اللفظ [illegible] على تمام
معناه بالمطابقة كدلالة الانسان على الحيوان الناطق وعلى جزءه
بالتضمن كدلالته على بعض اجزائه وعلى الخارج عنه بالالتزام
كدلالته على الضاحك عليه اقول ههنا مباحث احدها ان المنطق هل
هو علم ام لا وقد اختلف فيه والحق انه علم متعلق بالمعقولات

الثانية وان لم يكن متعلقا بالمعقولات الاولى وبهذا دخل تحت
مطلق العلم وقوله انه آلة في اكتساب العلوم فلا يكون
علما فهو خطأ لانه ليس آلة لجميعها حتى البديهيات والنظريات
التي لا يتطرق اليه الخطأ في بعضها ويجوز ان يكون بعض العلوم
آلة لغيره كالهندسة وغيرها الثاني ان المنطقي لا نظر له
بالذات في الالفاظ اذ نظره الذاتي في المعاني فانه اذا بحث
عن الالفاظ يقصد بيان ان لا يجب لنوع خاص بل مطلق نظره في تقسيم
دلالات الالفاظ وافرادها وتركيبها وغيرها من المباحث المتعلقة
المتعلقة بالالفاظ وهذا البحث غير مختص بالمنطقي اذ كل علم
ينبغي البحث فيه عن الالفاظ مطلقا لكونها طريقا الى تحصيل المعاني
ولذا قدم البحث عن الالفاظ في هذا الفصل في جميع فلا اي
الفصل الثالث في الدلالة اي فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه
او تخيله بالنسبة الى العالم بالوضع اي طبيعية كدلالة اح اح
على اذى الصدر وعقلية كدلالة الصوت على المصوت ووضعية
مستفادة من وضع الواضع وهي التي يبحث عنها ههنا واقسامها
ثلثة مطابقة وهو دلالة اللفظ على تمام مسماه كدلالة الانسان على الحيوان
الناطق وتضمن وهو دلالة اللفظ على جزء المسمى كدلالة الانسان على الحيوان

على الحيوان

على الحيوان وحده والناطق وحده والتزام وهو دلالة اللفظ على معنى
خارج عن المعنى الذي وضع اللفظ بازائه كدلالة الانسان على الضاحك و
قبول العلم محمول على اللازم المشهور واعلم ان جزء المعنى قد ينسب
الى اللفظ بانه معناه فلهذا احترز في المطابقة بذكر التمام وان كان
لا حاجة اليه لوجه رابع اعلم ان اللفظ قد يكون مشتركا بين المعنى وجزئه
او بينه وبين لازمه فحينئذ يكون لذلك اللفظ دلالة على ذلك الجزء
من جهتين فباعتبار دلالته عليه من حيث الوضع يكون مطابقة و
باعتبار دلالته عليه من حيث دخوله في المسمى يكون تضمنا وكذا في
الالتزام وكان الواجب عليه ان يقيد في الدلالات الثلثة بقوله
من حيث هو كذلك والا اختلت الرسوم ولقد اوردت
عليه قدس روحه هذا الاشكال واجاب بان اللفظ لا يدل
بذاته على معناه بل باعتبار الارادة والقصد واللفظ حين
ما يراد منه المعنى المطابقي لا يراد منه معنى التضمن فهو انما يدل على
معنى واحد لا غير وفيه نظر ولا بد في دلالة الالتزام شرطها اللزوم
الذهني والا لم يجب حصول الفهم فيتحقق دلالة التي هي كدلالة احد
المتقابلين على الآخر كالعدم على الملكة وهي دلالة عقلية وكذا التضمن
فانهما تابعان لدلالة المطابقة لا توجد بدونها وقد توجد بدونهما

بدونهما كما في البسائط والمهيات التي لا يتركب فهم غيرها قال والمو
والواحد من الالفاظ ان دل على معناه الواحد الموجود في كثيرين على
السواء بالتواطؤ كالانسان على افراده او على التساوي بالتشكيك
كالموجود على الجوهر والعرض ودل على معانيه المختلفة بالاشتراك كالعين
على معانيها سواء عمها الوضع اتفاقا او خص بعضها ثم نقل
الباقي بسبب من شيء او نقل القول اللفظ الواحد الدال على معناه
باحدى الدلالات المتقدمة بالنسبة الى معناه على اقسام احدها
علم وهو الذي يكون معناه شخصا معينا ويلحق به المضمر واسماء الاشارة
وثانيها المتواطي وهو ان يكون المعنى الواحد صادقا على كثيرين بالسوية
بالسوية من غير ان يكون وجوده في بعضها
في بعض افراده اولى من وجوده في البعض الآخر ولا اقدم ولا اشد
الانسان فان وجوده في زيد وعمرو بالسوية اذ انسانية زيد
ليست اقدم ولا اشد ولا اولى من انسانية عمرو وثالثها المشكك
وهو ان يكون وجود بعض افراده اولى او اقدم او اشد فذلك المشترك
من البعض الآخر كالموجود على الجوهر وتحمله على العرض فانه اولى واقدم
من العرض والنور اولى من المعلول والواجب اشد من الممكن وانه
لم يقل على الجوهر والعرض لان لفظ العرض مشترك بين قسيم الجوهر والعرض

العام

العام الذي قد يكون جوهرا او كان تو توهم التكرار للجوهر فازاله
باستعمال لفظ القسيم بدل العرض ورابعها المشترك وهو ان
يكون اللفظ واحدا والمعنى مختلفا كثيرا كالعين الموضوع للباصرة
وعين الشمس وعين الذهب وغيرها سواء عم الوضع جميع
المعاني كهذا المثال او خص الوضع بعض تلك المعاني ثم نقل منه
الى البعض الآخر اما لمناسبة بينهما من شبه او غيره كما في الالفاظ المجازية
كالاسد الموضوع للحيوان المفترس المنقول الى الرجل الشجاع للمشابهة
في الشجاعة او لا لمناسبة بل بمجرد النقل كالصلوة الموضوعة للاذكار الموجودة
المنقولة الى ذات الركوع والسجود والمناسبة بينهما سواء كان الناقل
الشرع كالصلوة او العرف العام كالدابة او الخاص كالفاعل
والمصدر جعل المشترك شاملا لهذه الاقسام وهو خلاف المتعارف
اذ المعروف بين ارباب الاصول ان المشترك هو الاول لا غير والثاني
هو الحقيقة والمجاز والثالث هو الالفاظ المنقولة قال والالفاظ
المتكثرة تدل على معناها الواحد بالترادف كالانسان والبشر
على معناها وعلى معانيها المتكثرة معها بالتباين كالانسان والفرس
على معنيهما اقول لما فرغ من البحث عن نسبة لفظ الواحد الى معناه
شرع في نسبة الالفاظ المتكثرة الى المعاني وهي قسمان لان الالفاظ

الكثيرة إما أن تدل على معنى واحد وتسمى المترادفة كالإنسان والبشر
فإن معناهما واحد هو الحيوان الناطق وإما تدل على معان متكثرة
بتكثرها وتسمى المتباينة كالإنسان والفرس فإن معناهما متكثر
بتكثر لفظيهما وإنما نكثر المعاني بقوله معا ليخرج عنها الألفاظ
المتكثرة إذا اتفقت في الدلالة على معان متكثرة وكان كل واحد
من تلك الألفاظ موضوعا لكل واحد من تلك فإنها من الألفاظ المترادفة
وإن تكثرت الألفاظ والمعاني لأن تكثرت المعاني ليس بسبب
تكثر الألفاظ فقط واللفظ الذي لم يجعل لأجزائه دلالة أصلا فهو
مفرد كالإنسان والذي جعلت أجزاؤه دالة على جزء المعنى فهو مركب
كالحيوان الناطق ويسمى قولا أقول وهذه قسمة أخرى للفظ مطلقا وهي أن
اللفظ إما أن لا يدل جزؤه على شيء أصلا ويسمى مفردا كالإ
نسان وزيد فإن أجزاء هذين لا تدل على شيء أصلا و
إما أن يدل جزؤه على جزء المعنى ويسمى مركبا كالحيوان الناطق
فإن الحيوان يدل على جزء المجموع من معنى الحيوان الناطق وههنا
بحثان أحدهما أن المفرد قد يكون لبعض أجزائه دلالة لا من
حيث إنه جزء من اللفظ المستعمل بل من حيثية أخرى وقصد
مغاير فإنه من حيث هو جزء من هذا اللفظ لا يراد منه شيء

قيد م

المقام

المعاني م

سواء كان له جزء ... أو ...

اصلا

أصلا وانتفاء الإرادة يستلزم انتفاء الدلالة لأنها تابعة لها إذ الألفاظ
إنما تدل بحسب الإرادة والقصد لا لذواتها ومثاله أن عبد الله وأمثاله
قد يكون علما فيكون مفردا وقد يكون نعتا فيكون مركبا واللفظ من جهة
غير مفرد حال كونه علما لما تقدم وثانيهما أن المفرد يدخل فيه ما ليس له
جزء ألبتة أصلا كق إذا جعل علما وما له جزء غير دال أصلا كزيد وما له
جزء صالح للدلالة على غير جزء المعنى كعبد الله وعلى جزئه كالحيوان الناطق
إذا جعل علما قال وينقسم إلى تام وناقص لأن من المفرد ما
يتم دلالته بنفسه ومنه ما لا يتم والأول إن تجرد عن الوقوع
في أحد الأزمنة الثلاثة اللاحقة به بحسب التصريف فهو
اسم وإلا فهو فعل ويسمى كلمة والثاني حرف ويسمى أداة
أقول تمام القول ونقصانه تابعان لتمام مفرداته ونقصانها
فالتام من القول هو الذي يتألف من مفردين تامين والنا
قص منه ما يتألف من مفردين ناقصين أو أحدهما ناقص إذا ثبت
هذا فالمفرد التام هو ما يتم دلالته على معناه بلا انضمامه إلى غيره وغير
التام هو الذي لا يتم دلالته بنفسه ويفتقر في دلالته على معناه إلى غيره
كالأداة وقد ظهر من ذلك أن التام يشمل الاسم والفعل إلا
أن الاسم يتجرد عن الدلالة على الزمان كزيد والفعل هو الذي يقترن

ألبتة م

بنفسه كالاسم والفعل إذ كل واحد
منهما لا يفتقر في دلالته م

يقترن باحد الازمنة الثلثة لكن التصاريف اللاحقة به كقام
ويقوم وسيقوم والاداة كفي ولا قال والاسم مفهومه
من وقوع الشركة فيه جزئي كزيد المشار اليه وغير المانع كلي
كالانسان وان لم يقع فيه شركة كالشمس والعنقاء اقول
هذا تقسيم لفظ المفرد الى الكلي والجزئي وذلك بحسب معناه
فان المعنى ان تشخص ليس جزئيا حقيقيا كزيد المشار اليه واما
قيده بالاشارة ليخرج عنه زيد المشترك بين الاشخاص متعددة
فتشخص المعنى مانع من الشركة فيه واما ان لم يمنع معناه من و
قوع الشركة فيه فانه يكون كليا سواء كانت فيه شركة خا
رجية كالانسان او لم يكن كالشمس فانها غير مشتركة ومع
ذلك فهي كلية لان منع الشركة مستند الى غير المفهوم وههنا
مباحث احدها ان الجزئية والكلية للمعنى بالذات
وللالفاظ بالعرض وثانيها ان الجزئية والكلية من المعقو
لات الثانية العارضة للمعقولات الاولى اذ ليست
الجزئية ولا الكلية الجهتة منفردة مستقلة في العقول وثالثها
ان الكلي على ستة اقسام بالنظر الى وجود افراده في الخارج احدها
ان يكون ممتنع الوجود في الخارج كشريك الباري وثانيها ان يكون

ممكن الوجود

ممكن الوجود لكنه غير موجود اصلا كالعنقاء وثالثها ان يكون موجودا
لكن الموجود منه فرد واحد مع امتناع غيره كواجب الوجود و
رابعها ان يكون الموجود واحدا مع امكان غيره كالشمس وخامسها
ان يكون الموجود منه كثيرا متناهيا كالكواكب السيارة
وسادسها ان يكون غير متناه كالنفوس الناطقة والمصنف
رحمه الله اقتصر على بعضها لان فيه تنبيها على الباقي لانه احد قسمي ما يكون
الموجود منه كثيرا واحد القسمين ما يكون الموجود منه واحدا وقسم ما لا يو
جد منه شيء اصلا وبه يحصل التنبيه على قسم المتروك في كل واحد
من المراتب وههنا مباحث اخر لا نطول بذكرها ذكرناها في كتاب
الاسرار الموصوف الواحد كالانسان وصفاته كالضاحك
والكاتب اذا جعل بعضها مقولا على بعض بحيث يتفق كقولنا الانسان
ضاحك فمثلا فالانسان موضوع والضاحك المقول عليه محمول
وذلك بالمواطاة واما الضحك فمحمول عليه ايضا ولكن بالاشتقاق
اقول لما كان الكلي هو المحمول على كثيرين بالفعل او بالقوة ذكر الحمل
والوضع عقيب الكلي واعلم ان الموصوف قد يحمل صفته عليه
كقولنا الانسان ضاحك وقد يكون بالعكس كعكس المثال
وقد يحمل صفة على صفة اخرى كقولنا الضاحك كاتب واليه

الشارح بقوله اذا حمل بعضها مقولا على بعض اذا عرفت هذا فنقول اذا
قلنا الانسان ضاحك فالانسان هو الموضوع والضاحك هو
المحمول وهذا الحمل المواطاة وهو حمل هو هو بمعنى ان ذات الموضوع
اي ذات المحمول ويجوز ان يقال ان الموضوع هو المحمول وههنا نوع
آخر من الحمل يسمى حمل الاشتقاق وهو حمل ذو هو كحمل الضحك على الانسان
بمعنى انه مشتق له منه اسم كالضاحك ويحمل عليه بالمواطاة فيقال
للمشتق انه محمول بالمواطاة وللمشتق منه انه محمول بالاشتقاق
قال وكل اعم من حيث المفهوم فهو بالطبع محمول على ما هو اخص
منه كالضاحك والحيوان على الانسان واما بالعكس فليس كذلك
اقول الاعم من الشيء هو الذي يصدق عليه وعلى غيره ومعنى الصدق هو
الحمل فاذن كل اعم فهو بالطبع محمول على الاخص كالحيوان على الانسان
واما بالعكس وهو حمل الاخص على الاعم فليس طبيعيا واعلم ان الاعم
قد يكون اعم باعتبار وجوده في افراد الاخص وغير افراده كالحيوان
والانسان وقد يكون باعتبار المفهوم لا غير كالضاحك فان مفهومه انه
شيء ما ذو ضحك من غير التفات الى كون ذلك الشيء انسانا او لم
يكن فان المشتق لا يدل على خصوصيات الحقايق وانما يستفاد
كون الضاحك انسانا من الخارج المفهوم فالضاحك من حيث

المفهوم

المفهوم اعم من الانسان ومن حيث الافراد هما متساويان ولهذا قال المص
رحمه الله كل اعم من حيث المفهوم فانه شامل للقسمين قال كل
محمول بالمواطاة وبالطبع فاما ذاتي للموضوع واما عرضي له اقول
قد مر ان المحمول قد يكون بالمواطاة وقد يكون بالاشتقاق والمحمول
قد يكون بالطبع بان يكون اعم وقد يكون لا بالطبع واذا عرفت هذا
فالمحمول بالمواطاة وبالطبع معا اما ذاتي واما عرضي وانما قيد بالطبع
ليخرج مثل قولنا الحيوان انسان فانه وان كان محمولا بالمواطاة
الا انه ليس بالطبع والمراد بالتقسيم ههنا انما هو المحمول بالمواطاة
والطبع معا وانما انقسم المحمول اليهما لان المحمول اما ان يكون
نفس الماهية للموضوع وانما يزيد الموضوع بعوارض مشخصة له كقولنا
زيد انسان واما ان يكون جزء منها كقولنا الانسان حيوان فالقسمين
هما الذاتي واما ان يكون عارضا لها كقولنا الانسان ضاحك فالمحمول
فيها قال والذاتي ما يقوم ذاته غير خارج عنه كالحيوان او الناطق
للانسان وكالانسان لزيد وغيره ما يقوم وجوده اقول الذاتي
هو ما يقوم ذات الشيء يعني ما لا يتحقق تلك الماهية الا به سواء كان
نفس الماهية فانها ذاتية لافرادها كالانسان لزيد وعمرو فان خواص
الذاتي موجودة فيها او كان جزء منها كالحيوان للانسان او الناطق

جزء غير خارج عنه فقولنا ما يقوم ذات الشيء م

به وقد منع اكثر القدماء من اطلاق الذاتي على الاول لان الذاتي منسوب
الى الذات والنسبة لا يناسب الى النفس وهو ضعيف لانها ذاتية لافرادها
لا للمهية نفسها وقوله غير خارج عنه لان المقوم قد يطلق على مقوم للمهية
وهو الذي ذكرناه وقد يطلق على مقوم الوجود كالعلل وهي خارجة
عن المهية فبالقيد المذكور خرج مقوم الوجود قال والعرضي ما يلحقه بعد
تقومها بالذاتيات اما لازما بينا كالزوايا للمثلث او غير
بين يلحقه بتوسط غيره كتساوي الزوايا لقائمتين واما مفارق
بطيئا كالشباب لزيد او سريعا كالقيام له اقول العرضي في مقابلة
الذاتي فلما كان الذاتي هو المقوم للمهية كان العرضي ما يلحقها بعد تقومها
ولا مدخل له البتة في التقويم وهو على قسمين لازم وغير لازم واللازم قسمان
لازم المهية ولازم الوجود ولازم المهية قسمان بين وغير بين فالاقسام
اربعة احدها لازم المهية البين وهو يفسر بامرين احدهما اللازم الذي يكفي
تصور المهية في تصوره كزوجية الاثنين وذي الزوايا للمثلث و
الثاني الذي يكفي تصور المهية وتصوره في الجزم باللزوم بينهما مثل كون
الاثنين نصف الاربعة والاول اخص وثانيها لازم المهية غير
البين وهو الذي يلحق المهية بتوسط غيره مثل مساوات زوايا
المثلث لقائمتين له فانه لازم له بتوسط ما برهن عليه في الهندسة
وثالثها

وهذا الذاتي وهو مقوم المهية مغايرا
لمقوم الوجود فان مقوم المهية يراد به
الجنس والفصل او المادة والصورة
في الجملة جزء الشيء المانع الذهن اعلى [illegible]
ومقوم الوجود يراد به الفاعل والغاية و
الموضوع

وثانيها لازم الوجود كسواد الزنجي فانه لما جاز تصور الزنجي غير اسود
لم يكن لازما للمهية بخلاف لازم المهية الذي لم يمكن تصور المهية
منفكة عنه ولما لم يفارق في الوجود كان لازما في الوجود و
رابعها العرض المفارق وهو قسمان بطيء المفارق كالشباب
لزيد وسريعه كالقيام له واما سهل المفارق او غيرهما
قال والمسئول عنه بما هو المهية التي تكتسب ذاتياتها التي تركبها غيرها فيها والذي يختص بها فيجب ان يجاب بهما اقول
قدماء المنطقيين لم يفرقوا بين الذاتي والمقول في جواب ما هو
لان الذاتي عندهم هو جزء المهية لا غير والجزء اما جنس او فصل
ولم يفرقوا بين الجنس والفصل كما حكى الشيخ عنهم فلم يبق فرق
بين الذاتي والجنس ولما كان من الجنس مقولا في جواب ما هو
حسبوا ان المقول في جواب ما هو الجنس بسبب ابهامهم لكن
فلم يبق اذن فرق بين الذاتي والمقول في جواب ما هو و
يميزه بعضهم بان جعل الذاتي الاعم هو المقول في جواب ما هو واخرج
الفصول عن كونها مقولة في جواب ما هو ورد الشيخ عليهم كما ذكره
المصنف رحمه الله وهو ان السائل بما هو انما يسئل عن المهية وهي انما
يتحقق بجميع ذاتياتها المشتركة بينها وبين غيرها والمختصة بها فان

والتي [illegible]

لا غير مع انتفاء انما يتحقق بكونه حيوانا م

فان الانسان ليس انما هو انسان بكونه حيوانا ناطقا اعني
الذاتي المشترك والمميز فيجب ايرادهما معا في الجواب **قال**
فان سئل بما هو من جزئيات تكثرت بالعدد فقط كزيد
وعمرو معا او فرادى فليجب حالتي الشركة والخصوصية بالحقيقة
المتفقة فيهما وهي الانسان وان سئل عما يختلف حقايقها
كالانسان والثور معا فليجب بكمال ما يشترك فيه وحده وهو
الحيوان وان اخص واحد منهما بالسؤال كالانسان فليضم
الى ذلك ما يختص به ايضا كالناطق ويكون الجواب في الحالتين مختلفا
اقول المسئول عنه بما هو اما ان يكون واحدا او كثيرا فان كان
كثيرا فاما ان يكون الكثرة مختلفة بالعدد لا غير واما ان يكون
مختلفة بالحقايق وان كان واحدا فاما ان يكون شخصا واحدا
او ماهية كلية فالاقسام اربعة والجواب عنها ثلثة القسم الاول
ان يكون المسئول عنه بما هو جزئيات تكثرت بالعدد لا غير كما
لو سئل عن زيد وعمرو وخالد ما هم والثاني ان يكون المسئول عنه
جزئيا واحدا من تلك الجزئيات كما لو سئل عن زيد وحده
بما هو لا بمن هو والجواب عن هذين القسمين واحد وهو الحقيقة
المتفقة فيها الافراد وهو الانسان وهو مقول في جواب

ما هو

عن الكثرة واما بحسب الخصوصية فلانه جواب م

ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا اما بحسب الشركة فلانه جواب
عن جزئي واحد من تلك الكثرة ايضا لان السؤال بما هو عن الحقيقة
وهي متحدة في الجميع لا تزيد كل واحد منها على صاحبها بمقوم حتى
تذكر في الجواب **الثالث** ان يكون المسئول عنه اشياء
كثيرة مختلفة الحقايق كما لو سئل عن الانسان والفرس والثور
بما هم والجواب هو كمال ما يشترك فيه تلك الحقايق وحده
كالحيوان وانما يتعين الحيوان للجواب لانه لو اجاب بغيره
لكان ذلك الغير اما اخص او اعم او مساويا والاعم لا يصلح ان
يكون جوابا لانه سئل عن كمال المشترك والاعم من الحيوان
ليس كمال المشترك بل جزؤه واما الاخص اما الاخص فانه ليس
بما يشترك بين الافراد فلا يصلح للجواب واما المساوي فلانه
لا يدل على كمال المشترك الا بالالتزام ودلالة الالتزام ههنا
مهجورة فيتعين الحيوان للجواب ولهذا قال وحده وهذا الجواب
مقول في ما هو بحسب الشركة المحضة لانه انما يصلح اذا سئل عن الحقا
يق المتكثرة ولا يصلح جوابا عن واحد منها بانفراده القسم الرابع
ان يكون المسئول عنه واحدا كليا كما لو سئل عن الانسان وحده
بما هو والجواب ههنا يكون بالحد وهو الحيوان الناطق وهو

مقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة لانه لا يصلح جوابا
عن غيره من السؤال واعلم ان المسؤول عنه بما هو ههنا لما كان واحدا
من افراد الجزئيات المندرجة في القسم الثالث كان الجواب
الاول اعني تمام المشترك مع انضمام ما يختص بهذا الجزئي من
الفصول كالناطق ويكون الجواب في الحالتين مختلفا اعني
الجواب من الانسان في حالة انفراده بالسؤال مخالف
للجواب عنه حالة اشتراكه مع غيره في السؤال كما بيناه قال و
اعمهما اعني النوع على مختلفات الحقايق في جواب ما هو بالشركة
هو جنس لكل واحد منها وهي انواعه اقول المقولات في
جواب ما هو المتقدمان اعني المقول في جواب ما هو بحسب الشركة
المحضة والمقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة اعمهما هو
هو الاول وهو المقول على مختلفات الحقايق كالحيوان ويقال
له الجنس لكل واحد من المختلفات بالحقيقة وهي انواعه كالانسان
والفرس وغيرهما وحده انه الكلي المقول على كثيرين مختلفين با
الحقايق في جواب ما هو قال وقد يتصاعد الاجناس الى
ما لا جنس فوقه وهو الاجناس وقد يترتب الاجناس في التصاعد
اذا كان الماهية واحدة اجناس كثيرة بعضها فوق بعض ولا يجب

اقول
الجنس

ترتيبها

[illegible]

ترتيبها لجواز ان يكون لماهية جنس واحد لا جنس فوقه لكن ينتهي في
التصاعد الى جنس ليس فوقه جنس وهو جنس الاجناس كالجوهر وانما
وجب انتهاؤه في التصاعد لانه لولا ذلك لزم تركب الماهية
من اجزاء غير متناهية ويلزم وجود علل ومعلولات لا
الى نهاية وهو محال قال ويتنازل الانواع الى ما لا نوع
تحته بل تحته الاشخاص وهو نوع الانواع اقول كما و
جب انتهاء الاجناس في التصاعد وجب انتهاء الانواع
في التنازل الى نوع لا نوع تحته وتسمى نوع الانواع كالانسان
فانه لا نوع تحته بل الاشخاص المختلفة بالعدد لا غير لانه لولا
انتهاء الانواع في التنازل لما تحصل الاشخاص فلم يكن النوع نوعا
حقيقيا ولما كان النوع هو المندرج تحت غيره كان نوع الانواع
هو المندرج تحت جميع الانواع التي هي فوقه وكان نوع الانواع
اسما للنوع الاخير ولما كان الجنس هو الذي يندرج تحته غيره
تحته كان جنس الاجناس اسما لما فوق الاجناس كلها قال
وكل من المتوسط جنس لما تحته نوع لما فوقه اقول المتوسطات
بين جنس الاجناس ونوع الانواع يقال لكل واحد منها انه جنس
باعتبار صدقه على كثيرين مختلفين بالحقايق وانه نوع باعتبار اندراجه

تحت غيره وهذا النوع هو النوع الاضافي وحده انه الذي
يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو قولاً اولياً فاقسام
الجنس اربعة العالي والسافل والمتوسط والمفرد ولم يذكره
المص لعدم مثاله الخارجي واقسام النوع اربعة العالي و
السافل والمتوسط والمفرد ولم يذكره المص ايضاً لعدم مثاله و
قد ذكرنا في كتاب الاسرار نسبة كل واحد من مراتب الجنس
الى كل واحد من مراتب النوع بالعموم والخصوص والمباينة قال
وما يقال في جواب ما هو على متكثرة بالعدد فقط لتلك المتكثرة
ولكن [illegible] اقول لفظ النوع مشترك بين معنيين احدهما
الاضافي وقد تقدم ذكره والثاني الحقيقي الذي هو احد الكليات
الخمس وهو المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط في جواب
ما هو فبقيد الاختلاف بالعدد يخرج الجنس والعرض العام وبقيد
المقولية في جواب ما هو يخرج الفصل والخاصة وهذا المعنى غير
المعنى الاول لافتراقهما في الحد والحقيقة وتباينهما بالاعتبار والوجه
اذ الحقيقي معتبر بالقياس الى ما تحته والاضافي معتبر بالقياس
الى ما فوقه وجواز تركيب وبساطته ووجوب تركيب
الاضافي من الجنس والفصل ووجود الحقيقي بدون الاضافي

كما في البسائط

كما في البسائط والاضافي بدونه كما في الاجناس المتوسطة
وقد يتفقان في التوارد على حقيقة واحدة كالنوع السافل
فبينهما عموم من وجه قال والذي يقال في جواب اي ما هو
في جوهره اعني خصوصية كل نوع هو فصل مقوم لذلك
النوع ولما تحته ومقسم لجنسه ولما فوقه اقول كل واحد
من الانواع المندرجة تحت جنس يختص بشيء يميزه عن
الآخر مغاير لما به الاشتراك وهو خصوصية كل نوع من
تلك الانواع وتلك الخصوصية لما كانت مميزة كانت
صالحة للجواب عن السؤال باي ما هو فان طالب اي
انما يطلب التميز ولا يصلح لجواب ما هو لانه تدل على المهية
بالالتزام وهو مجتنب عنه في جواب ما هو وذلك كالنا
طق فانه اذا سئل عن الانسان فقيل اي حيوان هو كان
الجواب هو الناطق فهو يفيد التميز واعلم ان التميز قد يكون ذا
تياً وجوهرياً وقد يكون عرضياً فالذي يفيد التميز العرضي هو الخاصة
فانها يفيد التميز لكنه عرضي لا جوهري فلهذا قيد في الفصل بقوله
في جوهره فيرسم الفصل اذن كلي مقول في جواب اي ما هو

الذاتي هو [illegible] يفيد التميز م
الذاتي هو الفصل والذي يفيد التميز م

فی جوهره ولما کان الفصل مقوما للنوع کان مقوما لما تحته لان
النوع ح یکون جزء لما تحته وجزء الجزء جزء ولما کان الفصل
ممیزا لبعض افراد الجنس عن بعض کان مقسما له بمعنی انه یقتضی
انقسام الجنس الی طبیعتین احدهما نوع ذلک الفصل و
الاخری غیره وح یکون مقسما لما فوقه لان وجود السافل
فی الطبیعتین یقتضی وجود العالی فیهما **قال** فالکلیات
الذاتیة جنس او فصل او نوع **اقول** وجه الحصر ان الکلی
اما ان یکون ذاتیا او عرضیا لانه اما مقوم او لا الاول
الذاتی والثانی العرضی وسیاتی بیان اقسامه والذاتی
اما ان یکون نفس ماهیة ما تحته من الجزئیات وهو
النوع او جزء منها وهو اما ان یکون تمام المشترک بینها و
بین نوع ما من الانواع او لا یکون والاول هو الجنس و
الثانی اما ان یکون مختصا بتلک الماهیة وهو الفصل او یکون
مشترکا ویکون مساویا لتمام المشترک والا لکان اعم منه فا
فان کان تمام المشترک کان جنسا والمقدر خلافه والا
عاد البحث واذا کان مساویا لتمام المشترک کان فصل

جنس فکان

کان فصل جنس فکان فصلا **قال** والعرضی ان اختص بنوعا
واحدا فقط سواء شمل ام لا او اختص ببعضه فهی خاصة وان شمله
وغیره فهی عرض عام وهذه هی الخمسة **اقول** قد ان قسمان للعرضی
وهو اما ان یختص بحقیقة واحدة سواء شملها او اختص ببعض
افرادها ویسمی الخاصة وهو کلی مقول علی ما تحت حقیقة واحدة
فقط قولا عرضیا واما ان لا یختص بحقیقة واحدة بل یوجد فیها و
فی غیرها وهو العرض العام فانقسمت الکلیات الی هذه الخمسة
اعنی الجنس والفصل والنوع والخاصة والعرض العام فانه
نقسمت الکلیات الی هذه الخمسة اعنی الجنس والفصل
والنوع والخاصة والعرض العام وهذه هی الخمسة اعنی الخمسة المفردة
التی ترکب منها الحد والرسم **قال** والفصل الثانی فی
المقولات من الاجناس العالیة الجوهر **اقول** لما فرغ من
البحث عن المقولات الخمسة العارضة لهذه المقولات
العشرة شرع فی البحث عنها وان لم یکن من علم المنطق لان
موضوع المنطق هو المعقولات الثانیة التی عارضة للمعقولات
الاولی فکیف یبحث فیه عن المعقولات الاولی وعلی انه

جزء من علة فانه يكون دوراً بل قد يبحث عنها فيه للاستعانة على
تحصيل الاجناس والفصول فيكون معيناً على استنباط الحدود
والمستنتج وان لم يكن من هذه العلل اذا عرفت هذا فنقول الا
جناس العالية التي يندرج تحتها جميع الاجناس عشرة وهي
مقولات المذكورة في هذا الفصل احدها الجوهر وقد اختلف
في انه جنس ام لا فاكثر الاوايل على ان الجوهر جنس عال لاشتراك افرا
ده فيه وامتناع تحققها بدونه وتساويها فيه وهذه خواص الجنس
واما المتاخرون فانهم منعوا من جنسيته بوجوه احدها انا قد
نعقل كثيراً من الماهيات ونشك في جوهريتها والجنس لا نشك
في ثبوته للماهية وثانيها ان افراده متفاوتة فيه فان المجردات
اولى بالجوهرية من المقارنات والشخصيات اولى من الكليات
المتفاوتة فيه على حسب مراتب القرب من الشخصيات والبعد
عنها والاشتراك في اجزاء الماهيات متفاوتة فيه وثالثها ان فصوله
جواهر وحمل الجنس في طبيعة الفصل والا تقوم بالعرض وغير ذلك ان كانت هم
من الوجوه التي ذكرناها وذكرنا الاعتراض على كثير منها في كتاب
الاسرار قال وهو موجود لا في موضوع والموضوع محل يوجد

متقوما

لحلى

يوجد متقوماً دون ما يحل فيه اقول الحال والمحل لا بد ان يكون لاحدهما
حاجة الى الآخر فان كان المحل مستغنياً عن الحال والحال محتاجاً اليه يسمى
المحل موضوعاً والحال عرضاً وان كان بالعكس يسمى المحل مادة و
الحال صورة فالموضوع والمادة قد اشتركا في المحلية الا ان
الموضوع محل مستغن والمادة محل محتاج كما اشترك العرض
والصورة في الحالية الا ان العرض حال محتاج والصورة حال
مستغن فالموضوع اخص من مطلق المحل فعدمه اعم من عدم المحل
اذا عرفت هذا فنقول رسم الاوائل الجوهر موجود لا في الموضوع ما بانه هم
اي بانه ماهية وحقيقة اذا وجدت في الاعيان كانت لا
في موضوع اي لا في محل يتقوم به ولا نعني به انه يكون موجوداً بالفعل
بالفعل لا في موضوع والا لكان الشك في وجوده يقتضي الشك
في جوهريته وكانت جوهريته بالفاعل كما ان وجوده به وليس
وهو حق وهذا الرسم يشمل الجواهر المجردة والمقارنة اما المجردة
فظاهر واما المقارنة فلانها وان كانت في محل الا انها
ليست في موضوع قال والحال فيه عرض كما ان المادة محل
تتقوم بالحال فيه والحال فيها الصورة اقول العرض
هو الحال في الموضوع على ما بيناه والمادة محل للصورة متقومة

بالحلول على ما بيناه في الصورة والمادة والجسم المركب منهما جواهر
وكذلك المفارقات اعني العقل والنفس فهذه اقسام الجواهر لان
الجوهر اما ان يكون محلا اولا فالاول المادة والثاني اما ان
يكون حالا اولا والاول الصورة والثاني اما ان يكون مركبا من
الحال والمحل اولا الاول الجسم والثاني اما ان يكون متعلقا بالبدن
بالتدبير اولا والاول النفس والثاني العقل وكلها جواهر لاشتراكها
في كونها موجودة لا في الموضوع وان كان بعضها موجودا في محل لانه لا يلزم
من نفي وجوده في موضوع نفي وجوده في المحل مطلقا **قال** ومنها الكم
وهو ما لذاته يقبل المساوات واللامساواة بالتطبيق
اقول الكم احد الاجناس العوالي وله خواص منها انه الذي لذاته
يقبل المساواة واللامساواة بالتطبيق وهو الذي جعله المصنف رحمه الله
معرفا له وذلك لان المساواة وعدمها قد يلحقان الاشياء باعتبار
المقادير الحالة فيها والاعداد او باعتبار حلولها فيها وقد يلحقان
الاشياء لذواتها والذي يلحقه المساواة واللامساواة لذاته
هو الكم فان العددين لذاتهما يلحق عليهما التساوي والتفاوت
وكذلك الخطين والسطحين والجسمين اما الجسم الطبيعي فانه انما
يلحقه تساويه لجسم آخر او متفاوته باعتبار حلول المقدار فيه

يلحقان مر

فبقيد القبول

فبقيد القبول بالذات يخرج ما يقبل لا لذاته وانما قال بالتطبيق لان
التساوي وعدمه بين الشيئين قد يكون باعتبار التطبيق بان ينطبق
احد المقدارين على الآخر بان يجعل المبدأ في احدهما مقابلا للمبدأ في
الآخر والثاني للثاني وهكذا وقد يكون لا باعتبار التطبيق كا
التساوي في التحقق مثلا وفي العموم والخصوص وغير ذلك مما يقال
عليه التساوي وعدمه وانما يكون المساوات وعدمها من خواص
الكم اذا اعتبر التساوي وعدمه بالتطبيق **قال** وينقسم الى متصل
قار وهو الخط والسطح والجسم او غير قار وهو الزمان والى منفصل
وهو العدد والثلثة الاول يختص بالوضع دون الآخرين **اقول**
لابد في الكم من جزء عاد اما بالفعل كما في العدد او بالقوة كما في المقدار
اذا عرفت هذا فنقول الكم اذا انقسم فاما ان يكون بين اجزائه حد
مشترك يكون بداية لاحد القسمين ونهاية للآخر وهو المتصل
واما ان لا يكون وهو المنفصل والاول اما ان يكون قار توجد اجزاؤه
دفعة واحدة او غير قار والقار اما ان ينقسم في جهة واحدة وهو
الخط او في جهتين وهو السطح او في ثلث جهات وهو الجسم التعليمي
وغير القار وهو الزمان والثاني وهو المنفصل هو العدد لا غير والثلثة الاول
اعني الخط والسطح والجسم يختص بالوضع اعني قبول الاشارة الحسية

بانه ههنا او هناك دون الآخرين لان الزمان والعدد ليسا
في جهة حتى يقبلا الاشارة الحسية **قال** ومنها الكيف وهو هيئة
قارة لا يقتضي قسمة ولا نسبة **اقول** الكيف احد الاجناس
~~العوالي وهو هيئة قارة لا يقتضي قسمة ولا نسبة الكيف~~
احد الاجناس العوالي ورسمه بانه هيئة قارة لا يوجب تصورها
تصور شيء خارج عن حاملها ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في
محلها اقتضاء اوليا فقولنا هيئة يشمل جميع الاعراض ويخرج
به الجوهر وقولنا قارة يخرج عنه الزمان ومقولتا ان يفعل وان ينفعل
وقولنا لا يوجب تصوره تصور شيء خارج عنها يخرج عنه المقولات
النسبية وقولنا لا يقتضي القسمة واللاقسمة يخرج عنه المقدار
والنقطة والوحدة وقولنا اقتضاء اوليا ليدخل في الكيف
العلم بالاشياء الغير المنقسمة فانه يقتضي اللاقسمة لا اقتضاء اوليا
بل باعتبار المعلوم وهذا القيد اولى من قيد المصنف رحمه الله لانه يدخل
فيه النقطة والوحدة والآن مع انها ليست من الكيف **قال**
وقد يتضاد ويشتد ويضعف **اقول** من الكيف ما يتضاد
في افراده كالسواد والبياض بخلاف الجوهر والكم فان التضاد
منتف عنهما والبعض من الكيف ما يقبل الشدة والضعف كـ

كالسواد

كالسواد والبياض بخلاف الجوهر فان الجسم يشتد في سواده الى ان
يبلغ الغاية وكذلك يأخذ في الضعف الى ان يبلغ غاية البياض وهذه
الخاصة وهي قبول الاشتداد والضعف لا يوجد في الكم فانه لا يعقل
ثلثة اشد من ثلثة اخرى ولا خط اشد في خطيته من خط وان كان
ازيد فان الزيادة غير الشدة ولا يوجد في الجوهر لان معنى الاشتداد
وهو اعتبار المحل الواحد الثابت الى حال فيه غير قار يتبدل
نوعيته وتوجد في كل آن نوع من الانواع من غير ان يبقى
آنين بحيث يكون في كل آن متوسطا بين ما يوجد في ذلك الآن
وما يكون قبله وبعده وهذا لا يعقل الا في العرض وفي هذا الموضع
ابحاث دقيقة ذكرناها في كتبنا العقلية فمنه ما يختص بالكميات
كالاستقامة والشكل والزوجية ومنه الانفعاليات والانفعالات
وهي المحسوسات كحمرة الدم والخجل ومنه الملكة والحال ويختص بذوات
الانفس كصحة المصحاح وغضب الحليم ومنه القوة واللاقوة كالمصحاحية
والصلابة ومقابلهما **قال** اقسام الكيف اربعة احدها الكيفيات
المختصة بالكميات اما المتصلة كالاستقامة والانحناء والشكل او
المنفصلة كالزوجية والفردية وثانيها الكيفيات المحسوسة فان
كانت راسخة سميت انفعاليات كحمرة الدم وان كانت غير

راسخة كميئات الانفعالات كحمرة الخجل وثالثها الكيفيات
النفسانية فان كانت راسخة فهي الملكات كالعلوم و
صحة المصارع وان كانت غير راسخة فهي الحالات كالظنون
وغضب الحليم ورابعها الكيفيات الاستعدادية وان كان
الاستعداد نحو الدفع فهو القوة كالصلابة والمصارعة وان كان
نحو الانفعال فهو لاقوة كعدم الصلابة وعدم المصارعة **قال** ومنها
المضاف وهو ما يعقل بالقياس الى غيره ولا وجود له سوى
ذلك كالابوة والبنوة وقد يعرض للمقولات جميعا
اقول المضاف من الاجناس العالية وفيه مباحث احدها
في رسمه وهو الذي يعقل بالقياس الى غيره ولا وجود له سوى
ذلك وتحقيق هذا الرسم ان من الماهيات ما يستقل بالتعقل
المعقولية من غير حاجة الى غيره يقاس اليه ومنها ما لا يعقل
الا بالقياس الى غيره والثاني هو المضاف وهو قسمان حقيقي
ومشهوري وذلك لانه اذا عقل بالقياس الى غيره
فاما ان يكون له وجود خاص سوى ذلك وهو المضاف المشهوري
كالاب والابن فان للاب وجودا مغايرا للمعقولية بالقياس
الى غيره واما ان لا يكون له وجود سوى معقوليته بالقياس الى غيره

وهو المضاف

وهو المضاف الحقيقي كالابوة والبنوة وهو المراد ههنا **وثانيها** اختلف
الناس في وجود الاضافة فاثبته جماعة لان فوقية السماء ليس امرا تقديريا
لا غير بل هو امر متحقق ثابت خارج الذهن وهو غير السماء وغير العدم الصرف
فهو ثابت وانكره جماعة واستدلوا بان الاضافة لو كانت موجودة
وهي عرض لافتقرت الى المحل ويكون حلولها في ذلك المحل اضافة اخرى
ويلزم التسلسل اجاب الشيخ عنه بان من المضاف ما هو مضاف بذاته ومنه
ما هو مضاف باعتبار غيره وهذا الاخير يرجع الى الاول وينقطع التسلسل
وذلك لان الابوة مثلا مضافة لذاتها الى الابن وحلولها مضاف
لذاته الى المحل فانقطع التسلسل هذه خلاصة ما ذكره الشيخ وهو غير واف
بالمطلوب لان السائل لم يلزم التسلسل باعتبار ان المضاف دائما انما يكون
مضافا باضافة مغايرة له وانما لزم التسلسل من حيث ان الاضافة اذا
كانت موجودة كانت عرضا فيكون حالة في محل ويكون هناك اضافتان
احديهما الابوة وثانيهما الحلول وكل واحدة منهما مضاف لذاته الى غيره
لكن الحلول من حيث انه عرض موجود يفتقر الى المحل فيكون حلوله في ذلك
المحل اضافة اخرى ويلزم التسلسل وكلام الشيخ يصلح جوابا على تقدير ايراد السؤال
على الوجه الاول اما على هذا الوجه فلا وثالثها اعلم ان الاضافة قد يعرض
لجميع المقولات اما الجوهر فكالاب والابن مثلا واما الكم فكالاعظم والاصغر

واما الكيف فكالاسخن والابرد واما المضاف فكالابعد والاقرب واما الاين فكالاعلى والاسفل واما المتى فكالاقدم والاحدث واما الوضع فكالانصب واما الملك فكالاكسى واما الفعل فكالاقطع واما الانفعال فكالاشد تسخنا قال ومنها الوضع وهو هيئة للجسم بعرض له بسبب نسبة بعض اجزائه الى بعض لوقوعها في الجهات كالقيام والانتكاس اقول الوضع يقال بالاشتراك على معان احدها قبول الاشارة الحسية وثانيها نسبة تعرض للجسم بسبب انتساب بعض اجزائه الى بعض وثالثها نسبة تعرض للجسم بسبب انتساب بعض اجزائه وبسبب انتساب بعض اجزائه الى امور خارجة عنه كالقيام والانتكاس فان القيام انما يتحقق بنسبتين احديهما للجسم بالنظر الى اجزائه والثانية له بالنظر الى امور خارجة بكون راسه من فوق ورجليه من اسفل ولولا اعتبار النسبة الثانية لكان الانتكاس قياما واشار اليه المصنف رحمه الله الى النسبة الثانية بقوله

لوقوعها

قال رحمه

لوقوعها في الجهات ومنها الاين وهو كون الشيء في مكانه ككون الماء في الكوز اقول الاين احد الاجناس العالية وهو عبارة عن نسبة الشيء الى مكانه بالكون فيه و[illegible] مغاير للمتمكن والمكان الا انه عارض لتحققه اليهما مثل كون الماء في الكوز وهو حقيقي وغير حقيقي فالحقيقي هو كون الشيء في مكان المختص به وغير الحقيقي ككون زيد في الدار وفي السوق قال ومنها متى وهو كون الشيء في زمانه كقيام زيد الساعة اقول متى احد الاجناس العالية وهو عبارة عن كون الشيء في زمانه او في طرفه وهو مغاير للشيء والزمان على ما سلف في الاين كقيام زيد الساعة قال ومنها الملك والجدة وله وهو التملك للشيء وقيل كون الشيء مشمولا بما ينتقل بانتقاله كالتلبس والتختم اقول الملك احد الاجناس العالية قال الشيخ ابو علي في الشفا نقول للملك ولا احققها وتشبه ان يكون عبارة عن كون الشيء مشمولا بغيره وينتقل

بانفعاله كالتلبس والتسخن والمص رحمه الله فانه جعلها
عبارة عن نسبة التملك للشيء قال رحمه الله وباعتبار
نوع الاشتباه فيها وضع الاوايل لها الملك و
الجدة وانه لتوقف على معاينتها والمتكلم عليه بان
الملك من باب المضاف وللمانع ان
يمنع من ذلك وان كانت الاضافة عارضة
لها قال ومنها ان يفعل وهما هيئتان

وان ينفعل وهي

غير قارتين بعرضان المؤثر والمتأثر حال
التأثير والتأثر كالاحراق والا
حتراق في النار والحطب اقول مقولة ان
يفعل احد الاجناس العالية وكذا مقو
له ان ينفعل فان هيئة قارة بعرض للمؤثر

ينفعل

حال تأثيره كالاحراق في النار وان ينفعل
هيئة غير قارة بعرض للمتأثر حالة التأثر كالاحتراق
في الحطب ولا يقال لا شك الفعل والانفعال
بعد استقرارهما ونفاذ الفعل بل في حالة
الفعل والانفعال قال وهذه هي المقولات

عرضي ثم

العشرة وكون التسعة عرضا الها او ليس هذه المقولات
العشرة هي الاجناس العالية والاجناس سواها
الموقوف على ذلك من اعسر الامور وواحد من هذه
العشرة جوهر والتسعة الباقية اعراض عليها لصدق العرض عليها
صدق في العارض على معروضه لا صدق الجنس على
انواعه لان معنى العرض هو المعروض للشيء وهو نسبة
العارض الى المعروض فهو متأخر والجنس متقدم ولان
كثيرا من المقولات يعلم حقائقها ويشك في عر
ضيتها فلا يكون العرض جنسا قال والمتقا
بلان شيئان يمتنع تعقلهما معا بمو
ضوع واحد ينسبان اليه من جهة واحدة ويعقل احد

احدهما او يوجد

احدهما بازاء الاخر او في غاية البعد عن الآخر اقول اسم المتقا

اقول اسم

بلين ويفهم منه معنى التقابل فقولنا شيئان شامل
للمتقابلين وغيرهما وقولنا يمتنع تعقلهما بموضوع واحد
احترازا به عن غير المتقابلين مما لا يمتنع تعقلهما بمو
ضوع واحد كالسواد والحركة وقولنا ينسبان اليه احترازا به
عن موضوع لا يصح نسبة الشيئين اليه كالسواد و[illegible]

كما اذا نسبنا الى المجردات فانهما شيئان يمتنع تعقلهما

بالمجرد فليسا بمتقابلين لما لم يصح نسبتهما اليه وقولنا

من جهة واحدة فانهما لا يتقابلان الا كما بوة زيد لعمرو و بنوته لخالد

اذا عرفت هذا فالمتقابلان ان احدهما بازاء الآخر فهما المتضا

يفان وان وجد احدهما بازاء الآخر فهما العدم والملكة ان

اختصا بموضع واحد والا فهما السلب والايجاب وان

لم وجد احدهما في غاية البعد من الآخر فهما الضدان

قال واقسام التقابل اربعة اولها الايجاب و

السلب كقولنا فرس ولا فرس او زيد كاتب وزيد ليس

بكاتب وبحسب القول وثانيها التضايف

وقد مر ذكره وثالثها التضاد ورابعها الملكة والعد

م اقول المتقابلان اما ان يكونا وجوديين او يكون

احدهما وجوديا والاخر عدميا والثاني اما بالنظر الى الوجود ان لم

والعدم في اللفظ والقول لا غير او بالنسبة الى الو

جود الخارجي والاول هو تقابل السلب والايجاب

سواء اخذ بالنسبة الى المفردات كقولنا فرس لا فرس

او الى المركبات كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب

احترزنا به عن الاضافة فيجب اذا تقابلتا بموضوع واحد لا من جهة واحدة

بكاتب وهذا التقابل بحسب اللفظ والقول والثا

ني هو تقابل العدم والملكة كتقابل البصر والعمى اما ان

كانا وجوديين واما ان يكون احدهما في غاية البعد او يكو

ن احدهما معقولا بالقياس الى الآخر والاول التضا

د كتقابل السواد والبياض والثاني التضايف وقد

مر بيانه في المقولات والمشهور ان الضد

ين امران ينسبان الى موضوع ولا يمكن ان

يجتمعا فيه كالذكورية والانوثية والتحقيق

يقتضي كونهما موجودين في غاية التخالف

تحت جنس قريب يصح منهما ان يتعاقبا على موضوع

ولم يتفقا عليه كالسواد والبياض اقول

تقابل الضدين يطلق الضدان على في المشهور على

معنى وفي التحقيق على معنى آخر اما في المشهور يطلق

الضدان على كل امرين ينسبان الى موضوع واحد

ولا يمكن ان يجتمعا فيه سواء كانا وجوديين او احدهما و

جوديا وسواء اندرجا تحت جنس قريب او

لا كما يجعلون الذكورية ضد الانوثية واما بحسب

التحقيق وهو مصطلح الحكماء فيطلق الضدان
على كل وجوديين بينهما غاية التباعد بشرط اندرا
جهما تحت جنس قريب يصح منهما ان يتعاقبا على موضو
ع واحد وارتفاعهما معا فقولنا وجوديين يخرج منه
العدم والملكة المذكورين والاضافيتين وهو قولنا بينهما غا
ية التباعد يخرج منه الحمرة والخضرة مثلا وقولنا
تحت جنس قريب ليخرج عنه مثل التعتق
الذي هو مستفاد من افراط قوة الجذب والاشتعال الذي
هو من افراط قوة الدفع قال واما الملكة فالمشهور
انها ما يوجد في موضوع وقتا ما ويمكن الا ينعدم عنه
ولا يوجد بعده كالابصار والعدم انعدامها عنه
في وقت امكانها كالعمى والتحقيق انها
ما ينسب الى الموضوع يكون طبيعة ذلك الموضوع
الشخصية او النوعية او الجنسية قابلة لها كالزوجية
والعدم عدمها بالنسبة الى قابلها كالفردية لما انتقى اقول لما انتقى
تفسير الضدين بحسب الشهرة والتحقيق كذلك
اقلف تفسير الملكة بحسب الشهرة والتحقيق اما بحسب

الشهرة

الشهرة فانها عبارة عما يوجد في موضوع وقتا ما ويمكن
ان ينعدم ولا يوجد بعده كالابصار لا الابصار بالفعل بل
القوة على الابصار ولا القوة مطلقا كما للجنين بل القدرة
على الابصار ويمكن ان ينعدم عن الموضوع اي يستحيل
الى العدم من غير عكس والعدم انعدام تلك الملكة وارتفا
ع ذلك التحيز كالعمى فانه ليس عدم البصر مطلقا
بل عدمه في وقت امكانه وتهيؤ الموضوع له واما بحسب
التحقيق فان الملكة ما تنسب الى موضوع قابل له لا
لا بحسب طبيعته الشخصية لا غير بل بحسب طبيعته النو
عية او جنسية وذلك كالبصر بالنسبة الى الاكمه فان طبيعته
الشخصية وان لم يكن قابلة له الا ان طبيعته النوعية وهي
الانسانية قابلة له وبالنسبة الى العقرب فان الا
بصار غير ممكن لشخص العقرب ولا لنوعها بل لجنسها
وكونها حيوانا قال وظهر ان حكم هذين القسمين
في العموم بحسب الاعتبارين متعاكس اقول ظهر
من تفسير التضاد والملكة بحسب الشهرة والتحقيق
تعاكسهما في العموم والخصوص وذلك لان التضاد

بجب الشهرة فقد تبينا انه لا يشترط فيه كونهما وجوديين ولا غاية التباعد وبحسب التحقيق بعاكسها يشترط فيه ذلك فبين التضاد بحسب الشهرة اعم منه بحسب التحقيق واما الملكة فانها بحسب الشهرة عبارة عن تهيؤ الموضوع الشخص للشئ والعدم ارتفاع تهيؤ ذلك الموضوع وبحسب تحقيق عبارة عن تهيؤ ذلك الموضوع الشخص او النوع او الجنس لذلك الشئ والعدم ارتفاع ذلك التهيؤ عن ذلك الموضوع الشامل للثلثة فالملكة بحسب الشهرة اخص منه بحسب التحقيق فقد كان التضاد بحسب الشهرة اعم منه بحسب التحقيق وقد كان التضاد بحسب الشهرة اعم منه بحسب التحقيق فيعاكس حكمهما في العدم بحسب الشهرة والتحقيق **قال** والمتقدم والمتاخر قد يكونان بالزمان كالاب وابنه او بالذات كالعلة والمعلول او بالطبع كالواحد والاثنين او بالوضع كالصف الاول والثاني او بالشرف كالمعلم والمتعلم وذلك المعنى وما في هذا الفصل لا يتعلق بهذا العلم ولكنه يفيد فيه **اقول** الحكماء حصروا انواع التقدم

التقدم في هذه الخمسة ولم نقف لهم على برهان يدل على الحصر اكثر من الاستقراء وتقضه المتكلمون بتقدم بعض اجزاء الزمان على بعض واعتذارات الفلاسفة فيه ضعيفة ذكرناها وبينا ضعفها في كتبنا كالاسرار والمناهج والخ اعرفت هذا فنقول التقدم يقال عند الاوائل لخمسة معان احدها التقدم بالزمان وهو ظ لكل احد كتقدم الاب على الابن بمعنى ان للاب وجودا في زمان وللابن وجودا في زمان آخر وزمان الاب متقدم على زمان الابن فيصدق للاب انه متقدم على الابن بالزمان وثانيها التقدم بالذات وهو التقدم بالعلية كتقدم الشمس على الضوء وحركة الاصبع على حركة الخاتم فانا نعلم لولا حركة الاصبع لما يتحرك الخاتم فهذا الترتيب العقلي هو المعني بالتقدم بالعلية وهو حق عند جماعة من الناس وثالثها التقدم بالطبع وكتقدم الواحد على الاثنين فانه لولا الواحد لم يتحقق للاثنين وجود وقد يتحقق الواحد وان لم يكن الاثنان موجودا فهذا الترتيب العقلي لغير العلية والمعلولية هو المراد بالتقدم

الطبعي والفرق بين هذا النوع من التقدم وبين الاول
ان المتقدم ههنا الى كان كافيا في وجود المتأخر بحيث
يستحيل انفكاكه عنه والمتقدم ثم ان لم يكن المتأخر ثابتا
ورابعها التقدم بالرتبة اما الرتبة الحسية كتقدم الصف الاول على الصف
الثاني بالنظر الى الامام او الرتبة العقلية كتقدم الجنس
على النوع ان اعتبر الترتيب بالنسبة الى العموم وخامسها
التقدم بالشرف والفضيلة كتقدم العالم على متعلمه واذا
عرفت اصناف التقدم فاعرف منها اصناف التأخر
وهو ظ وكذا اصناف المعية الا ان المعية بالعلية لا يصح
له اجتماع العلتين على معلول واحد والمصنف اطلق ذ
لك وليس بجيد وهذا الفصل خارج عن هذا الفن الى بيناه
ه لكنه يفيد فيه لاحتياج المنطقي في اكتساب الحدود
والمقدمات اليه لانه متى لم يعرف ان المحدود وكل
واحد من احدى مطلوبه تحت اي جنس من الاجنا
س العالية لم يقدر على تحصيل الفصول والحدود
الوسطى

الفصل الثالث في القضايا

واحوالها وجود الشيء في الكتابة بحسب الاغلب يدل على

ههنا ليس علة تامة للتأخر اذ قد يمكن وجود المتقدم دون

على وجوده في العبارة وهو دائما يدل على وجوده في الا
ذهان دائما بالوضع وهو على الذي في الاعيان وهو با
لطبع والاطراف بتوسط الاوساط لما فرغ من البحث
عن المفردات المفيدة لاكتساب التصورات شرع
في المركبات اعني القضايا واحكامها المفيدة لاكتساب
التصديقات وقبل ان يشرع في المقصود مهد قا
عدة دالة على العلاقة الراسخة بين اللفظ والمعنى بحيث
تؤثر احوال اللفظ في احوال المعنى فاذا عرفت هذا فنقول للشيء
وجود في الاعيان الذاتي لا بالنظر الى اذهان المتصو
رين ووجود في الاذهان اذا تصور وحصلت
صورته في ذهن المتصور له ووجود في العبارة اذا تلفظ
باسمه الدال عليه ووجود في الكتابة اذا رقم صورة
يدل على اللفظ الدال عليه فالوجود في الكتابة يدل
غالبا على وجوده في العبارة لا دائما اذ قد يوجد كتابة
من غير لفظ العبارة بل قد ينتقل الذهن عنها الى المعنى
من غير ذكر المكتوب اما الوجود في العبارة فانه دا
ئما يدل على وجوده في النفس اذ المتلفظ بالاسم انما

اقول ٢

يتلفظ به اذا الفهوم معناه اما اجمالاً او تفصيلاً وثانيا
ان الدلالتان وضعيتان تختلف باختلاف الاو
ضاع اما دلالة ما في الذهن على ما في الخارج فهي طبيعية
لا تختلف باختلاف الناس واعلم ان قول الوجو
على الخارجي بحسب الحقيقة وعلى الباقية بحسب المجاز
واعلم ان الاطراف يدل بعضها على بعض بحسب التوسط
الاوساط كدلالة الوجود في الكتابة على الوجود الخا
رجي فانها انما بواسطة دلالة الكتابة على العبارة
على الوجود الذهني ودلالة الذهني على الخارجي قال الاقا
ويل انواع منها التقييدي وهو في قوة المفردات كالحيوان
الناطق فهو بمنزلة الانسان اقول القول هو اللفظ
المركب وهو اما تام او غير تام فغير التام اما تقييدي وهو
ان يكون الجزء الثاني قيداً في الاول بتخصيصه كالحيوان
الناطق وهو في قوة المفرد لدلالته على ما دل عليه
الانسان وهو لفظ مفرد وهذا النوع من المركب هو
المستعمل في الحدود والرسوم واما غير تقييدي وهو غير
مستعمل في شيء من الصناعات الا بانضمام غيره كقو

او ودلالة العبارة

لنا زيد في قال ومنها الخبري وهو الذي يعرض
له لذاته ان يكون صادقاً او كاذباً ويسمى قولاً جازماً
وقضية وهذا اختص بالعلوم وسائر الانواع كالاستفهام
والامر والتعجب وغيرها اختص بالمحاورات اقول هذا
هو النوع الثاني من انواع المركب وهو التام وهو
اما ان يكون محتملاً للصدق والكذب لذاته
او لا يكون والاول هو الخبر والقضية والقول
الجازم كقولنا الانسان حيوان فانه يصح عليه
توارد الصدق والكذب لذاته وهذان النوعان
اعني المركب التقييدي والخبري اختصا بالعلوم
لان الاول يستعمل في الحدود والرسوم والثاني يستعمل
في القياس والاستقراء والتمثيل والثاني وهو
الذي لا يحتمل الصدق والكذب لذاته فاما ان يدل
على طلب الفعل دلالة وضعية والامر ان كان مع
الاستعلاء والا فالدعاء ان كان مع الخضوع والالتما
س ان كان مع التساوي وان لم يدل على طلب
الفعل فهو التنبيه ويندرج فيه التمني والترجي والتعجب

اقول حد

١٢١

والقسم والنداء وهذه المركبات اخص بالمحاورات
التي لا يستعمل مثل هذه في المخاطبة والشعر كثيرا واعلم
ان هذه الانواع قد يحتمل الصدق والكذب ايضا فان
من قال ليت لي مالا لانفق يصدق او يكذب بواسطة
التمني لا لذاته وكذا من قال اضرب فانه يحتمل الصد
ق والكذب باعتبار انه يفيد قولنا لذاته يخرج هذه
الانواع عن ان يكون اخبارا وكل قضية يشتمل على
جزئين ما يحكم عليه وما يحكم به اقول القضية هو القول
المركب الذي حكم فيه بصدق الثاني على ما صدق عليه
الاول او بمصاحبته له او بمعاندته او بسلب ذلك
كقولنا الانسان حيوان فلا بد فيهما من جزء
الصادق على الشيء وهو المحكوم به والذي يصدق
عليه المحكوم به وهو المحكوم عليه ويشتمل ايضا على را
بطة لكن الجزآن الاولان هما الاولان وكقولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فقد
حكمنا باستصحاب وجود النهار لطلوع الشمس
وكقولنا اما ان يكون العدد زوجا او فردا فقد حكمنا

حكمنا بالمعاندة بينهما قال والتأليف الاول يكون
من مفردات تام الدلالة وجزؤه الاول هو موضوع
هو اسم لا غير ومحمول يرتبط به ورابطة ربما لا يتلفظ
بها ويكون القضية ثنائية كقولنا زيد كاتب او يتلفظ
فيصير ثلاثية كقولنا زيد هو كاتب وفي الفارسية لا
بد منها وهي لفظ است بلغتهم اقول التأليف قسمان
اول وثاني فالتأليف الاول هو المتألف من المفردات
الثلاثة اول التأليف يقع في القضايا والثاني هو المؤلف
من قضايا مؤلفة من المفردات او غيرها ففي الاول
وهو المؤلف من المفردات الثلاثة وهو اما اسمان او
او اسم محكوم عليه وفعل محكوم به كقولنا الانسان
حيوان والانسان يكتب فالانسان وهو احد
جزئي مثلث التأليف وهو المحكوم عليه يسمى موضوعا ويجب
ان يكون اسما لاستحالة الاخبار عن معنى الافعال والحرو
ف بحجة ذكرنا والحيوان هو جزء الثاني يسمى المحمول
وهو قد يكون اسما وقد يكون فعلا لصحة الاخبار بالفعل
ورابطة ترابط المحمول بالموضوع وهو الجزء الثالث
للقضية وهو جزء الصوري وهي اعني الرابطة قد

يكون مذكورة في اللفظ فيسمى القضية ثلاثية لاشتمالها
على اجزاء الثلثة كقولنا الانسان هو كاتب فان اللفظ
هو رابطة بين الموضوع والمحمول وقد يحذف للعلم
بها كقولنا الانسان كاتب ويسمى القضية ثنائية
وهذا في لغة العرب وقد يجب ذكر الرابطة في
بعض اللغات كالفارسية مع عدم العطف
قال والمؤلف هذا التاليف حملية اما موجبة يحكم فيها
بكون المحمول مقولا على ما يقع عليه الموضوع سواء
وضع ذات وحدها او مع صفة كقولنا الانسان
او الضاحك كاتب او سالبة كقولنا ليس
الانسان او الضاحك بكاتب اقول القضية
المؤلفة هذا التاليف اعني الاول يسمى حملية وهي
اما موجبة او سالبة فالموجبة هي التي يحكم فيها بكون
المحمول مقولا على ما يقع عليه الموضوع سواء كان الموضو
ع هو الذات او الذات مع الصفة مثال الاول
قولنا الانسان كاتب فان معناه ان ما يقع عليه
الانسان يقع عليه الكاتب لكن الانسان على نفسه
لانه نفس الذات لا صفة خارجة عنها مثال الثاني

الثاني قولنا الضاحك كاتب فان معناه ان ما يقع عليه
الضاحك يقع عليه الكاتب لكن الضاحك صفة مقو
لة على الانسان والسالبة هي التي يحكم فيها بسلب المحمول عما يقع
عليه الموضوع سواء كان الموضوع نفس الذات كقولنا الانسان
ليس بكاتب او صفة خارجة عنه كقولنا الضاحك ليس بكاتب صح قال والتاليف الثاني يكون من القضايا والمؤ
لفة منها شرطية يسمى جزءاها مقدما وتاليا وهي اما بمصاحبة و
يسمى متصلة كقولنا في الايجاب ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وفي السلب ليس ان طلعت الشمس فالخفاش مبصر
او بمعاندة ويسمى منفصلة كقولنا في الايجاب العدد اما زوج
واما فرد وفي السلب ليس العدد اما زوجا او منقسما بمتساويين
ورابطتهما ادوات الشرط والجزاء والعناد اقول التاليف
الثاني هو الذي يقع بين القضايا ولما كان الحكم بين القضيتين
ليس بان يكون احد القضيتين هي الاخرى لان بعض الاقوال
اللازمة لا يكون هو البعض الاخر كما كان في الحمليات
فوجب ان يكون الحكم فيها انما هو بملازمة بعض القضايا

لبعض او سلب الملازمة او بمعاندة لبعضها البعض
او بسلب المعاندة والا انتفى التركيب بينهما اذا عرفت
هذا فنقول هذا النوع من التركيب يسمى شرطيا اما في
المتصلة فبالحقيقة لوجود حرف الشرط فيها واما في المنفصلة
فبالمشابهة بينهما من حيث وقوع التركيب بين القضا
يا فيهما ويسمى الجزآن في هذا التركيب مقدما وتاليا فالمقد
م هو الذي يقترن به حرف الجزاء وهو قولنا فالنهار

الشرط وهو قولنا ان كانت الشمس طالعة مثلا والتالي هو الذي يقترن به حرف م

موجود والمقدم في المنفصلة غير متميز عن التالي في الطبع لان
معاندة احد الشيئين للآخر يستلزم معاندة الآخر له فايهما
جعل المقدم صح وكانت القضية واحدة بخلاف المتصلة
التي في طبيعة احد جزئيها ان يكون ملزوما والآخر لازما
اذا عرفت هذا فنقول الشرطية اما متصلة ان حكم فيها
بالمصاحبة بين الشيئين او بسلب المصاحبة كقولنا
في الايجاب ان كانت الشمس طالعة فالنهار مو
جود وفي السلب ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل

موجودا

موجودا واما منفصلة ان حكم فيها بالمعاندة بين الجز
ئين او بسلبها كقولنا العدد اما زوج او فرد وليس
العدد اما زوجا او منقسما بمتساويين والرابطة
في المتصلة ادوات الشرط كان الشرطية وفاء
الجواب ورابطة المنفصلة ادوات الشرط
العناد كاما واو قال وقد تتالف الشرطية من
الحمليات والشرطيات مرة بعد اخرى
اقول لما كانت الشرطيات مؤلفة من قضيتين
وكانت القضية منقسمة الى الحملية والشرطية
فانقسم الشرطية الى ثلثة اقسام احدها ما يتركب
من الحمليتين وهي الشرطية البسيطة وثانيها ما يتركب
من الشرطيتين وثالثها ما يتركب من الحملية والشرطية
ثم ان الشرطية قد يكون متصلة ومنفصلة فانقسم
ما يتركب من الشرطيتين او من الشرطية والحملية الى

او منفصلة م

ما يتركب من متصلتين او منفصلتين او منفصلة ومتصلة
وحملية او منفصلة وحملية ثم ان المقدم المتصلة لما يتميز عن
تاليها بالطبع بخلاف المنفصلة لكانت اقسام المتصلة تسعة
واقسام المنفصلة ستة امثلة المتصلة اولها ما يتركب
من حمليتين كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
وثانيها ما يتركب من متصلتين كقولنا كلما كان كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود كان فكلما كان النهار معدوما
كانت الشمس غاربة وثالثها ما يتركب من منفصلتين كقولنا
كلما كان العدد اما زوجا او فردا فالكواكب اما زوجا او فردا و
رابعها ما يتركب من حملية ومتصلة والحملية مقدم كقو
لنا كلما كان طلوع الشمس علة لوجود النهار فكلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود وخامسها ما يتركب من حملية
ومنفصلة والمتصلة مقدم كعكس المثال وسادسها ما
يتركب من حملية ومنفصلة والحملية مقدم كقولنا كلما كان
هذا عددا فهو اما زوجا او فردا وسابعها ما يتركب

منهما

منهما والمنفصلة هي المقدم كعكس هذا المثال وثامنها ما يتر
كب من متصلة هي المقدم والمنفصلة كقولنا كلما كان كا
نت الشمس طالعة فالنهار موجود فاما ان يكون الشمس
طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا وتاسعها ما يتر
كب من منفصلة هي المقدم ومتصلة كعكس هذا المثال و
امثلة المنفصلة اولها ما يتركب من حمليتين كقولنا
العدد اما زوجا او فردا وثانيها ما يتركب من متصلتين
كقولنا اما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجودا وثالثها ما يتركب من منفصلتين كقولنا

واما ان لا يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجودا م

اما ان يكون العدد اما زوجا او فردا واما ان يكو
ن اما زوجا او منقسما بمتساويين ورابعها ما يتركب
من حملية ومتصلة كقولنا اما ان لا يكون طلوع
الشمس علة لوجود النهار واما ان يكون كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود وخامسها ما يتركب
من حملية ومنفصلة كقولنا اما ان لا يكون هذا
عددا او اما ان يكون اما زوجا او فردا وسادسها

ما تركبت من متصلة ومنفصلة كقولنا اما ان يكون
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون
الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا وقد
تتضاعف التركيب من الشرطيات المتصلة
والمنفصلة مرة بعد اخرى قال وهذا التأليف
يخرج اجزائها عن ان يكون قضايا فيصير الايجاب
والصدق والكذب ومقابلاتها متعلقة بالربط و
لا يلتفت فيها الى احوال اجزائها اقول هذا التأليف
الشرطي يخرج اجزاء القضية عن ان يكون قضايا محتملة
للصدق والكذب لانا اذا قلنا الشمس طالعة
فالنهار موجود خرج قولنا الشمس طالعة والنهار موجود
عن ان يكونا قضيتين ولم يبق الصدق والكذ
ب متوجها الا الى الاتصال فانه يمكن التركيب
المتصلة الصادقة من كاذبتين كقولنا ان كان الانسان

لانا اذا قلنا الشمس طالعة احتمل الصدق والكذب

حمارا

حمارا فهو ناهق وكذلك قد تتركب المتصلة الكاذبة
من صادقتين كقولنا ان كان الانسان حيوانا فهو
ناطق فقد ظهر ان الصدق ومقابله اعني الكذب
توجه الى الاتصال لا الى اجزاء القضية وكذلك الايجاب
ومقابله اعني السلب يتوجه ايضا الى الاتصال لا الى اجزاء
القضية فقد تتركب الموجبة من سالبتين كقولنا ان لم يكن
العدد زوجا لم يكن منقسما بمتساويين وقد تتركب
السالبة من موجبتين كقولنا ليس ان كانت الشمس طا
لعة فالليل موجود وكذلك في المنفصلة قال ومن المتصلة
لزومية كقولنا ان كان زيد يكتب فهو يحرك يده ومنها
اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار
ناهق اقول المتصلة قد تكون لزومية وقد تكون
اتفاقية لان الاتصال بين المقدم والتالي ان كان لعلا
قة بينهما كالعلية والتضايف كانت لزومية كقو
لنا كلما كان زيد يكتب فهو يتحرك يده فان الكتابة
تستلزم حركة اليد ويمتنع انفكاكهما وان كان الاتصال
لا بسبب بل بمجرد الاتفاق والمصاحبة سميت اتفاقية

كاذبه بودن باعتبار ان ... بواسطه حيوان نبودن انسان

كقولنا ام

الحكم

فيه كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فانه
ليس بين كون الانسان ناطقا وكون الحمار ناهقا مصا
حبة لزومية بل بمجرد الاتفاق قال والكاذب يستلزم
الكاذب او الصادق والصادق لا يستلزم الكاذب
وفي الممكن والحق عليهما اقول قد بينا ان الصدق والك
ذب انما يتعلق بالاتصال والانفصال لا باجزاء القضية
اذا ثبت هذا فالمتصلة اللزومية تصدق عن صادقتين
كقولنا كلما كان الانسان حيوانا كان جسما وعن كا
ذبتين كقولنا كلما كان الانسان حمارا كان ناهقا
وعن مقدم كاذب وتال صادق كقولنا كلما كان حيوانا
لان اللازم جاز ان يكون اعم من الملزوم ولا يمكن
ان يتركب من مقدم صادق وتال كاذب
والا لزم صدق الكاذب وكذب الصادق لان قضية
اللزوم انه اذا صدق الملزوم صدق اللازم واذا كذب
اللازم كذب الملزوم وفي الممكن والحق على الصادق
والكاذب وذلك لان الحق يجوز ان يستلزم الممكن

الانسان حمارا كان ح

ولا يمكن

ولا يمكن استلزام الممكن الحق قال والاتفاقية الا
عن الصادقين اقول الاتفاقية تعتبر باعتبارين احدهما
الذي يحكم باجتماع المقدم والتالي على الصدق من غير
الملازمة بينهما كقولنا كلما كان الانسان ناطقا كان
الحمار ناهقا والثاني التي يحكم فيها بصدق التالي مطلقا
سواء كان المقدم صادقا كهذا المثال او كاذبا كقولنا كلما
كان الخلاء موجودا فالانسان ناطق والاخص
والاول اخص من الثاني وهي المستعملة في هذا الكتاب ولا يمكن
ان يصدق الا عن صادقتين واذا عرفت ما يتركب
منه الصادقة فالكاذبة ما يتركب من مقابلاته قال و
من المنفصلة حقيقية تمنع الجمع والخلو كالمتركبة وتتألف
عما في قوة طرفي النقيض اقول قد بينا ان المنفصلة
هي التي يحكم بالمعاندة بين القضيتين ولما كانت اقسا
م المعاندة ثلثة لان التنافي اما في الطرفين الوجود خا
صة او العدم او فيهما معا كانت اقسام المنفصلة ثلثة

احدها التي يحكم فيها بالمعاندة بين طرفيها في الصدق والكذب
معا على معنى انه لا يمكن اجتماع طرفيها على الصدق ولا على
الكذب كقولنا العدد اما زوج او لا زوج ويسمى الحقيقية
وهي مانعة الجمع والخلو وتركيبها انما يكون من القضية ونقيضها
او من القضية ومساوي نقيضها لان الشيء ونقيضه لا يمكن
اجتماعهما في الوجود والعدم وكذا الشيء ومساوي نقيضه لا
ستلزام وجود احد المتساويين وجود المساوي الآخر
واستلزام عدمه عدمه اما الاعم من النقيض فانه لا يمنع
الجمع بين الشيء وبينه والاخص لا يمنع من الخلو عن الشيء وعنه
فتعين تركيبها مما قلناه قال ومنها ما يمنع الجمع فقط كقو
لنا هذا الشخص اما شجر او حجر وتحدث من تخصيص احد
طرفين اقول هذا هو القسم الثاني من اقسام المنفصلة
وهي التي يحكم فيها بامتناع اجتماع جزئيها على الصدق خا
صة وتسمى مانعة الجمع كقولنا هذا الشيء اما حجر او شجر فانه
يستحيل اجتماعهما على الصدق ويمكن كذبهما معا فالنفا

ذين جزئيها انما هو في الصدق خاصة وهي مولفة
من الشيء والاخص من نقيضه لان نقيض الحجر هو اللا
حجر والشجر اخص منه فاذا حذف اللاحجر واورد بدله
الشجر كانت مانعة الجمع وكذا نقيض الشجر هو اللاشجر والحجر ا
خص منه فاذا حذف واورد الحجر بدله حدثت المنفصلة
المذكورة وانما منعت الجمع خاصة لاستحالة اجتماع الشيء
مع ما هو اخص من نقيضه لان وجود الخاص يستلزم
وجود العام وانما جاز ارتفاع الشيء مع ما هو اخص من
نقيضه ولا يلزم منه رفع النقيضين لم يمنع الخلو قال
ويمنع الخلو فقط كقولنا زيد اما في الماء واما غير غريق
وتحدث من تعميمه اقول هذا هو القسم الثالث من
اقسام المنفصلة وهو المسمى مانعة الخلو كقولنا زيد اما
ان يكون في الماء واما ان لا يغرق فانه يستحيل ارتفاعهما
ويمكن اجتماعهما بان يكون في الماء ولا يغرق وهو عدم الكون في الماء
وعدم الغرق اعم من عدم الكون في الماء لصدقه معه
ودونه فاذا حذف اللاكون في الماء واورد بدله

العام حدثت المنفصلة المذكورة وانما منعت الخلو
خاصة لاستحالة الخلو عن الشيء وما هو اعم من نقيضه
لاستلزام رفع العام برفع الخاص وانما جاز وجود
الطرفين وصدقهما معا ولم يلزم منه اجتماع النقيضين
قال وكل واحد من الاخيرين ان اخذ شاملا للحقيقية
كان بسيطا والا مركبا اقول مانعة الجمع ومانعة الخلو
وقد يفسران بما ذكره فتكونان مركبتين وتفسران بما
هو اعم من ذلك فتكونان بسيطتين بيان ذلك ان
مانعة الجمع قد تفسر بما يحكم فيها بامتناع اجتماع جزئيها
على الصدق والكذب ومن مانعة الجمع التي فسرنا
ها به وقد تفسر بما يحكم فيها بامتناع اجتماع جزئيها على
الصدق وجواز اجتماعهما على الكذب وهذا قيدنا
يدل على ما فسرت والاخص منها وخرجت الحقيقية
عنها وتركيبه مخصصة ولها بالتفسير الثاني ومانعة الخلو

تفسر بامرين احدهما التي حكم فيها بامتناع اجتما
ع طرفيها على الكذب وجواز اجتماعهما على الصدق
وهي التي فسرناها بما نحن به ولا يدخل الحقيقية تحتها
لان الحقيقية وان دخلت في الجزء الاول منها الا انها
محكوم فيها بامتناع اجتماع طرفيها على الصدق فعاندتها
ح والثاني التي يحكم فيها بامتناع اجتماع طرفيها على الكذب
مطلق من غير التعرض لغيبة آخر فيكون ح اعم من الاو
لى ومن الحقيقية ويكون بسيطة والاولى مركبة قال ويتلازم
كل متصلتين مقدمهما واحد وتاليهما طرفا النقيض وهما
مختلفان بالايجاب والسلب اقول ذهب قدما
ء المنطقيين الى ان كل متصلتين توافقتا في المقدم
والكم وتخالفتا في الكيف وتناقضتا في التالي تلازمتا
وذلك كما اذا صدق كلما كان آ ب فج د صدق
ليس البتة اذا كان آ ب فليس ج د وبالعكس
فيهما ان متصلتان مقدمهما واحد وهو آ ب

وتاليهما طرفا النقيض لان التالي الموجبة ج د وتالي
السالبة ليس ج د وهما طرفا النقيض وهما اعني المتصلتين
يتين مختلفتين بالايجاب والسلب قالوا لانه لو لا صدق
السالبة على تقدير صدق الموجبة لصدق نقيضها واستلزم
آ ب للنقيضين وهو محال ولو لا صدق الموجبة على
تقدير الصدق السالبة لصدق نقيضها فيكون آ ب
غير مستلزم لشيء من النقيضين وانه محال والمتأخرون منعوا
من الاستلزاميين ودليل الاوايل ضعيف لجواز
استلزام المقدم الواحد للنقيضين وجواز عدم استلزام
الشيء الواحد لكل واحد من النقيضين وهو الحق قال و
يشترط في اللزومية تعلق الايجاب والسلب باللزوم
وفي السالبة الاتفاقية صدق المقدم اقول يشترط في
التلازم المذكور من الطرفين في اللزومية تعلق الايجاب
والسلب باللزوم بمعنى ان المتصلة الموجبة يستلزم
سالبة اللزوم لا لازمة السلب اذا اتفقتا في المقدم

والكم واختلفتا في الكيف وتناقضتا في التالي ويشترط في
السالبة الاتفاقية صدق المقدم لان السالبة الاتفا
قية قد يصدق عن مقدم كاذب وتال صادق او كاذ
ب والموجبة الاتفاقية انما يصدق عن صادقين و
اذا صدقت السالبة عن مقدم كاذب لم يصدق يمكن صدق
الموجبة المناقضة لها في التالي التي لتقية في الكيف فلا بد
من اشتراط صدق المقدم في السالبة ليتم التلازم وهذا
الشرط لا حاجة اليه لان التقدير ان التالي فيهما طرفا
النقيض فنفي السلب متوجها الى السلب اللزوم واما
مقدم السالبة الاتفاقية فانه بعينه مقدم موجبها لا
ن التقدير مكاذبهما فيكون صادق قطعا قال
ويلزم المتصلة اللزومية متصلة من نقيضي تاليها ومقدمها
اقول المتصلة اللزومية الكلية يستلزم متصلة
نقيضي تاليها ومقدمها كقولنا كلما كان آ ب فج د
فانه يستلزم كلما لم يكن ج د لم يكن آ ب

والا لصدق قد لا يكون اذا لم يكن ج د لم يكن آ ب واتفق
يلزمه قد يكون اذا لم يكن ج د فآ ب وينعكس
الى قولنا قد يكون اذا كان آ ب لم يكن ج د هف
وهو الطريق عكس النقيض وسيأتي بيانه وانما قيدنا
بالكلية لان الجزئية لا يستلزم ما ذكره لا لصدق قد يكو
ن اذا كان حيوانا فليس بانسان ولا يلزم قد
يكون اذا كان انسانا فليس بحيوان والمصنف تعرض
لهذا القيد ولا بد منه قال ومنفصلتين مانعة
الجمع من المقدم ونقيض التالي ومانعة الخلو بالضد منهما
اقول المتصلة اللزومية يستلزم منفصلتين
احديهما مانعة الجمع من عين المقدم ونقيض التالي كقولنا
كلما كان آ ب فج د يستلزم اما ان يكون آ ب او لا يكون
ج د وانها مانعة الجمع لانه لو جاز الجمع بين آ ب وعدم
ج د وكذبت المتصلة اللزومية لاستلزام وجود المقدم
وجود التالي وعدم التالي عدم المقدم الثانية مانعة الخلو

صدقهم
بالضد منها يعني من نقيض المقدم وعين التالي فانه يلزم من متصلة
المذكورة صدق قولنا اما ان لا يكون آ ب او ج د مانعة من الخلو
لانه لو لا ذلك لجاز الخلو من عدم آ ب وثبوت ج د فيلزم
ثبوت آ ب وعدم ج د فيصدق الملزوم بدون اللازم وهو مح
والمنفصلة متصلة تتألف من عين احد الجزئين ونقيض الآخر
اقول قد بينا ان انواع المنفصلة ثلثة احدها الحقيقية وهي يستلزم
متصلتين مقدم كل واحدة منهما عين احد الجزئين وتاليهما نقيض
الآخر ومتصلتين اخريين من مقدم كل واحدة منهما نقيض احد
الجزئين وتاليهما عين الآخر فانا اذا قلنا العدد اما زوج او فرد صدق
كلما كان العدد زوجا فليس بفرد وكلما كان العدد فردا فليس بزوج
وكلما لم يكن العدد زوجا فهو فرد وكلما لم يكن فردا فهو زوج فان
استحالة الجمع بين الجزئين نقيضي صدق المتصلتين الاولتين
واستحالة الخلو عنهما يستلزم صدق الآخرين وثانيها مانعة الجمع
وهي يستلزم صدق المتصلتين الاوليين كقولنا الشيء
اما حجر او شجر فانه يستلزم قولنا كلما كان الشيء حجرا لم يكن شجرا
وكلما كان شجرا لم يكن حجرا لاستحالة الجمع بين الجزئين ولما جاز الخلو عنهما وعدم
لم يستلزم احد الجزئين ثبوت الآخر ولا عدمه وثالثها

مانعة الخلو وهي تستلزم صدق المتصلتين الاخريين كقولنا زيد
اما في الماء واما ان لا يغرق فانه يستلزم قولنا كلما لم يكن في
الماء فهو لا يغرق وكلما غرق فهو في الماء لاستحالة الخلو عن
الجزئين ولما جاز الجمع بينهما وعدمه لم يستلزم ثبوت احد الجز
ئين ثبوت الآخر ولا عدمه فقد ظهر ان كل واحدة من هذه
المنفصلات تستلزم متصلتين مؤلفتين من عين احد الجزئين
ونقيض الآخر في الحقيقية جاز ان يكون العين مقدما وجاز ‌ لكن م
ان يكون تاليا لكل واحد من الجزئين فلزمها اربع متصلات وفي
مانعة الجمع العين لكل واحد من الجزئين مقدم لا غير فلزمها متصلتان ‌ مقدم لا غير م
وفي مانعة الخلو النقيض لكل منهما مقدم لا غير فلزمها متصلتان
ايضا وما ذكره المصنف شامل لهذه المتصلات اجمع قال واجزاء
المنفصلة قد تزيد على اثنين اقول هذا ظاهر في مانعة الجمع كقولنا الشيء
اما حجر او شجر او حيوان لانا نحذف منها النقيض ونذكر ما هو اخص
منه وفي مانعة الخلو كقولنا الشيء اما ان لا يكون حجرا او لا يكون
شجرا او لا يكون حيوانا واما الحقيقية فان عني بها ما يمتنع الجمع
بين كل واحد من اجزائها وبين الآخر وما يمتنع الخلو من كل واحد

من اجزائها وبين الجزء الآخر امتنع تركيبها من اكثر من الجزئين لان
الجزء الثالث ان صدق مع احد الجزئين بطل منع الجمع والا بطل منع
الخلو وان عني بها ما يمتنع الجمع منها بين اي جزء كان منها وبين
الآخر ويمتنع الخلو عن جميعها امكن تركيبها من اكثر من جزئين
ومن ثلثة الى ما لا يتناهى كقولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو
والاشكال اما مثلث او مربع او مخمس الى ما لا يتناهى وهذا التكثر انما
يحدث من انقسام احد جزئي الحقيقية الى قسمين وانقسام
احدهما الى آخرين الى آخر الاقسام قال واذا تركبت ادات
السلب مع لفظ محصل صيرته معدولا كقولنا لا انسان فا
ذا جعل جزء قضية وخصوصا محمولها صارت معدو
لة فتقارب السالبة الا ان السلب في احدهما داخل على
الرابطة رافع للايجاب وفي الاخرى بخلافه اقول لما كانت
الدلالة اولا انما هي على الامور الثبوتية وبواسطتها على
الامور العدمية كان من الواجب اذا قصدنا الدلالة
على الامور العدمية ان يورد الالفاظ الثبوتية ويعدل
بها بادوات السلب الى تلك الامور الغير الثبوتية فان
كان تلك المفهومات مما تدل عليها بالفاظ مؤلفة كالقضايا
تلك الامور

فلتضيف م
يا فليضف ادوات السلب اليها كما في القضايا السالبة وان كانت
مما يدل عليها بالفاظ مفردة فليركب ادوات السلب مع
تلك المفردات الثبوتية كقولنا لا انسان وحكم هذا التر
كيب حكم المفرد لانا قد جعلنا حرف السلب جزءا من المفرد ‌ اللفظ
ويسمى معدولا والقضية التي تشتمل على مثل هذا يسمى معدولة
منسوبة الى العدول لكلية عنه محصلة فاذا جعل هذا المركب
من حرف السلب واللفظ المحصل جزءا من القضية صح ان
يكون موضوعا ويسمى معدولة الموضوع كقولنا اللاانسان
جماد وان يكون موضوعا محمولا ويسمى معدولة المحمول كقولنا
الانسان لا جماد وان يكون جزءا منهما ويسمى معدولة الطرفين
كقولنا اللاانسان لا ناطق واذا اطلقت المعدولة سبق الى
الذهن معدولة المحمول لكثرة استعمالها دون الباقيين
وهي تقارب السالبة لسلامة موضوعهما عن السلب
ووقوعه في جانب المحمول فيهما الا ان الفرق بينهما من حيث
اللفظ ومن حيث المعنى اما من حيث اللفظ فتقديم حرف
السلب على الرابطة وتاخره عنها فان السلب ان تقدم
على الرابطة كقولنا الانسان ليس هو بحجر كانت القضية سا
لبة لانه سلب الرابطة وان تاخر عنها كقولنا الانسان

هو ليس بحجر كانت معدولة هذا اذا كانت القضية ثلاثية
وان كانت ثنائية امتازت احدهما عن الاخرى بحسب النية
والاصطلاح بتخصيص لفظ غير بالعدول وليس بالسلب قال
والحق ان السالبة اعم من المعدولة المحمول فانها يصدق على غير
الثابت اذا اخذ من حيث هو غير ثابت بخلاف المعدولة
فانها موجبة والايجاب يقتضي ثبوت شيء حتى يثبت له شيء اما
في الموضوع الذي لا يوخذ غير ثابت فهما متلازمان اقول هذا هو
الفرق المعنوي بين السالبة والموجبة المعدولة وذلك لان
السالبة اعم من الموجبة المعدولة لان السالبة يصدق على ما
يكون موضوعها ثابتا ومنفيا فان زيد المعدوم يصدق عليه
انه ليس ببصير لانه ليس بموجود فلا يكون بصيرا اما الايجاب
فانه يقتضي ثبوت الشيء والنفي لا يثبت له غيره الا اذا كان ثابتا ‌ شيء م
هذا اذا لم يوخذ الموضوع من حيث هو ثابتا فيهما فهما متلازمان
قال وكثرة الاجزاء تكثر القضية اذا تكثر الحكم ولا تكثر بها اذا لم تكثر ‌ اما اذا اخذ الموضوع من حيث هو هو ثابت م
اقول ان كل واحد من الموضوع والمحمول قد يكون واحدا بسيطا
وقد يكون مركبا كثيرا وحينئذ ان تكثر الحكم بتكثرها كانت
القضية قضايا متعددة والا فلا مثال ما يتكثر بها القضية بتكثره
قولنا الانسان حيوان ناطق فانه يستلزم قولنا الانسان

حيوان الانسان ناطق مثال ما تكثره بتكثره قولنا الجسم ثلثة واثنان
فاكس وموضوع الحملية ان كان جزئيا كانت القضية شخصية و
سميت مخصوصة كقولنا زيد كاتب او ليس بكاتب وان كا
ن كليا ولم يتعرض لعموم الحكم الموضوع وخصوصه سميت مهملة
كقولنا الانسان كاتب او ليس بكاتب وان تعرض سميت
محصورة ومسورة فان تناول الحكم كل واحد من اشخاص الموجو
دة والمفروضة وجودها مما لا يمتنع ان يتصف به سميت كلية كقو
لنا كل انسان ولا شيء من الانسان واختص ببعض غير معين سميت
جزئية كقولنا بعض الناس وليس بعضهم وليس كلهم فان السلب
العموم وان احتمل عموم السلب لكنه يستلزم خصوصه قطعا
وكل صيغة دلت على خصوص فقط او ان موضوع الحملية اما ان
يكون شخصا معينا ويسمى القضية شخصية ومخصوصة كقولنا زيد
كاتب وزيد ليس بكاتب واما ان يكون كليا فاما ان يحكم على
تلك الطبيعة لا باعتبار عروض الكلية لها ونحن نسميها
القضية الطبيعية كقولنا الانسان حيوان واما ان يحكم عليها
باعتبار عروض الكلية لها ونحن نسميها القضية العامة
كقولنا الانسان نوع والحيوان جنس وهذا ان لم يكن
يذكرهما المص رحمه الله وان حكم على افراد تلك الطبيعية

مهملة كقولنا الانسان كاتب او ليس بكاتب وان تعرض سميت م

الخصوص فانها وان احتمل معها صدق العموم وكذبه لكنها م

فاما ان يبين كمية الافراد او لا يبين وان لم يبين فهي
المهملة كقولنا الانسان حيوان اذ النظر الى افراد الانسان
او ليس بحيوان وان بين كمية الافراد سميت محصورة
ومسورة فاما ان يحكم على كل الافراد او على بعضها فان حكم على
الجميع فهي القضية الكلية مثال الموجبة كل انسان حيوان
ومثال السالبة لا شيء من الانسان بحجر فالحكم ههنا واقع
على كل فرد من افراد الانسان الموجودة المفروضة وجود
دها مما لا يمتنع ان يكون كذلك واشار بذلك الى ان الموضوع
في القضية الكلية لا يوجد بحسب الوجود الخارجي لا غير كما ذ
هب اليه القوم من الاوائل بل هو اعم من ذلك وما يصدق
عليه الموضوع سواء كان موجودا في الخارج او معدوما فيه
للمطلق ابل مع امكان اتصافه بالموضوع بحيث لا يد
خل فيه الافراد الممتنعة كما ذهب اليه قوم من محققين الفضلاء
وان حكم على بعض الافراد غير معين لا على معين لا نها لصير
شخصية سميت جزئية كقولنا بعض الناس حيوان
في الايجاب وبعضه ليس بكاتب في السلب او ليس كل انسان
بكاتب فان هذه الصيغة تدل على السلب الجزئي لان
سلب العموم يصدق تارة مع عموم السلب وتارة بد
ونه فهو لا يدل على شيء منهما بالمطابقة لكن عموم السلب

يستلزم خصوصه فهو يدل على الخصوص بالالتزام وكك
الموجبة الجزئية اعني صيغة الخصوص فانها تصدق
مع عموم الايجاب ومع خصوصه لكن لما استلزم العموم
الخصوص كانت دالة على الخصوص بالالتزام دون العموم
قال والبضا الاهمال وان احتمل العموم لكنه يستلزم الخصو
ص فالمهملة في قوة الجزئية والشخصيات ساقطة في العلوم
فاذن قضايا المعتد بها اربع اقول قد بينا ان المهملة هي التي
يحكم فيها على افراد الموضوع من غير بيان كليته وجزئيته ولا ضرو
رة لهما عنها لكن صدقها كليا يستلزم صدقها جزئيا فالجز
ئية ثابتة قطعا ويلزم من صدق الجزئية ايضا صدق المهملة
فهما متلازمتان فلهذا قال الحكم المهملة في قوة الجزئية اذا
عرفت هذا فالشخصيات ساقطة في العلوم لان مقدما
ت البرهان يجب ان يكون دائمة الصدق ولا دوام
للشخصيات فبقيت القضايا المعتبرة في العلوم هي الا
ربع الموجبة والسالبة الكليتان والجزئيتان ودخلت
المهملة في الجزئية قال والشخصية الشرطيات تخصص حكمها
بالاحوال او الاوقات المعينة كقولنا ان كان زيد اليوم ذا

كلية الحكم وجزئيته فهي اذن م
مهملة محتملة لان يصدق م

على ما بيناه م

ذاهبا فهو ملاقي عمرو او الساعة اما كذا او كذا وكليتها
صدقها في جميعها الشرطان لا يكون لها اثر في الاستصحاب
او العناد كقولنا كلما كان وليس البتة اذا كان او دائما اما
وليس البتة اما وجزئيتها صدقها في بعضها كقولنا قد يكون
وقد لا يكون اذا كان او اما ان يكون واهمالها اهمالها اقول
كما ان التشخص والاهمال والحصر يقع في الحمليات كك يقع
في القضايا الشرطية وكما ان ايجاب الشرطية وسلبها
صدقها وكذبها ليس بالنظر الى اجزائها بل بالاتصا
ل والانفصال كك شخصيتها واهمالها وحصرها انما هو
بالاتصال والانفصال لا بالنظر الى اجزائها فان قولنا كلما
كان زيد كاتبا كان يحرك يده شرطية كلية مع ان طرفيها شخصيان
اذا عرفت هذا فنقول شخصية الشرطية هي ان يخصص
حكمها اما بالاتصال او الانفصال بالاحوال والاوقات
المعين بحيث لا يحتمل الشركة كقولنا ان كان زيد اليوم
ذاهبا فهو ملاقي عمرو او ان جئتني مع زيد اكرمتك
وذلك ان يكون الان زيد في الدار او خارجها وكليتها باعتبا
ر صدق الحكم في جميع الاوقات والاحوال المقترنة بالمقدم
التي يمكن صدقها معه من غير ان يكون لتلك الاحوال اثر في الا
ستلزام او العناد كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار

ام كلية غير طبيات

والاحوال

موجود فان وجود النهار لازم لطلوع الشمس في كل وقت
يمكن طلوع الشمس فيه ومع كل وضع يفرض معه ككون زيد وا قائما
والعمرو متلازم كقولنا في السالبة ليس البتة اذا كانت الشمس
طالعة فالليل موجود وهذا في المتصلة وفي المنفصلة دائما العدد اما زوج
او فرد وليس البتة العدد اما زوجا او منقسما بمتساويين واما
شرطنا في تلك الاوقات والاوضاع ان يكون ممكنة الاجتماع
مع المقدم لينحج عنه ما لا يمكن استلزام المقدم التالي معه كفرض
المقدم مع عدم التالي او عدم لوازمه وشرطنا ان لا يكون
لها اثر في الاستصحاب والعناد لانها لو كان لها اثر فيه
لكانت اجزاء من المقدم فلا يكون ما فرضناه مقدما بمقدم وبعض
وجزئية الشرطية هي صدق الحكم في بعض تلك الاوقات والاوضاع
المفروضة في الكلية كقولنا قد يكون اذا كان هذا حيوان فهو
انسان وقد لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان وقد
يكون العدد اما زائدا او ناقصا وقد لا يكون واهمال الشرطية
باهمال الاحوال والاوضاع كقولنا ان كان هذا حيوانا فهو
انسان واما ان يكون العدد زائدا او ناقصا قال والادات
الحاصرة ككل وبعض وبعض يسمى سورا وكلية الحكم وجزئية بكيته
الحكم يسمى سورا في الموجبة الكلية الحملية كل وفي الجزئية بعض وواحد

بمعنى هو وايجابه وسلبه كيفية اقول اللفظ الدال على كمية م

صدقكم

وواحد وفي السالبة الكلية فيها لا شيء ولا واحد وفي الجزئية
ليس بعض وبعض ليس وليس كل وفي المنفصلة الموجبة الكلية
كلما كان ودائما اذا كان وفي الجزئية قد يكون والسالبة الكلية
ليس البتة وفي الجزئية قد لا يكون وليس كلما وليس دائما وفي
المنفصلة الموجبة الكلية دائما كذا او كذا والجزئية قد يكون اما
كذا او السالبة الكلية ليس البتة والجزئية ليس دائما
وقد لا يكون وكلية الحكم وجزئيته هو كمية الحكم وايجابه وسلبه
هو كيفيته قال والحملية التي يتركب السور مع محمولها تسمى
منحرفة اقول حق السور ان يرد على الموضوع ليبين
كمية افراده لوقوع الشك فيه فاذا اقترن بالمحمول
سميت القضية منحرفة لانحرافها عن الاستعمال الطبيعي
كقولنا الانسان بعض الحيوان او الانسان ليس
كل الحيوان ثم الطرفان ان كانا شخصيين فان اقتر
ن بالمحمول سور الايجاب كذبت فيصدق مع السا
لبتين هذا اذا لم يقترن بالموضوع شيء او اقترن به
الايجاب في ولو اقترن بصدق السلب او السكن فالعكس
فكذا لو كان الموضوع للشخص كليا ولو انعكس فكذلك

أمام

مسورهم

ان كان الموضوع مسورا والا كذبت مع اقتران المحمول بالايجا
ب الكلي ويصدق مع السلب الجزئي والايجاب الجزئي في مادة
الواقع ومع اقتران السلب الكلي بالعكس وان كانا كليين
كذبت مع تسويرها بالايجاب الكلي الا في المساوي مع ارادة
المجموع ويصدق لو كان المحمول سالبا جزئيا او موجبا جزئيا في
الواقع او سالبا كليا في الممتنع وكذا لو كان الموضوع موجبا
جزئيا وينعكس الاحكام في الموضوع الجزئي الموجب لو كان
الموضوع سالبا كليا ولو كان الموضوع سالبا جزئيا فحكمه حكم
عكس حكم الموضوع الموجب الكلي هنا قال والشرطية التي تغير
فيه صيغتها كقولنا لا كذا او يكون كذا منحرفة اقول هذه
ايضا من القضايا المنحرفة كقولنا لا يكون الشمس طالعة او يكون
النهار موجودا وهي في قوة قولنا كلما كان النهار موجودا كانت
الشمس طالعة من المتصلات ومن المنفصلات في قوة
قولنا اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا
فلما غيرت عن وضع المتصلات والمنفصلات سميت
منحرفة قال الكلام في مواد القضايا وجهاتها لكل محمول الى
موضوع نسبة اما بالوجوب او بالامكان او بالامتناع كما في

تحولها

منحرفة

قولكم

قولنا الانسان حيوان او كاتب او حجر فتلك النسبة في نفس
الامر مادة وما يتلفظ به منها ونفهم من القضية وان يتلفظ
بالنسبة جهة اقول فرغ من البحث عن الموجبة والسالبة
كلية وجزئية حملية وشرطية شرع في البحث عن كيفية الايجا
ب والسلب واعلم ان كل محمول فان له نسبة الى كل موضو
ع متكيفة باحد الكيفيات الثلث اما الوجوب والامكا
ن او الامتناع لان الموضوع اما ان يمتنع اتصافه بالمحمول كا
متناع اتصاف الانسان بالحجر وهو الامتناع او لا يمتنع وح اما
ان يمتنع سلبه عنه وهو الوجوب كامتناع السلب الحيوان
عن الانسان او يمكن كل واحد منهما وهو الامكان كامكان
اتصاف الانسان بالكتابة وعدمه وتلك الكيفية ان
نظر اليها في نفس الامر سميت مادة كنسبة الحيوان الى الانسان
في نفس الامر وان نظر اليها باعتبار تصورها او التلفظ بها
سميت جهة فاذا قلنا الانسان حيوان من غير ان يذكر
معه وجوبا او غيره كانت القضية غير موجهة وان كانت الما
دة هي الوجوب في نفس الامر ثابتة فهذا هو الفرق بين
المادة والجهة ولا يجب توافقهما لجواز ان يكون ما يتصور
غير مطابق للامر نفسه وكذا ما يتلفظ به والموجهة رباعية

بغرم

والخالية عن ذكرها مطلقة اقول الموجهة رباعية لاشتمالها على الموضوع
والمحمول والرابطة وكيفية الرابطة هي رباعية اشياء والقضية الخالية
عن الجهة تسمى مطلقة قال ثم الوجوب والامتناع يشتركان في
الضرورة للحكم ويفترقان بانتسابهما الى الايجاب والسلب
فالقضية اما ضرورية واما ممكنة واما مطلقة اقول الضرورة
قد يعتبر بالنسبة الى الايجاب فيكون وجوبا وقد يعتبر بالنسبة
الى السلب فيكون امتناعا فالوجوب والامتناع يشتركان
في الضرورة الشاملة للايجاب والسلب فصارت
الجهات الاصل هي هذه الثلثة الضرورية والممكنة والمطلقة
وعدها في الموجهات بالمجاز قال والامكان المقابل لكل من
الضروريتين شامل للاخرى ولذلك يتقيد بالعام والذي
يتخلى عنهما معا بالخاص وهو مركب من الامكانين اقول الامكان
وضع بازاء سلب الامتناع ثم استعمل بازاء سلب
احد الضروريتين اعني ضرورة الايجاب وضرورة السلب
عن الطرف المخالف للحكم فاذا قلنا ج يمكن ان يكون ب
معناه لا يجب سلب ب عنه واذا قلنا يمكن ان لا يكون
ب معناه لا يجب ان يكون ب فاذا سلب ضرورة
الايجاب فهي الممكنة العامة من السالبة ويشتمل على البديع

من الاق

من الاقسام الثلثة للجهات اعني ضرورة السلب وامكان
الطرفين واذا سلب ضرورة السلب فهي الممكنة العامة الموجبة
وشملت ضرورة الايجاب وامكان الطرفين لاشتمالها
في طرفي الايجاب والسلب على الضرورة الموافقة وامكان الطر
فين كانت عامة ثم ان الحكماء نقلوا اسم الامكان الى سلب
الضرورتين معا فكان اخص من الاول لتخليته عن الضر
ورتين معا فاذا قلنا يمكن ان ج ب بهذا المعنى كان معناه ان
ب لا يجب له ولا يمتنع له فكان اخص من الاول فلهذا سمى
الامكان الخاص وهو مركب من الامكانين لان السلب
ضرورة الايجاب هو الامكان العام السلبي وسلب ضرورة
العدم هو الامكان العام الايجابي ولما اشتمل الامكان الخاص
عليهما كان مركبا منهما قال والمطلقة تقتضي ثبوت الحكم
بالفعل في احد الجانبين فقط وتشمل الدائم وغير الدائم و
يتخلى عن الدائم المقابل فقط فهي عامة اقول لا يخ نسبة
المحمول الى الموضوع عن دوام الايجاب ودوام السلب
او لا دوامهما والمطلقة العامة هي التي حكم فيها بثبوت
المحمول للموضوع او سلبه عنه بالفعل مطلقا من غير
التعرض للتقيد لا بد فالموجبة تشمل دوام الايجاب والو

جود الخالي عن الدوامين والسالبة تشمل دوام السلب
والوجود الخالي عن الدوامين ويتخلى كل من الموجبة والسا
لبة عن دائمة المقابلة لها كيف لا وهي عامة باعتبار شمو
لها الدائم الموافق والوجود الخالي عن الدائمتين معا
اخص ويسمى وجودية وهو مركب من المطلقتين اقول
هذا تفسير الاكثر للمطلقة وهي التي حكم فيها بثبوت المحمول
للموضوع او سلبه عنه لا دائما ويسمى وجودية لا دائمة و
هي مقابلة للدائمتين وهي اخص من المطلقة العامة لاشتمال
تلك المطلقة على هذه وعلى دائمة الموافقة وخلو هذه عن الدا
ئمتين وهي مركبة من المطلقتين العامتين المخالفتين
بالكيف لانا اذا قلنا كل ج ب لا دائما فههنا حكمان احدهما
ايجابي وكل ج ب والثاني سلبي وهو لا شيء من ج ب لان الا
دوام اشارة اليه وهما مطلقتان فالوجودية مركبة من
مطلقتين قال واذا نسب الامكان الى الاطلاق كان اخص
لانه لا يتناول ما يمكن للحكم بالقوة ويتناوله الامكان
اقول الممكنة العامة اذا نسب الى المطلقة العامة كانت
اعم لان المطلقة العامة هي التي حكم فيها بثبوت المحمول

للموضوع

للموضوع بالفعل يستلزم امكانه قطعا واما الممكنة فهي التي
حكم فيها برفع الضرورة عن الجانب المخالف وهو شامل
لما يثبت الحكم فيه بالفعل ولما يثبت بالقوة المحضة وكذا
هي اعم من المطلقة الخاصة بل كل قضية موافقة لها في الكيف
والكم واما الممكنة الخاصة فان بينها وبين المطلقة عموما
من وجه لصدقهما في المادة الوجودية وصدق الممكنة بدونها
في مادة يثبت بالقوة المحضة وصدق المطلقة بدونها في مادة الضرو
رية وهي اعم من المطلقة الخاصة مطلقا قال فالدائم اعم
من الضروري لان مقابل الاخص اعم من مقابل الاعم وكلاهما في
الكليات يجريان مجرى واحد اقول هذه نتيجة ما تقدم
لانه لما ثبت ان المطلقة اخص من الممكنة وكانت
الضرورية مقابلا للممكنة على ما بان والدائمة مقابلا
للمطلقة على ما تقدم وكان نقيض الاخص في كل ما يصدق
فيها نقيض العام ثبت ان الدائم الاعم لصدق نقيض
الاخص في جميع افراد العام المغايرة له ولا يصدق فيها نقيض

فلا يتناول ما يمكن ثبوته ولم يثبت بعد مع ان الثبوت بالفعل م

اعم من نقيض الاعم لصدق نقيض الاخص م

لاستلزام العام الخاص العام ولا ينعكس

العام ثبت ان الدائم اعم من الضرورة ولعلهما في الكليات يجريان مجرى
واحد بمعنى ان كل حكم كلي دائم فهو ضروري لان الاتفاقيات يستحيل دوامها
كلية وانما بناؤه على التجربة لا انه حكم خارج عن نظر المنطقي في الجزئيات
فعلى تقدير ان يتفق لزيد ان يدوم فقره من غير ضرورة قال وهذه
النسب اذا لم تقيد كان الحكم بها على ذات الموضوع فان قيدت بصفة توضع
للحمل مع الذات كما في قولنا الكاتب كذا عند كونه كاتبا صارت وصفية اقول
هذه النسب اعني الضرورة والاطلاق والدوام والامكان اذا اطلقت و
لم تقيد بوصف ولا بشرط كان الحكم بها على ذات الموضوع كما تقول بالضرورة
هنا مطلقة والحكم على ذات الموضوع فان قيدت هذه النسب
فاما ان تقيد بوصف يجعل مع الذات موضوعا للحمل او بغيره اي بغير الو
صف الذي يجعل مع الذات موضوعا كقولنا زيد كاتب مادام كاتبا و
هي تقيد بالوصف الذي مع الذات المحمول محمولا والاولى تسمى وصفية
كقولنا الكاتب متحرك اليد عند كونه كاتبا فان الحكم هنا وهو الاطلاق
يقيد بوصف الكاتبية وقد جعلت مع ذات الكاتب موضوعا وعبر عنه بالكا
تب وحمل عليه المحمول مقيدا بالوصف وهو الكتابة قال والدائمة الوصفية

او دائم

كما عرفت فان الضرورة

بشرط فيه

تسمى عرفية لان الاطلاق المتعارف في العلوم في بعض اللغات لا سيما
يفهم في السلب هي افعل الدائمة الوصفية هي التي حكم فيها بثبوت
المحمول او سلبه عن الموضوع مادامت ذات الموضوع موصوفة با
لوصف العنواني اعني الذي وضع مع الذات وعبر به عن الموضوع كقو
لنا كل كاتب متحرك اليد مادام كاتبا فالدوام ههنا قيد بالوصف كما
قيد الاطلاق في الاولى وتسمى هذه الدائمة الوصفية العرفية العامة
لان الاطلاق في الاولى المتعارف في العلوم في بعض اللغات لا سيما
في السلب انما يفهم منه ذلك فانا اذا قلنا في لغة العرب لا شيء من ج
ب انما يفهم منه انه لا شيء من ج ب مادام ج فلما سبب هذا الفهم
في السلب الى العرف سميت عرفية سواء كانت موجبة او سالبة
قال والضرورية الوصفية تسمى مشروطة ويكون اخص من العرفية
كما عرفت اقول المشروطة هي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول
للموضوع او سلبه عنه مادامت ذات الموضوع موصوفة بالوصف
العنواني كقولنا كل كاتب متحرك اليد بالضرورة مادام كاتبا ولا شيء
من الكاتب بساكن اليد بالضرورة مادام كاتبا فالضرورة ههنا قيدت

بوصف الموضوع وهذه المشروطة اخص من العرفية لما لزم من ان الضر
ورة اخص من الدوام سواء كانا مطلقين او مقيدين قال
وان قيدت بوقت معين صارت وقتية او لا بعينه فصارت منتشرة اقول
الوقتية هي القضية التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه
عنه في وقت بعينه كقولنا بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة
الارض فتقيد الضرورة بالوقت المعين اخرجها عن اطلاقها
فصارت وقتية والمنتشرة هي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول
للموضوع او سلبه عنه في وقت لا بعينه كقولنا بالضرورة كل انسان
متنفس في وقت ما قال والتقييد بوقت من غير ضرورة والامكان
بحيث لا ينافي الدائمة ولا الضرورية ولا مقابلتهما اطلاق
عام وقتي والشرط فيه ان لا يكون للوقت اجزاء اقول اذا قيد
الحكم الفعلي مطلقا بوقت معين من غير ضرورة ولا امكان بحيث
لا ينافي الدائمة ولا الضرورية ولا مقابلة الدائمة ولا مقابلة الضرو
رية كان اطلاقا عاما وقتيا كقولنا زيد موجود الآن فالتقييد
بالآن اخرجه عن الاطلاق العام وصيرت وقتيا لصدقه مع

الضرورة

الضرورة والامكان ومقابلتهما والشرط فيه ان لا يكون لذلك
الوقت الذي وقت الحكم به اجزاء ثبت الحكم في بعضها دون بعض قال
فالمطلقة الوقتية في الجانبين تتقابلان اقول ليس ههنا قضية
اي الايجاب والسلب
نقيضها من جنسها سوى هذه اعني الوقتية فان موجبتها تناقض
سالبتها اذا اتحدت في شرائط التناقض الآتية فان قولنا زيد
موجود الآن يناقض قولنا زيد ليس بموجود الآن فاذن المطلقة
الوقتية في جانب الايجاب وجانب السلب تتقابلان قال
وان المطلقة المنتشرة كالعامة وحكمها قريب من حكمها اقول المطلقة
المنتشرة هي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في وقت
ما غير معين من غير التعرض للضرورة والدوام ومقابلتيهما فهي
مطلقة عامة الا انها زادت عليها بالتعرض للوقت المطلق وحكمها
حكم المطلق العام في العموم والخصوص والتناقض وغير ذلك
من الاحكام قال واذا قيست الدائمة الى العرفية وجدت
العرفية اعم لان ما يدوم مع الذات يدوم مع جميع اوصافها
الثابتة والزائلة ولا ينعكس فان التغير الدائم بدوام الذات في قولنا

المتحرك متغير قد يدوم مع الذات كما في الافلاك وقد لا يدوم كما في
الحجر فالوقتية اعم من الدائمة ومقابلتها اخص من مقابلة الدائمة اول
العرفية التي فسرناها اعم من الدائمة لان الدائمة حكم فيها بالدوام
بحسب الذات وذلك يستلزم الدوام بحسب الصفات والعرفية حكم
فيها بالدوام بحسب الوصف وذلك لا يستلزم الدوام بحسب الذات
لجواز كون الصفة زايلة عن الموضوع فجاز انفكاكه عن المحمول
فكلما صدقت الدائمة صدقت العرفية ولا ينعكس فالعرفية اعم
مثلا اذا قلنا كل متحرك متغير ما دام متحركا فان هذا عرفي عام حكم
فيها بثبوت التغير للذات ما دامت متحركة لكن الحركة قد يدوم
لبعض الذوات كالافلاك فيكون الدوام هناك ثابتا وقد لا
يدوم لبعضها كالحجر فيصدق العرفية هناك دون الدائمة فقد
صدقت العرفية فكانت الدائمة اخص ومقابلتها اعم من مقا
بلة العرفية لان نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم ومقابلة
العرفية هي المطلقة الوصفية ومقابلة الدائمة المطلقة العامة
نقيضهما الضرورية والمشروطة ونسبة الضرورية الى المشروطة

دون صدق الدائم ويحتمل
صدق الاول دون صدق
العرفي م

كنسبة الدائمة الى العرفية فان الضرورية اخص من المشروطة على قيا
س ما مر في الدائمة والعرفية والبيان هو ذلك البيان بعينه ونقيض
الضرورية ايضا اعم من نقيض المشروطة لان نقيض الاخص اعم
ونقيض المشروطة هي الحينية الممكنة ونقيض الضرورية هو الممكنة العامة
قال وذهب قوم الى ان قسمة القضايا بالمطلقة والضرورية و
الممكنة مانعة الجمع والخلو فخصوا المطلقة باللاضرورية ليتقسم الفعلية
اليهما وهي مطلقة خاصة والوجودية اخص منها وتدخل الضرو
ريات المقيدة وخصوا الممكنة بالقوة فقط فان الخروج الى الفعل
يكون الضرورة فلا يقيد بالاخص وربما يقيد بالاستقبالية لان
الواقع في سائر الازمنة يكون اما فعليا اقول ذكر في التعليم
الاول ان القضايا ثلث مطلقة وضرورية وممكنة وهذه القسمة
يحتمل وجهين احدهما ان يكون القضية اما ان يذكر جهتها او لا يذ
كر والثانية مطلقة والاول اما ان يكون ضرورية او لا الثا
في هي الممكنة الثاني ان يعتبر نفس الحكم اما ان يكون بالفعل او بالقوة
والثاني هو الامكان والاول اما ان يكون ضروريا او غير ضروري

قيام

والثاني الاطلاق اذا عرفت هذا فالقسمة الاولى هي التي ذكرنا ما
نحن وبحثنا عنها فيما تقدم والمطلقة فيها كانت عامة شاملة
للضرورة وعدمها وكانت مانعة الخلو دون الجمع لامكان اجتماع
الضرورية والمطلقة واجتماع الممكنة والمطلقة واما القسمة الثا
نية فقد اعتبرها قوم والمطلقة فيها هي الخاصة وهي التي حكم فيها
بالثبوت او السلب لا بالضرورة وهي مانعة الجمع والخلو فخصوا
المطلقة باللاضرورة لينقسم الفعلية اليهما اعني الى الضرورية
والمطلقة وهذه المطلقة الخاصة تسمى ايضا وجودية لا ضرورية
وهي اعم من ان تقدم من الضرورة اخص منها اعم فيدخل
في هذه المطلقة الضروريات المقيدة بوصف الموضوع او الدا
يم بحسب ذاته وبالوقت المعين وغير المعين وخصوا الممكنة بما
بالقوة فقط فالوالان كل موجود فانه انما يوجد لضرورة
سبقت عليه والممكن ما لا ضرورة فيه فلا امكان لوجود
البتة ويقيد هذا الامكان بالاخص اعني الذي سلب فيه
ضروريات الذاتية والمشروطة وهو اخص من الخاص وربما

الوجودية اللاضرورية م

يقيد هذا الامكان بالاستقبال ايضا لان كل ما هو موجود
في الماضي والحاضر فهو ضروري واما الممكن الصرف ما لم يوجد
اعني استقباليا اذا حان وقته او لا يكون واذا فسرت المطلقة
باللاضرورية استحال اجتماعها مع الضرورية على الصدق
واذا فسرت الممكنة بما لم يوجد استحال اجتماعه مع المطلقة على
الصدق وكانت القسمة مانعة الخلو والجمع قال ولما كانت
المطلقة العامة هي العرفية ركبوا ما يشبه هذه العكة والاعتبار
باللادائمة وكذلك المشروطة وكان من الواجب تركيبهما باللا
ضرورة وسموا البسيطتين بالعامتين والمركبتين بالخاصتين
والتركيبات الممكنة غير ما ذكرنا كثيرة والعبارة قليل الجدوى
فليقتصر على الاهم اقول المنطقيون لما اعتبروا قيد اللاضرورة
في المطلق على ما بيناه في القسمة الثانية كذا اعتبروا قيد اللاد
وام في العرفية لان العرفية هي المطلقة العامة بحسب العرف
على ما بيناه الا انهم ركبوا المطلقة العامة العرفية مع قيد اللادوا
م وكذا ركبوا المشروطة مع قيد اللادوام وكان من الواجب
تركيبهما باللاضرورة كما ركبت المطلقة العامة بها لا باللا

فانه لا يعلم حاله هل يكون
موجودا في الاستقبال م

والمشروطة من غير قيد [illegible] لعاسبين

ودوام وتسمى البسيطتين اعني العرفيتين من غير قيد
بالعاميتين اعني العرفية العامة والمشروطة العامة وسموا
المركبتين اعني العرفية المقيدة باللادوام والمشرو
طة المقيدة باللادوام بالعرفية الخاصة والمشروطة الخا
صة واعلم ان التركيبات لا ينحصر فيما ذكرناه لكنه لا
فائدة في اعتبار ما عدا ذلك فاقتصرنا على الاهم منها واما
الشرطيات فليس لها دخل اللزوم والاتفاق واقسام
الفصل جهات يعتبروا اعتبار ما في القضايا الشرطية لا يخ اقول م
نسبه اجزائها عن احد الجهات المذكورة لكنها غير
معتبرة فائدته يعتد بها فلهذا تركوا البحث عنها لانهم
اصطلحوا الا اعتبار الضرورة والامكان والاطلاق فيما
اعتبروا اللزوم والعناد قائل به للضرورة والاتفاق
قائل به للامكان ومجرد الاتصال والانفصال الشامل
للاطلاق قال الكلام في التناقض وما يجري مجراه اتفا
ق القضيتين اتحادهما في كل واحد من جزئيهما وفيما يلحقهما
من الاضافة والشرط والزمان والمكان والكل والجزء

والفعل والقوة حتى يكون كل واحدة منهما كالتي بعينها
نظيرتها وحالها تلك الحال الفعل ما يجري مجرى التناقض
ما عداه من اصناف التقابل كالتضاد وغيره من الداخل
تحته اذا عرفت هذا فنقول يشترط في التناقض
القضيتين المقدمتين في كل شيء الا في الايجاب والسلب والسور
والقضيتان هو اتحادهما في كل واحد من جزئيهما اعني الموضو
ع والمحمول حتى يكون موضوعهما واحدا ومحمولهما واحدا
ولذا لو اختلف احدهما لحصل التقابل لجواز صدق زيد
كاتب وعمرو ليس بكاتب مثلا وصدق زيد كاتب وزيد
ليس بنجار ويلحق الاتي في الطرفين اتحادهما في ستة
اصناف احدها اتحادهما في الاضافة فاذا قلنا
زيد اب اي لعمرو وليس ابا اي لخالد لم يتناقضا وجاز
صدقهما معا لاختلافهما في الاضافة وثانيها الاتحاد في الشر
ط فانا لو قلنا الاسود قابض للبصر اي بشرط السواد
وليس بقابض له اي بشرط زوال السواد لم يتناقضا
لاختلاف القضيتين في الشرط وثالثها الاتحاد في الزمان

فانا اذا قلنا زيد موجود اي الآن وليس بموجود اي بالامس
لم يتناقضا وصدقا معا لاختلافهما في الزمان ورابعها الاتحاد
في المكان فانا اذا قلنا زيد جالس اي في السوق وليس بجالس
اي في الدار لم يتناقضا لاختلافهما في المكان وخامسها الا
تحاد في الكل والجزء فانا اذا قلنا الزنجي اسود اي بشرته وليس
باسود اي ليس كل اجزائه كذلك لم يتناقضا لاختلافهما في الكل
والجزء وسادسها الاتحاد في القوة والفعل فانا اذا قلنا
الخمر في الدن مسكر اي بالقوة وليس بمسكر اي بالفعل صدقا معا
ولم يتناقضا حتى يكون كل واحدة من القضيتين هي الاخرى
بعينها وحالها حالها قال والمتفقتان المختلفتان
في الكم فقط متداخلتان وفي الكيف متقابلتان وهمان
لم يجتمعا الا على الصدق فقط متضادتان وان اقتسمتا
لذاتيهما فمتناقضتان القضيتان اذا اتفقتا في جميع ما تقدم اقول م
في الكيف ايضا واختلفتا في الكم كقولنا كل ج ب وبعض
ج ب وليس بعض ج ب وكقولنا لا شيء من ج ب وليس
بعض ج ب فهما متداخلتان لدخول الجزئية تحت الكلية

وان اتفقتا في جميع ما تقدم واختلفتا في الكيفية سميتا
متقابلتين ثم لا يخ اما ان لا يجتمعا على الصدق ويجوز ان يجتمعا
على الكذب او لا يجتمعا على الصدق والكذب بل يقتسمانهما
والاول هو المتضادتان كقولنا كل ج ب ولا شيء من ج ب
فانهما لا يجتمعان على الصدق ويجوز اجتماعهما على الكذب والثاني
المتناقضان مثل قولنا كل ج ب وبعض ج ب وبعض
ج ليس ب او لا شيء من ج ب وبعض ج ب واعلم ان
المتقابلين قد يقتسمان الصدق والكذب لا لذاتيهما
وقد يقتسمان لذاتيهما امثال الاول قولنا هذا انسان
هذا ليس بناطق فانه يستحيل اجتماعهما في الصدق
والكذب لا لذاتيهما بل للملازمة التي بينهما من الطرف
فيوجد بين الانسان والناطق مثال الثاني هذا انسان
هذا ليس بانسان والتناقض انما يصدق على الثاني
لا الاول فلهذا قال رحمه الله وان اقتسما لذاتيهما فالـ
وتناقض الشخصيات تقابلهما ولا تضاد فيهما ولا تداخل

التضاد والتداخل بينهما انما هو بالنظر الى تعدد افراد
الموضوع باعتبار الكلية والجزئية في الشخصيات لا تضاد
فيها ولا تداخل وتناقضها هو عبارة عن اختلافهما بالايجا
ب والسلب فانا اذا قلنا زيد موجود وزيد ليس بموجود فهما
متناقضان ولا تداخل فيهما ولا تضاد وفيه اشكال اذ قد
يعرض لهما التضاد باعتبار آخر فانا لو قلنا زيد موجود ا
دائما زيد ليس بموجود دائما لتضادتا ولم يكونا متناقضتين
قال وأما في المحصورات فالمتوافقتان في الكيف متداخلتا
ن والكليتان متضادتان والجزئيتان داخلتان تحت
التضاد ولا يجتمعان على الكذب والمختلفتان كماً و
كيفاً متناقضتان والمهملتان كالجزئيتين وليعتبر بجميع
في المواد وجرت عادة المنطقيين ان يضعوا لتنا
سب هذه القضايا لوحا هكذا كل ج ب متداخلتان فالمختلفتا



ن بالكلية والجزئية
متداخلتان اذ اتفقتا في
الكيف لدخول الجزئية تحت
الكلية والكليتان متضادتان
لامتناع اجتماعهما على
الصدق وجواز كذبهما والجزئيتان داخلتان تحت التضاد ولا يجتمعان

على الكذب

على الكذب والا لجاز صدق الكليتين المتضادتين
معا ويجوز صدقهما والمختلفتان كماً وكيفاً متناقضتان
عطف على ولا يجتمعان على الكذب
فان نقيض الموجبة الكلية سالبة جزئية وبالعكس
ونقيض السالبة الكلية موجبة جزئية وبالعكس والمهملتان
كالجزئيتين بمعنى انهما داخلتان تحت التضاد ولتعتبر
الجميع في المواد قال وأما الموجهات فنقائضها ما يشتمل
على سلب جهاتها ويتفرع ذلك سبيل المساواة في الضر
ورة المطلقة مع الممكنة العامة متناقضتان اقول لما
فرغ من تمهيد قاعدة التناقض بالنظر الى المخصوصات
والمحصورات مطلقا شرع في بيان تناقض ذوات
الجهة وهو انما يكون برفع تلك الجهة وسلبها او بذكر المساوي
لنقيضها مثلا الضرورية نقيضها سلب الضرورة او الا
مكان العام فانا اذا قلنا كل ج ب بالضرورة كان نقيضه
ليس بالضرورة كل ج ب ويلزمه بعض ج ليس ب
بالامكان العام لان الامكان هو رفع الضرورة عن الجانب

والتعميم

المقابل

اللازم لذلك كان داخلا على السلب كان معناه رفع الضرو
رة الايجاب وسلبها يعني اثبات ضرورة الايجاب وسلبها
تناقض قطعا وكذلك الدائمة مع المطلقة العامة قال
اذا قلنا كل ج ب دائما فقد حكمنا بثبوت الباء لكل الجيم في
كل الاوقات فنقيضه ليس كل ج ب دائما ويلزمه بعض ج
ليس ب مطلقا لان السلب ودوام الايجاب والاطلاق عام
سلبي قال والمشروطة العامة مع الممكنة العامة الوصفية قد
قد بينا ان الممكنة نقيض الضرورية وبالعكس ولما كانت
المشروطة العامة ضرورية مقيدة بالوصف كان القيد
ماخوذا في نقيضها الا انا قد بينا في شرائط التناقض وجود ا
الاتحاد في الشرط فكان نقيض المشروطة ممكنة عامة وصفية
وهو فنقيض قولنا بالضرورة كل ج ب ما دام ج ليس بعض
ج ب حين هو ج بالامكان قال والوقتية العامة مع المطلقة
العامة الوصفية اقول الوقتية هي التي حكم فيها بدوام ثبوت
المحمول للموضوع او سلبه عنه لكن لا مطلقا بل ما دام الوصف

المقول

المقول الى ثابتا له وقد بينا ان نقيض الدائمة هو المطلقة العا
مة الوصفية وهي الحينية فنقيض قولنا كل ج ب ما دام ج ليس
بعض ج ب حين هو ج قال والضرورية الوقتية والمنتشرة مع
ممكنة عامة مقيدة بذلك الوقت في الاولى وبالدوام في الثا
نية اقول لما كانت الضرورية ههنا مقيدة بالوقت في الوقتية
كان نقيضها رفع الضرورة في ذلك الوقت بعينه اعني الممكنة العامة
الوقتية فنقيض قولنا كل ج ب بالضرورة في وقت معين ليس
بعض ج ب بالامكان العام في ذلك الوقت وأما المنتشرة فلما
حكم فيها بالضرورة في وقت ما غير معين كان نقيضها رفع الضر
ورة دائما اعني الممكنة العامة الدائمة فنقيض كل ج ب بالضرورة
في وقت ما ليس بعض ج ب بالامكان العام دائما قال
والمطلقة الوقتية مع نقيضها اقول المطلقة الوقتية هي التي حكم
فيها بثبوت المحمول للموضوع في وقت ما معين من غير التعر
ض لقيد آخر فنقيضها هو رفع ذلك الحكم في ذلك الوقت ايضا
من غير التعرض لقيد آخر وهو مطلقة وقتية فنقيض قولنا
كل ج ب في هذا الوقت ليس بعض ج ب في هذا الوقت وليس

في القضايا بما يناقضها لنوع سوى جزء الوقت القضية
قال وليصدق ضرورة الطرفين على سبيل منع الخلو فقط
في نقيض الممكنة الخاصة اقول لما فرغ من نقائض القضايا ا
لبسيطة شرع في بيان نقائض المركبات فالممكنة الخاصة
هي التي حكم فيها برفع الضرورتين فضرورة الايجاب والسلب يصدق
قال في نقيض الممكنة الخاصة على سبيل منع الخلو فقط
لا على سبيل منع الجمع لجواز جمعهما فانا اذا قلنا كل ج ب بالا
مكان الخاص كان نقيضه ليس كل ج ب بالامكان الخاص
ويلزم صدق احدى الضروريتين اعني بعض ج ب بالضرورة
او بعض ج ليس ب بالامكان الخاص فانه كاذب مع
صدق بعض الحيوان انسان بالضرورة وبعضه ليس بانسان
بالضرورة والاصل فيه ان الممكنة الخاصة مركبة من ممكنتين
عامتين احديهما موجبة والاخرى سالبة وقد بينا ان
نقيض الممكنة العامة هي الضرورية المخالفة ولما كان ارتفاع
المركب تارة برفع بعض اجزائه وتارة برفع الجزء الاخر
وتارة بارتفاع المجموع كان لا واضح في نقيض الممكنة

الخاصة

الخاصة احدى الضروريتين على سبيل منع الخلو دون الجمع
قال ودوامها كذلك في نقيض الوجودية اقول الوجودية
مركبة من مطلقتين عامتين وقد تقدم ان نقيض المطلقة
هو الدائمة فنقيض الوجودية احدى الدائمتين ولما جاز ار
تفاع الوجودية بارتفاع جزئيها اما بصدق الدا
ئمتين معا فوجب في نقيض الوجودية صدق احدى الدائمتين
على سبيل منع الخلو دون الجمع فنقيض قولنا كل ج ب لا دا
ئما هو ليس كل ج ب كذلك ويلزم احدى الامرين اما بعض ج
ليس ب دائما او بعض ج ب دائما ويجوز صدقهما كما في
نقيض قولنا كل انسان حيوان لا دائما قال والضرورية الموافقة
مع الدائمة المخالفة كذلك في نقيض المطلقة الخاصة اقول المطلقة
الخاصة وهي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه
لا بالضرورة وبعينها الوجودية اللاضرورية وهي مركبة من مطلقة
عامة موافقة وممكنة عامة مخالفة فنقيضها اعني الدائمة المخا
لفة والضرورية الموافقة على سبيل منع الخلو ايضا دون الجمع فنقيض
قولنا كل ج ب لا بالضرورة ليس بعض ج ب دائما او بعض ج

ب بالضرورة ويجوز صدقهما كما في نقيض قولنا كل حيوان
انسان لا بالضرورة قال والدائمة الموافقة مع المطلقة العا
مة الوصفية المخالفة في نقيض العرفية الخاصة اقول العر
فية الخاصة مركبة من العرفية العامة الموافقة والمطلقة العامة
المخالفة فنقيضها المفهوم المردد بين نقيضي جزئيها اعني
المطلقة العامة الوصفية المخالفة التي هي نقيض العرفية العامة و
الدائمة الموافقة التي هي نقيض المطلقة العامة المخالفة فنقيض
قولنا كل ج ب ما دام ج لا دائما اما بعض ج ليس ب حين هو
ج او بعض ج ب دائما قال ومع ممكنة مثلها في نقيض المشرو
طة الخاصة وقس عليها سائرها اقول المشروطة الخاصة مركبة من
المشروطة العامة الموافقة والمطلقة العامة المخالفة فنقيضها
المفهوم المردد بين نقيضي جزئيها اعني الممكنة العامة الوصفية
المخالفة التي هي نقيض المشروطة العامة والدائمة الموافقة التي هي
نقيض المطلقة العامة فنقيض قولنا كل ج ب بالضرورة ما دام ج
لا دائما اما بعض ج ليس ب بالامكان حين هو ج او بعض ج ب
دائما كل ذلك على سبيل منع الخلو دون منع الجمع لما عرفت ان عدم المجموع

قد يكون

قد يكون بعدم اجزائه وقد يكون بعدم المجموع فثبت الجمع
واما في الشرطيات فيعتبر بعد الاختلاف كيفا وكما ان يكون السا
لبة في اللزومية سالبة اللزوم وفي الاتفاقية سالبة الاتفاق
وفي العنادية للحقيقية السالبة التي يصدق معها امكان الجمع
والخلو بالامكان العام على سبيل منع الخلو دون الجمع وفي مانعة
الجمع ومانعة الخلو السالبتين اعني السالبتين للحقيقية امكا
نهما العام فقط وفي المركبتين اعني الكليتين لاشتمالهما على ذكر
الامكان واما منع الاخر على سبيل منع الخلو دون الجمع ايضا قال
لما فرغ من الكلام في نقائض الحمليات شرع في بيان نقائض
الشرطيات اقول انه يشترط فيها الاختلاف كيفا والا لم يحصل
التناقض وكما لجواز صدق الجزئيتين وكذب الكليتين وهذان الشر
طان لا بد منهما في جميع القضايا المحصورة من الشرطيات وغيرها
واذا عرفت هذا فنقول يشترط في كل واحد من المتصلات والمنفصلا
ت باصنافها الثلثة شرط زائد على ما قدمناه اما المتصلة اللز
ومية فيشترط في نقيضها ان يكون المتصلة السالبة سالبة اللزوم
لا لازمة السلب فان بينهما فرقا كثيرا فانه يجوز اجتماع المو

حيث اللزوم قضية مع لازمة السلب على الكذب واما المتصلة الاتفا
قية فيشترط فيها سلب الاتفاق لان فى السلب والا لكانت
القضيتان موجبتين وقد شرطنا فى التناقض الاختلاف في الكيف
فنقيض قولنا كلما كان اب فجد دولتر وميا بع واتفاقيا فقد لا
يكون اذا كان اب لم يكن ج د على ان يكون السلب لازما او ملا
فقا واما المنفصل الحقيقية فان معناها مركب من امرين احدها
منع الجمع بين الجزئين والثاني منع الخلو عنهما فاذا قلنا اما ان يكون ا
ب او ج د على معنى انه يمتنع الجمع بينهما ويمتنع الخلو عنهما فنقيضه ليس
اما ان يكون اب او ج د ويلزم امكان الجمع بينهما وامكان الخلو عنهما
او امكانهما معا فهذه السالبة تصدق معها امكان الجمع وامكان
الخلو على سبيل منع الخلو عنها لا الجمع وقد تقدم مثله في نقائض الحمليا
ت المركبة واما مانعة الجمع اذا اخذت بالمعنى العام البسيطة الشامل
للمعنى الخاص منها الحقيقة اعني التي حكم فيها بامتناع جزئيها على الصدق
من غير التعرض لشيء آخر فان نقيضها هو سلب ذلك الامتناع اعني
امكان اجتماع جزئيها على الصدق واما مانعة الخلو اذا اخذت بالمعنى
العام الشامل لها بالمعنى الخاص والحقيقية اعني التي حكم فيها بامتناع

اجتماع

اجتماع جزئيها على الصدق وجواز اجتماعهما على الكذب فان معناه
ها في الحقيقة مركب من هذين الحكمين فنقيضها هو سلب ذلك
المركب وهو ان يكون يكذب احد الجزئين ويكذبهما معا فنقيض
ما يرد دبين امكان اجتماع جزئيها على الصدق وامتناع اجتماعهما
على الكذب على سبيل منع الخلو دون الجمع واما مانعة الخلو المركبة اعني
التي حكم فيها بامتناع جزئيها على الكذب وامكان صدقهما فانها مركبة
ايضا فنقيضها سلب ذلك المجموع الصادق الكل واحد من سلب
احد الجزئين وسلب المجموع فنقيضها المخصوص المردد بين امكان اجتماع
جزئيها على الكذب وامتناع صدقهما على سبيل منع الخلو دون الجمع نفوا معنى
مثل ذلك عن قريب قال الكلام في العكس عكس القضية قضية اقيم فيها كل من جزئيها التي
الاول في الاصل مقام الآخر او مقابل كل منهما بالسلب والايجاب مقام آخر
بشرط بقاء الكيف والصدق وان كان فرضا يحالها قول العكس فطبق
ويفهم منه عكس المستوي وقد يفهم منه عكس النقيض احيانا فالاول عبارة
عن تبديل كل واحد من طرفي القضية بالآخر مع الموافقة في الكيف والصدق
مثلا اذا قلنا كل ج ب فعكسه بعض ج فالجيم في الاصل موضوع وفي العكس محمول وا
الباء في الاصل محمول وفي العكس موضوع فقولنا بعض ج قضية اقيم فيها كل

جزئين الاول اعني كل ج مقام الآخر اعني الآخر وعبارة عن تبديل كل واحد من طرفي القضية
بنقيض الآخر مع الموافقة في الكيف والصدق مثلا اذا قلنا كل ج ب فعكس نقيضه
كل ما ليس ب لموضع العكس ما ليس الذي هو نقيض محمول الاصل وفي محمول العكس
ليس ج الذي هو نقيض موضوع الاصل فهو قضية اقيم فيها مقابل كل من جزئي
الاول بالسلب والايجاب مقام الآخر وانما يشترط بقاء الكيف في الاصطلا
ح واما بقاء الصدق فواجب من حيث العكس لازم للاصل وصدق الملزوم يستلزم
صدق اللازم ولا يشترط وجود الصدق بالفعل بل كونه بحيث متى صدق
الاصل صدق العكس والى ذلك اشار بقوله وان كان فرضا قوله ولم يشترط
فيه بقاء الكلية والجزئية والكذب قوله لم يشترط في العكس بقاء عينه بقاء الكمية
اما في العكس المستوي فلان الموجبة الكلية ينعكس كلية لجواز ان يكون
المحمول اعم وامتناع صدق الخاص على كل افراد العام كما يصدق كل ان
ان حيوان ويكذب كل حيوان انسان وانما ينعكس جزئية واما في
العكس النقيض فلان السالبة الكلية لا ينعكس كلية لجواز كون
نقيض المحمول اعم من عين الموضوع من وجه وامتناع ايجاب الخاص
على كل افراد العام كما كان الصدق لا شيء من الانسان بحجر ولا يصدق
لا شيء مما ليس بحجر ليس بانسان لان بعض ما ليس بحجر انسان ولا

يشترط

يشترط ايضا بقاء الجهة فان بعض الموجهات لا ينعكس وبعضها ينعكس
الى ما يخالف اصل القضية على ما يأتي واما الكذب فقد اشترطه قوم وهو
خطأ فان العكس لازم للاصل ولا يجب من كذب اللازم الملزوم
في الكذب لجواز كونه اعم كما انه يكذب كل حيوان انسان وعكسه
وهو بعض الانسان حيوان صادق قال فالاول هو العكس المستوي
والثاني هو عكس النقيض واذا اطلق واريد به الاول وكل قضية
استلزمت اخرى بهذه الصفة منعكسة قوله الاول وهو قو
لنا قضية اقيم فيها كل من الجزئين الاولى الذين في الاصل مقام الآخر وهو
العكس المستوي والثاني وهو قولنا قضية اقيم مقام كل جزء من
جزئين الاولى بالسلب والايجاب مقام الآخر وهو عكس النقيض وقد
تبين انه اذا اطلق العكس واريد به الاول لانه المتبادر الى الذهن
وكل قضية استلزمت قضية اخرى بهذه الصفة اي اقيم فيها كل واحد
من جزئي الاولى مقام الآخر او مقابله فهي منعكسة والاولا قوله ولنبدأ
بالمستوي فنقول الموجبة الكلية كانت او جزئية تنعكس جزئية
ان كانت فعلية لان كل شيء يصدق عليه الموضوع اذا اتصف با
المحمول كان بعينه هو المقول عليه المحمول متصفا بالموضوع قوله ولنبدأ بالمستوي

رحمه الله انعكاس الموجبات والعادة البداءة بالسوالب فالموجبة
سواء كانت كلية او جزئية اذا كانت فعلية انعكست فعلية فانا
اذا قلنا كل ج ب او بعض ج ب بالاطلاق انعكس الى قولنا بعض
ب ج بالاطلاق لانه لابد في الاصل من موضوع يصدق عليه ج و ب حتى
يصدق قولنا كل ج او بعض ج ب فذلك الشيء الذي يصدق عليه ج اذا
اتصف بالمحمول اعني ج واذا كان الذات واحدة وصدق عليه
وصفا ج و ب صدق ان ما صدق عليه ب اعني تلك الذات يصدق
عليه ج فبعض ب ج وهو المطلق والممكنة ان كانت ممكنة
لان ذلك الشيء اذا امكن اتصافه بالمحمول يكون شيئا مما يمكن ان
يصدق عليه المحمول وقد يتصف بالموضوع واذا لا يمتنع ان يصير ذ
لك الشيء معقولا عليه المحمول بالفعل فلا يمتنع ان يكون شيئا
مما يكون المحمول مقولا عليه بالفعل متصفا بالموضوع والموجـ
ـبة الممكنة سواء كانت عامة او خاصة كلية او جزئية فانا اذا
قلنا كل ج ب او بعض ب ج بالامكان العام او الخاص فالذات التي صدق
عليها ج بالفعل اذا امكن اتصافها بب يكون تلك الذات شيئا
مما يمكن ان يصدق عليه المحمول وقد اتصفت بالموضوع بالفعل وحينئذ

لم يمتنع ان يصير ذلك الشيء مقولا عليه المحمول بالفعل اعني
تلك الذات متصفا بالموضوع وعدم الامتناع امكان على قصد
فتت الممكنة العامة في العكس ووصفية ان كانت وصفية
لان اتصافه بالمحمول اذا كان مقارنا لاتصافه بصفة
الموضوع على اتصافه بصفة الموضوع عند اتصافه بالمحمول
ولم يعلم في غير تلك الحال القضية الموجبة اذا كانت وصفية
كالحينية والوقتية كان العكس ايضا وصفيا فاذا قلنا كل ج ب
ما دام ج او حين هو ج صدق قولنا بعض ب ج حين هو ب لان الا
صل دل على اتصاف الذات بالمحمول حالة اتصافها بالموضوع ايضا
في تلك الحالة واما في غير تلك الحال فلا العلم بانه متصف بصفة
الموضوع ام لا فيبقى على الاحتمال وهذا العكس لا يحفظ الكمية
بحسب المادة لاحتمال ان يكون كل من الجزئين اعم من الاخر كما
في قولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان انسان فينعكس
الكلي في مثل هذه المادة جزئيا وبالعكس واما بحسب الصورة فالجز
ئي محفوظا لانه صادق في الحالين قطعا دون الكلي وقد بينا
فيما سلف ان الكمية لا يجب بقاؤها العكس الاصل فيها فان الموجبة الكلية

تنعكس جزئية كما اذا كان المحمول اعم من الموضوع والجزئية تصدق عكسها
كليا كما اذا كان الموضوع اعم من الموضوع فان قولنا كل انسان حيوان
لا ينعكس الى قولنا كل حيوان انسان وقولنا بعض الحيوان انسان يصدق في عكسه
كل انسان حيوان هذا بحسب المادة واما بحسب الصورة فان الكلية لا
يحفظ الكمية واما الجزئية فانها يحفظها لانها ان صدقت كلية
صدقت جزئية وكذا ان صدقت جزئية صدقت جزئية فيصدق
الجزئية ثابتا قطعا في الحالين دون الكلية ولا الجهة لا
ضمانا اذ قد يكون شيء ضروريا لما هو ممكن له كالانسان للكاتب فينعكس
الضروري في مثله ممكنا وبالعكس وكذلك الوصفي والاعم الكاتب ويذكر فيه مفصلا من ذلك
ان عكوس الموجبات كلها جزئية اما المطلقة او ممكنة عامتين اما ذاتيتين
او وصفيتين الجهة ايضا لا يجب انحفاظها في العكس فان الشيء قد يكون ضرو
ريا لشيء وذلك الشيء ممكن له دون ضرورة والامكان تسليم انه يصدق
قولنا بالضرورة كل كاتب انسان ولا يصدق كل انسان كاتب بل بالامكان العام
ورد منها العكس ممكنا والممكن العكس ضروريا هذا في الممكنة والضرورية الذاتيتين
وكذا في الضرورية الوصفية كما يصدق قولنا بالضرورة كل كاتب متحرك اليد ما دام
كاتبا ولا يصدق في عكسه ايضا فحاصل ما يلزم ان عكوس الموجبات كلها جزئية

اما المطلقة او ممكنة عامتين اما ذاتيتين او وصفيتين الا القضية
اما ان يصدق مطلقة وممكنة ذاتيتين او وصفيتين وقد
ثبت انعكاس المطلقة الذاتية مطلقة ذاتية والوصفية مطلقة
وصفية وكذا في طرفي الامكان وعكس الضروري والدائم يصدق فان و
صفيتين لان وصف الموضوع في عكسهما يلزم ذاته الضرورية
والدائمة حكمنا فيهما بملازمة المحمول لذات الموضوع فاذا عكسناهما
كانت الذات متصفة بالموضوع حين اتصافها بالمحمول لان اتصافها
بالمحمول دائم كما يقول كل كاتب انسان حيوان دائما وعكسه بعض الحيوان
انسان حين هو حيوان ولا يجب الدوام لجواز ان يكون وصف الموضوع
في الاصل مفارقا ولا وصف للدوام للمحمول كما في قولنا كل كاتب انسان
دائما والعرفية والمشروطة اذا قيدتا باللادوام تغير الحكم في
العكس لان صفة الموضوع هناك لا يدوم لذاته والا لدام المحمول
الدائم بدوامها لها وهو خلاف الاصل والعكس واحدة العرفية و
المشروطة لا ضرورة وهما اللتان قيدتا باللادوام كقولنا كل
ج ب ما دام ج لا دائما اتبع الضرورة او لا معها ينعكس الى الموجبة
الجزئية الحينية اللادائمة وهو قولنا بعض ب ج حين هو ب لا دائما اما

انعكاس سهما الى الحينية المطلقة فلما تقدم واما قيد اللادوام فلان
صفتي ج لايدوم في الاصل لذات ج لانها لو دامت لها لدام
المحمول بدوامها لكنا قلنا ان المحمول ليس بدائم للموضوع واذا كا
ن صفتي ج حال كونها وصفا للموضوع في الاصل غير دائمة كانت في
العكس حال كونها محمولة غير دائمة لاتحادها في الاصل والعكس واحده
واما السالبة الكلية فان كانت ضرورية انعكست كنفسها لا
ن اتصاف كل ذات يثبت عليها الموضوع بالمحمول ينقض امتناع
اتصاف كل ذات يثبت عليها المحمول بصفة الموضوع وذلك لان امكان
اتصاف الشيء مما يثبت عليها المحمول بصفة الموضوع يقتضي الخلف
وهو كون ذلك الشيء من جملة ما يثبت عليه الموضوع اعني من جملة ج
لا يستحيل ان يثبت عليه المحمول وذلك لانه مع فرض الاتصاف
بصفة الموضوع بالفعل يكون من تلك الجملة قطعا فاذن
علم انه في نفس الامر قبل الفرض كان من جملتها لان فرض وقوع
الممكن لا يمكن ان يصير غير ذات الموضوع واما لم يلزم مما يقتضي العلم
بان شيئا مما لا يعلم انه من جملة ما هو ذات الموضوع هو من تلك
الجملة اختلف المنطقيون في انعكاس السالبة الكلية الضرو

رتبته فقال القدماء انها تنعكس دائمة والمصدر رحمه الله ذهب الى
الاول والدليل عليه انا اذا قلنا لا شيء من ج ب بالضرورة فقد حكمنا
بان كل ذات يثبت عليها ج الموضوع يمتنع اتصافها بالمحمول و
ذلك يقتضي امتناع اتصاف كل ذات يثبت عليها ب المحمول بصفة ج
الموضوع فيصدق لا شيء من ب ج بالضرورة لانه لولا ذلك لا
مكن اتصاف شيء مما يثبت عليه المحمول بصفة الموضوع فيصدق
بعض ب ج بالامكان لانه نقيضه والتقدير كذب الضرورية
فيصدق الممكنة لكن صدق الممكنة يستلزم الخلف لان ذلك البعض
من الباء اذا امكن اتصافه بالجيم لم يلزم من وقوعه محال فاذا
فرض واقعا صدق بعض ب ج بالفعل فيكون ذلك البعض
من جملة ما يثبت عليه الموضوع اعني ج لكنا قلنا كلما يثبت عليه ج
يستحيل اقترانه عليه واذا كان مع فرض الاتصاف بصفة الموضوع
التي هي ج بالفعل اعني وقوع الممكن بالفعل من جملة ما يثبت عليه الموضو
ع وجب ان يكون في نفس الامر قبل الفرض كذلك والا لكان على التقدير
وقوع الممكن يكون ما ليس بذات الموضوع ذاتا له وهو محال فيكون
وقوع الممكن ممكنا هف نعم وقوع الممكن يستلزم المحال فلا يكون
وقوع الممكن ممكنا بالفعل اي اذا العلم بان شيئا مما لم يعلم انه من جملة

ما هو ذات الموضوع اعني ما صدق عليه ب هو من تلك الجملة اعني
من جملة افراد ج اما انه يصير ما ليس بذات ج ذات ج فلا قال وكذلك
ان كانت دائمة بمثل هذا البيان اذا بدل فيه امتناع الاتصاف بدوامه
في جميع الاوقات وامكانه بوجوده اقول السالبة الكلية اذا
كانت دائمة تنعكس كنفسها بمثل هذا البيان اذا بدل في الدليل امتناع الاتصاف
بدوام اللااتصاف في جميع الاوقات اعني الدائمة وامكانه في نقيض السالبة
الضرورية بوجوده اعني الاطلاق العام الذي هو نقيض الدائمة فانه اذا
صدق لا شيء من ج ب دائما صدق في عكسه لا شيء من ب ج
دائما لان دوام اتصاف كل ذات يثبت عليها الموضوع وهو ج با
لمحمول الذي هو ب يقتضي عدم اتصاف كل ذات يثبت عليه المحمول
بصفة الموضوع دائما لان وجود اتصاف شيء مما يثبت عليه المحمول
بصفة الموضوع يقتضي الخلف وهو كون ذلك الشيء مما يثبت عليه الموضو
ع اعني من جملة ما لا يدوم المحمول عنه دائما ولا حاجة في هذه الموضع
الى فرض نفرض كما احتجنا في السالبة الضرورية الى فرض وقوع
الممكن وتحريره انه لو لم يصدق لا شيء من ب ج دائما لصدق
بعض ب ج بالفعل لانه بالعكس واما لان الذات واحدة

وقد صدق عليها في الاصل الصفتان فكذا في العكس واما البواقي فلانا
قولنا بعض ب ج بالفعل المحصل لقولنا لا شيء من ج ب دائما و
تنتج بعض ب ليس ب دائما وهو محال وكذلك ان كانت مشر
وطة او عرفية اما ثبوت الضرورة والدوام في العكس فلمثل ما مر
اما التقييد بالوصف فلانه يستحيل ان يتصف بالموضوع ما يثبت عليه
المحمول في جزء الوقت الذي يكون فيه متصفا بالمحمول
السالبة الكلية اذا كانت مشروطة عامة او عرفية عامة انعكست
في كل واحد منهما كنفسها بمثل ما مر من البيان فانا اذا قلنا لا شيء
من ج ب بالضرورة ما دام ج فقد حكمنا على كل ذات يثبت عليها
الموضوع بامتناع اتصافها بالمحمول وذلك يستلزم الحكم
بامتناع اتصاف كل ذات يثبت عليها المحمول بصفة الموضوع
حين يصدق لا شيء من ب ج بالضرورة ما دام ب والا لجاز
اتصاف شيء مما يثبت عليه المحمول بصفة الموضوع وهو يستلزم
للخلف المتقدم في الضرورية اعني لو فرض ذلك الممكن واقعا
حتى يصدق بعض ب ج حين هو ب بالفعل لاجتمع و
صفا ج و ب في ذات واحدة وقد حكم في الاصل بالتنافي بينهما

هف وكذلك البحث في الوجودية اللادائمة فانها اذا صدق
لا شيء من ج ب مادام ج فقد حكمنا بعدم اتصاف كل ذات
يثبت عليها الموضوع بالمحمول وهو نقيض عدم اتصاف
كل ذات يثبت عليها المحمول بالموضوع والا لاتصفت
بعض الذوات التي يثبت عليها المحمول بالموضوع ويلزم
منه اتصاف بعض ما يثبت عليه الموضوع بالمحمول وهو منا
قض للاصل قوله اما القيد بالوصف فيهما فلاحتمال ان يكو
ن بعض ما يثبت عليه المحمول متصفا بالموضوع في غير الو
قت الذي يكون متصفا فيه بالمحمول فلا يصدق سلب
الموضوع عنه دائما بل مادامت الذات متصفة بالمحمول
كما يصدق لا شيء من الكاتب بساكن اليد مادام كاتبا
فمن العكس لا بد من القيد بالوصف لانه لا يصدق لا شيء من
الساكن بكاتب دائما بل مادام الذات الساكن متصفة
بالسكون فان بعض ما يصدق عليه الساكن يصدق
عليه الكاتب حال زوال السكون فلا يصدق سلب الكاتب
دائما قوله وفي المقيد منهما باللادوام يعتبر القيد في البعض لان

الاصل

الاصل يقتضي كون كل ما يثبت عليه الموضوع موصوفا بالمحمول فعلا فينعكس
جزئيا واذا انضاف الى السلب اللازم مع الوصف جعله لا دائما
بحسب الذات في البعض قوله المقيد منهما باللادوام اي المشروطة
الخاصة ينعكس كل واحدة منهما الى عامتها مع قيد اللادوام في بعض الا
فراد لانا اذا قلنا لا شيء من ج ب مادام ب لا دائما صدق
عكسه لا شيء من ب ج بالاطلاق لان الاصل يقتضي كون كل ما يثبت عليه
ج فانه موصوف بالمحمول لان لادوام السلب في كل فرد فرد يستلزم صد
ق الايجاب على كل فرد فرد فيصدق قولنا كل ج ب بالاطلاق وهي
تنعكس جزئية فيصدق بعض ب ج بالاطلاق والاصل يستلزم لا شيء
من ب ج مادام ب لا ترى الى المثلين واذا انضمت هذه السالبة الى
الموجبة الجزئية جعله لا دائما بحسب الذات في البعض فيصدق لا شيء
من ب ج مادام ب لا دائما في البعض وهو المطلوب والاصل فيه ان هذه السالبة
مركبة من سالبة عرفية عامة او مشروطة عامة ومن مطلقة عامة مو
جبة كلية والاولى تنعكس كنفسها والثانية تنعكس جزئية مطلقة قوله
والممكنات والمطلقات لا تنعكس لاحتمال ان السلب وقع بغير ضرورة
بالقوة او بالفعل كما يكون ضروري الثبوت له كالكاتب عن الانسان

قوله السالبة الكلية اذا كانت ممكنة سواء كانت عامة او خاصة
او مطلقة لا تنعكس لانه لا يحتمل ان يكون الشيء خاصا بغير الضروري الثبوت
له ويكون سلبها عنه فانه يصدق سلب تلك الخاصة عن ذلك الشيء بالقو
ة او بالفعل ولا يصدق سلبه عنها كما انه يصدق لا شيء من الانسان بكا
تب بالامكان او بالاطلاق ولا يصدق لا شيء من الكاتب بانسان
بجهة من الجهات لان كل كاتب فهو انسان بالضرورة قوله وكذلك
في الوصفيات واعتبر امكان سلب الكاتب بالقوة او بالفعل عن
متحرك اليد عند التحريك وامتناع عكسه قوله الممكنات الوصفية
او المطلقة الوصفية اذا لم يكن عرفية لا تنعكس في السلب ايضا لان
مثاله لا شيء من متحرك اليد بالامكان او بالاطلاق حين هو متحرك
اليد ولا يصدق لا شيء من الكاتب بمتحرك اليد حين هو كاتب بالامكا
ن العام لان كل كاتب متحرك اليد بالضرورة مادام كاتبا هذا هو ما في
الكليات وهو غير تام لان مثاله هذا دل على عدم الانعكاس وصفيا
ولا فرق في المثال لانه يصدق لا شيء من الانسان بكاتب حين
هو انسان ولا يصدق لا شيء من الكاتب بانسان مطلقا بشيء من الجها
ت والفرق الذي بينهما ان في المطلقات اخص الوقتية لانها
اخص من المشروطة التي هي اخص من الوجودية اللادائمة التي هي اخص

من الوجودية

من الوجودية اللادائمة التي ضرورية واذا لم ينعكس الاخص
لا ينعكس الاعم لان لازم العام لازم للخاص واما لم تنعكس
الوقتية لانه يصدق قولنا لا شيء من القمر بمنخسف بالضرورة و
قت التربيع لا دائما ولا يصدق لا شيء من المنخسف بقمر بجهة من
الجهات واما السالبة الجزئية فلا تنعكس لصحة السلب الخاص
عن بعض العام وامتناع عكسه السوالب الكلية التي لا تنعكس
كالممكنات والمطلقات لا تنعكس جزئية وهو ظاهر لتنتقض
بما ذكرنا الكلية لان لازم العام لازم للخاص واما السوالب التي
تنعكس كلياتها فهي الخاصتين لا تنعكس لان الضرورية اخصها
وهي لا تنعكس واذا لم تنعكس الخاص لم ينعكس العام وبيان ان الضر
ورية لا تنعكس انه يصح سلب الخاص عن بعض افراد العام بالضر
ورة ولا يصدق العكس كما يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ج
ولا يصدق بعض الانسان ليس بحيوان الا في المشروطة والعر
فية الخاصتين فان الاصل فيهما يقتضي ان يكونا ويسمى بالمنافية
لشيء وصفان متنافيان يصدق منهما وقت ما يسلب عنه
احدهما لا دائما بل عند وجود الاخر كذلك الاخر يسلب عنه لا دائما

بل بعد وجود الاول وهذا العكس ما يتعين في الباب الاقيسة مما عثر
عليه الفاضل الاثير الدين قال قدماء المنطقيين حكموا على الاطلاق
ان السالبة الجزئية لا تنعكس وهو حق فيما عند الى ممكنين واما
المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة فانهما تنعكسان كانفسهما
مثلا اذا صدق فلا شيء من ج ب مادام ج لا دائما فلان ج ما في عنوان الموضوع واما ب فلان حكمنا بلا دوام السلب فيلزم ثبوت الايجاب واذا اثبتنا في تلك
الذات وصدق كل واحد منهما عليها صدق الاصل صدق العكس
فيصدق بعض ب ليس ج مادام ب لا دائما وهو المطلوب وهذا
العكس مما عثر عليه اثير الدين المفضل بن عمر الابهري قال واما
عكس النقيض فاحكام الموجبات والسوالب المذكورة في العكس
المستوي باعتبار انها تتبادل فيه وذلك في كل قضيتين لم يوجد مو
ضوعها من حيث انه متصف فانها اذا كانت متحدة
الموضوع والكمية متقابلة المحمول بالتحصيل والعدول كانتا مثلا
زمنين متحدتين في الجهة كما مر ذكره ثم اذا اخذنا كل قضية عكسها بلا
رفعها المخالفة لها في الكيفية ان انعكست نقل الحكم بعينها الى
مخالفتها الكيف في تلك الجهة ثم اذا اخذنا ملازمة العكس عادت

كيفيتها الى

كيفيتها الى ما كانت الاصل وكانت عكس نقيضها واما الملازمة ان لم
لا تنعكس ملازمة فلا عكس نقيض له قال عكس النقيض وهو تبديل كل
واحد من الطرفين بنقيض القضية بنقيض الآخر والعكس المستوي
يتبادل لان في الاحكام حكم السوالب في المستوي حكم الموجبات
ههنا وحكم الموجبات هناك حكم السوالب ههنا مثلا السالبة
الكلية اذا كانت ضرورية او دائمة او مشروطة عامة او عر
فية عامة انعكست كنفسها في المستوي ههنا تنعكس الموجبة الكلية
اذا كانت ضرورية او دائمة او احدى العامتين كنفسها واذا كانت
الممكنات والمطلقات لم تنعكس في المستوي والموجبة الكلية اذا
كانت احدى الممكنات او المطلقات لم تنعكس ههنا والسوالب
الجزئية هناك لا تنعكس الا في الخاصتين والموجبات الجزئية
لا تنعكس الا في الخاصتين والموجبات الكلية او الجزئية
هناك تنعكس جزئية وصفية ان كانت وصفية او ضرورية
او دائمة او احدى الوضعيات مقيدة باللادوام في الخاصتين
والسوالب الكلية او الجزئية ههنا تنعكس جزئية وصفية اذا
كانت وصفية او ضرورية او دائمة واذا كانت الموجبات هناك

مطلقة او ممكنة انعكست كنفسها جزئية ههنا فقد ظهر التبادل
في الاحكام بين العكسين والدليل على الانعكاس تبتنى على مقدمة
هي ان السالبة المعدولة مع الموجبة المحصلة وبالعكس مثلا زمان
اذا اخذ موضوعها من انه ثابت بحيث لا يبقى الموجبة
اخص وذلك اذا اتحدتا في الموضوع والكمية وتقابلتا في المحمول بالعد
ول والتحصيل فاذا صدق كل ج هو ب صدق لا شيء من ج هو ليس
ب والا فبعض ج هو ليس ب وقد كان لا شيء من ج هو ليس
ب هذا خلف لامتناع سلب سلب الباء عن كل ج وسلب الباء
عن بعض ج لامتناع صدق النقيضين على شيء واحد واما قيد
في الموضوع بالثبوت لئلا يمتنع كذبهما فانهما يصدقان
عند عدم الموضوع اذ عند وجوده فلا فارق بين السالبة والموجبة
مثلا زمان ويتفقان في الجهة فاذا تمهدت هذه القاعدة
فنقول اذا اخذنا القضية كقولنا كل ج ب مثلا عكس ملازمتها
اعني عكس لا شيء من ج هو ليس ب وهو لا شيء مما ليس ب
ج المخالفة للاصل في الكيفية لانها سالبة والاصل انتقل
حكم العكس بعينه الى مخالفته لكيف بتلك الجهة التي للاصل اذا

اخذنا ملازمة

اخذنا ملازمة العكس اعني اخذنا كل ما ليس ب هو ليس ج اللازم
للعكس الذي هو لا شيء مما ليس ب ج عادت الكيفية وصارت ايجابا
كما كانت في الاصل فكان هذا عكس النقيض مثاله في المواد اذا صدق
كل انسان حيوان بالضرورة صدق لازمه وهو لا شيء من الانسان
هو لا حيوان بالضرورة لتوافقهما في الموضوع والكمية وتخا
لفهما في الكيف وتناقضهما في المحمول فكانتا متلازمتين على ما
تقدم ثم نعكس هذا اللازم وهو سالبة ضرورية كنفسه فيصدق
لا شيء مما ليس بحيوان بانسان بالضرورة وهذه السالبة يلزمها
موجبة موافقة في الموضوع والكم متناقضة في المحمول وهي كل ما
ليس بحيوان ليس بانسان بالضرورة وهو الذي جعلناه عكس
النقيض فعلى كل قضية لا ملازمة لها في الموضوع لا عكس النقيض
لها وكذلك كل قضية لها لازم لكن لا عكس له كالموجبة المطلقة
المستلزمة للسالبة المطلقة التي لا تنعكس فانها لا تنعكس بعكس
النقيض ايضا قال واما الشرطيات فالمنفصلة تنعكس
موجباتها جزئية وكنفسها في اللزوم والاتفاق وسالبتها
الكلية كنفسها في مطلقا ولا تنعكس جزئيتها وبيانا نانها سهل

كالسالبة المعدولة الموضوع التي لا يلزمها موجبة لعدم ح

ولا مدخل للعكس في المنفصلة لعدم تمايز اجزائها بالطبع اقول
الشرطية اما متصلة او منفصلة والمتصلة اما موجبة كلية او
جزئية فالمتصلة الموجبة سواء كانت كلية او جزئية تنعكس
جزئية موجبة لزومية ان كان الاصل لزوميا والا اتفاقية
فانه اذا صدق كلما كان او قد يكون اذا كان ا ب فج د فقد
يكون اذا كان ج د فا ب والا فليس البتة اذا كان ج د
فا ب فاما ان نضمه الى ما يفيد الاصل او نبينا قضية او يجعلها
كبرى للصغرى ينتج ليس البتة او قد لا يكون اذا كانت ا ب فا
ب هف والسالبة الكلية تنعكس كنفسها في اللزوم والاتفاق فاذا
صدق ليس البتة اذا كان ا ب فج د فليس البتة اذا كان ج د فا
ب والا فقد يكون اذا كان ج د فا ب ثم نعمل ما تقدم في الموجبة
من العكس او استعمال القياس والسالبة الجزئية لا تنعكس
فانه يصدق قد لا يكون اذا كان زيد حيوانا فهو انسان
ولا يصدق قد لا يكون اذا كان زيد انسانا فهو حيوان لانه كلما
كان انسانا فهو حيوان بالضرورة واما المنفصلة فلا مدخل في
للعكس فيها لعدم تمايز اجزائها بالطبع في الترتيب فان المقدم

انما تميز

انما تتميز عن التالي في كونه مقدما وكون التالي تاليا بالوضع على
ما تقدم فهذا احكام العكسين وقد تبين حال الكلية والجزئية اعني
انحفاظها في بعض الصور دون البعض واما الكذب فانما لا ينحفظ
لان حمل الخاص على جميع اشخاص العام كاذب ايجابا وسلبا و
عكسهما بالوجهين صادق اراد بالعكس المستوي والنقيض
وقد تبين ان الكلية والجزئية قد ينحفظ في بعض الصور كالموجبة
الكلية الضرورية واما الكذب فلا ينحفظ العكس على ما تقدم لان
حمل الخاص على جميع اشخاص العام كاذب ايجابا وسلبا فانه
يكذب كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان وعكسهما
ايجابا وسلبا صادق بالوجهين اما الموجبة فان عكسها المستوي
وهو قولنا بعض الحيوان انسان صادق واما السالبة فا
ن عكس نقيضها هو ليس بعض الحيوان بانسان ليس بحيوان صا
دق في السالبة غير ثابتة الفصل الرابع في القياس
القياس قول مشتمل على اقوال يلزم من وضعها بالذات قول
آخر بعينه اضطرارا كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان
جسم فانه يلزم من وضعها بالذات ان كل انسان جسم فكل

قياس وهذه نتيجة وكل واحد من القولين مقدمة وهي قضية
جعلت جزء قياس واجزائها حدود اقول لما فرغ من البحث
عن القضايا واحكامها شرع في البحث عن القياس المركب منها
لانه المقصد لاكتساب التصديقات وهو جزء الغرض من
هذا العلم وعرف القياس بانه قول مشتمل على اقوال يلزم من
وضعها بالذات قول آخر بعينه اضطرارا فالقول شامل للمسموع
والمتخيل كما ان القياس يطلق على الافكار الذهنية والمتالفة
ليفاد هيئاتها بساذجتها الى النتيجة على الالفاظ المسموعة التي يلزم
النتيجة او ايراد الشامل للامرين في حد مثله سائغ بل واجب وقو
لنا مشتمل على اقوال احتراز من القضية الواحدة المستلزمة
لعكسها وعكس نقيضها وكذب نقيضها وقولنا يلزم
وضعها بالذات قول احتراز عن الاقوال التي لا تستلزم شيئا
انما قلنا من وضعها لانا لا نشترط صدق المقدمات بالفعل
بل كونها بحيث لو صدقت لزم منها المط وقلنا آخر احترا
ز من مجموع قضيتين كانتا فانه يستلزم كل واحدة منهما
لا ما يغايرهما وقولنا بالذات احترازا عما يستلزم النتيجة لواسطة

مقدمة

مقدمة محذوفة او ورد جانبها عكس نقيضها كقولنا الجسم
حادث مؤلف وكل ما ليس بحادث ليس بمؤلف فانه ينتج قولنا
الجسم حادث بواسطة عكس نقيض الكبرى ومنه مثل قياس
المساوات كقولنا ا مساو لب وب مساو لج فانه ينتج ا مسا
و لج بواسطة مقدمة محذوفة وهي قولنا ومساوي المساوي
مساو وكذا قولنا الدرة في الحقة والحقة في البيت فالدرة في البيت
وغير ذلك من النظائر وقولنا بعينه احترازا عن قولنا لا شيء من
الحجر بحيوان وكل حيوان جسم فانه ليس بقياس اذ يلزم من كون
الحجرية موضوعا والجسم محمولا مع انه يلزم منه قول آخر وهو
قولنا بعض الجسم ليس بحجر وقولنا اضطرارا احترازا عن الاقوال
التي يلزم منها قول في بعض المواد دون بعض كما قلنا لا شيء من
الفرس بانسان وكل انسان ناطق فانه يلزم منه قولنا لا شيء
من الفرس بناطق لكنه ليس بضروري اذ لو بدلنا الكبرى
بقولنا وكل انسان حيوان لكذب اللزوم فيعلم انه ليس باضطر
اري واعلم انا لا نشترط كون النتيجة ضرورية بل كون الانتاج
ضروريا والفرق بينهما ان هذا شامل لما يكون اللزوم فيه بينا كالشكل

اللاول الذي يلزم منه المط لزوما بينا جليا ولا يكون بينا كا
الاشكال الثلاثة التي لا يظهر لزوم النتيجة عنها الا بالرد الى الاول
وغيره من الطرق مثال القياس قولنا كل انسان حيوان وكل
حيوان جسم فانه يلزم من وضعها بالذات ان كل انسان جسم
فمجموع المقدمتين قياس وهذه النتيجة وكل واحدة من
القضيتين مقدمة وهي اعني المقدمة قضية جعلت جزء قياس
واطراف المقدمة حدود اعني الانسان والحيوان والجسم قال والقياس
بسيط ومركب والبسيطة اما اقتراني وهو الذي لا يكون النتيجة ولا
نقيضها مذكورة بالفعل فيه واستثنائي وهو ما يقابلهما اقول القياس
منه بسيط كما تقدم مثاله ومنه مركب وهو المشتمل على اقيسة
منفردة يجعل نتيجة احدها مقدمة على الاخر الى ان يحصل المط
مثل ان يستنتج من قولنا كل ج ب وكل ب الف فكل ج الف ثم نقول
كل ج الف وكل الف د فكل ج د فهذه النتيجة وهي قولنا كل ج د انما حصلت
بقياسين فكان المنتج لها مركبا والبسيط قسمان اقتراني وهو
ما لا يكون النتيجة ولا نقيضها مذكورة بالفعل في القياس وان
كانت مذكورة بالقوة واستثنائي مثل قولنا ان كان اب

بح وكن

فج ولكن اب فج د فهذه النتيجة جزء من الشرطية التي هي مقدمة
الاستثنائي فهي مذكورة بالفعل في القياس او نقول لكن ليس
ج د فليس اب فنقول ليس اب وان لم يكن مذكورا في
القياس الا ان نقيضه مذكور في القياس فيسمى هذا استثنائيا
لاشتماله على حرف الاستثناء قال والاقتراني قد يتالف من
الحمليات والشرطيات ومن كليهما ونبدء بالحمليات فنقول
اما تمثلناه اقتراني حملي ونتيجته يشارك كل واحدة منهما
منه بجزء وكذلك المقدمتان ويسمى موضوع النتيجة حدا اصغر وما
يشاركها فيه مقدمة صغرى ومحمولها حدا اكبر وما يشاركها مقدمة
كبرى والمشترك بين المقدمتين حدا اوسط ومن شانه ان
يجمع الحدين ويسقط من بينهما نتيجة واقترانه مع الحدين شكل
قال الاقتراني قد يتالف من الحمليات كما مثلناه في قولنا
قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم وهو المؤلف
من حمليات صرفة ويسمى القياس الحملي وقد يتالف من
الشرطيات المحضة او منها ومن الحمليات ويسمى القياس
الشرطي كما نقول كلما كان اب فج د وكلما كان ج د فه ز ونقول

كلما كان اب فج د وكل ج د ونبدء بالبحث عن الحمليات لانها
بسيطة فنقول كما مثلنا به في قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان
جسم فكل انسان جسم اقتراني حملي ونتيجته وهي قولنا كل انسان
جسم يشارك المقدمة الاولى في الانسان والثانية في الجسم
فهي يشارك كل واحدة من المقدمتين بجزء وكذلك كل واحدة من
المقدمتين يشارك النتيجة بالجزء الذي يشاركها فيه ويسمى
موضوع النتيجة وهو الانسان حدا اصغر لانه اخص في النسبة
الى محمولها ويسمى بالمقدمة التي يشاركها فيه صغرى وهي قولنا
كل انسان حيوان ومحمولها يسمى حدا اكبر والمقدمة التي يشاركها
فيه كبرى وهي قولنا كل حيوان جسم ويسمى المشترك بين
المقدمتين وهو الحيوان حدا اوسط ومن شانه ان
يجمع الحدين اعني الاصغر والاكبر نتيجة وهي قولنا كل انسان جسم
اي يوصل النسبة الاكبر الى الاصغر بالايجاب والسلب وبالايجاب
يسمى جامعا وبالسلب يسمى قاطعا ويسقط هو
الحد الاوسط من بين الحدين وقوله يسقط من بينهما
وقع حشوا وترتيب الكلام ومن شانه ان يجمع بين الحدين

نتيجة والاقتران

نتيجة والاقتران الاوسط مع الحدين يسمى شكلا قال فان كان محمول
الصغرى وموضوع الكبرى فهو الاول الاشكال وان كان محمولهما
فثانيها او موضوعهما فثالثها او على العكس الاول فرابعها اقول
تنوع الاشكال بحسب نسبة الاوسط الى الحدين الاخيرين و
هي لا تخرج عن هذه الاربع لان الحد الاوسط اما ان يكون محمول
الصغرى وموضوع الكبرى وهو الاول او محمولهما وهو الثاني كما تقول
لا شيء من ج ب ولا شيء من اب او موضوعهما وهو الثالث كقولنا
كل ج ب وكل ج د او موضوع الصغرى ومحمول الكبرى وهو الرابع
كما تقول كل ج ب وكل اج واذ يمكن وقوع كل واحدة من المحصو
رات في كل مقدمة فقرائن كل شكل ستة عشر وهي ضروب
لكن بعضها منتج وبعضها عقيم وللانتاج شرائط وقد
يشترك الاشكال في عقيم للمؤلف من سالبتين لا يلزم
احديهما موجبة ومن جزئيتين مطلقا ومن صغرى سالبة
لا يلزمها موجبة كبراها جزئية وهذه المشتركات لوازم الثلثة
الاولى وشرائط للاخير قد عرفت ان القضية المحصورة
اما ان يكون كلية او جزئية وعلى كلا التقديرين فاما موجبة
او سالبة فان فاسها ارجع على ما تقدم فاذا اشتمل القياس

على مقدمتين كل واحدة منها على اربعة اقسام لزم ان يكون
ضروب كل شكل ستة عشر لان ضروب الاربعة في نفسها
ستة عشر الا ان بعضها منتج وبعضها عقيم وللانتاج شرائط
ياتي وقد يشترك الاشكال الاربعة في انه لا قياس منها عن
سالبتين لا يلزم احديهما موجبة وهذا القيد لم يذكره الاوائل
ولا بد منه لحصول الانتاج عن سالبتين اذا استلزمت
احديهما موجبة ولا عن جزئيتين مطلقا ولا عن صغرى سالبة
بسيطة لا يلزمها موجبة كبريها جزئية وهذه المشتركات لوازم
شرائط الاشكال الثلثة الاولى وشرائط الاخير على ما ياتي بيانه
مع شرطين آخرين بين ذكرهما بعد ثم لكل شرطان فشرط الاول
ايجاب الصغرى وكلية الكبرى ويشاركه الثاني في ثاني شرطيه
ويختص باختلاف المقدمتين في الكيف بالفعل او بالقوة و
يشاركه الثالث في اولهما ويختص بانه لا بد فيه من كلي
ويشترك الرابع بعد الاشتراط بالثلثة المشتركة بشرطين
عدميين هما ان لا يجمع السلب الصرف مع الجزئية في مقدمة
غير منعكسة ولا ايجاب المقدمتين ايجابا لا يلزمه سلب مع
جزئية الصغرى اقول لكل شكل من الاشكال الاربعة شرطان

اي المتقدمين الاوائل

شروط الاشكال الاربعة م

فالاول

فالاول شرطه ايجاب الصغرى وكلية الكبرى والثاني شرطه اختلاف
المقدمتين بالايجاب والسلب وكلية الكبرى فقد يشارك
الاول في الثاني شرطيه وهو كلية الكبرى واختص بالاختلاف
كيفا في المقدمتين اما بالفعل بان يكون احديهما موجبة والا
خرى سالبة واما بالقوة بان يكونا موجبتين ويلزم احد
يهما سالبة او سالبتين يلزم احديهما موجبة فانهما وان
لم يختلفا في الكيف فعلا لكنهما في القوة المختلفتين ولهذا ينتج
السلب والثالث شرطه ايجاب الصغرى وكلية احديهما
والشرط الاول موافق للشرط الاول من الشكل الاول واختص
بكلية احديهما والشرطين للمقدمتين وللشكل الرابع شرائط
خمس احدها ان لا يكون سالبتين لا يلزم احديهما موجبة
وثانيها ان لا يكون جزئيتين وثالثها ان لا يكون الصغرى
السالبة بسيطة والكبرى جزئية وهذه الثلثة هي المتقدمة
ورابعها عدم استعمال السالبة الجزئية غير الخاصتين فيه
وخامسها ان لا يكون المقدمتان موجبتين بسيطتين
والصغرى جزئية بل متى كانت الصغرى موجبة جزئية كانت الكبرى
سالبة كلية او موجبة كلية مركبة يستلزم سالبة كلية وياتي بيانه

ثم

هذه الشرائط في كل شكل فحصر الضروب المنتجة بحسب البسائط
من كل واحد من الاولين اربعة ومن الثالث ستة ومن
الرابع خمسة واما بحسب التركيب فمن كل واحد من الاولين
ثمانية ومن الثالث اثنا عشر لما شرطنا في الاول ايجاب
الصغرى وكلية الكبرى سقط من الضروب الستة عشر اثنا عشر
الصغرى السالبة كلية وجزئية مع المحصورات الاربع وذ
لك ثمانية والكبرى الجزئية موجبة وسالبة مع الموجبتين
وذلك اربعة فبقي المنتج اربعة والثاني لما شرطنا فيه اختلا
ف المقدمتين وكلية الكبرى سقط منه المقدمتان المتفقتان
بالايجاب او السلب كلية وجزئية ومختلفتين في الكم وذ
لك ثمانية اضرب فبقي المنتج اربعة والثالث لما شرطنا فيه
ايجاب الصغرى وكلية احد المقدمتين سقط منه الصغريات
السوالب مع كبرى اتفقت وهي ثمانية والجزئيتان مع ايجاب
الصغرى وهو ضربان فبقي المنتج ستة والرابع لما شرطنا
فيه عدم استعمال السالبتين والجزئيتين والسالبة الصغرى
مع الكبرى الجزئية والسالبة الجزئية والموجبتين مع جزئية
الصغرى سقط منه احد عشر السالبتان وهي اربعة والجزئيتان

اقول م

والمقدمتان المختلفتان كما مع جزئية الكبرى وذلك اربعة اضرب

وهي الثلثة

وهي الثلثة والسالبة الكلية الصغرى مع الموجبة الجزئية الكبرى وهو ضرب
واحد والسالبة الجزئية مع الموجبة الكلية وهي ضربان والموجبتان مع جز
ئية الصغرى وهو ضرب واحد فبقي المنتج خمسة هذا بحسب البسائط المقد
مات اما مع اعتبار المركبات فالمنتج في الاولين ثمانية لان الاربعة التي
مع ايجاب الصغرى ينتج مع سلبها اذا كانت السالبة مركبة يلزمها
موجبة وكذا الاربعة التي في الشكل الثاني يتضاعف فينتج ثمانية ايضا
والشكل الثالث يتضاعف فيكون المنتج فيه اثنا عشر ضربا لان الشر
ط فيه ح انما هو كلية احديهما لا غير وكذا في الشكل الرابع لان الشرط
فيه ح كلية احديهما فيسقط الجزئيتان موجبتين وسالبتين ومختلفتين
وذلك اربعة فيبقى اثنا عشر والنتائج تابعة لاخس المقدمات في الكم مطلقا
وفي الكيف لو لم تركب حالتهما اذكر بعض القدماء ان النتيجة تتبع اخس المقد
متين لانها فرعهما فلا تقوى عليها وهذا صحيح في الكم فان احدى المقد
متين اذا كانت جزئية كانت النتيجة كذلك واما في الكيف فانما يصح
لو كانت السوالب بسيطة اما لو كانت مركبة فقد يكون النتيجة
موجبة واما المختلطات ففيه فصل ياتي في المختلطات قال فالاول تام
الانتاج ولا ينتج الثاني موجبة ولا الثالث كلية ولا الرابع موجبة
كلية والشكل الاول ينتج المحصورات الاربع فهو عام الانتاج بالنسبة

اقول م

اقول م

الى المحصورات واما الثاني فلا ينتج الايجاب وانما ينتج السلب والثا
لث لا ينتج الكلية وانما ينتج الجزئية والرابع لا ينتج الموجبة الكلية
وينتج المحصورات الثلث على ما يأتي بيان ذلك كله فان القياس منه
كامل بين الانتاج كبعض ضروب شكل الاول وهو الذي يكون
صغراه موجبة فعلية ومنه غير كامل يحتاج الى بيان كالثلثة الاخيرة وكذا
الرابع اورد القياس منه كامل بين الانتاج كبعض ضروب الشكل
الاول وهو الذي يكون صغراه موجبة فعلية ومنه غير كامل يحتاج الى
بيان كبعض ضروب الاول وهو الذي يكون صغراه ممكنة او
سالبة مركبة وكالاشكال الثلثة الاخيرة واخر الرابع لمخالفة
البين لنا ان في كلتي المقدمتين فالشكل الاول ان لم يكن الا
صغر داخلا بالايجاب تحت الاوسط او في حكم الداخل ولم يكن الحكم
شاملا لجميع الاوسط لم يجب ان يتعدى حكم الاوسط اليه اورد هذا
بيان اشتراط الشرطين للاول ايجاب الصغرى وكلية الكبرى لان الصغر
ى لو كانت سالبة لم يجب ان يتعدى الحكم بالكبرى لاكبر من الاو
سط الى الاصغر لتباين الذاتين كما يقول لا شيء من الانسا
ن بفرس وكل فرس حيوان ولا ينتج السلب ولو قلنا و
كل فرس صاهل لم ينتج الايجاب ولو كانت الكبرى جزئية جاز ان

الاصغر

يكون البعض المحكوم عليه بالاكبر غير ما حكم به على الاصغر فلا تلاقي
الاوسط كما يقول كل انسان حيوان وبعض الحيوان ف
رس والله اشار الى اشتراط الامر الاول بقوله وان لم يكن
الاصغر داخلا بالايجاب تحت الاوسط وقوله او في حكم الدا
خل اشارة الى الانتاج القياس وان كانت الصغرى
سالبة اذا كانت مركبة يلزمها موجبة فباعتبارها يكون داخلا وباعتبار
السلب في حكم الداخل او يكون ممكنة واشار الى اشترا
ط الامر الثاني بقوله او لم يكن الحكم شاملا لجميع الاوسط
قال فالضرب الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية
كما مثلنا به اولا والثاني من كليتين كبريهما سالبة ينتج سا
لبة كلية والثالث من موجبتين صغريهما جزئية ينتج موجبة
جزئية والرابع من صغرى جزئية وكبرى سالبة جزئية والجميع
بين وقد انتج المحصورات الاربع فهذا بحسب القول المطلق
اقول باعتبار الشرطين سقط اثنى عشر على ما تقدم ويبقى المنتج
في الشكل الاول اربعة اضرب الاول من موجبتين كليتين ينتج
موجبة كلية كقولنا كل ج ب وكل ب ا ينتج كل ج ا والثاني من الكليتين
والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولا شيء من ب ا ينتج

ينتج سالبة م

لا شيء من ج ا الثالث من موجبتين والصغرى جزئية والكبرى
كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ج ب وكل ب ا ينتج
بعض ج ا الرابع من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية
ينتج سالبة كقولنا بعض ج ب ولا شيء من ب ا ينتج ليس
بعض ج ا وانتاج هذه النتائج بين فظهر ان هذا الشكل
ينتج المحصورات الاربع هذا بحسب القول المطلق من غير
التفات الى شيء من الجهات قال واما اذا اعتبر بالجهات
فنقول اذا كانت الصغرى سالبة يلزمها موجبة فاقترانها
مع الكبرى ينتج لقوة الايجاب ما ينتجه الموجبة اقول السالبة
المركبة التي يلزمها موجبة كالعرفية الخاصة والمشروطة الخاصة
والوجوديات يجوز ان تستعمل صغريات في الشكل الاول لاشتمالها
على عقدي ايجاب وسلب والانتاج والانتاج انما هو باعتبار
عقد الايجاب وينتج لقوته ما ينتج الموجبة مثلا اذا صدق
لا شيء من ج ب ما دام ج لا دائما وكل ب ا بالضرورة ينتج كل ج ا
بالضرورة لان الصغرى مركبة من عرفية عامة سالبة ومطلقة
عامة موجبة هي كل ج ب فاذا جعلناه صغرى الكبرى ينتج ما
قلناه ولما كان الايجاب والسلب هنا لفظيين لان الحكم

جزئية

بذاته م

سط محمولات مثل هذه القضايا الى موضوعاتها في نفس
الامر انما هو بالامكان الشامل للايجاب والسلب او
بالوجود المشتمل عليهما كانت امثال هذه النتيجة ولا يخرج
عن المطلق القياس لا الذاتها والصغريات تها فاكر
والصغريات الفعلية التي تقتضي دخول الاصغر الاوسط
بالفعل مع الكبريات الذاتية ينتج كالكبرى لان الاصغر فيها
بعض جزئيات الاوسط فحكمه حكمها اقول الصغرى في
هذا الشكل اما ان يكون فعلية او ممكنة واذا كانت فعلية
او ممكنة واذا كانت فعلية فالكبرى اما ذاتية او وصفية
فان كانت ذاتية فالنتيجة كالكبرى فانا اذا قلنا مثلا كل ج
ب بالاطلاق وكل ب ا بالضرورة فقد حكمنا في الصغرى
بان ج بعض جزئيات ب فيصدق عليه ما يصدق
عليها لان قولنا الكبرى كل ب ا الحكم فيها على كل الجزئيا
ت التي من جملتها ج فيلزم ج ا بالضرورة وهو

لكون الانتاج

كالمطلقة

المطلقة والصغريات الممكنة مع الكبريات التي لم يبين عن
الضرورة والدوام ينتج ممكنة لان الاصغر غير داخل
في الاوسط الا بالقوة اقول الصغرى الممكنة في هذا الشكل
مع الكبريات الخالية عن الضرورة والدوام ينتج م

او دائمة مطلقة او لا ضرورية مطلقة او لا ضرورية م

ممكنة ذهب جماعة الى انها لا تنتج مطلقا والمصنف اختار مذهب
الى على فى انتاجها وتفصيله ان الكبرى اما ان يكون ضرورية مطلقة او دائمة فا
لنتيجة ممكنة اما على الاحتمال كانت الكبرى غير مركبة او خاصة ان كانت
الكبرى ممكنة اما انتاج الممكنة العامة فلان الصغرى لو فرضت وافقه
لا ينتج القياس لان الكبرى لا تم داذا صدقت كالكبرى على التقدير ممكن كا
نت ممكنة والا لكان ما ليس بممكن ممكنا على تقدير وقوع الممكن
وهو مح ولا يكون فعلية لان الاصغر غير داخل بالفعل تحت الاوسط
واما انتاج الممكنة الخاصة فلان الممكنة اذا تركبت مع احدى
الجزئين فى الكبرى انتج ممكنة عامة وكذا تركبت مع الجزء الاخر الى
لف لذلك فى الكيف انتج ما يخالف النتيجة الاول فتركبت منها
ممكنة خاصة واما مع الكبرى الضرورية او الدائمة ينتج كالكبرى
لان امكان الصغرى يقتضى ثبوت الاكبر لما هو ذات الاوسط
قبل اتصافه بالاوسط ومعه وبعده فخروج الصغرى الى الفعل
بحسب الفرض لا يقتضى لدوام النتيجة وضرورتها لا تقتضيه الا با
لقياس الى الفعل لانه ثبت فى نفس الامر قبل خروجها الى الفعل
اذ لو لم يكن الصغرى ممكنة والكبرى ضرورية او دائمة كانت
النتيجة تابعة للكبرى لان الصغرى الممكنة تقتضى عدم المغايرة

بين ذاتى الا

بين ذاتى الاصغر والاوسط والا لاستحال حمل الاوسط على الاصغر بالايجاب
حمل هو هو اذا كانت الذات واحدة وكلما صدق على ذات فهو ما
صدق على ذات الاصغر لكن الكبرى يقتضى ثبوت الاكبر بشرط لما هو ذات
الاوسط قبل اتصافه بالاوسط ومعه وبعده على ما بيناه فى شرائط المو
ضوع بالضرورة او دائما فيكون ثابتا للاصغر كك مثلا اذا قلنا كل ج ب
بالامكان وكل ب ا بالضرورة فانتج كل ج ا بالضرورة لان الصغرى تقتضى
اتحاد ذات ج وب وقد صدق فى الكبرى على ذات ب اعنى ذات ج
ا بالضرورة فيصدق النتيجة هذا بالنسبة الى ما فى نفس الامر واما با
لنسبة الى الذهن فان فرض وقوع الممكن يقتضى ضرورية النتيجة
بالنسبة الا ما فى نفس الامر اذ لو لا انه ح يصير ذات الاصغر هى ذات
الاوسط وهذا الاقتضاء انما هو عند العقل لان فرض وقوع
الممكن اقتضى فى نفس الامر لان فرض الوقوع دل على الضرورية
النتيجة فى نفس الامر قبل الممكن الى الفعل وانما لم يكن مقتضيا
له فى نفس الامر لاستحالة كون ما ليس بضرورى ضروريا على
تقدير وقوع الممكن الذى لا يستلزم المح فان والوصفيات
اذا اختلطت باحدى هذه المقدمات سقط اعتبارها فى

النتيجة لسقوط ما يتعلق بها اعنى الاوسط عنها اذا كانت احدى
المقدمتين وصفية اما الصغرى او الكبرى سقط اعتبار الوصف فى
النتيجة كقولنا كل متحرك جسم غير مقيد بالوصف وكذا اذا قلنا
كل انسان نائم وكل نائم ساكن ما دام نائما فانه ينتج كل انسان
ساكن من غير اعتبار الوصف والسبب فيه ان الوصف
متعلق بالاوسط والاوسط ساقط فى النتيجة فيسقط
ما يتعلق به قال اما اذا عمت فان استلزمت الدوام انتجت
كالمقدمتين او تابعة لاخص الوصفين ان اختلفا وان اذا كان
اعتبار الوصف تابعا فى المقدمتين معا كانت النتيجة وصفية
ثم الوصفان ان اتفقا كالمشروطتين او العرفيتين كانت
النتيجة تابعة لها وان اختلفا كالمشروطة والعرفية كانت
النتيجة تابعة للاخص اعنى العرفية مثال الاول كل ج ب بالضرو
رة ما دام ج وكل ب ا بالضرورة ما دام ب فانه ينتج با
لضرورة كل ج ا ما دام ج لان الالف ضرورى لوصف الباء الضر
ورى لوصف ج فيكون ا ضروريا لوصف ج لان الضرورى
للضرورى ضرورى فمثال الثانى اذا بدلنا الكبرى او الصغرى بعر
فية بان ضفنا فيه قيد الضرورة فان النتيجة عرفية لا
ن الدائم للضرورى دائم والضرورى للدائم دائم ولو قيل

بهنا بان

ولو قيل ههنا بان النتيجة ضرورية وقتية كان جيدا قال اما
ان لم يستلزم الضرورى وصدقا او لم يستلزمه احدهما سقط اعتبار
الوصف لاختلاف الوقتين او ان استلزمت وصدقا الدوام
دون الكبرى كما تقول كل ج ب ما دام ج وكل ب ا حين هو ب
او لم يستلزمه احدهما كقولنا كل ج ب حين هو ج وكل ب ا حين
هو ب فان الوصف يسقط اعتباره فى النتيجة لاحتمال ان
يكون الوقت الذى حصل الاوسط للاصغر فيه غير ذلك الو
قت الذى الاكبر للاوسط فيه لان الصغرى دلت على حصول
الاوسط لذات الاصغر حين حصول وصف الاصغر او ما دام و
صف الاصغر او ما دام والكبرى دلت على حصول الاكبر لذات
الاوسط حين حصول وصف الاوسط فلا يلزم حصول
الاكبر لذات الاصغر حين حصول وصف الاصغر الا اذا كان و
قت حصول وصف الاوسط هو وقت حصول وصف الاكبر
لكن ذلك غير معلوم فيكون النتيجة مطلقة عامة ان
كانت احديهما او كلاهما ممكنة وصفية والصور الدائمة
او الضرورية مع الكبرى العرفية او المشروطة العامتين ينتجا
ن دائمة الا لم يتم النظر المقدمتين وضرورية والكبرى مشروطة

ان عممت اولا اذا كان الصغرى دائمة او ضرورية والكبرى مشر
وطة عامة كانت النتيجة دائمة ان اختص الايجاب باحدى المقدمتين او
انتفيا عنهما وضرورية ان اشتركت فيهما مثاله اذا قلنا كل ج ب
بالضرورة وكل ب ا بالضرورة مادام ب فالنتيجة ضرورية وهي كل ج ا بالضرورة
لان الاكبر ضروري لوصف الاوسط الضروري لذات الاصغر
فيكون الاكبر ضروريا للذات للاصغر لان الضروري للضروري ضر
وري اما اذا كانت الصغرى دائمة فان النتيجة دائمة سواء كانت
الكبرى مشروطة او عرفية لان الضروري او الدائم للدائم دائم و
كذا لو كانت الصغرى ضرورية والكبرى عرفية لان الدائم للضر
وري دائم وانما يناقض الكبرى العرفية والمشروطة الخاصتين
لان الكبرى تقتضي لا دوام الوصف للموضوع في الاوسط للذ
ات كليا والصغرى تقتضي دوامه في بعض الصور فان انتج
منها انتجت محالا اي الصغرى الضرورية او الدائمة في الشكل
الاول لا يحصل منها ومن المشروطة الخاصة او العرفية الخاصة
قياس صادق المقدمات بل يتناقض الصغرى والكبرى
مثاله اذا قلنا كل فلك متحرك دائما وكل متحرك متغير مادام
متحركا لا دائما فقد حكمنا في الصغرى بدوام الاوسط اعني

المتحرك

المتحرك وفي الكبرى حكمنا بدوام الاكبر للاكبر وهو المتغير مادام وصف
المتحرك لا دائما وذلك يستلزم لا دوام المتحرك لانه لو دام لدام
لا دائم وصف المتغير بدوامه وذلك تناقض فان استنتج
منها كانت دائمة اما الدوام فباعتبار انضمام الصغرى الدا
ئمة او الضرورية الى العرفية العامة التي اشتملت عليها الكبرى
واما اللادوام فلانضمام الصغرى الدائمة او الضرورية الى المطلقة
العامة التي هي في الكيف للعرفية العامة واعلم ان فخر الدين الرا
زي وقف على كلام ابي علي في قوله لا يحصل منهما قياس
صادق المقدمات وكان صحيحا توهم نفي القياسية عن هاتين
المقدمتين مطلقا فحصل له شك وتقرير ذلك الشك في كل قياس
كبراه محكمة باللادوام وصغراه دائمة ولا يلزم من نفي القياس
الصادق المقدمات نفي مطلق القياس وان احتمل
الكبرى الدوام او الضرورة مع ذلك حملت عليهما فعادل الافر
ل مع الدائم والضروري اقول اذا احتملت الكبرى الدوام او الضرورة
مع ذلك اي مع اللادوام كما اذا كانت مشروطة عامة او عرفية
عامة فانها تحمل على الدوام او الضرورة لانها لو حملت على
اللادوام لزم التناقض فوجب حملها على الدوام او الضرورة

لانها لو حملت على اللادوام لزم التناقض فوجب حملها على الدوام لانا فر
ضنا صدق الصغرى فلو لم نحمل الكبرى على الدوام لزم المح قال الشكل الثا
ني ان اتفقت مقدمتاه في الكيف او اختلفتا بحيث يصدقان معا لم
يعرف حال حدي النتيجة امتباينان بالسلب شملهما حكم الوسط
ام متلاقيان بالايجاب اقول قد بينا انه يشترط في انتاج الشكل الثاني
بحسب الكيف والكم امران احدهما اختلاف المقدمتين بالايجاب
والسلب بحيث لا يمكن صدقهما والثاني كلية الكبرى اما بيان
شرط الاول فلانهما لو اتفقتا في الكيف او اختلفتا فيه اختلافا
يمكن معه صدقهما لم يعرف حال حدي النتيجة امتباينان بالسلب
وقد شملهما الحكم بالاوسط ام متلاقيان بالايجاب وبيانه
انه يصدق قولنا كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان والحدان
متلاقيان بالايجاب فيصدق كل انسان ناطق ولو قلنا
في الكبرى وكل فرس حيوان كانا متباينين شملهما الحكم بثبو
ت الحيوانية لهما ويصدق لا شيء من الانسان بفرس وكذلك
يصدق لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الناطق بحجر والحق الا
يجاب ولو قلنا في الكبرى ولا شيء من الفرس بحجر كان الحق
السلب واذا اختلفت كيفية النتيجة من صورة واحدة

لم يتعين

لم يتعين الايجاب ولا السلب في المادة المجهولة فلا يكون قياسا
وكذلك لو اختلفتا بالكيف مع امكان اجتماع الاصغر والاكبر وذلك
اذا كانت المقدمتان مطلقتين او ممكنتين او مختلطة منهما
كما تقول كل ناطق كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب ولو قلنا
في الكبرى لا شيء من الفرس بكاتب كان الحق في المادة الاولى الايجا
ب وفي الثانية السلب فلا يتعين النتيجة فلا انتاج قال
وان اختص الاوسط ببعض الاكبر لم يعرف ايضا حال الا
صغر المماثل لذلك البعض ام ملاق للبعض الذي لم يتعلق
الحكم به اما اذا اجتمع الشرطان انتجتا سالبة لانا اقول بيان
اشتراط الامر الثاني وهو كلية الكبرى فانها لو كانت جزئية
لم يعلم حال طرفي النتيجة ام متلاقيان ام متباينان لان الكبرى
الجزئية مع الصغرى الكلية انما يدل على المنافاة بين الاصغر و
بعض الاكبر المذكور ولا يدل بين الاصغر وبعض الاكبر
الاكبر الذي لم يذكر ولا على الملاقات ويحصل الاختلاف الموجب
للعقم مثاله انه يصدق كل انسان ناطق وليس كل حيوان بناطق
والحق الايجاب ولو قلنا في الكبرى وليس كل حجر بناطق كان الحق

السلب ويصدق لا شيء من الانسان بفرس وبعض الحيوان
فرس والحق الايجاب ولو قلنا في الكبرى وبعض الصاهل فرس
كان الحق السلب ومع الاختلاف لا انتاج اما مع حصول الشرطين
فانهما ينتجان سالبة لوجوب استعمال مقدمة سالبة فيه والنتيجة
تتبع الاخس وتحقيقه ان الاوسط اذا ثبت لاحد الطر (ينتج سدر)
فين وانتفى عن الآخر كان بين الطرفين مباينة قطعا قال
فالضرب الاول من كليتين صغراهما موجبة كقولنا كل انسان ضاحك
ولا شيء من الفرس بضاحك ينتج لا شيء من الانسان بفرس
الثاني من كليتين صغراهما سالبة ينتج مثلهما والثالث من صغرى
موجبة جزئية ينتج جزئية والرابع من صغرى سالبة جزئية ينتج مثلها
اقول ظهر مما اشترط الامرين ان المنتج ههنا اربعة اضرب لا غير
على ما تقدم الاول من كليتين صغراهما موجبة كقولنا كل انسان ضاحك
ولا شيء من الفرس بضاحك ينتج سالبة كلية كقولنا لا شيء من الانسان
بفرس الثاني من كليتين صغراهما سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا
لا شيء من الفرس بضاحك وكل انسان ضاحك ينتج لا شيء
من الفرس بانسان الثالث من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة

كلية ينتج

كلية ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض الحيوان ضاحك ولا شيء
من الفرس بضاحك ينتج بعض الحيوان ليس بفرس الرابع من
صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية كقولنا
بعض الحيوان ليس بضاحك وكل انسان ضاحك فبعض الحيو
ان ليس بانسان قال وبيان الانتاج بعد ما تقدم بان ينعكس
كبرى الاول والثالث من الضروب فيرجعان الى الشكل الاول
ويقلب مقدمتي الثاني بعد عكس صغراه ثم يعكس النتيجة الا انه (اقول م)
قد ثبت هذا الشكل غير واضح الانتاج والباقي الاشكال اصح الالبيا
ن وطريقه بعد ما تقدم من وجوب المباينة بين الطرفين
اللذين ثبت لاحدهما الاوسط وانتفى عن الآخر ثلثة العكس
والخلف والافتراض فان الضرب الاول والثالث يرتدان
الى الاول بعكس كبراهما وينتجان ما ينتجه الاول والضرب الثاني
بعكس صغراه ثم نقلب المقدمتين بان يجعل الصغرى كبرى والكبرى
صغرى وينتج ما ينتجه الاول ثم يعكس النتيجة واما الرابع فبينه (ثالث)
بالافتراض وهو ان نفرض البعض من الاصغر الذي ليس بالاوسط
فرضا ونسميه باسم فيكون لا شيء من ذلك المسمى بالاوسط
والكبرى كل اكبر اوسط فيصير الضرب الثاني بعينه وينتج لا شيء (صغر)
من ذلك المسمى باكبر ولكن بعض الاصغر هو ذلك المسمى ينتج من

رابع الاول ما ادعيناه اوان الضرب الرابع من هذا الشكل لا يمكن بيانه بالعكس
لان الصغرى سالبة جزئية لا تنعكس والكبرى موجبة كلية تنعكس
جزئية ولا قياس عن جزئيتين بل طريقه الافتراض والخلف
اما الافتراض فمختص بما يكون احدى المقدمتين فيه جزئية فانا اذا
قلنا ليس بعض ج ب وكل ا ب نفرض الجيم وهو البعض من الا
صغر الذي ليس باوسط شيئا معينا ونسميه باسم وليكن
د فيكون لا شيء من ذلك المسمى اعني بالاوسط اعني ب حتى يصدق
لا شيء من د ب والكبرى كل اكبر اوسط اعني ا ب فيصير الثاني
من هذا الشكل فينتج لا شيء من ذلك المسمى باكبر اعني لا شيء من د ا و
لكن بعض الاصغر هو ذلك المسمى اعني بعض ج هو د فنجعله صغرى
لهذه النتيجة حتى ينتج بعض ج ليس ا من رابع الشكل الاول
وهو للمطلوب والخلف في الجميع وهو ان يقول ان لم يكن
النتيجة المدعاة صادقة فنقيضها صادق ونضيف النقيض الى
كبرى القرينة ينتج من احد ضروب الاول نقيض صغراها فيكون
باطلا وعلته وضع النتيجة فصحتها هذا بالفعل للمطلوب فان طريق
الخلف عام في جميع الضروب بخلاف العكس المختص بما ينعكس
من القضايا والافتراض المختص بما يكون فيه مقدمة جزئية
وهو ان يأخذ نقيض النتيجة ويضمها الى احد المقدمتين فينتج ما

يناقض الا

ما يناقض الاخرى وهو محال لزم من فرض النقيض المطلوب
فيكون كاذبا فيكون المطلوب صادقا مثاله في الضرب الاول اذا صدق
كل ج ب ولا شيء من ا ب ولم ينتج لا شيء من ج ا فيصدق نقيضه
وهو بعض ج ا فنجعل صغرى وكبرى ينتج ليس بعض ج ب
وهو يناقض كل ج ب الصغرى هف وكذا باقي الضروب وهذا
بالقول المطلق يعني اذا اعتبرنا المقدمات بحسب الكم والكيف
مطلق من غير اعتبار الجهة واما فباعتبار الجهة فيشترط له
ما يأتي واما باعتبار الجهة فان اختلف المقدمات في الجهة
بحيث لا يمكن تلاقي صدق النتيجة بالايجاب كالممكنة والمطلقة
والوقتية والمشروطة كلتاهما مقيدة بلا ضرورة مع الضرورية صغرى
او كبرى مختلفين في الكيف او منعقدة انتجت ضرورية او ان اذا كا
نت احد المقدمتين ضرورية والاخرى ممكنة خاصة او مطلقة
او عرفية خاصة او مشروطة خاصة كانت النتيجة ضرورية
سواء اتفقت مقدمتاه في الكيف او اختلف فيه لان المقد
متين اذا اختلف في الجهة بحيث لا يمكن تلاقي صدق النتيجة بالايجا
ب فلو اعتبر في الاطلاق بالكيف مثاله اذا صدق كل ج ب بالا
طلاق الخاص ولا شيء من ا ب بالضرورة ينتج لا شيء من ج
ا بالضرورة بعكس الكبرى او الخلف على ما تقدم ومثاله ما اذا اتفقتا

قوله كلا ج ب بالاطلاق الخاص وكل آ ب بالضرورة فانه
ينتج لا شي من ج آ بالضرورة لان الصغرى دلت على ثبوت
ب لكل ج بالفعل والكبرى على سلب ب عن كل آ بالضرورة فضرورية الاوسط ثابتة لاحد الطرفين
ومنفية عن الآخر فبينهما مباينة ضرورية وكذا اذا كانت
الضرورية صغرى قال وان كانتا بحيث لا يتلاقيان ابدا
كالوجودية والخاصتين مع الدائمة على الوجوه كلها
انتجت دائمة وهناك يصير الضروب المنتجة ثمانية لانتاج المتفقات
اقول ان كانتا بحيث لا يتلاقيان ابدا كالوجودية اللادا
ئمة والخاصتين والوقتيتين مع الدائمة المطلقة فان النتيجة تكون
دائمة سواء كانت صغرى او كبرى اختلف المقدمتان في الكيف
او اتفقتا فيه واشار اليه بقوله على الوجوه كلها اما مع الاختلا
ف فبالخلف او العكس او الافتراض وهو ظ مثل قولنا كل ج ب
لا دائما ولا شي من آ ب دائما واما مع الاتفاق فلان
احدى المقدمتين يقتضي دوام الاوسط لاحد الطرفين والا
خرى لا دوامه للآخر فبينهما مباينة دائمة كقولنا كل ان
سان متحرك لا دائما وكل فلك متحرك دائما فانه ينتج لا شي
من الانسان بفلك وكذا لو قلنا لا شي من الانسان
بساكن لا دائما ولا شي من الفلك بساكن دائما فح يكون

الضروب

الضروب المنتجة في الشكل الثاني ثمانية لسقوط اعتبار الاختلا
ف المقدمتين بالكيف قال وان كانتا بحيث يمكن تلاقيهما كالممكنة
والمطلقة بسيطتين او مخلوطتين لم ينتج لعدم الشرط الاول او
اذا كانت المقدمتان بحيث يتلاقيان اعني الاصغر والاكبر
لم ينتج القرينة سواء اختلف المقدمتان او اتفقتا لان
الشرط الاول وهو اختلاف المقدمتين بحيث لا يمكن تلاقي
حديهما اليسر بحاصل فلا انتاج وذلك في القضايا التي لا
ينعكس سوالبها كالممكنات والمطلقات والوجوديات
والوقتيين لامكان صدق سلب الخاصة الممكنة عن الشي
بالامكان وثبوتها له كك مع امتناع سلب شي عن نفسه
قال والوصفيات المختلفة الكيف المنتجة ينتج وصفية تابعة
للمقدمتين حال البساطة وللاخص حال الاختلاط اقول
الوصفيات المختلفة بالكيف اذا اختلطت بعضها مع
بعض فلا يخ اما ان يكون الاختلاط من الوصفيات المختلفة
الكيف المنتجة او لا يكون فان كان الاول فهو المختلط من
المشروطتين والعرفيتين ويكون النتيجة هنا تابعة للمقدمتين في
الجهة ان اتفقتا وللاخص منهما ان اختلفتا وان كان الثاني

بلكنه م

فهو عقيم الا ما استثنيه ونحن نفصل ذلك المقدمتان ان كا
نتا مشروطتين عامتين فالنتيجة مشروطة عامة لان الاوسط
ثابتا لاحد الوصفين بالضرورة ومنتف عن الآخر بالضرورة
فبينهما مباينة ضرورية وان كانتا عرفيتين كانت النتيجة عرفية
لان الدوام الاوسط لاحد الطرفين ودوام سلبه عن الآ
خر يدل على دوام سلب احد الوصفين عن الآخر وان كانت
احديهما عرفية والاخرى مشروطة كانت النتيجة عرفية وان
كانت المقدمتان وصفيتين يعتبر فيهما انتساب المحمول الى المو
ضوع في بعض اوقات وصف الموضوع كالممكنة الوصفية و
المطلقة الوصفية لم ينتج شيئا لعدم الشرط الاول اعني الاختلا
ف كيفا بحيث لا يمكن تلاقي الحدين والى الاحتراز عن هذا القسم
اشار بقوله المنتجة وكذا ان اختلطت العرفيتان والمشروطتان
بهذه الوصفيات الغير المنتجة فانه لا ينتج الا اذا كانت الصغرى
وصفية والكبرى احد الاربع فانها ينتج وصفية ولم الصغريات
الذاتيات مع الكبريات الوصفية ان كانتا جميعا من غير
اعتبار الوصف ممتنع الجمع كالممكنة العامة الصغرى مع المشروطة
لا مع العرفية مختلفتين والوجودية مع العرفية متفقين و

مختلفتين

ومختلفتين انتجت بحسب الذات ممكنة ان لم يكن الصغرى فعلية
او مطلقة ان كانت ولا ينتج ضرورية ولا دائمة لان التباين بالكلية يحتمل
ان لا يكون واجبا في جميع الاوقات فحال كانت الصغرى مقيد
ة بوقت معين او غير معين لم يتعين القيد في النتيجة فالى الضروريات
الذاتية وهي التي يعتبر فيها انتساب المحمول الى الموضوع بحسب
الذات ايجابا وسلبا من غير التفات الى وصف الموضوع
اذا كانت كبرياتها وصفيات وهي التي اعتبر انتساب المحمول
فيها الى الموضوع ايجابا وسلبا بحسب الوصف فلا يخ اما ان يكون
الجهات من غير اعتبار الوصف في الكبرى ممتنع الجمع او ممكن الجمع
فان كان الاول انتجت ذاتية ممكنة ان كانت الصغرى ممكنة
والا مطلقة وذلك كالممكنة العامة الصغرى مع المشروطة العامة
المختلفتين بالكيف فان الكبرى اذا لم يعتبر فيها الوصف بحسب
الشرط بل نظر اليها من حيث هي كانت مناقضة للممكنة للخا
صة بين الممكنة العامة والضرورية المختلفتين بالكيف فانا
لو قلنا كل ج ب بالامكان العام ولا شي من آ ب بالضرورة مادام
آ فانه ينتج لا شي من ج آ بالامكان بعكس الكبرى للاية لو لم يصدق
لصدق بعض ج آ بالضرورة واذا انضم الى الكبرى ينتج ما يناقض
الصغرى ولو كانت الكبرى موجبة امكن بيانها بالخلف ولو

اقول م

الضرورية

كانت الكبرى عرفية لم يكن منافية للصغرى الممكنة فلا يحصل
منهما نتيجة على ما يأتي ولهذا قال لا مع العرفية وكذلك اذا كانت
الصغرى وجودية والكبرى عرفية سواء اتفقتا كقولنا كل ج ب
لا دائما وكل ا ب مادام ا او اختلفتا كما لو كانت احديهما
سالبة فانه ينتج مطلقة عامة سالبة اما مع الاختلاف فظ
واما مع الاتفاق فلان الوجودية موجبها وسالبها مثلا زما
ن فيهما الجهتان متنافيتان اذ لم يعتبر الدوام في الكبرى بحسب
الوصف وانما انتج مطلقة بالخلف فانه لو لم يصدق فلا شيء
من ج ا بالاطلاق لصدق بعض ج ا دائما فاذا انضم الى الكبرى انتج
ما ينافض الصغرى ولا يكون النتيجة تابعة للكبرى في الضرورة والدوام
لان التباين بين الاصغر والاكبر لا يحتمل ان لا يكون دائما في الكبر
ى العرفية كما انه يصدق كل انسان كاتب بالاطلاق فلا شيء
من ساكن اليد بكاتب مادام ساكن اليد فانه ينتج لا
شيء من الانسان بساكن اليد بالاطلاق لا دائما وكذا لو
اخذ الصغرى في هذا المثال ممكنة والكبرى مشروطة لم ينتج ضرو
رية لان الدوام بحسب الوصف او الضرورة بحسبه لا يستلز
م الدوام ولا الضرورة بحسب الذات لجواز انقطاع
الوصف عن الذات كالكاتب في المثال هذا اذا كانت الصغريات

باتت مطلقة

باتت مطلقة وان قيدت بوقت معين او غير معين في النسبة في النتيجة
كما تقول كل انسان متحرك اليد وقت كتابته ولا شيء من النائم
بمتحرك اليد مادام نائما فانه ينتج لا شيء من الانسان بنائم وقت
كتابته لان الاصغر اذا ثبت له الاوسط في وقت معين وانتفى عن
الاكبر مادام موصوفا بالعنوان كان الاكبر الموصوف بالعنوان
منتفيا عن الاصغر في ذلك الوقت وان كانتا ممكنتي الجمع لم ينتج
اقول هذا هو القسم الثاني من اختلاط الصغريات الذاتية وا
لكبريات الوصفية وهو الذي يمكن اجتماع الجهتين فيه فيجوز
نسبة الاوسط بالايجاب على شيء بجهة احدى المقدمتين
ونسبته اليه بالسلب بجهة مقدمة الاخرى كالصغرى الممكنة مع الكبرى
العرفية كما تقول لا شيء من ج ب بالامكان وكل ا ب مادام ا
فانه لا ينتج لانتفاء الشرط الاول اعني اختلاف المقدمتين بحيث
لا يمكن الجمع بينهما فانه يصدق لا شيء من الكاتب بمتحرك اليد
بالامكان وكل انسان كاتب متحرك اليد مادام انسانا كاتبا و
لا ينتج لا شيء من الكاتب بانسان كما تبين لان كل كاتب فهو
انسان بالضرورة قال وكذلك ان كانت الوصفية صغرى
والذاتية كبرى فان الكاتب متحرك مادام كاتبا والانسان

ليس بمتحرك مطلقا فسلب الانسان عن الكاتب ممتنع الا ان
الوصفية صغرى والذاتية كبرى لم ينتج شيئا بشرط ان يكون الذاتية
من القضايا التي لا تنعكس سوالبها كالممكنات والمطلقات فانه
يصدق كل كاتب متحرك اليد مادام كاتبا ولا شيء من الانسان بمتحرك
بالاطلاق ولا ينتج لا شيء من الكاتب بانسان بل كل كاتب انسان بالضرورة
وذلك من حيث انه يجوز ان يكون ذات الاصغر والاكبر واحدة و
الوصفان ثابتان لها غير دائمين واحدهما يدوم لها بدوام
الآخر لا مطلقا فلا يصدق سلب الذات عن نفسها والكبرى
الدائمة بدوام الوصف دون الذات ينتج مع اي صغرى اتفقت
مطلقة عامة لان النتيجة الدائمة الوصفية تكذب معها فيصدق
نقيضها او اذا كانت الكبرى مشروطة خاصة او عرفية خا
صة فانها تنتج مع اي صغرى اتفقت مخالفة لها في الكيف
مطلقة عامة كل ج ب بالاطلاق ولا شيء من ا ب كما تقول م
مادام ا لا دائما فانه ينتج لا شيء من ج ا بالاطلاق والا لصد
ق بعض ج ا دائما وهو ينافي قولنا لا شيء من ا ب مادام
ا لا دائما الكبرى على ما تقدم من ان الصغرى الدائمة مع الكبرى
العرفية الخاصة في الشكل الاول مما لا يجتمعان على الصدق وقد

فرضنا صدق

فرضنا صدق الكبرى فيكذب هذه الدائمة فيصدق نقيضها ا
لى النتيجة المطلوبة لان الكبرى دلت على ان وصف الاكبر ليس
بدائم ليس لشيء من الذات فلا يكون دائما للاصغر ولا ينتج
هذا الشكل محتمل للضرورة اصلا لاحتمال تباين الحدين في كل الاقتر أقول م
ظهر مما تقدم ان نتائج هذا الشكل محتملة للضرورة ولا ينتج قضية
مركبة مقيدة باللاضرورة او باللادوام لاحتمال تباين حدي الاصغر
والاكبر في كل حال فلا يصدق الاكبر على الاصغر في الشكل الثالث
لان كان الاصغر خارجا من الاوسط والاكبر اما خارجا عنه بالبعض
لاحتمال عمومه موجبا او بالكل سلبا لم يعرف حالهما مثلا
فيكون خارجا ام متباينا فقد ذكرنا فيما تقدم ان شرائط نتاج أقول م
هذا الشكل بحسب الكم والكيف امران احدهما ايجاب الصغرى والثاني
كلية احديهما بيان الاول انها لو لم يكن موجبة لكانت سالبة
يكون الاصغر خارجا عن الاوسط فالكبرى اما سالبة او مو
جبة فان كانت سالبة حصل الاختلاف الموجب للعقيم
وهو توافق الطرفين تارة وتباينهما اخرى اما توافق
فانه يصدق قولنا لا شيء من الانسان بفرس ولا شيء من
الانسان بصاهل والحق كل فرس صاهل اما التباين فكما لو

بدلنا الكبرى بقولنا ولا شيء من الحيوان الانسان بجماد والحق لا شيء من
الفرس بجماد وهذا القسم لم يذكر المصنف مثالهما لانه ذكره فيما سبق وان
كانت موجبة حصل الاختلاف ايضا اما مع التوافق فلانه يصدق
لا شيء من الانسان بفرس وكل انسان ناطق والحق كل فرس حيوان — حيوان م
وهنا الاكبر وهو الحيوان خارج عن الاصغر وهو الفرس لانه اعم منه — بالبعض
واما مع التباين فلانه يصدق لا شيء من الانسان بجماد وكل
انسان حيوان والحق لا شيء من الجماد بحيوان فهنا الاكبر وهو
الحيوان خارج عن الاصغر وهو الجماد بالكل ومع حصول هذا الاختلاف
لا يعلم حال الطرفين انهما متلاقيان فاجتماعهما ام متباينان فلا انتاج
قال وان كانت القرينة من جزئيتين لم يعرف ايضا هل اتحد الجزءان
المحكوم عليهما من الاوسط ام افترقا اقول هذا بيان اشتراط
الامر الثاني وهو كلية احدى المقدمتين فانهما لو كانتا جزئيتين
لم يعلم هل اتحد الجزءان المحكوم عليهما من الاوسط ام افترقا
فيحصل الاختلاف الموجب للعقم اما التوافق فكما يصدق قو
لنا بعض الحيوان انسان وبعضه ناطق واما التباين فكما
لو بدلنا الكبرى بقولنا بعض الحيوان فرس ففي القرينة الاولى

الحد الاوسط

اتحد الاوسط فيهما وفي الثانية افترقا ولما لم يفد هذا الشكل
الا تلاقيا او تباينا عند الاوسط لانهما موضوع في المقدمتين وجاز
ان يكون المحمول اعم من الموضوع وان يكون مساويا جاز ان يكون
المحمول الصغرى اعم من موضوعها وان يكون موضوعها مساويا
لمحمول الكبرى او مندرجا هو واياه معا تحته اندراج نوعين تحت جنس
فمع جواز ان يكون محمول الصغرى اعم من محمول الكبرى فلا يصدق ايجابه
ولا سلبه كليا بل جزئيا كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق
ولا شيء من الانسان بفرس فلذا نتائج هذا الشكل جزئية فالضرب قال
الاول من كليتين موجبتين كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان
ناطق والثاني من كليتين كبراهما سالبة والثالث من موجبتين
صغراهما جزئية والرابع من موجبتين كبراهما جزئية والخامس من صغرى
موجبة كلية وكبرى سالبة جزئية والسادس من صغرى جزئية
وكبرى سالبة اقول المنتج بمقتضى الشرطين هذه الستة على ما تقدم الا
ول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل انسان حيوان
وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق ولا ينتج كلية لاحتمال
كون الاصغر اعم من الاوسط والاكبر فضلا كما في هذا المثال الثا
ني من كليتين كبراهما سالبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل انسان

فقط ولم يتعين المساواة لم ينتج كلية القول لما كان الاوسط م

حيوان ولا شيء من الانسان بفرس ينتج بعض الحيوان ليس بفرس
ولا ينتج كليا لاحتمال كون الاصغر اعم كما في المثالين الآخرين كهذا المثال
وان لم ينتج الباقي لما تقدم ولانه لو انتج العام لانتج الخاص الثالث
من موجبتين صغراهما جزئية ينتج بعض الانسان جسم الرابع من مو
جبتين والكبرى جزئية والصغرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا
كل حيوان حساس وبعض الحيوان انسان ينتج بعض الحساس انسان
الخامس من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جز
ئية كقولنا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان بحجر فبعض
الانسان ليس بحجر قال وبيان الانتاج بعد ما مر اما بعكس الصغرى اذا كانت
الكبرى كلية او بالقلب وعكس النتيجة جزئية منعكسة اقول بيان انتاج
الشكل بعد ما مر اما بعكس الصغرى اذا كانت الكبرى كلية من و
جوب الملاقات الجزئية بين الطرفين او المباينة الجزئية بين
الطرفين عند حصول الشرطين او المباينة الجزئية امور ثلثة احدها
العكس وهو اما عكس الصغرى وهو في كل قرينة كبراها كلية وهي الاول
والثاني والثالث والسادس فانا اذا عكسنا صغرى الاول
صارت القرينة من الشكل الاول فانه يصدق بعض الحيوان
انسان وعكس كل انسان حيوان وضممته الى الكبرى فيصير القرينة

من الشكل الاول

بهذان القريبان الاخيرين

جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض الحيوان انسان وكل حيوان م

من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة جزئية ينتج سالبة جزئية كقولنا كل حيوان حساس وليس كل حيوان بانسان فليس كل حساس بانسان السادس م

اذا كانت م

عكسنا م

من الشكل الاول فانه يصدق بعض الحيوان انسان وعكس
كل انسان ينتج ما ينتج وكذا في الضروب واما في الكبرى وهو في القرا
ئن التي كبراها جزئية موجبة كقولنا في الضرب الرابع بعض الانسان
حيوان ثم عكس بعض الحيوان انسان ثم تقلب المقدمتين
فيجعل عكس الكبرى صغرى والصغرى كبرى فيرتد الى الاول ايضا
وينتج ما ينتجه ثم تعكس النتيجة وهذا لا يمكن في الضرب الخامس
لان الكبرى سالبة جزئية الا اذا كانت احدى الخاصتين حتى
ينعكس عكسها وجعلها صغرى والكبرى او بالافتراض كيف كانت
فيسمى البعض من الاوسط الذي ليس باكبر مثلا باسم فيكون
كل ذلك المسمى اوسط وكل اوسط اصغر فينتج من الاول انه
كل ذلك المسمى هو اصغر وكان لا شيء منه باكبر فينتج عن الثاني
الضروب ما يرتد اليه هذا البيان الثاني للانتاج وهو الافتراض
ويتاتى في كل قرينة احدى مقدمتيها جزئية واكثر الضروب يصلح
اليه الا في الخامس لعدم تاتي العكس فيه فان الصغراه تنعكس جز
ئية وكبراه لا عكس لها بل بطريقة الافتراض مثلا اذا صدق
كل ج ب وليس كل ج ا ينتج ليس كل ب ا لانا اذا فرضنا البعض
من الاوسط الذي ليس باكبر اعني ج الذي ليس هو ا شيئا معينا

اي الموجبة والسالبة [illegible]

الاحتياج اليه [illegible]

وستمينا الحكم ولكن د فلكون كل ذلك المستمر اوسط اعني
كل ق ج وكل اوسط اصغر اعني كل ج ب فيصدق ان كل ذلك المسمى
اصغر اي كل د ب فكان لا شئ من المسمى باكبر اعني لا شئ من د ج هذا
الغرض فينتج من ثاني قرائن هذا الشكل ليس بعض ب آ الذي هو
المطلوب واما بالخلف في الجميع وذلك بان يضاف نقيض النتيجة
الى الصغرى لينتج من الشكل الاول ما يضاد الكبرى او يناقضها فيلزم
الخلف قوله هذا هو الطريق الثالث للانتاج وهو اعم من الاول
لبين لانتاجه في جميع الضروب وهو باخذ نقيض المطلوب و
ضمه الى الصغرى لينتج ما يناقض الكبرى الصادقة فيكون محالا
وانما يلزم من فرض نقيض المط صادقا لا من الصغرى المفروضة
الصدق ولا من القياس المنتج لذاته فيكون المطلوب
صادقا مثلا اذا صدق كل ج ب وكل ج آ فبعض ب آ والا صدق
نقيضه وهو لا شئ من ب آ ويجعل كبرى للصغرى لينتج لا شئ
من ج آ وهو يضاد الكبرى هف وكذا في سائر الضروب قال
واما باعتبار الجهات فالسوالب المستلزمة للموجبات تنتج
لقوتها ويجعل الضروب اثنى عشر قول لما عد الضروب من حيث
الاطلاق شرع في المختلطات باعتبار الجهات فالسوالب المركبة

التي يستلزم

التي يستلزم الموجبات تنتج لقوة تلك الموجبات فالصغرى يجوز ان
يكون سالبة مركبة فيضاعف الاضرب لان الشرط ح ينتج وهو كلية (والاً)
احد المقدمتين فيكون الضروب الناتجة اثنا عشر ضربا ثم الفعليات (فلكم)
تنتج فعلية والممكنات بسيطة ومخلوطة تنتج ممكنة الا اذا كانت
الكبرى ضرورية او دائمة فانهما ينتج مثلهما لما مر في الشكل الاول فا
ن عكس الصغرى يرد الشكل اليه اقول الفعليات اذا اختلطت
في هذا الشكل مطلقا انتجت فعلية كما نقول كل ج ب بالاطلاق وكل
ج آ بالاطلاق فبعض ب آ بالاطلاق بعكس الصغرى ليرتد الى الاول وينتج
ما ذكرنا والممكنات تنتج ممكنة لكن الضيا والمختلطات من الفعليات
والممكنات تنتج ممكنة الضيا والبيان ما تقدم الا اذا كانت
الكبرى ضرورية او دائمة فان النتيجة ضرورية او دائمة لانا نعكس
الصغرى الممكنة ليرتد الى الاول وينتج ذلك كما تبين في الشكل الاول
قال والوصفيات المختلطة بغيرها تنتج بحسب الذات وكك
البسيطة التي لا تستلزم الدوام اما المستلزمة له تنتج وصفية لكنها
يكون مطلقة فان الكاتب يقظان ويتحرك القلم ما دام كا
تبا ولا يجب منه يكون بعض اليقظان متحرك القلم ما دام يقظان
بل في بعض اوقات يقظته اقول الوصفيات اذا اختلطت

بغيرها بان يكون احد المقدمتين وصفية والاخرى ذاتية فان النتيجة ذاتية
ويسقط اعتبار الوصف كما نقول كل ج ب ما دام ج وكل ج آ بالاطلا
ق فالاتصاف بالوصف تنتج بعض ب آ بالاطلاق لان الوصف
تعلق بالاوسط وهو ساقط في النتيجة فيسقط ما يتعلق به
فكك الوصفيات البسيطة التي لا يستلزم الدوام بحسب الو
صف اذا اختلط بعضها ببعض فان النتيجة ذاتية ايضا و
ذلك في الممكنة الوصفية والمطلقة الوصفية سواء كانتا من جنس
واحد كالمطلقتين او من جنسين كالمطلقة مع الممكنة كما نقول
كل ج ب بالامكان حين هو ج وكل ج آ حين هو ج ينتج بعض
ب آ بالاطلاق العام ولا ينتج وصفية لما تقدم اما الوصفيات
المستلزمة للدوام بحسب الوصف كالعرفيات والمشروطات اذ
اختلطت بعضها مع بعض فان النتيجة يكون وصفية مطلقة لا
مقيدة بالدوام الذاتي ولا الوصفي كما نقول كل كاتب يقظان
ما دام كاتبا وكل كاتب تتحرك يده ما دام كاتبا ولا ينتج بعض
اليقظان تتحرك يده ما دام يقظان بل حين هو يقظان اي في بعض
اوقات يقظته قال والصغرى الدائمة او الضرورية فيه لا ينا
قض الكبرى العرفية او المشروطة لانا حينئذ بخلاف الشكل الاو
ل الصدق قولنا كل نائم حيوان بالضرورة وكل نائم ساكن

ما دام نائما

ما دام نائما لا دائما بل ينتج لا وجودية اقول قد بينا فيما تقدم
ان الصغرى الضرورية او الدائمة لا ينتظم منهما ومن الكبرى العر
فية او المشروطة لا صين في الشكل الاول قياس صادق المقد
مات وح يمكن انتظامهما وينتج وجودية كما يصدق قولنا كل
نائم حيوان بالضرورة وكل نائم ساكن ما دام نائما لا دائما وقد
ظهر مما تقدم ان حكم هذا الشكل حكم الشكل الاول الا في موضعين
احدهما هذا والثاني ان الدائمتين بحسب الوصف لا ينتجان
دائمة وصفية بل مطلقة وصفية على ما تقدم قال الشكل الرابع
الا كانت مقدمتاه سالبتين لم يلزمهما موجب لم يعرف حال
الحدين أمتلاقيان خارج الاوسط ام متباينان اقول قد
بينا ان الشرائط انتاج هذا الشكل بحسب الكم والكيف ايجاب احدى
المقدمتين لانهما لو كانتا سالبتين بسيطتين حصل الاختلاف
الموجب للعقم فانه لا يعرف حال الحدين أمتلاقيان خارج الاو
سط ام متباينان اما تلاقي الطرفين كقولنا لا شئ من الا
نسان بفرس ولا شئ من الصاهل بانسان والحق كل
فرس صاهل واما التباين فكما لو بدلنا الكبرى بقولنا لا شئ
من الحمار بانسان والحق لا شئ من الفرس بحمار ومع الاختلاف

وليس بعيدا قائما
ولما كان قضيتان صادقتان
ينتج بعض الحيوان ساكن لا دائما

لا انتاج قال وان كانتا جزئيتين لم يعرف هل اتحد البعض
المحكوم عليه والبعض المحكوم به من الاوسط حتى يكون
مورد الحكمين واحدا ام لا اقول هذا هو الشرط الثالث وهو
كلية احدى المقدمتين فانهما لو كانتا جزئيتين حصل الاختلا
ف الموجب للعقم فانه لا يعرف ح هل اتحد البعض المحكوم
عليه في الصغرى والبعض المحكوم به في الكبرى من الاوسط ليتحد
مورد الحكمين ام لا لتحقق الاتفاق في الطرفين كما لو قلنا بعض الحيو
ان انسان وبعض الجسم حيوان والحق كل انسان جسم
ولو بدلنا الكبرى بقولنا بعض الفرس حيوان كان الحق
السلب ومع هذا الاختلاف لا انتاج قال وان كانت
الصغرى سالبة صرفة والكبرى جزئية لم يعرف حال الاصغر
هل تلاقي الاكبر خارج الاوسط ام لا اقول هذا هو الشرط
الثالث وهو ان لا يكون الصغرى سالبة بسيطة لا يلزمها الا
يجاب والكبرى جزئية لانه لولا ذلك لحصل الاختلاف المو
جب للعقم فانه لا يعرف حال الاصغر المسلوب عن الاو
سط هل تلاقي الاكبر خارج الاوسط ام لا فانه تصدق لا
شيء من الانسان بفرس وبعض الحيوان انسان والحق

كل فرس

كل فرس حيوان ولو قلنا في الكبرى بعض الناطق انسان كان
الحق السلب ومع هذا الاختلاف لا انتاج قال وهذه هي الشر
وط المعتبرة ثم ان كانت صغرى الموجبتين جزئية او اجتمع السلب
والجزئية فيها بحيث لا تنعكس وكانت الكبرى موجبة لا تحتمل كلية
تعلق الحكم في كل مقدمة بجزء من الاوسط ولم يعرف انهما
متحدان ام لا او بالعكس في الاخير يتعلق الحكم بجزئي من الحدين
الآخرين ولم يعرف اتلاقيا ام لا اقول هذه الشروط الثلثة
المعتبرة ثابتة في الاشكال الاربعة على ما بينا فكانت عامة ثم
ان هذا الشكل يشترط فيه امران آخران احدهما ان لا يستعمل الجز
ئية الصغرى مع ايجاب المقدمتين والثاني عدم استعمال السالبة
الجزئية الصغرى مع ايجاب المقدمتين والثاني عدم استعمال السالبة
الجزئية الغير المنعكسة اما الاول فلانه لو كانت صغرى الموجبتين
جزئية حصل الاختلاف الموجب للعقم لامكان ان يتعلق الحكم
في كل مقدمة بجزء من الاوسط مغاير لما تعلق به في المقدمة الا
خرى فلا يعلم اتحاد الجزئين فانه تصدق بعض الحيوان انسان
وكل ناطق حيوان والحق الايجاب لاتحاد الجزئين ولو قلنا
في الكبرى وكل فرس حيوان كان الحق السلب لتباينهما واما الثاني

فلان السالبة الجزئية الغير المنعكسة لو استعملت فيه لكانت اما صغرى
او كبرى وكلاهما عقيم اما الاول فلما تقدم في الايجاب الصغرى الجزئية
من احتمال التعلق بالحكم في كل مقدمة بجزء من الاوسط مع امكان تغايرهما
ظرفيها واتحادهما كما تقول بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق
حيوان والحق الايجاب لاتحاد الجزئين ولو قلنا في الكبرى وكل
فرس حيوان كان الحق السلب لتباينهما واما الثاني وهو ان يكون
السالبة الجزئية كبرى فانه تصدق كل انسان حيوان وليس كل حيوان فر
س بانسان والحق الايجاب ولو قلنا في الكبرى وليس كل حجر بحيوان
كان الحق السلب والى هذا القسم وهو ان يكون السالبة الجزئية
كبرى اشار بقوله وبالعكس في الاخير لان الجزئية مع ايجاب المقدمتين
انما يكون عقيما اذا كانت الصغرى جزئية خاصة اما اذا اجتمع السلب
والجزئية في مقدمة فانها يكون عقيمة مطلقا سواء كانت
صغرى كما تقدم او كبرى كما بينه في قوله وبالعكس في الاخير قال فالضرب
الاول من موجبتين كليتين كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان
والثاني من موجبتين كبراهما جزئية وينتجان جزئية لاحتمال ان يكون الاصغر اعم
من الاكبر والثالث من كليتين صغراهما سالبة وينتج كلية
والرابع من كليتين كبراهما سالبة والخامس من صغرى جزئية موجبة

وكبرى كلية

وكبرى كلية سالبة وينتجان جزئية لما مر اقول المنتج بمقتضى ما
تقدم من الشرائط خمسة الضرب الاول من موجبتين كليتين ينتج
موجبة جزئية كقولنا كل ج ب وكل ا ج ينتج بعض ب ا لاحتمال
ان يكون الاصغر اعم من الاوسط والاكبر كما تقول كل انسان
حيوان وكل ناطق انسان ولا يصدق كل حيوان ناطق
بل بعضه الثاني من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة
جزئية كقولنا كل ج ب وبعض ا ج ينتج بعض ب ا الثالث
من كليتين والصغرى سالبة كقولنا لا شيء من ج ب وكل ا ج ينتج
سالبة كلية لا شيء من ب ا الرابع عكسه من كليتين كبراهما
سالبة وينتج سالبة جزئية كقولنا كل ج ب ولا شيء
من ا ج ينتج بعض ب ليس ا ولا ينتج كلية لاحتمال كون
الاصغر اعم من الاكبر والاوسط كقولنا كل انسان حيوان
ولا شيء من الفرس بانسان ولا ينتج لا شيء من الحيوان
بفرس بل بعضه الخامس من صغرى جزئية موجبة وكبرى
سالبة كلية ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب و
لا شيء من ا ج ينتج ليس بعض ب ا قال وهذه هي
الضروب البسيطة وينضاف اليها من المركبات

سادسها من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية منعكسة كبرى
وسابعها لعكس ذلك بشرط ان يصدق مع كبراه عرفية عامة
وثامنها من سالبتين كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى مشروطتين او
عرفيتين بسيطتين او مخلوطتين صغراهما خاصة اقول
الضروب الخمسة المتقدمة كانت باعتبار السوالب البسيطة
واذا اعتبرنا تركيب السوالب انضاف الى هذه الخمسة
ثلثة اضرب اخرى احدها من موجبة كلية صغرى وسالبة
جزئية منعكسة كبرى بعني يكون الكبرى احدى الخاصتين
كقولنا كل ج ب وليس كل آ ج مادام آ لا دائما الا ينتج ليس
كل ب آ ٢ وثانيها عكس ذلك من سالبة جزئية موجبة صغريهم
بالمشروطة الخاصة او العرفية الخاصة وكبرى موجبة كلية
لكن يشترط ان يصدق على كبراه العرفية العامة اي يكون
احد القضايا الستة المنعكسة السوالب اعني الضرورية
والدائمة والمشروطتين والعرفيتين كقولنا ليس
كل ج ب مادام ج لا دائما وكل آ ج دائما مادام آ ينتج
سالبة جزئية ليس بعض ب آ دائما مادام ب وثالثها
من سالبة كلية صغرى صحتها احدى الخاصتين و
موجبة جزئية كبرى يصدق عليها العرفية العامة ينتج

سالبة جزئية

سالبة جزئية عرفية خاصة كقولنا لا شيء من ج ب مادام ج لا دائما و
بعض آ ج مادام آ ينتج بعض ب ليس آ مادام ب لا دائما والى
هذه الثلثة اشار بقوله في باب العكس وهذا العكس مع ما تبين في باب الا
قيسة مما عثر عليه الفاضل اثير الدين قال والبيان بالخلف او بما ذ
كرناه اما بالقلب والرد الى الشكل الاول في الثلثة الاولى وفي
الاخير ثم عكس النتيجة اقول بيان انتاج هذا الشكل لما ذكرنا من النتا
ئج يكون بامور اربعة احدها القلب وهو جعل الصغرى كبرى
والكبرى صغرى ثم عكس النتيجة وهو انما يتاتى في الضروب الثلثة
الاولى وفي الضرب الاخير الثامن ولا يتاتى في الرابع لان
الشرط الاول ايجاب الصغرى ولا في الخامس لفوات الشر
طين معا ولا في السادس لعدم ايجاب الصغرى ولا في السابع
لعدم كلية الكبرى قال وبعكس احدى المقدمتين والرد الى احد الشكلين
الباقيين في الباقية اقول هذا الطريق الثاني وهو العكس وهو
قد يكون في مقدمة واحدة وقد يكون في المقدمتين والاول
لا يتاتى في هذا الطريق الا بعكس الكبرى ليرتد الى الثالث وكذا
الثاني والثالث لا يتاتى فيه هذا الطريق الا بعكس الصغرى

يرتد الى الثاني والرابع عكسه بيانه بعكس المقدمتين معا ليرجع الى
الاول وبعكس الصغرى ليرجع الى الثاني او بعكس الكبرى ليرجع الى الثالث
وكذا الخامس واما السادس فانما يتبين بعكس الكبرى السالبة الجز
ئية ليرجع الى الشكل الثالث لكن السالبة الجزئية لا تنعكس الا
اذا كانت احدى الخاصتين فلهذا اشترط في هذه الضروب كونها
احدى الخاصتين واما السابع فانما يتبين بعكس الصغرى السالبة الجزئية
ليرجع الى الثاني ولا ينعكس الا اذا كانت احدى الخاصتين ثم الشكل
الثاني شرط انتاجه صدق الدوام على احدى المقدمتين او كون الكبرى
من القضايا المنعكسة السوالب فلهذا اشترط في انتاج هذا الضرب
كون الصغرى احدى الخاصتين وكون الكبرى عرفية عامة او ما هو اخص
منها واما الضرب الثامن فانه لا يتبين بالعكس بل بالقلب على
ما قلنا ولا احتيج الى عكس النتيجة وهي السالبة جزئية لا تنعكس
الا اذا كانت احدى الخاصتين شرطوا في مقدمتيه ما ذكرنا من
الجهات لينتج سالبة جزئية مشروطة او عرفية خاصتين ليصح
عكسها قال او بالافتراض على قياس ما تقدم اقول هذا هو
الطريق الثالث وهو مختص بما يكون فيه مقدمة جزئية

على ما بينا

على ما بينا مثاله في الضرب الثاني كل ج ب وبعض آ ج نفرض آ الالف
البعض من آ الذي هو ج شيئا معينا وليكن د فيصدق مقدمتا
ن احديهما كل د آ والثانية كل د ج فيجعل الثانية كبرى الصغرى
ينتج بعض ب د ثم نجعلها صغرى للاولى ينتج بعض ب آ وهو
المطلوب قال واما بالخلف في الجميع اقول هذا هو الطريق الرابع
وهو انفع الطرق وهو الخلف وقد عرفته مرارا مثاله اذا صدق
كل ج ب وكل آ ج فلو لم يصدق بعض ب آ لصدق لا شيء من ب
آ فيجعله كبرى الصغرى لينتج لا شيء من ج آ وينعكس الى ما يضاد
الكبرى هف قال والنتائج باعتبار الجهة يكون في الثلثة الاو
لى وفي الثامن عكوس ما كانت تنتج في الشكل الاول لانها
بالقلب يرتد اليه اقول قد بينا ان الضروب الثلثة الاولى
والاخير يرجع الى الشكل الاول بقلب المقدمتين ثم عكس النتيجة
فاذا قلبت المقدمتان صارت القرينة من الشكل الاول
والنتيجة ما ينتجه الاول من الموجهات ثم اذا عكسنا صارت
نتيجة هذه الضروب فيجب ان يكون جهة نتائج هذه الا
ضرب بعكس نتيجة الشكل الاول بعد قلب المقدمتين مثا
له اذا صدق كل ج ب بالضرورة وكل آ ج بالاطلاق انتج

بعض ب آ حين هو ب لانه ينتج بالقلب موجبة كلية ضرورية و
اى تنعكس مطلقة وصفية وكانت هى النتيجة قال وفى الرابع
والى مس ما ينتج بعد عكس كليتى المقدمتين فى الشكل الاول
ايضا اقول هذان الضربان يرتدان الى الاول بعكس المقد
متين فيجب ان ينتجا ما هى نتيجة الشكل الاول بعد عكس المقدمتين
معا قال وفى الاربعة التى عدا الاولين والسادس والثامن
ما ينتج بعد عكس الصغرى فى الشكل الثانى اقول قد بينا ان هذه
الاضرب يرجع الى الشكل الثانى بعد عكس الصغرى فيجب نتيجتها
هى ما ينتج الشكل الثانى بعد عكس الصغرى مثاله اذا صدق لا
شئ من ج ب دائما وكل آ ج بالاطلاق ينتج بعض ب آ
بالاطلاق لان الكبرى تنعكس مطلقة ويصير العرفية مع
الشكل الثالث من صغرى دائمة وكبرى مطلقة ينتج مطلقة قال
والصغرى المشروطة والوقتية لا تصلحان مع الكبرى الضرورية
والدائمة فى الثلاثة الاول وفى الاخير معا مشتملة فى الشكل
الاول اقول هذه الضروب والاربعة يرجع الى الاول بالقلب
فتجعل الحقيقة كبرى هذه الشكل فيها هى الصغرى الاول وصغراه
كبراه وقد بينا ان الصغرى الضرورية والدائمة ينافيان

وفى الخمسة التى عدا الثالث والاخيرين ما ينتج بعد عكس الكبرى فى الشكل الثالث اقول بهذه الخمسة يرجع الى الشكل الثالث بعكس الكبرى فيكون نتيجتها ما ينتج الشكل الثالث بعد عكس الكبرى مثاله كل ج ب دائما وكل آ ج بالاطلاق ينتج بعض ب آ بالاطلاق لان الكبرى ينعكس مطلقة ويتركب منه من الشكل الثالث من صغرى دائمة وكبرى مطلقة ينتج مطلقة ص ٣ ص كمال

الصغرى الوقتية والمشروطة الخاصتين لانهما هى الاول قال والكبريات
الكلية وهى ما عدا الثانى والسادس والثامن اذا كانت مشرو
طة او عرفية خاصتين انتجت مع الصغرى المنعكسة مطلقة عامة
سالبة كما فى الشكل الاول اقول الاضرب الخمسة التى غير الثانى والسا
دس وهى التى كبرياتها كلية اذا كانت كبرياتها الاصل الخاصتين
انتجت مع اى الصغرى المنعكسة مطلقة عامة سالبة كما قلنا فى
الشكل الثانى مثلا اذا صدق كل ج ب دائما وكل آ ج ما دا
م آ لا دائما لا ينتج لا شئ من آ ب بالاطلاق العام والا لصدق
بعض ب آ دائما وهو يناقض الكبرى على ما قلنا فى الشكل
الاول قال فما ينتج منها فى الشكل ولا ينتج فى آخر فالحكم للمنتج
وما ينتج على وجهين فان كان الاعم والاخص فالحكم للاخص
وذلك كالصغرى الممكنة المطلقة مع الكبرى الخاصتين فى الضرب
الثانى فانهما ينتجان بحسب الرد الى الشكل الاول مطلقة
عامة وبحسب الرد الى الشكل الثالث وجودية اقول العكس
الذى اذا رد الى الشكل باحدى الطرق المذكورة من القلب او
عكس المقدمتين او عكس احديهما وانتج نتيجة ثم اذا رد
الى غير ذلك الشكل لا ينتج شيئا اصلا فنتيجة ذلك القياس هو الذى
انتجه عند الرد الى الشكل المنتج مثاله الضرب السابع لا يمكن بيانه

الكبرى العرفية والمشروطة الى منهن فى الكبرى الضرورية والدائمة ينافقهن ص
والثامن ص

الا بالرد الى الثانى بعكس صغراه واذا رد اليه انتج ولو رد الى غيره كان عقيما
فالحكم للثانى المنتج اما لو امكن انتاجه على وجهين بان رد الى
شكلين مثلا فان كان الوجهين عموم وخصوص فالاعتبار
للاخص كقولنا كل ج ب بالاطلاق وبعض آ ج ما دام آ لا دائما
فانه ينتج مطلقة عامة بالرد الى الشكل الاول وبحسب الرد الى
الثالث وجودية لا دائمة لكن الكبرى تنعكس حينية لا دائمة
والاخص من المطلقة والكبرى الحينية اللادائمة وينتج حينية لا
دائمة فهى اخص من المطلقة التى هى وكانت هى النتيجة قال وان
لم يكونا كذلك فالحكم لما يتركب منهما ان اصدقا كالكبرى المشرو
طة الى صحته فى الضرب الاول مع الصغرى الضرورية فانها
ينتج بالرد الى الشكل الاول مطلقة عامة موجبة وبالنظر الى الكبرى
مطلقة عامة سالبة فيكون النتيجة مطلقة عامة سالبة
وجودية اى فى البعض اقول هذا هو القسم الثانى وهو ان
لا يكون بين الوجهين عموم وخصوص فلا يخ اما ان
يختلفا فان كان الاول فالاعتبار لما يتركب من الوجهين
مثاله الكبرى المشروطة الى صحته فى الضرب الاول والصغرى
ضرورية كقولنا كل ج ب بالضرورة وكل آ ج بالضرورة
ما دام آ لا دائما فانه بحسب الرد الى الشكل الاول با

آ ج ص

فيختلط الصغرى المطلقة والكبرى الحينية اللادائمة وينتج حينية لادائمة ص

فى الكيف او لا ص

بالقلب ينتج مطلقة عامة موجبة جزئية ولو مطلقة و قال
لو مطلقة وصفية بدل قوله مطلقة عامة موجبة كان اولى لان
نتيجة الشكل الاول ضرورية وينعكس الى الوصفية وبالنظر
الى الكبرى ينتج مطلقة عامة سالبة كلية لانا قد بينا ان الكبرى
فى مثل هذا الضرب اذا كانت احد الخاصتين انتجت مطلقة عامة
سالبة مع اى صغرى المنعكسة واذا ضممنا هذه المقدمة لما
ثبت الى ما تقدم من المطلقة العامة الموجبة كانت النتيجة مطلقة
عامة سالبة كلية وجودية فى البعض وهذه النتيجة تخالف
المقدمتين فى الكيف لانها سالبة والمقدمتان موجبتان فكل
ومع الصغرى الممكنة فانها تنتج بحسب الشكل الاول ممكنة
عامة موجبة جزئية وبالنظر الى الكبرى مطلقة عامة سالبة
كلية وجودية لا ضرورية فى البعض وكلتا النتيجتين مخا
لفتان فى الكيف للمقدمتين اقول هذا مثال آخر
للقسم الثانى مع الاختلاف ايضا وهو الصغرى الممكنة مع
الكبرى المشروطة التى صحته فى الضرب الاول مثاله كل ج ب با
لاشتراك وكل آ ج بالضرورة ما دام آ لا دائما فانه ينتج بحسب
الرد الى الشكل الاول بالقلب ممكنة عامة موجبة جزئية

مطلقة عامة موجبة وبالنظر الى الكبرى مطلقة عامة سالبة فيكون النتيجة مطلقة عامة سالبة وجودية فى البعض هذا هو القسم الثانى وهو ان لا يكون بين الوجهين عموم وخصوص فلا يخ اما ان يختلفا بالكيف او لا يختلفا فان كان الاول فالاعتبار لما تركب من الوجهين مثاله الكبرى المشروطة فى الضرب الاول والصغرى ضرورية كقولنا كل ج ب بالضرورة وكل آ ج بالضرورة ما دام آ لا دائما فانه بحسب الرد الى الشكل الاول بالقلب ص ٣

لانه بالقلب يحصل قياس من الاول صغراه مشروطة خاصة وكبراه
ممكنة وينتج ممكنة تنعكس ممكنة جزئية عامة اى قولنا بعض
ب ا بالامكان وبحسب النظر الى الكبرى ينتج مطلقة عامة سالبة
كلية كما مر في القاعدة الكلية من ان الكبريات الكلية في هذا الشكل
اذا كانت احدى الخاصتين ينتج مع اى صغرى اتفقت مطلقة
عامة سالبة كما في الشكل الثاني واذا ركبنا هذه السالبة مع
الممكنة الخاصة بالرد الى الاول حصلت النتيجة مطلقة عامة
سالبة كلية وجودية لاضرورية في البعض وهذه النتيجة ايضا
مخالفة للمقدمتين في الكيف كما في النتيجة الاول قال وكالصغرى
الوجودية في الضرب الثالث مع الكبرى المشروطة الخاصة فانها
ينتج بحسب الايجاب اللازم للصغرى والرد الى الشكل الاول
مطلقة عامة موجبة وبالنظر الى الكبرى مطلقة عامة سالبة
كلية ويكون هي النتيجة مقيدة بان يصدق الوجودي في
بعضها اقول هذا مثال آخر للقسم الثاني مع الاختلاف في الو
جهين بالكيف ايضا وهو ان يكون الصغرى وجودية
في الضرب الثالث من هذا الشكل والكبرى مشروطة خاصة مثا
له لا شيء من ج ب لا دائما وكل ا ج بالضرورة ما دام ا لا دا
ئما فانه ينتج بحسب الرد الى الاول بالقلب بان يجعل الكبرى
موجبة صغرى والايجاب اللازم للصغرى كبرى موجبة جزئية

لان سالبة مضبوطة بالدوام منفي لا شيء من ج ب لا دائما مستلزم للايجاب اى كل ج ب بالاطلاق العام

مطلقة عامة لان الصغرى يستلزم كل ج ب بالاطلاق العام
فيجعل كبرى للصغرى ويحصل قياس من موجبتين كليتين
صغراه مشروطة خاصة وكبراه مطلقة في الاول وينتج مو
جبة كلية مطلقة وتنعكس موجبة جزئية مطلقة عامة و
بحسب الكبرى مطلقة سالبة كلية لانه قياس كبراه كلية
مشروطة خاصة او عرفية خاصة فينتج مع اى صغرى اتفقت
مطلقة عامة سالبة كلية كالشكل الثاني واذا ضممنا هذه
السالبة الى الموجبة الجزئية المطلقة كانت النتيجة سالبة
مطلقة عامة وجودية لا دائمة في البعض واليه المشار بقوله
ويكون هي النتيجة مقيدة بان يصدق الوجودي في بعضها
قال واما ان لم يختلفا فالحكم ظ وذلك كالصغرى المذكو
رة مع الكبرى الضرورية فانها ينتج بحسب الايجاب
المذكور في الشكل الاول والثالث مطلقة موجبة جزئية
مخالفة للصغرى كيفا وللمقدمتين كما وقس عليه فيما عداه اذا
لك اقول هذا هو القسم الثاني من القسم الثاني وهو الذي
يكون المنتج على وجهين ولا يكون بينهما عموم وخصوص
وليس بينهما اختلاف بالكيف وحكمه ظ وذلك كالصغ
رى الوجودية مع الكبرى الضرورية كقولنا لا شيء من ج ب

لا دائما وكل ا ج بالضرورة فانها ينتج بحسب الايجاب الذي في الصغرى
بالرد الى الشكل الاول والثالث مطلقة عامة موجبة جزئية
فان الصغرى يتضمن كل ج ب بالاطلاق فاذا جعلناه كبرى
للكبرى حصل قياس في الشكل الاول صغراه ضرورية وكبراه مطلقة
موجبتان كليتان وينتج مطلقة عامة موجبة كلية وتنعكس مو
جبة جزئية هذا بحسب الرد الى الاول الى مطلقة عامة اما بحسب
الرد الى الثالث فلانا نعكس الكبرى الضرورية الى مطلقة وصفية
ونجعل الموجبة التي يتضمنها الصغرى صغرى هكذا كل ج ب وبعض
ج ا حين هو ا ينتج بعض ب ا بالاطلاق العام وهي النتيجة التي ينتجها
هذا الضرب بحسب الرد الى الاول وهذه النتيجة مخالفة للصغرى
كيفا لانها موجبة والصغرى سالبة وللمقدمتين كما لانها جزئية
والمقدمتان كليتان قال سائر الاقترانات اما المؤلفة من
الشرطيات فيشترك في جزء اما تام او غير تام او تام
في احد المقدمتين غير تام في الاخرى اقول لما فرغ من البحث
عن الاقترانات الحملية شرع في الاقترانات الشرطية واقسا
مها خمسة لانها اما ان يتألف من المتصلات او المنفصلا
ت او من خلط منهما او المتصلات والحمليات او من
المنفصلات والحمليات ولما كانت الشرطيات مؤلفة

تاليفا اى تبعها القسم القياس المؤلف منها الى ثلاثة اقسام لان المقدمتين
منها ان يشترك في جزء تام من المقدمتين كقولنا كلما كان الف ب
فج د وكلما كان ج د فه ز واما ان يشترك في جزء غير تام منهما
كقولنا كلما كان ا ب فج د وكلما كان د ط فه ز واما ان
يشترك في جزء تام من احديهما غير تام من الاخرى كقولنا كلما كان ا ب فج د وكلما كان ح
ج د فه ز وكلما كان ه ز فج ط وهذا انما يتحقق اذا كانت
احدى المقدمتين شرطية مركبة من شرطية وغيرها قال اما من
المتصلات فالاول يتألف على هيئة الاشكال الحملية
وينتج منها الضروب الستة عشر المنتجة بحسب بساطة الجهات
في اللزوميات والاتفاقيات قليلة الجدوى ولا تخالفها في
شرطية ولا ايجاب اقول القسم الاول وهو الذي يكون المشترك
جزءا تاما من المقدمتين اذا اعتبر في المتصلات العرفية فان
الضروب المنتجة منها هي ضروب الحمليات الستة عشر لان المشتر
ك ان كان تاليا في الصغرى مقدما في الكبرى فهو الشكل الاول
كقولنا كلما كان ا ب فج د وكلما كان ج د فه ز وان كان تاليا
فيهما فهو الثاني كقولنا كلما كان ا ب فج د وليس البتة اذا كان ه ز
فج د وان كان مقدما فيهما فهو الثالث كقولنا كلما كان ا ب فج د و
كلما كان ا ب فه ز وان كان مقدما في الصغرى تاليا في الكبرى فهو الشكل

الرابع كقولنا كلما كان آ ب فج د وكلما كان هـ ز فا ب والنتائج في هذا
الشكل القسم هي النتائج في الحمليات في البيان ما تقدم من العكس
والخلف والافتراض على قياس الحمليات ثم ان كانت المتصلات
لزوميتين كانت النتيجة لزومية لان لازم اللازم لازم وان
كانتا اتفاقيتين كانت النتيجة اتفاقية وكذا ان كانت احديهما
على تفصيل سيأتي وان كانت الاتفاقيات قليلة الجدوى
حتى ان بعضهم منع قياسيتها لان المطلوب من القياس لاستعلام
نسبة الاكبر الى الاصغر بالايجاب والسلب وفي هذه يجب ان
يكون النسبة معلومة قبل الترتيب فلا يكون القياس منتجا
للمطلوب فلا يكون قياسا وشرائط الانتاج هيهنا هي شرائط الحمليات
كايجاب الصغرى وكلية الكبرى في الاول وكذا باقي الاشكال
قال وما قيل ان اللزوميات لا تنتج متصلة لان ملازمة
الكبرى يحتمل ان لا يبقى على تقدير ثبوت الاصغر مثلا اذا قلنا كلما
كان هذا اللون سوادا وبياضا كان سوادا لم يكن بياضا
وجوابه ان الاوسط ان وقع في الصغرى كوقوعه في الكبرى
على الجهة التي بها يستلزم الاكبر لزمت النتيجة ضرورة والا لم يكن
مشتركا وههنا في المثال المذكور ان السواد في الكبرى وقع بالمعنى
المتضاد للبياض وفي الصغرى بالمعنى المجامع له ولذلك لم يبق

الملازمة مع الاصغر فالخلل انما وقع بسبب عدم اشتراك الاوسط
لا بسبب العارض التابع واذا ارتفع الخلل ارتفع العارض اقول
اورد بعض المنطقيين اعتراضا على المؤلف من اللزوميات
وتقريره ان الكبرى حكمنا فيها بملازمة التالي للمقدم في نفس
الامر وذلك لا يستلزم ثبوت الملازمة على تقدير ثبوت
مقدم الصغرى فيحتمل ان لا يبقى صادقة على تقدير ثبوت الاصغر
فلا يندرج التالي الصغرى في مقدم الكبرى فلا يحصل الانتاج مثاله
كلما كان هذا اللون سوادا وبياضا كان سوادا وكلما كان هذا
سوادا لم يكن بياضا ولا ينتج كلما كان سوادا وبياضا لم يكن بياضا
لانه كلما كان سوادا وبياضا كان بياضا بالضرورة لاستلزام
المركب لجزئه والجواب ان الاوسط ان وقع في الصغرى كوقوعه
في الكبرى حتى يكون في الصغرى مستلزما للتالي الكبرى كما وقع في الكبرى
اتحد الاوسط وانتج القياس بالضرورة وسقط السؤال
لابتنائه على جواز انتفاء الملازمة على تقدير مقدم الصغرى
وذلك لا يتاتى حينئذ وان لم يقع في الكبرى على الجهة التي وقع عليها
في الصغرى لم يكن الاوسط متحدا فلا يحصل قياس وكلامنا
في قياس اتحد الاوسط فيه والمثال الذي ذكره المعترض انما وقع
على الوجه الثاني وبيانه ان السواد الماخوذ في تالي الصغرى كان بالمعنى

المجامع للبياض والماخوذ في مقدم الكبرى كان بالمعنى المضاد له
فلما اختلف الوسط لم يلزم النتيجة فلم يلزم ملازمة الاكبر للا
صغر فعدم الانتاج انما كان لعدم اتحاد الوسط لان الكبرى لا
يحتمل ان لا يصدق على تقدير صدق الاصغر فالملاح هو عدم
الانتاج في المثال المذكور انما كان لان الوسط فيه غير متحد
لا بسبب التابع العارض وهو احتمال ان الكبرى لا يصدق على
تقدير مقدم الصغرى واذا ارتفع الخلل ارتفع عدم اتحاد
الوسط ارتفع العارض اعني عدم الانتاج قال واما المختلط
فلا ينتج منها في الشكل الاول الصغرى اللزومية موجبتين و
لا الاتفاقية مختلفتين اقول القياس المختلط من اللزوميات
والاتفاقيات ان كان في الشكل الاول فان كانتا موجبتين
فالصغرى ان كانت لزومية لم ينتج القياس شيئا لان الكل
يدل على ان الاوسط لازم والكبرى يدل على انه مصاحب
ولا يلزم من كون اللازم مصاحبا كون ملزومه كذلك
لجواز كون اللازم دائما كما نقول كلما كان الانسان حجرا
كان جسما لزومية وكلما كان ناطقا اتفاقية فلا ينتج كلما كان
حجرا كان ناطقا لزومية ولا اتفاقية وان كانت الصغرى
اتفاقية وكانت الكبرى سالبة لزومية لم ينتج القياس

كان جسما

بالضرورة شيئا

بالضرورة شيئا لان ما ليس بلازم للمصاحب جاز ان
يكون مصاحبا او ان لا يكون كقولنا كلما كان الفرس صهالا
كان البياض لونا اتفاقية وليس البتة اذا كان البيا
ض لونا كان الفرس صهالا لزومية مع كذب قو
لنا ليس البتة اذا كان الفرس صهالا كان صاهلا لزومية
واتفاقية قال ولا في الشكل الثاني السالبة اللزومية
اقول السالبة في الشكل الثاني اذا كانت لزومية لا ينتج
القياس شيئا سواء كانت صغرى او كبرى اما اذا كانت
صغرى فلانه لا يصدق ليس البتة اذا كان الفرس صاهلا
كان الاثنان زوجا لزومية وكلما كان الفرس صهالا
كان الاثنان زوجا اتفاقيا مع كذب قولنا ليس البتة
اذا كان الفرس صاهلا كان صهالا لزوميا واتفاقيا
وكذا اذا كانت كبرى لانا نجعل الصغرى كبرى وبالعكس
لان المصاحب للشيء قد لا يكون لازما له ولا ملازما
له قال ولا في الشكل الثالث الكبرى السالبة اقول
الكبرى في الشكل الثالث اذا كانت سالبة كان عقيما
سواء كانت لزومية او اتفاقية المختلط منهما لانه
يصدق كلما كان البياض لونا كان الفرس صهالا
اتفاقيا وليس البتة اذا كان البياض لونا كان الفرس

حينئذ اتفاقيا وليس البتة اذا كان البياض لونا كان الفرس صا
هلا لزوميا او اتفاقيا لان ما ليس بلازم للشيء قد يصاحب
او يصاحب لازمه او ملزومه هذا اذا كانت لزومية وا
اذا كانت اتفاقية فلانه يصدق كلما كان الفرس حمارا كان
صهالا لزوميا وليس البتة اذا كان الفرس حمارا كان جسما
اتفاقيا مع كذب قولنا ليس البتة اذا كان الفرس حيوانا
كان جسما لزوميا واتفاقيا لانه لا يلزم من كون الاكبر غير مجا
مع للاوسط الذي هو ملزوم للاصغر ان لا يكون مجامعا
ملازما للاصغر قال ولان الرابع الكبرى اللزومية في ضربيه الا
ولين اقول الصغرى الاتفاقية مع الكبرى اللزومية في
الضربين الاولين من الشكل الرابع عقيم كقولنا كلما كان
الانسان حيوانا كان ناطقا اتفاقية وكلما كان حمارا كان
حيوانا لزومية مع كذب قولنا كلما كان ناطقا كان حما
را لزوميا واتفاقيا وكذا لو جعلنا الكبرى جزئية لان الملزوم
للشيء قد يكون معاندا لما يجامعه قال ولا الاتفاقية الثالث (الا في الضرب الثاني)
اقول الضرب الثالث من هذا الشكل اذا كانت كبراه اتفاقية
لا ينتج لانه يصدق ليس البتة اذا كان السواد لونا كان
الفرس صهالا كان حيوانا لزوميا واتفاقيا لان ما
ليس بستلزم للشيء قد يجامع ملازمه قال ولا الاخيران

مع كذب قولنا ليس البتة اذا كان الفرس حيوانا كان حساسا لزوميا واتفاقيا ١٢

ثبين ١٢

لزوميا وكلما كان الفرس حيوانا كان السواد لونا اتفاقيا مع كذب قولنا الخ اذا كان الفرس حيوانا حساسا ١٢

اقول الضرب

اقول الضرب الرابع والخامس من هذا الشكل عقيمان اذا كانت
احدى المقدمتين اتفاقية والاخرى لزومية اما اذا كانت
الصغرى اتفاقية فلانه يصدق كلما كان السواد لونا كان الفرس
حيوانا اتفاقية وليس البتة اذا كان الفرس صهالا
كان السواد لونا لزوميا مع كذب قولنا قد لا يكون اذا كان
الفرس حيوانا كان صهالا لزوميا مع كذب قولنا قد
لا يكون اتفاقيا لان المصاحب للشيء قد لا يكون ملاز
ما للازمه واما اذا كانت لزومية فلانه يصدق كلما كان
الفرس حمارا كان حيوانا لزومية وليس البتة اذا كان
الفرس جسما كان حمارا اتفاقية مع كذب قولنا قد لا يكو
ن اذا كان الفرس حيوانا كان جسما لزوميا واتفاقيا
لان الملزوم للشيء قد لا يجامع لازمه اذا كان كاذبا وكذا لو
كانت الصغرى جزئية قال والباقية ينتج اتفاقية اقول
الباقي من المختلطات من اللزومية والاتفاقية في الاشكا
ل الاربعة ينتج اتفاقية وهو الصغرى اللزومية في الشكل
الاول اذا كانت الكبرى سالبة والاتفاقية اذا اتفقتا في
الايجاب والسالبة الاتفاقية في الشكل الثاني وضرو
ب الشكل الثالث الكبراه لزومية اما الاول فلان انتفاء
م المجامعة بين الشيء واللازم في الصدق يقتضي انتفاء

واتفاقيا لان المصاحب للشيء قد لا يكون ملازما للازم
واما اذا كانت لزومية فلانه يصدق كلما كان الفرس
حمارا كان حيوانا لزومية وليس البتة اذا كان الفرس
جسما كان حمارا اتفاقية مع

كبراها موجبة سواء كانت اتفاقية او لزومية والضربان
الاولان في الشكل الرابع اذا كانت كبراها اتفاقية
والضرب الثالث اذا كانت صغرى ١٢

بينه وبين ملزومه واما الثاني فلان مجامعة الشيء مع اللزوم
في الصدق يدل على المجامعة مع اللازم واما الثالث فكالاو
ل واما الرابع فكالثاني وكذا الخامس والسادس كالاول
والثالث قال واما النتيجة اللزومية منها فالموجبة متعذر
والسالبة بشرط ان لا يكون المقدم لا يلزم حيث يلزم
الاتفاقية موجبة اقول المختلطة من الاتفاقيات
واللزوميات يستحيل ان ينتج نتيجة لزومية موجبة
لانا قد بينا ان النتيجة تتبع اخس المقدمتين وهي الاتفاقية
ههنا ويجوز ان ينتج لزومية سالبة بشرط ان يكون
مقدم السالبة صادقا لان صدق الموجبة الاتفاقية
يستلزم سلب اللزوم بين الطرفين وانما اشترطنا
كون مقدم السالبة صادقا لان الموجبة الاتفاقية التي
هي ملزومة السالبة اللزومية انما يصدق اذا كان المقد
م صادقا والوجه انه لا حاجة الى هذا الشرط لانا اذا جعلنا السا
لبة اللزومية لازمة للموجبة الاتفاقية ولا يصدق
الا في موضع صدقها والطرفان صادقان لم يبق حاجة
الى هذا الشرط لانه ثابت والى هذا يذكر قال ووردتها
ايضا من صغرى موجبة لزومية في الشكلين الاخيرين
بشرط صدق مقدم الصغرى اقول السالبة اللزو

كاذبا ١٢

مية قد يصدق

مية قد يصدق بدون صدق الموجبة الاتفاقية اذا كان القياس
من صغرى موجبة لزومية وكبرى سالبة اتفاقية اذا كان مقدم
الصغرى صادقا فانه ينتج سالبة لزومية في الشكلين الاخيرين
مثلا اذا صدق كلما كان آب فجد لزومية وليس البتة اذا
كان هز فاب اتفاقية ينتج قد لا يكون اذا كان جد فهز
لزومية والا لصدق نقيضه وهو كلما كان جد فهز لزو
مية وذلك يستلزم صدق هز مع اب لان اب الذي
هو ملزوم جد صادق فيصدق لازمه وهو جد فيصدق
هز فيلزم اجتماع هز واب على الصدق فيكذب الكبرى
هف فلهذا اشترط المصراع صدق المقدم الصغرى قال
والثالث وهو المشترك في جزء غير تام في كليهما وبشرط ان
يكونا موجبتين غير جزئيتين معا والا فنتج اما ان يقع في التا
ليين او المقدمين او في تالي الصغرى ومقدم الكبرى او بالعكس
والجزآن المشتملان على المشترك فيهما ان يكون على هيئة
ضرب منتج من الاشكال الاربع متصلة مقدمتها مقدم الصغرى
وتاليها متصلة من مقدم الكبرى ونتيجة التاليين اقول الشر
طيتان المتصلتان ان اشتركتا في جزء غير تام من المقدمتين
فلا يخلو عن اقسام اربعة لانه اما ان يكون الاشتراك بين تالي

الصغرى وتالي الكبرى كقولنا كلما كان آ ب فج د وكلما كان ه ز ر
فكلما د ط وثانيها ان يكون الاشتراك بين المقدمتين كقو
لنا كلما كان آ ب فج د وكلما كان ب ط فه ز وثالثها ان
يكون الاشتراك بين تالي الصغرى ومقدم الكبرى كقولنا كلما
كان آ ب فج د وكلما كان ج ط فه ز ورابعها ان يكون
الاشتراك بين مقدم الصغرى وتالي الكبرى عكس الثالث
كقولنا كلما كان آ ب فج د وكلما كان ه ز فكلما ب ط و
يشترط في هذه الاقسام الاربعة ايجاب المقدمتين معا
وكلية احديهما ويشترط في الاول اشتمال المتشاركين
على هيئة تاليف منتج من تاليفات الاشكال الاربعة
ولما اشترطنا كلية احدى المقدمتين جاز ان يكون
احديهما جزئية فيحصل في كل شكل ثلثة اضعاف ما في الحمليات
وينتج متصلة مقدمها مقدم الصغرى وتاليها متصلة مقد
مها مقدم الكبرى وتاليها نتيجة التاليف بين التاليين
مثاله كلما كان ه ز فكل د ط ينتج كلما كان آ ب فان
كان ه ز فكل ج ط لانه كلما كان آ ب فان كان ه ز
فكل ج د وكل د ط وهو المطلوب وقس عليها ما ذكرنا باقي ضروب

آ ب فكلما ج د وكلما كان ه

وكلما كان ه ز فكل د ط فكل ج ط

الشكل الاول

الشكل الاول وضروب باقي الاشكال قال وفي الثاني ان يكون
نقيضيهما كك ليرتد المقدمتان بعكس النقيض الى الاول و
يكون المقدمات في النتيجة تاليها نقيض تالي المقدمتين وتالي
التالي نتيجة نقيض المقدمتين اقول يشترط في القسم الثاني
من الاقسام الاربعة وهو ان يكون الاشتراك بين
المقدمين بان يكون نقيضهما اعني الجزئين المشتملين
على المشترك على تاليف منتج من الاشكال الاربعة ومثاله
كلما كان ليس كل آ ج ب فج د فكلما كان ليس كل ح ط فكل
ب ه فج ط ينتج كلما كان ليس ج د فلان كان ليس ح ط فكل
آ ه لانعكاس الصغرى بعكس النقيض الى قولنا كلما كان
ليس ج د فكل آ ب وانعكاس الكبرى الى قولنا كلما كان
ليس ح ط فكل ب ه فرجع هذا القسم الى القسم الاول و
ينتج ما ذكرناه في المقدمات في النتيجة وتاليها اعني ليس ج د
وليس ح ط نقيض تالي المقدمتين وتالي التالي نتيجة
نقيض المقدمتين اعني كل آ ه الذي هو نتيجة كل آ ب وكل ب ه
وهما نقيضا المقدمتين فالحاصل ان النتيجة متصلة مقدمها
نقيض تالي الصغرى وتاليها متصلة مقدمها نقيض تالي

الكبرى وتاليها نتيجة نقيض المقدمين قال وفي الثالث والرابع
ان يكون عين الواقع في المقدم او مع نقيضه كك لينعكس
تلك المقدمة احدى العكسين ويكون النتيجة اما كلية تاليها
جزئية او بالعكس واما كما مر اقول يشترط في القسم الثالث
وهو ان يكون الاشتراك بين تالي الصغرى ومقدم الكبرى
ان يكون عين الواقع في التالي مع عين الواقع في المقدم
او مع نقيضه على هيئة منتجة وافقة على احدى الاشكال
الاربعة لينعكس المشاركة للمقدمة الاخرى في العكس المستوي
ان كانت المشاركة بين عين تالي الصغرى وعين مقدم
الكبرى وعكس النقيض ان كانت المشاركة بين عين
تالي الصغرى ونقيض مقدم الكبرى وكذا يشترط في القسم الرابع
ان يكون عين الواقع في مقدم الصغرى مع عين الواقع
في تالي الكبرى او مع نقيضه على هيئة منتجة وافقة احدى الاشكال
الاربعة لينعكس المقدمة احدى العكسين على ما تقدم مثال القسم
الاول وهيئته للانتاج وافقه بين عين التالي وعين المقدم
فقولنا كلما كان ج د وكل آ ب وكلما كان ب ه فج ط ينتج
كلما كان ج د فقد يكون اذا كان ج ط وكل آ ه لانا نعكس الكبرى

التالي مع عين الواقع

جزئية بالعكس

جزئية بالعكس المستوي فيرجع الى القسم الاول وهو ان
يكون الشركة التاليين وينتج ما ذكرناه مثاله وهيئته
للانتاج وافقه على مع عين التالي ونقيض المقدم فقولنا
كلما كان آ ب فان كان ج ط فكل ج ه لانا نعكس الكبرى
بعكس النقيض الى قولنا كلما كان ليس ج ط فكل ه د وينتج
ما ذكرناه وهي متصلة كلية مقدمها مقدم الصغرى
وتاليها متصلة مقدمها التالي الكبرى وتاليها نتيجة التاليف
بين التالي الصغرى ونقيض مقدم الكبرى مثال القسم الثاني
والشركة بين عين مقدم الصغرى وعين تالي الكبرى وينتج
متصلة جزئية مقدمها تالي الصغرى وتاليها متصلة كلية مقد
مها تالي الصغرى وتاليها مقدم الكبرى وتاليها نتيجة التاليف
بين مقدم الصغرى وتالي الكبرى كقولنا كلما كان آ ب فج د
وكلما كان ح ط فكل ب ه ينتج قد يكون اذا كان ج د فكلما
كان ح ط فكل آ ه لانا نعكس الصغرى الى قولنا قد يكون اذا كان
ج د فكل آ ب يرجع القسم الاول الذي يقع الشركة فيه بين
التاليين وينتج ما ذكرناه مثاله والشركة بين نقيض مقدم

الصغرى وعين تالي الكبرى وينتج متصلة كلية مقدمها نقيض
تالي الصغرى وتاليها منفصلة كلية مقدمها مقدم الكبرى وتاليها
نتيجة التأليف بين نقيض مقدم الصغرى وعين تالي الكبرى
مثاله كلما كان ليس كل اب فج د وكلما كان ح ط وكل ب ه ينتج
كلما كان ح ط فكل اه لانا نعكس الصغرى بعكس النقيض يرجع
الى القسم الاول الذي يكون الشركة فيه بين التاليين
فنقطظهر ان النتيجة اما كلية تاليها جزئية كما في نتيجة التقدير
الاول من القسم الاول او بالعكس وهو ان يكون النتيجة
متصلة جزئية تاليها متصلة كلية كما في نتيجة التقدير
الثاني من القسم الثاني واما كلاهما وهو ان يكون النتيجة
كلية وتاليها كلي وهو نتيجة التقدير الثاني من القسمين
معا قال والثالث وهو المشترك في جزء تام في
احديهما غير تام في الاخرى ويكون ذات التام بسيطة
والاخرى مركبة مثلا يكون الاول من حمليتين والاخرى
معا مقدم حملية وتالي متصلة ليكون المشترك
جزءا من الاول وجزء جزء من الاخرى وباقي الشروط
بحاله واذا عرفت الاصول فعليك البيان وايراد

الامثلة ولكن

الامثلة فلك ان تركب مرة بعد اخرى اقول هذا هو القسم
الثالث وهو الذي يكون المشترك جزءا تاما من احدى
المقدمتين وغير تام من الاخرى انما يتحقق هذا القسم بان
يكون احدى المقدمتين شرطية مركبة من جزئين احدهما شر
طي والاخر بسيط منها مثلا يكون البسيطة من حمليتين والاخرى
معا مقدم حملي وتالي متصلة ليكون المشترك جزءا تاما من
المقدمة الاولى وغير تام من الاخرى كقولنا كلما كان اب
كلما كان ج د فه ز وكلما كان ه ز فح ط ينتج كلما كان اب
فكلما كان ج د فح ط وشرط اشتمال المقدمة المركبة البسيطة
مع الشرطية التي هي جزء من المقدمة المركبة على تاليف منتج
على احد الاشكال الاربعة واذا عرفت الاصول فعليك
البيان وايراد الامثلة للاقسام التي ذكرها وذلك ان
تركب مرة بعد اخرى لان المقدمة البسيطة اذا كانت
مركبة من شرطيتين كانت المركبة مركبة من شرطيتين احديهما
بسيطة والاخرى مركبة من شرطيتين احديهما بسيطة
والاخرى مركبة وعلى هذا القياس كقولنا كلما كان اب

فج فكلما كان ه ز فح ط وكلما كان كلما كان ه ز فح م ل ن فكلما
كان ق ل فك ع ينتج كلما كان كلما كان كلما كان اب فج
د فم ن وكلما كان ق ل فك ع واعلم ان الشرطية التي هي جزء
الشرطية التي هي الشرطية المركبة يجوز ان يكون متصلة وان
يكون منفصلة وعلى كلا التقديرين فهي اما تالي الصغرى
اي مقدمها او تالي الكبرى او مقدمها فالاقسام ثمانية والا
شكال الاربعة منعقدة في كل قسم منها مثال المتصلة الجزء
والشركة مع التالي قولنا كلما كان اب فكلما كان ه ز
فك ل ينتج كلما كان اب فكلما كان ح ط فه ز فكلما
كان ه ز فك ل ينتج كلما كان اب فكلما كان ح ط فك ل وقد
مضى ذكره مثاله والشركة مع المقدم كلما كان كلما كان ح ط
فه ز فج د وكلما كان ه ز فك ل ينتج قد يكون اذا كان
ج د فكلما كان ح ط فك ل مثال منفصلة الجزء والشركة
مع التالي كلما كان ه ز فدائما اما اب او ج د وكلما كان
ج د فح ط ينتج كلما كان ه ز فكلما لم يكن اب فح ط مثاله
والشركة مع المقدم كلما كان دائما اما اب او ج فه ز وكلما كان

كان ج د ح

كان ج د فح ط ينتج قد يكون اذا كان ه ز فكلما لم يكن اب
فج د فعليك ببيان باقي الامثلة قال واما المؤلف من المنفصلة
فالشرط ايجاب المقدمتين وان لا يكونا مانعتي الخلو
ولا مانعتي الجمع وليكن اجزاؤهما اثنين فقط ولا يكون
في هذا التاليف بين حدي النتيجة ولا بين المقدمتين امتياز
بالطبع فلا يتالف الاشكال واذا جعل احديهما صغرى يكون
النتيجة بحسبها اقول هذا هو القسم الثاني من الاقسام الخمسة
وهو المؤلف من المنفصلات واقسامه ثلثة ايضا لان
المشترك اما جزء تام من كل واحدة من المقدمتين او غير تام
منهما او تام من احديهما غير تام من الاخرى وشرط الجميع ايجاب
المقدمتين وكلية احديهما وان لا يكون مانعتي جمع اما بيا
ن الشرط الاول فلان السالبتين عقيمتان لصدق قولنا
ليس البتة اما ان يكون هذا الشيء انسانا او حيوانا وليس البتة
اما ان يكون حيوانا او ناطقا مع التلازم وبدلنا الكبرى بقو
لنا ليس البتة اما ان يكون حيوانا او فرسا حصل التنافر
وكذا ان كانت احديهما سالبة لصدق قولنا دائما اما ان

يكون هذا العدد اما زوجا او فردا وليس البتة اما ان يكون زوجا
او فردا مع التلازم ولو بدلنا الكبرى بقولنا ليس البتة اما ان
يكون فردا او غير منقسم بمتساويين نتجت التعاند واما الثاني
فلانه لا قياس عن جزئيتين واما الثالث فلحصول التلازم
ومادة التعاند اخر فانه يصدق اما ان يكون هذا الشيء انسانا
او حجرا واما ان لا يكون حجرا او ناطقا مع التلازم ولو بدلنا الكبرى
بقولنا اما ان يكون حجرا او فرسا نتجت التعاند والحق جواز
استنتاج مانعة الجمع متصلة جزئية نقيض الطرفين لاستلزام
الاوسط نقيض كل واحد من الطرفين وانتاجهما المطلوب
من الثالث اذا عرفت هذا فلنعرض المتصلات كل واحدة
منها ذات جزئين فقط فنقول لا يكون في هذا التأليف
امتياز بين صدر النتيجة ولا بين المقدمتين طبعا بل وضعا
لما تقدم من عدم الامتياز بين اجزاء المنفصلة ولا تميز فيه
شكل عن الشكل بل اذا جعلنا احد المقدمتين صغرى والاخرى
كبرى حصلت النتيجة بحسبها فان يكون مقدمها من الصغرى
وتاليها من الكبرى فان لم تشتركا في تامين فالمؤلفة من

حقيقيين

حقيقيين لا تفيد حكما لوجوب اتحاد الباقيين او تلازمهما
وينتج من عين كل واحد منهما ونقيض الاخرى حقيقية اقول
هذا هو القسم الاول من الاقسام الثلثة وهو ان يكون المشترك
فيه جزءا تاما من المقدمتين واقسامه ستة اولها ما يتألف
من منفصلتين حقيقيتين وقد ذهب الشيخ ابو علي الى انه
لا ينتج لان الطرفين اعني الاصغر والاكبر لا بد وان يتحدا
او يتلازما لان الاوسط ان كان نقيضا لهما اتحدا وان كان
لازما مساويا لاحدهما او لهما معا تلازما واذا وجب اتحاد
الطرفين او تلازمهما استحال التعاند بينهما والمتأخرون
استنتجوا منه متصلة مؤلفة من عين الاصغر والاكبر والتلازم
ايهما كان او المنفصلة اللازمة لهذه المتصلة وهي الحقيقية
المؤلفة من عين احد الطرفين ونقيض الاخر لاستحالة
الجمع بين الشيئين ونقيض لازمه المساوي والخلو عنهما
وهي منفصلتان حقيقيتان ولكن ينتج مانعة الجمع ومانعة
الخلو بالمعنى الاعم والمصنف رحمه الله استنتج الحقيقية المؤلفة
من عين احد الطرفين ونقيض الآخر كقولنا العدد اما زوجا

او فردا واما ان يكون زوجا فردا او منقسما بمتساويين
فانه ينتج اما ان يكون زوجا او غير منقسم بمتساويين وينتج
ايضا اما ان لا يكون زوجا او يكون منقسما بمتساويين
لاستلزام المقدمة الاولى كلما كان العدد زوجا لم يكن فردا
واستلزام الثانية فكلما لم يكن فردا كان منقسما بمتساويين
وهو يستلزم ما قلناه قال والمؤلفة من الصنفين ينتج
من عين جزء مانعة الجمع ونقيض جزء مانعة الخلو مانعة جمع
ومن نقيض ذلك وعين هذا مانعة خلو كلية ان كانتا
كليتين والا فجزئية اقول الاقسام الخمسة الباقية و
هي المؤلف من مانعة الجمع والحقيقية والمؤلف من مانعة
الخلو والحقيقية والمؤلف من مانعة الجمع ومانعة الخلو والمؤلف من
مانعة الجمع والمؤلف من مانعة الخلو ينتج الثلثة الاول منها
نتيجة واحدة هي منفصلتان احديهما مانعة الجمع من عين
جزء مانعة الجمع ونقيض جزء الاخر والثانية مانعة الخلو
من نقيض جزء مانعة الجمع وعين جزء الاخر فانه
اذا صدق دائما اما اب او ج د مانعة الجمع ودائما اما ج

داوه زمانعة

د او ه ز مانعة الخلو ينتج دائما اما اب او ليس ه ز مانعة الجمع
ودائما اما ليس اب او ه ز مانعة الخلو لان مانعة الجمع ودائما
يستلزم كلما كان اب لم يكن ج د ومانعة الخلو يستلزم كلما
لم يكن ج د فه ز وهما ينتجان كلما كان اب فه ز وهو يستلزم
المنفصلتين وكذا ان كانت احديهما حقيقية والاخرى
مانعة الجمع او مانعة الخلو لاستلزام صدق الحقيقية احديهما
ويكون النتيجة كلية في الاقسام الثلثة ان كانت المقدمتان
كليتين مانعتي الخلو ينتج جزئية مانعة الخلو او مانعة جمع من نقيض
احد الباقيين وعين الآخر اقول هذا هو القسم الخامس
من اقسام المؤلف من المنفصلات وهو المؤلف من مانعتي
الخلو كليتين وينتج منفصلتين جزئيتين احديهما مانعة
الخلو من نقيض احد الجزئين وعين الآخر والثانية مانعة
الجمع من ذلك ايضا مثاله اذا صدق دائما اما اب
او ج د ودائما اما ج د او ه ز مانعتا الخلو ينتج قد يكون اما
ليس اب او ه ز مانعة الخلو او مانعة الجمع وقد يكون اما
اب او ليس ه ز كذلك لانه يصدق كلما لم يكن ج د فاب
وكلما لم يكن ج د فه ز وهو ينتج من الثالث قد يكون اذا كان

اذا كان اب فهـ ز ويلزم المنفصلات المذكورة واما القسم
السادس وهو المؤلف من مانعتي الجمع فقد ذكر المصنف رحمه الله
اولا انه عقيم والمتأخرون استنتجوا منه منفصلة موجبة من
نقيض الطرفين لانه اذا صدق دائما اما اب او ج د ودائما
اما ج د او ه ز مانعتا الجمع صدق قد يكون اذا لم يكن اب
لم يكن ه ز لانه يصدق كلما كان ج د لم يكن اب وكلما كان
ج د لم يكن ه ز وهما ينتجان المطلوب من الثالث وذلك
يستلزم صدق منفصلة مانعة الخلو من عين احد الطرفين
ونقيض الآخر ومانعة الجمع من عكسه قال واما
المشترك في جزء غير تام من كليتهما فالاشتراك يكون اما
بين جزء وجزء او بين الآخر وكل جزء او بين كل جزء
وكل جزء او بين كل جزء وجزء اقول هذا هو القسم
الثاني وهو ان يكون الاشتراك في جزء غير تام من
المقدمتين وانقسامه احدها ان يشارك جزء
واحد من احد المقدمتين جزءا واحدا من الآخر
فقط كقولنا دائما اما كل اب او كل ج د ودائما اما ان
ان يكون كل ه ز او كل د ط ينتج منفصلة ذات
اربعة اجزاء احدها نتيجة التاليف والثلثة الباقية

اي الاجزاء

هي الاجزاء التي لا اشتراك فيها فيكون نتيجة هذا القسم اما
ان يكون اب او كل ج ط واما اب او ه ز واما كل ج ط واما كل
ج د او ه ز والمتأخرون قالوا انتج دائما اما كل اب او كل ج ط او
كل ه ز الثاني ان يشارك جزء واحد من احد القضيتين كل واحد
من جزئي الآخر كقولنا دائما اما كل اب او كل ج د ودائما اما ان
يكون كل د ط او كل د ه ينتج دائما اما كل اب وكل ج ط واما
كل اب وكل د ه واما كل ج ط واما كل ج ه مانعا من الخلو لامتنا
ع خلو الواقع عن التاليفين المنتجين لاحد الجزئين الآخر
ين وعن احد الجزئين الاولين والمتأخرون قالوا انه ينتج دا
ئما اما كل اب او كل ج ط او كل ج ه الثالث ان يشارك
كل واحد من جزئي الآخر كقولنا دائما اما كل اب او كل ج د
ودائما اما ان يكون كل د ط او كل د ا اما كل اب وكل د ط
وبعض ب د او كل ج د وكل د ا لامتناع الخلو الواقع
عن مجموع الجزئين الغير المشاركين وعن احد التاليفات
الثلثة المتكررة المنتجة والمتأخرون قالوا انتج اي
نتيجتين احديهما دائما اما كل اب او كل ج ط او كل ج ب
والثانية دائما اما كل ج ا او بعض ب د او كل د ط الرابع
ان يشارك كل واحد من جزئي احديهما كل واحد من جزئي

الاخرى كقولنا دائما اما كل اب او كل ج ب ودائما اما كل ب ط
او كل ب ه ينتج اما كل ا ط وكل ا ه او كل ج ط او كل ج ه الخامس
ان يشارك احد جزئي احد المقدمتين احد جزئي الاخرى
والجزء الاخر من الاولى للآخر من الاخرى كقولنا دائما اما
ان يكون كل ا ب او كل ج د ودائما اما كل ب ه او كل د ط
ينتج اما كل ا ه او كل اب او كل د ط او كل ج ط او كل ج د او
كل ب ه والمتأخرون قالوا انتج نتيجتين احديهما اما
كل ا ه او كل ج د او كل د ط باعتبار مشاركة اب لكل ب
ه والثانية اما كل ج ط او كل اب او كل ب ه باعتبار مشا
ركة ج د لكل د ط قال والثاني والثالث يختلفان باختلاف
المقدمتين اقول القسم الثاني من هذه الاقسام وهو ان
يشارك فيه احد جزئي احد المقدمتين كل واحد من جزئي الآخر
ينقسم قسمين احدهما ان يكون الجزء المشارك لكل واحد من
الجزئين جزءا من الصغرى وجزآن من الكبرى والآخر المشاركان
له جزآن للصغرى والقسم الثالث وهو ان يشارك احد
جزئي احد المقدمتين احد جزئي الاخرى فقط والجزء الآ
خر منها يشارك كل واحد من جزئي الاخرى على قسمين ايضا

احديهما ان

احديهما ان يكون احد جزئي الصغرى مشاركا لكل واحد من جزئي
الكبرى والجزء الآخر من الصغرى مشاركا لاحد جزئي الكبرى والثاني ان يكون
احد جزئي الكبرى مشاركا لكل واحد من جزئي الصغرى والجزء الآخر من الكبرى
مشاركا لاحد جزئي الصغرى قال والنتيجة يكون ذات اربعة اجزاء
بحسب الاقترانات الممكنة يشتمل منها في الاول قرينة واحدة
وفي الثاني والخامس قرينتان وفي الثالث ثلث قرائن وفي الرابع
اربع قرائن على النتائج الحملية وما في الاجزاء يشتمل على اجزاء المقد
متين التي لا تشارك ويكون النتيجة مانعة الخلو كلية من كليتين
والا فجزئية اقول النتيجة في هذه الاقسام الخمسة يكون ذات اربعة
اجزاء على ما بيناه في الامثلة وذلك بحسب الاقترانات ١
الممكنة ففي القسم الاول احد اجزاء النتيجة نتيجة التاليف وهو قر
ينة واحدة هي بين كل ج د وكل د ط والثلثة الاخر الباقية
هي الاجزاء التي لا اشتراك فيها وفي القسم الثاني والخامس قرينتا
ن ففي الثاني بين كل ج د وبين كل د ط وبينه وبين كل
د ه وفي الخامس بين كل اب وكل ب ه وبين كل ج د وكل د ط
وفي القسم الثالث ثلث قرائن قرينة بين كل اب وكل
د ا وقرينة اخرى بين كل ج د وكل د ط وقرينة بين كل

بينه وبين كل واحد وفي الرابع اربع قرائن احديها بين كل ا ب
وكل ا ب ط والثانية بينه وبين كل ا ب ه والثالثة بين ا ب
وكل ا ب ط والرابعة بينه وبين كل ا ب ه وهذه النتائج كلية
ان كانت المقدمتان كليتين وجزئية ان كانت احديها
جزئية قال واما المشترك في تام وغير تام فيكون احديها
مثلا من حمليتين والاخرى من حملية ومنفصلة والنتيجة من
حملية ومنفصلة هي نتيجة المنفصلتين اعني الاولى جزء الاوسط
ضرور وهي بالحقيقة كبسيطة ذات ثلثة اجزاء والشرائط
كما مر اقول هذا هو القسم الثالث وهو ان يكون الاشتراك
في جزء تام من احدى المقدمتين غير تام من المقدمة الاخرى ويجب
ان يكون احديهما بسيطة والاخرى مثلا يكون البسيطة
مؤلفة من حمليتين والمركبة مؤلفة من حملية ومنفصلة و
النتيجة منفصلة مؤلفة من حملية ومنفصلة وهي نتيجة ام
المنفصلتين اعني منفصلة الاولى وجزء الاخرى كقولنا
دائما اما ان يكون ا ب او ج د ودائما اما ه ز واما ان
يكون ا ب ج د او ج ط ينتج دائما اما ه ز واما ان يكون ا ب
او ليس ج ط وهذه النتيجة بالحقيقة منفصلة بسيطة مركبة

من ثلثة اجزاء احدها الجزء الغير المشارك والجزءان الباقيان
هما نتيجة المنفصلتين والشرائط كما مر من وجوب ايجاب
المقدمتين وكونهما حقيقيتين او مانعتي الخلو او مختلطتين
وان لا يكونا مانعتي جمع وكلية احديهما وشرائط الانتاج في
كل شكل ثانيته سابين المقدمة البسيطة والمنفصلة التي
هي جزء الشرطية المركبة قال واما المؤلفة من متصلات و
المنفصلات فالمشترك منها في ما بين اربعة اوصاف لان
الاشتراك يكون اما في مقدم المتصلة او في تاليها وهي اما صغرى
او كبرى اقول هذا هو القسم الثالث من اقسام القياسات
الشرطية وهو المؤلف من المتصلات والمنفصلات واقسامه
ثلثة الاول الذي يقع الاشتراك في جزء تام بين المقدمتين
واقسامه اربعة لان المتصلة اما ان يقع صغرى او كبرى وعلى
كلا التقديرين فالشركة اما في مقدمها او تاليها قال ولا ينتج
من منفصلة سالبة ولا من جزئيتين ويشترط في سالبة الا
تنافي صدق اللزوم بعكس رد تالي موجبة بلزومها من جنسها
اقول شرط هذا القسم امور ثلثة احدها ان يكون المنفصلة مو
جبة والثاني كلية احدى المقدمتين والثالث ان يكون مقدم

السالبة الاتفاقية صادقا بعكس رد تالي الموجبة اتفاقية
مؤلفة من المقدم ونقيض التالي لان السالبة الاتفاقية
اذا كان مقدمها صادقا كان تاليها كاذبا فيصدق نقيضه
والاقرب في الشرط الاول التفصيل فان المنفصلة ان كا
نت مانعة الجمع لم ينتج وهي سالبة الاختلاف واما مع توافق الطر
فين كما اذا ورد لا انسان مع الناطق بتوسط الحيوان ان
نقول كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وليس البتة اما ان
يكون حيوانا او ناطقا واما مع التعاند فلو بدلنا الكبرى بقولنا
ليس البتة اما ان يكون حيوانا او فرسا وان كانت مانعة
الخلو ينتج منفصلة مانعة الخلو لاستلزام جواز الخلو عن الشئ
واللازم جواز الخلو عنه وعن الملزوم فاطلاق المصنف رحمه الله بان
المنفصلة لا ينتج اذا كانت سالبة محمول على هذا التفصيل
قال والمنتج من كل صنف منه ستة وثلثون قرينة اقول
الضروب المنتجة في كل صنف من هذه الاصناف ستة وثلثون
ضربا لان المتصل اما لزومية او اتفاقية وعلى كلا التقديرين
فهي اما موجبة او سالبة وعلى تقادير الاربعة فهي اما كلية او
جزئية فهذه ثمانية والمنفصلة اما حقيقية او مانعة الجمع
او مانعة الخلو وعلى تقديرات الثلثة فهي اما كلية او جزئية

في الاقسام ستة فهذه ثمانية واربعون ضربا لكنه يسقط
منها ما يتألف من جزئيتين وهي اثنا عشر ضربا فبقي المنتج ستة
وثلثين ضربا وباعتبار ما جوزناه من كون المنفصلة المانعة
للخلو سالبة يزيد الضروب على هذه مثال ما يقع الاشتراك
في جميع تالي المنفصلة وهي الصغرى قولنا كلما كان ا ب فكل ج د
ودائما اما كل ج د او ه ز مانعة الجمع ينتج كلما كان ا ب فليس
ه ز لاستلزام المنفصلة كلما كان ج د لم يكن ه ز مثال والمتصلة
كبرى دائما اما ا ب او ج د وكلما كان ه ز فكل ج د ينتج كلما كان
ه ز لم يكن ا ب مثال والشركة مع المقدم والمتصلة صغرى
كلما كان ج د فا ب ودائما اما ج د او ه ز مانعة الجمع ينتج قد
يكون اذا كان ا ب فليس ه ز لانعكاس المتصلة في
اللازمة للكبرى مع الصغرى من الثالث وانتاجها المطلوب مثاله
وهي كبرى دائما اما ا ب او ج د وكلما كان ج د فه ز ينتج قد
يكون اذا لم يكن ا ب فه ز وعليك ان تستخرج جميع الا
قسام فان هذه اصولها قال والنتائج يكون من الجنسين
كلية ان كانت من كليتين والباقي يرد بهما الى الصنف
واحد سهل اقول النتائج في هذا القسم يكون متصلة كما

ذكرنا وذلك بان يرد المنفصلة الى المتصلة اللازمة لها ونضمها
الى المنفصلة الاخرى لينتج منفصلة مثاله انا قلنا في المثال الاول ان
النتيجة كلما كان اب فليس ه ز وحينئذ رددنا المنفصلة
الى المتصلة ولو رددنا المتصلة الى المنفصلة قلنا ان المنفصلة يلزمها
دائما اما ليس اب او ج د مانعة الخلو ونضمها الى الكبرى وهي دائما
اما ج د او ه ز ينتج دائما اما اب او ه ز لانا قد بينا ان القياس
المركب من المختلفين ينتج مانعة الجمع من عين صغرى مانعة الجمع و
نقيض صغرى مانعة مانعة الخلو ومانعة الخلو من نقيض صغرى مانعة
الجمع وعين صغرى مانعة الخلو وهكذا في باقي الاقسام اذا عرفت هذا فاعلم
ان النتيجة من الجنبين اعني من المتصلة والمنفصلة تكون كلية ان كانت
المقدمتان كليتين وان كانت احديهما جزئية كانت النتيجة جز
ئية والبيان للنتائج برد الجنس الى الجنس واحد سهل كما قلنا
انه يرد المنفصلة الى المتصلة ويصير الاقتران من متصلتين او يرد
المتصلة الى المنفصلة ويصير الاقتران من منفصلتين وقد يمكن
البيان بغير ذلك كما تقدم في القسم الاول انتج د اللازم لما
علانده ه ز في الصدق كان اب الملزوم معاندا له اذ لو جا
معه في الصدق لجامعه اللازم هذا في بيان انتاج المنفصلة ولو اردنا

انتاج المتصلة قلنا لما كان وضع الملزوم يستلزم وضع اللازم
وكان اللازم معاندا لغيره في الصدق وكان وجود احد المتعاندين
يستلزم انتفاء الاخر كان وضع ثبوت الملزوم يستلزم
انتفاء الاخر فيصدق كلما كان اب فليس ه ز وهو المطلوب
وكذا في باقي الامثلة قال والمشترك في غير تامين ايضا اربعة
اصناف ولنورد المقدمات الراجعة الى الجنسين ليرتد الى ما تر ويعرف
منه ذلك بما لها اقول هذا هو القسم الثاني من اقسام التأليف
المؤلف من المتصلات والمنفصلات وهو ان يكون المشترك
غير تام من كل واحدة من المقدمتين واقسامه ايضا اربع لان
المشترك اما ان يكون جزءا من تالي المتصلة او من مقدمها
وعلى كلا التقديرين فالمتصلة اما صغرى او كبرى فالاقسام اربعة احدها
ان لا يكون الشركة في التالي والمتصلة صغرى مثاله كلما كان
اب فكلما ج د ودائما اما كل د ط او ه ز مانعة الخلو ينتج كلما كان
اب فكلما ج د وكلما لم يكن ه ز فكل ج ط لان المتصلة يلزمها
كلما لم يكن ه ز فكل ج ط ولان المنفصلة يلزمها كلما لم يكن ه
ز فكل ج ط ويتبين حكمه مما تقدم في المتصلتين اذا اشتركتا
في جزء غير تام منهما هذا اذا رددنا المنفصلة الى المتصلة ولو
عكسنا الامر بان رددنا المتصلة الى المنفصلة انتج انما ان يكون اب

وكل د ط او لا يكون اب وكل د ط او لا يكون اب وه ز
واما كل ج ط … واما كل ج د وه ز على ما مر في المنفصلتين ا
لمشتركتين في جزء غير تام منهما الثاني ان يكون الشركة في المقدم
والمتصلة صغرى كقولنا كلما كان ج د فاب ودائما اما كل د
ط او ه ز مانعة الخلو ينتج برد المنفصلة الى المتصلة وقد
يكون اذا كان اب فان لم يكن ه ز فكل ج ط لانا نجعل المتصلة
اللازمة للمنفصلة كبرى للصغرى وانتج المطلوب لا يرتد
الى القسم الاول بعكس صغراه ولو رددنا المتصلة الى المنفصلة
انتج قد يكون اما ليس اب وكل ج ط واما ليس اب وه
ز واما كل ج ط واما كل ج وه ز لان المتصلة ينعكس الى قولنا
قد يكون اذا كان اب فكل ج د ويرجع الى القسم الا
ول ويلزمه المنفصلة فيحصل القياس من المنفصلتين
وينتج ما ذكرناه الثالث ان يكون الشركة مع التالي و
المتصلة كبرى كقولنا دائما اما ان يكون ه ز او كل ج د وكلما
كان اب فكل د ط ينتج متصلة برد المنفصلة الى المتصلة
كما تقدم في القسم الاول لانا نجعل المنفصلة كبرى ليرجع
اليه وينتج منفصلة كما مر في القسم الاول ايضا لا نقلب
المقدمتين ليرجع اليه الرابع ان يكون المشترك جزءا من

المقدم والمتصلة كبرى كقولنا واما اما ان يكون ه ز او كل
ج د وكلما كان كل د ط فاب ينتج المتصلة بقلب المنفصلة
الى المتصلة والمنفصلة بقلب المتصلة الى المنفصلة كما مر
في القسم الثاني لانه بقلب المقدمتين يرجع اليه قال والمشترك
في تام وغير تام يكون ذات غير الجزء التام فيها مركبة من جز
ئين احدهما غير مشاركة لاحد جزئي ذات التام والاخر مشاركة
وهي شرطية فان كانت من جنس الاخرى جزء منها كان التأليف
كالقسم الذي نحن فيه وان كانت من جنس ذات التام كان
التأليف لاحد القسمين المقدمتين والاصناف والشروط
والنتائج على قياس ما مر اقول هذا هو القسم الثالث من ا
قسام المؤلف من المتصلة والمنفصلة وهو ان يكون الشركة في
جزء تام احدى المقدمتين غير تام من الاخرى وهو انما يتحقق بان
يكون احدى الشرطيتين البسيطة من الاخرى ويكون المركب
ذات جزئين احدهما شرطية يقع بها المشاركة بينها وبين
البسيطة والاخر لا يقع به مشاركة ولما كانت الشرطية على
قسمين متصلة ومنفصلة وكانت الشرطية هنا اعني جزء
المركبة منقسمة اليهما فان كانت متصلة فالمركبة منها ومن

ومن الجزء المباين ان كانت متصلة كان حكمها حكم
القسم الذي نحن فيه اعني المركب من المتصل والمنفصل
وكذا ان كانت منفصلة والمركبة ايضا والبيان ما يقوله
فان كانت من صنف التي هي جزء منها كان التاليف
كالقسم الذي نحن فيه وان اختلف الجزء اعني الشرطية
التي هذه الشرطية جزء منها بان يكون الجزء متصلا والمر
كبة منفصلة او بالعكس كانت موافقة لذات التام
اعني المقدمة الاخرى البسيطة في الجنس ويكون التاليف
كاحد القسمين الاولين لان الاوسط ان كان تاما
من المنفصلة فهو كقولنا كلما كان اب فج دود اما
ما كلما كان ج د فهز او ح ط مانعة الخلو ينتج دائما اما كلما
كان اب فهز او ح ط لامتناع خلو الواقع من مقدمتي
التاليف والجزء الآخر فيمتنع الخلو عن لازم المقدمتين
والجزء الآخر وان كان تاما في المنفصلة فهو كقولنا دائما
اما اب او ج د وكلما كان اب فده زح ط ينتج اما ان
يكون ج د او يكون اذا كان اب فهز او ح ط اذا عرفت
ظهر ان هذا القسم يرجع الى احد القسمين المتقدمين
اما الاول فالى ما يتركب من المنفصلتين واما الثاني فالى ما يتركب

من المنفصلتين واذا كان مرجع هذا القسم الى احد القسمين
المتقدمين كانت الشرائط والنتائج فيه وفيهما واحدة
مثال ما يكون الجزء مساويا للمركبة قولنا دائما اما اب
او ج د وكلما كان ج د فكلما كان هز فح ط ينتج قد
يكون اذا كان ح ط فاما اب او ه ز وقال واما المؤلفة من
الحمليات والشرطيات ويكون الاحد من تام وغير تام
فتنوعات اظهرها من حملية ومتصلة وهي اربعة اصناف
لان المتصلة يكون اما صغرى او كبرى والاشتراك اما في تاليها
او في مقدمها والنتيجة يكون متصلة احد جزئيها الجزء الغير المشترك
من الاشتراك بعينه والثاني نتيجة التاليف من الحملية اقول القياس
المؤلف من الحملية والشرطية يكون الحد الاوسط جزء
اتاما من الحملية وغير تام من الشرطية بالضرورة وهو نوعان
باعتبار قسمة الشرطية الى المتصلة والمنفصلة النوع الاول
ان يكون الشرطية متصلة وهو القسم الرابع من اقسام
الاقترانية الشرطية وله اصناف اربعة لان المتصلة اما ان تقع
صغرى او كبرى وعلى كلا التقديرين فالشركة اما في تاليها او
في مقدمها ونتيجة كل صنف من هذه الاربعة متصلة ذات

جزئين احدهما الجزء الخالي من الاشتراك والثاني نتيجة التاليف
بين الجزء المشارك والحملية ومقدمتها فيما يكون الشركة
فيه مع التالي مقدم المتصلة وفيما يكون الشركة فيه
مع المقدم نتيجة التاليف بين المقدم والحملية قال واما
الصنفان اللذان يقع الشركة في تاليهما فمتصلتهما ان
كانت موجبة كانت الشرائط في التالي والحملية كما مر في
الحمليات واضراب النتائج كما انتجت هناك ويكون
الانتاج بينا اقول الصنفان اللذان يقع الشركة في تاليهما
وهما ما يكون المتصلة فيه صغرى وكبرى والشركة مع الحملية
في التالي لا يخلو من المتصلة فيهما اما ان يكون موجبة او سا
لبة فان كانت موجبة كان شرط الانتاج فيهما انتاج
الحملية مع التالي في كل شكل من الاشكال الاربعة على شرا
ئط ذلك الشكل مثال ما يكون المتصلة صغرى قولنا كلما
كان اب فكل ج د وكل د ه ينتج كلما كان اب فكل ج ه
لانه يصدق على تقدير اب شعور القياس المستلزم
للنتيجة فيكون صادقة على ذلك التقدير فجزء هو النتيجة
وهو كل ج ه على قياس ما مر في الحمليات مثال ما يكون
المتصلة كبرى قولنا كلما كان ه ز فكل ب ا ينتج كلما

كان ه ز فكل ج ا لانه على تقديره يصدق كل ج ب لصدقه
في نفس الامر وكل ب ا التالي ويلزم من صدقهما صدق النتيجة
وهذه النتائج بينة قال وفيه نظر فيها اذا كانت متصلة لزو
مية يحتمل ما مر وهو احتمال ان لا يبقى صدق الحملية على تقد
ير مقدم المتصلة اذا كان محالا وح لا يجامع التالي على الصدق
وجوابه ان اجتماع المقدمتين على الصدق ليس شرطا في انعقاد
القياس لا انعقد قياس خلف ولا الزام اقول ذهب
جماعة من المتأخرين الى ان القياس المركب من الحملي والمتصلي
لا ينتج لانا اذا قلنا كلما كان اب فكل ج د وكل د ه فقد حكمنا
في الصغرى باستلزام اب لج د وحكمنا في الكبرى بصدق
كل د ه في نفس الامر ولا يلزم من صدق القضية في نفس
الامر صدقها على كل تقدير لجواز ان يكون تقدير اب
محالا فلا يصدق معه الصادق في نفس الامر على سبيل
الوجوب ح لا العلم بجامعة التالي والحملية على الصدق
اما في نفس الامر فلجواز كذب التالي واما على تقدير
المقدم فلجواز كذب الحملية وان كان احد صادقا على
التقدير والآخر صادقا في نفس الامر لم يجتمعا

فلا انتاج و ايجاب المصاحبات المشروط في القياس كون في
المقدمتين بحيث لو سلمتا لزمت النتيجة والاشتراط فيه صدق
المقدمتين بالفعل لانه لو اشترط ذلك لم يتم القياس
للخلف والالتزامي لكذب احدى مقدمتيه لكن لما كانت
مقدمتاه بحيث لو سلمتاه لزمت النتيجة كان قياسا
ونحن نقول هنا لو صدق المقدمتان اعني الشرطية
والحملية لزمت النتيجة فكان قياسا منتجا بهذه الاعتبار
لا يقال ان القياس الخلف لو سلمت مقدمتاه لزمت
النتيجة فكانت قياسا بهذه الاعتبار اما هنا فلو سلمت
القضية الشرطية والحملية مع العلم بعدم الانتاج لان تسلمها
غير كاف ما لم تسلم مقدمتها التي هي الحملية صادقة
او مسلمة على تقدير صدق المقدم فح فلو المقدمتين
عن هذه القضية لا يجب الانتاج فافترقا لانا نقول
لا نقول المقدمة الشرطية هي وضعنا المقدم فيها على انه
صادق في نفس الامر وان كان محالا فيصدق معه التالي كك
وح فيؤخذ القضايا الثلث التي هي المقدم والتالي
مع الحملية جميعا على انها صادقة في نفس الامر فيصدق

النتيجة كك

النتيجة كك قال وان كانت سالبة كانت الشرائط في التالي مغا
بل لما كانت هناك ليصير رد السالبة الى لازمها الموجبة كما يجب ان
يكون هناك اقول هذا هو القسم الثاني وهو ان يكون المتصلة
في الضربين اللذين يقع الشركة معهما فيهما في التالي سالبة وشرط
طرفيه ان يكون الحملية مع نقيض التالي للمتصلة مشتملة في
كل شكل على شرائط ذلك الشكل لانا نرد السالبة المتصلة
الى الموجبة الموافقة لها في الكم والمقدم المناقضة لها في التالي
وح يرجع هذا القسم الى ما يكون المتصلة موجبة مثاله ليس البتة
اذا كان اب فكلج د ولا تقدم ولانا نرد السالبة الى قولنا كلما
كان اب فكلج د ولتقدم في تلازم المتصلات ان كل
متصلتين اذا توافقتا في المقدم والكم وتخالفتا في الكيف
وتناقضتا في التالي تلازمتا وتعاكستا وينتج كلما كان
اب فكلج د ويلزمها ليس البتة اذا كان اب فليس كل
ج د وهو المطلوب هذا على قاعدة الشيخ الا على ما ح يكون النتيج
في كل شكل اربعة امثال ما في الحمليات لجواز ان يكون
المتصلة سالبة كلية وجزئية لكن بالشرط المذكور
والمتاخرون لما طعنوا في استلزام المتصلتين المذ
كورتين لا جرم اشترطوا ايجاب المتصلة المذكورة

قال واما الضربان الباقيان فيشترط فيهما كون المتصلة صاد
قة المقدم ويجب ان يكون الحملية مع احدى مقدمتي المتصلة
او النتيجة منتجة للاخر على هيئة ضرب من ضروب الحمليات النتيجة اقول
الضربان الباقيان هما اللذان يكون الشركة فيهما مع مقدم
المتصلة سواء كانت المتصلة صغرى او كبرى ويشترط فيهما
امران الاول صدق مقدم المتصلة الثاني احد الامرين وهو ان
انتاج الحملية مع مقدم النتيجة مقدم المتصلة على هيئة احد
الضروب في الحمليات فانه اذا كانت الحملية مع مقدم
النتيجة منتجة لمقدم المتصلة الملزوم استلزاما لتاليها علم
من ذلك استلزامه مقدم النتيجة لتالي تلك المتصلة
بعينه لان وضع المقدمتين يستلزم وضع النتيجة استلزاما
كليا فوضع مقدم النتيجة المستلزم مع الحملية الموضوعة
مطلقا المقدم المتصلة المستلزم ما يستلزم مقدم بعينه
وعلى هذا الوجه يكون النتائج كلية اقول اذا كانت الحملية
مع مقدم النتيجة منتجا لمقدم المتصلة الملزوم استلزامه
لتاليها علم استلزام مقدم النتيجة لتالي المذكور مثاله اذا صدق
كلج ب وكلما كان بعض ب ا فه ز ينتج كلما كان ح كل
ج ا فه ز لانه كلما كان ح كلج ا كلج ب وكلج ا اما استلزامه

لكلج ب

لكلج ب فلثبوته في نفس الامر فيصدق على هذا التقدير
واما استلزامه لكلج ا فظ واذا صدق كلج ب وكلج ا في
فبعض ب ا من الثالث ينتج كلما كان كلج ا وكلما كان
بعض ب ا فه ز ينتج كلما كان كلج ا فه ز لان صدق الحملية
ومقدم النتيجة على تقدير مقدم النتيجة يستلزم صدق تالي
المتصلة ايضا والمستلزم للشيء مستلزم لذلك الشيء وكان
مقدم النتيجة مستلزما لتالي المتصلة اعني تالي النتيجة والط
وعلى هذا البحث يكون النتائج كلية قال وان كانت الحملية
مع مقدم المتصلة منتجة لمقدم النتيجة لم يستلزم مقدم
النتيجة مع الحملية مقدم المتصلة استلزاما كليا بل يستلزم
جزئيا لان وضع النتيجة مع احدى مقدمتي القياس لا يستلزم
وضع المقدمة الاخرى كليا فان الموجبة الكلية لا تنعكس
كنفسها فاذن في بعض احوال وضع مقدم النتيجة يجب
ثبوت مقدم المتصلة الملزوم المستلزم لتاليها في
ذلك البعض من احواله يحصل العلم باستلزام في
مقدم النتيجة لذلك التالي بعينه وعلى هذا الوجه لا يكون
النتائج الا جزئية اقول اذا كانت الحملية مع مقدم المتصلة
منتجة لمقدم النتيجة لزمت النتيجة جزئية مثلا اذا صدق

كل ج ب وكلما كان لا شئ من اب فه ز ينتج فد يكون
اذا كان لا شئ من ج اف شلانه يصدق كلما كان لا شئ
من اب فكل ج ب ولا شئ من اب ولا شئ من ج ا ينتج
كلما كان لا شئ من ب افكل ج ب ولا شئ من اب
اما صدق كل ج ب فلصدقه فى نفس الامر واما صدق لا
شئ من اب فظ وكلما صدق كل ج ب ولا شئ من
اب فلا شئ من ج ا ينتج كلما كان لا شئ من اب فلا
شئ من ج ا وينعكس فد يكون اذا كان لا شئ من ج
افلا شئ من اب ونضم اليه الكبرى فينتج المط فهى مقدم
المتصلة الحملية ينتج مقدم النتيجة كليا موجبا وينعكس
جزئيا موجبا فمن ثم كانت النتيجة جزئية لان الموجبة
الكلية لا تنعكس كلية وقس الاتفاقية على اللزومية
وعليك تفصيل الضروب فى نهاية ما يزيد على الضروب اقول
حكم الاتفاقية فى ذلك حكم اللزومية فى ما اذا قلنا
كلما كان اب فكل ج د اتفاقيا وكل د ه ينتج كلما كا
ن اب فكل ج ه اتفاقيا لصدق التالى والحملية معا
على تقدير صدق المقدم وهى تستلزم ان النتيجة
المذكورة كون هذا اظهر لوجوب صدق التالى والحملية

علی التقدیر

على تقدير مقدم المتصلة وفى اللزومية بردّ الاشكال الذى
ذكره المصنّف دون الاتفاقية وعليك عليك بالنظر
فى الضروب فى كل شكل وهى تزيد على ضروب الحملية فان
ضروبها اربعة اضعاف ضروب الحملية لجواز كون المتصلة
كلية وجزئية موجبة وسالبة قال وثانيهما من حملية ومنفصلة
وهى ايضا اربعة اضعاف لان الحملية اما صغرى او كبرى والاشتراك
اما مع احد جزئى المنفصلة او معهما اقول هذا هو القسم الخامس
وهو المؤلف من الحملية والمنفصلة وافسامه اربعة لان الحملية
اما تقع صغرى او كبرى وعلى كلا التقديرين فالمشاركة اما مع
جزئى المنفصلة او معهما معا مثال القسم الاول كل ج ب
ودائما اما كل ب ا او ه ز ينتج دائما اما كل ج ا او ه ز
لامتناع خلو الواقع عن اجزاء المنفصلة والحملية المستلزمة
للنتيجة واحد اجزاء المنفصلة الذى لا اشتراك فيه مثال
الثانى كل ج ب ودائما اما كل ب ا او كل ب ه ينتج دا
ئما اما كل ج ا او كل ج ه لامتناع خلو الواقع عن الحملية
واجزاء المنفصلة المستلزمة للنتيجة مثال الثالث
دائما اما كل ج ب او كل د ا وكل ا ب ه ينتج دائما اما

كل ج ه او كل د ا مثال الرابع دائما اما كل ج ب او كل ا ب وكل ب
ا ينتج دائما اما كل ج ا او كل د ا قال ويجب ان يكون المنفصلة مع
ضبط مانعة الجمع فقط ويكون النتائج منفصلات مانعة
الخلو مشتملة على اجزاء بعضها او جميعها نتائج الحملية مع الا
جزاء المشاركة لها اقول يجب ان يكون المنفصلة الم
المتصلة هى الحقيقية او مانعة الخلو وان يكون موجبة لا
ناتجيا ان الانتاج موقوف على اجتماع الجزء المشارك للحملية
من المنفصلة مع الحملية على الصدق وهو انما يتحقق اذا
كانت المنفصلة موجبة مانعة الخلو او حقيقية لانها لو كانت
سالبة او موجبة مانعة الجمع لم يجب الاجتماع المذكور على
الصدق وقد تبين مما ذكر ان النتائج والاقسام الاربعة
منفصلات مانعة الخلو مشتملة على اجزاء تم بعضها نتائج
الحمليات والاجزاء المشاركة من المنفصلة وهو ان يكون
المشتركة مع احد اجزاء الانفصال لا مع كلها واما جميعها
نتائج الحمليات مع الاجزاء المشتركة لها من المنفصلة و
هو ان يكون المشتركة مع اجمع اجزاء المنفصلة قال
ومن هذه الاقيسة ما يسمى بالقسم وتيالف من منفصلة

وحمليات

وحمليات بعدد اجزائها مشاركة الاجزاء ويكون فى
فوه الحمليات الانتاجية حملية مثاله فى الشكل الاول
كل عدد اما زوج او فرد وكل زوج مؤلف من احاد
وفى عليه تام الاشكال وضروبها اقول القياس المؤ
لف من الحمليات والمنفصل على قسمين احدهما ان يكون
عدد الحمليات مساويا لعدد اجزاء الانفصال والثانى
ان لا يكون كذلك بل اما يكون عدد الحمليات اقل وقد
مضى مثاله او ازيد فان لم يشارك الحملية الزائدة
اجزاء الانفصال لم يكن بها اعتداد والا حصل قياسا
ن فباعتبار مشاركة الحملية الزائدة قياس وباعتبا
ر مشاركة الحمليات المتساوية قياس آخر والاول على
اقسام منها القياس المنقسم وهو ان يشترك الحملية
ت باسرها فى احد طرفى النتيجة واجزاء الانفصال فى الطرف
الآخر وهذا القياس نوع قريب من القياس الحملى لانتاجه الحملية
مثاله فى الشكل الاول كل عدد اما زوج او فرد وكل زوج
مؤلف من احاد ينتج كل عدد مؤلف من احاد فالمنفصلة
هنا وقعت صغرى والاجزاء التى وقع بها الاشتراك فمو
لات فى اجزاء الانفصال موضوعات فى الحمليات

في الشكل الاول او بالعكس في الرابع وان كانت
الكبرى كانت الاجزاء المشتركة محمولات في الحمليات
وموضوعات في اجزاء الانفصال في الشكل الاول وبا
لعكس في الرابع واما في الشكل الثاني فاجزاء الاشتر
اك محمولات فيهما سواء كانت المنفصلة صغرى
او كبرى وفي الشكل الثالث موضوعات فيهما
سواء كانت وقس على ما ذكرنا باقي الضروب
الشكل الاول وضروب الاشكال الثلثة الباقية
قال الاستثنائيات وهي من الاقيسة الكاملة و
تتألف من شرطية واستثناء اقول هذا هو
القسم الثاني من اقسام القياس البسيطة وهو الا
ستثنائي وهو من الاقيسة الكاملة التي لا يتوقف
في الانتاج على مقدمة اخرى وقد قلنا في تعريفه الذي
يكون النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل ويستحيل
ان يكون النتيجة جزءا من قياس ينتج لها على انها
مقدمة مستقلة بنفسها لانه يكون مصادرة على
المطلوب الاول فلابد وان يكون جزءا من مقدمة و

اي نقيضها

واي نقيضها قضية وكل مقدمة جزؤها قضية فهي
شرطية فاذن احد مقدمتي هذا القياس شر
طية والاخرى استثنائية قال والمتصلة الكلية
اللزومية ينتج استثناء عين المقدم او نقيض
التالي عين جزء الآخر او نقيضه لوضع اللزوم كقو
لنا ان كان زيد يكتب فيده يتحرك لكنه يكتب
ينتج فانه يتحرك لكن يده لا يتحرك ينتج فهو
لا يكتب ولا ينتج باستثناء نقيض المقدم وعين
التالي لاحتمال العموم اقول الشرطية التي هي جزء القياس
اما ان يكون متصلة او منفصلة فان كانت متصلة فشرطها
ان يكون كلية لزومية على ما يأتي من ان الجزئيتين لا
ينتجان ولا الاتفاقية اذا ثبت هذا فان كانت موجبة
كلية فاستثناء عين مقدمها ينتج عين التالي واستثناء نقيض
التالي ينتج نقيض المقدم لان حكم اللزوم هو وجود اللا
زم عند وجود الملزوم وعدم الملزوم عند عدم اللازم
واليه اشار بقوله لوضع اللزوم كقولنا زيد ان
كان يكتب فيده يتحرك ثم يستثنى لكنه يكتب

ينتج فيده يتحرك اذ لو لم ينتج ذلك لكذب المتصلة
الكلية ولو استثناء نقيض التالي وقلنا لكنه لم يتحرك
ينتج انه لا يكتب كذلك ايضا ولا ينتج باستثناء عين
التالي ولا نقيض المقدم شيئا لاحتمال كون التالي
اعم وعدم استلزام وجود العام وجود الخاص وعدم
استلزام رفع الخاص رفع العام والا انتفع العموم
كما في المثال المذكور فانا لو قلنا لكنه لا يكتب لم يلزم
انه لا يتحرك يده وكذا لو قلنا لكنه لم يتحرك يده
لم يلزم انه يكتب قال والسالبة الكلية ينتج با
لرد الى الموجبة ما ينتج الموجبة اقول السالبة الكلية
المتصلة يستلزم موجبة كلية متصلة موافقة لها في
المقدم ومناقضة لها في التالي فهي ينتج بالرد الى الموجبة
اي ينتج باستثناء عين اي جزء كان نقيض الآخر كقو
لنا ليس البتة اذا كان زيد كاتبا فيده ساكنة فانه
يستلزم كلما كان زيد كاتبا فيده ليست بساكنة
فاذا قلنا لكنه كاتب وهو استثناء للمقدمة عين

مقدم الموجبة

عين مقدم الموجبة اللازمة فينتج عين تاليها الذي هو نقيض
مقدم الجزء من السالبة وهو ان يده ليست ساكنة ولو قلنا
لكنه يده ساكنة وهو استثناء في الحقيقة لنقيض تالي المتصلة
الموجبة اللازمة فينتج انه ليس بكاتب الذي هو نقيض تالي
مقدم الموجبة ونقيض الجزء الآخر من السالبة لكن هذا
مبني على القاعدة المشكلة قال ولا ينتج الجزئيات اقول
اذا كانت المتصلة جزئية اما موجبة او سالبة لم ينتج
لجواز ان يكون زمان الاستثناء غير زمان الاتصال
واللزوم واذا اختلف الوقتان لم يلزم انتاج هذا في المو
جبة واما في السالبة والامر فيها اظهر فانها انما ينتج بوا
سطة ردها الى الموجبة واعلم ان هذا على الاطلاق ليس
بحجة لان الوقتين لو اتحدا لحصل الانتاج وان
لم يكن الشرطية كلية وكذا الاتصال والانفصال قال
والاتفاقية لا يفيد باستثناء العين علما ولا
يستثنى فيها النقيض اقول هذا بيان اشتراط

الامر الثاني في المتصلة وهو ان يكون لزومية لانها
لو كانت اتفاقية لم يحصل باستثناء العين علم مستا
نف ولا يجوز استثناء النقيض فيها لان حكمنا بان
الاتفاقية اي يجتمع جزئيها على الصدق من غير لز
وم بينهما فان صدقها يتوقف على الصدق اجزائها
فاذا حكمنا بالاتصال الاتفاقي وجب ان يكون كل
واحد من جزئيها معلوم الثبوت لنا فلا يحصل
لنا باستثناء عين المقدم علم مستانف علم مستانف
بثبوت التالي لانه ثابت قبل الاستثناء ولا
يجوز استثناء النقيض فيها لان التالي يجب
ان يكون صادقا في بعض الاتفاقية فلا
يجوز الحكم بانتفائه قال والمنفصلة الموجبة
الحقيقية تنتج باستثناء عين كل جزء او نقيضه نقيض
الآخر او عينه كقولنا هذا العدد اما زوج او فرد لكنه
زوج فليس بفرد لكنه ليس بزوج فهو فرد وكذلك في الجزء
الآخر وكثير الاجزاء القياس على ذلك اقول الشرطية

التي هي جزء

التي هي جزء من القياس الاستثنائي اذا كانت منفصلة
فلا يخلو اما ان يكون حقيقية او مانعة الخلو او مانعة الجمع
فان كانت حقيقية فان كانت موجبة انتجت باستثناء
عين كل جزء نقيض الآخر لاستحالة الجمع بينهما وباستثناء
نقيض كل جزء منهما عين الآخر لاستحالة الخلو
عنهما كقولنا العدد اما زوج او فرد لكنه زوج ينتج انه
ليس بفرد لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد وكذلك
في الجزء الآخر يعني لو قلنا لكنه فرد ينتج انه ليس بزوج
ولو قلنا لكنه ليس بفرد ينتج انه زوج هذا اذا كانت
المنفصلة الحقيقية ذات جزئين وان كانت اكثر
من جزئين فانها تنتج باستثناء عين اي جزء كان
نقيض الباقية وباستثناء نقيض اي جزء كان
منفصلة حقيقية من الاجزاء الباقية كقولنا العدد
اما زائد او ناقص او مساو ثم نقول لكنه زائد ينتج انه
ليس بناقص ولا مساو وكذلك الباقية ولو قلنا
لكنه ليس بزائد انتج انه مساو او ناقص قال
ومانعة الخلو تنتج باستثناء النقيض دون العين

ومانعة الجمع باستثناء العين دون النقيض
اقول مانعة الخلو هي التي حكم فيها بامتناع اجتماع
جزئيها على الكذب وجواز اجتماعهما على الصدق على
ما تقدم فاستثناء نقيض اي جزء كان منهما ينتج
عين الثاني لامتناع الخلو عنهما واستثناء عين اي
جزء كان لا ينتج شيئا لجواز اجتماعهما على الصدق
ومانعة الجمع اي التي حكم فيها بامتناع اجتماع جزئيها على
الصدق وجواز اجتماعها على الكذب فاستثناء عين
اي جزء كان منهما ينتج نقيض الآخر والا لجاز الجمع
بينهما واستثناء نقيض اي جزء كان منهما لا ينتج عين
الآخر والا انقلبت حقيقية ولا نقيضه لجواز الجمع
بينهما في الكذب قال القياسات المركبة هي قياسا
ت جعلت نتائج لبعضها مقدمات البعض وهي اما
مفصولة محذوفة النتائج الا الاخيرة كقولنا كل انسان
حيوان وكل حيوان نام وكل نام جسم فكل انسان
جسم او موصولة وهي مذكورة النتائج والمقدمات بتمامها
اقول لما فرغ من القياس البسيط شرع

في بيان

في بيان القياس المركب وهو الذي يلزمه المط باعتبار
قياسين او ازيد وهو قسمان مفصول وموصول
فالاول ان تركب المقدمات وتحذف الا المط
كما لو كان المط ان كل انسان جسم واستدللنا عليه بان
كل انسان حيوان وكل حيوان نام وكل نام جسم ينتج
ان كل انسان جسم والثاني ان يذكر النتيجة مرتين
احديهما ان يكون نتيجة والثاني ان يكون جزء من قياس
كما تقول كل انسان حيوان وكل حيوان نام ينتج كل
انسان نام فنجعله صغرى ونقول كل انسان نام وكل نام
جسم ينتج كل انسان جسم قال ولواحق القياس كل
قياس ينتج نتيجة بالذات فقد ينتج لازمها وعكسها
وجزئيات تحتها وجزئيات معها بالعرض اقول
لما فرغ من القياس شرع في توابعه ولواحقه وهي انواع احدها
استقراء النتائج وهو ما يلزم من القياس تبعا للمط فنقول
كل قياس انتج نتيجة فانه مساعد على لازمها وعكسها
وعكس نقيضها ان كان لها عكس وعكس نقيض و
على كذب نقيضها وعلى جزئيات تحتها ان كانت

كلية وعلى جزئيات معها لكن النتيجة اللازمة اولا بالذات
والبواقي بالعرض مثلا اذا صدق كل انسان حيوان وكل
حيوان جسم انتج بالذات كل انسان جسم وبالعرض
لا شيء من اللاانسان غير جسم الذي هو لازم النتيجة وبعض
الجسم انسان الذي هو عكسها وكلما ليس بجسم ليس با
نسان الذي هو عكس نقيضها وبعض اللاانسان جسم
الذي من شيء تحتها وكل ناطق جسم الذي هو من تحت معها
لت ولهما لان الصدق الملزوم يستلزم صدق
اللازم وهذه كلها لوازم قال والمقدمات الكاذبة
قد ينتج صادقة كقولنا كل انسان حجر وكل حجر حيوان
وكل انسان حيوان الآن يكون الكبرى كاذبة
بالكل وصدما في الشكل الاول في ضربيه الاولين اقول
النتيجة لازمة للمقدمتين واللازم جاز ان يكون
صادقا مع كذب ملزومه ولا يجوز ان يكون كاذبا مع
صدق الملزوم فكل قياس صادق المقدمات فان
النتيجة صادقة قطعا تحقيقا للزوم وان كان المقد
مات كاذبة جاز ان يكون النتيجة صادقة وان

يكون كاذبة

يكون كاذبة تصحيحا للعموم كما يقول كل انسان حجر وكل حجر
حيوان ينتج كل انسان حيوان فالمقدمتان كاذبتان
والنتيجة صادقة فلا يجب من كذب المقدم مثن كذب
النتيجة الا في صورة واحدة وهو ان يكون الكبرى كاذبة
بالكل ان يكذب نسبة المحمول الى كل فرد فرد من افراد المو
ضوع وصدما في الشكل الاول في الضربين الاولين
منه فانا اذا فرضنا كل ج ب صادقا بالكل وبالبعض
بان يصدق حمل ب على بعض ج دون بعض وفر
ضنا كل ب ا كاذبا بالكل فان النتيجة وهو كل ج ا كاذ
بة قطعا لانها لو كانت صادقة لزم اجتماع الضد
ين والتالي باطل بيان الشرطية اما با صدق الكبرى
وهو لا شيء من ب ا فانه يكون صادقا قطعا ولجمعه
الى الصغرى الصادقة ومتى صدقت المقدمتان صد
قت النتيجة فيلزم صدق لا شيء من ج ا ان كا
نت الصغرى صادقة بالكل وليس بعض ج ا ان كا
نت صادقة بالبعض فيصدق الضدان والنقيضا
ن هف فلا يمكن صدق النتيجة وهذين الضربين

ولا في الضرب الاول والثالث في الشكل الرابع اذا كانت
الصغرى كاذبة بالكل وانما لم يذكر المصنف رحمه الله انهما
بالقلب يرجعان الى هذين الضربين قال ومقدمات
القياس تكتسب بتحليل حدي المط الى ذاتياتهما
وعرضياتهما ومعروضاتهما اللازمة والمفارقة ثم يجا
وله وسط بقيض تاليفا بينهما منتجا له ايجابا او سلبا
اقول اكتساب مقدمتي البرهان تحصيل بان يضع
طرفي المط اعني الاصغر والاكبر ثم تطلب كلما يمكن حمله
على كل واحد منهما وكل ما يمكن حمل كل واحد منهما عليه با
حد الوجوه الخمسة اعني الجنس والنوع والفصل والخاصة
والعرض وتطلب ايضا كلما يمكن سلبه عن كل وا
حد منهما وما يمكن سلب كل واحد منهما فاذا حصلت
هذه المحمولات الايجابية والسلبية نظر ما فيهما فان
وجد ما في محمولات الاصغر بالايجاب ما يكون مو
ضوعا للاكبر وضعا كليا ايجابا او سلبا حصل لنا
قياس من الاول منتج للمط وان جدنا فيها

ما يكون

ما يكون موضوعا للطرفين نتم القياس من الثالث وان
وجدنا في موضوعات الاصغر ما يكون محمولا على الاكبر تم القياس
من الرابع وذلك كله بعد مراعاة ما يجب من الشرائط في كل شكل
بحسب الكم والكيف والجهة قال وتحليل القياسات
المركبة بان يلخص المقدمات والحدود عن الزوا
يد والنظر في اشتراك بعض المقدمات مع بعض
ومع المط ليطلع على كيفية تالفها كل قياس منها
اقول انه قد يحصل في بعض الاقيسة تغير في الترتيب
وانحراف عن التاليف الطبيعي او اضمار بعض مقدما
ته او زيادة مقدمة فيه وذلك في البسيط والمر
كب من القياس فاذا اردنا تلخيص المقدمات
وترتيب الحدود ووضع القياس على هيئته الطبيعية
وتميز النتيج من غيره وضعنا المط والقول المنتج له فا
ن لم يجد في ذلك القول مقدمة تشارك المط
في شيء البتة لم يكن ذلك القول مقدمة تشارك
المط منتجا له وان وجدنا فيه مقدمة تشارك

المطلوب كان في كلا صدقه فالقياس استثنائي فان كان
في اصدقيته فان كان هو الاصغر فالمقدمة صغرى والا فكبرى
ان كان هو الاكبر لنسبة الجزء الآخر من المطلوب الى الجزء الآخر
من المقدمة على هيئة احدى الاشكال فان تالفا فالجزء
وسط وحيز المقدمات وحصل شكل معين والا لم يتالفا
لكن فالقياس مركب فيعمل ذلك العمل في قياس قياس
بسيط منه الى ان يحصل المطلوب الاخير هو المنتج بالذات
له قال وان الفت النتيجة مع عكس احدى مقدمتيها او
عينها اذا انتجت المقدمة الاخرى صار القياس دائرا
اقول هذا احد انواع لواحق القياس وهو المسمى بقياس
الدور وهو عبارة عن ضم النتيجة الى عكس احدى مقد
متي القياس المنتج لها وعين احديهما لينتج المقد
مة الاخرى وانما يستعمل في الجدل او المغالطة لانه اذا قلنا
كل انسان ناطق وكل ناطق ضاحك فاذا طلب
الدليل على الصغرى قيل لان كل انسان ضاحك وكل
ضاحك ناطق فكل انسان ناطق فقد اخذ عكس الكبرى
كليا وانما كان هذا دائرا لتوقف العلم بان كل انسان

ضاحك على العلم

ضاحك على العلم به لانا اخذنا مقدمة في بيان ما
ينتج منه وكان دورا ظاهرا او الفت النتيجة مع عكس
احدى المقدمتين والا تالف النتيجة مع عين احدى المقدمتين
لانتاج الاخرى فانما في السالبة مثلا نقول كل ممكن محدث
ولا شيء من القديم بمحدث ينتج لا شيء من الممكن بقديم
ويلزمه كل ممكن فليس بقديم والكبرى يلزمها كلما ليس
بقديم محدث ينتج كل ممكن محدث قال وان الفت ما
يقابلها مع مقدمة لينتج ما يقابل الاخرى صار عكو
سا اقول هذا احد الانواع لواحق القياس المسمى بقيا
س العكس وهو عبارة عن ابطال احدى مقدمتي
قياس المستدل بقياس مركب من نقيض النتيجة
او ضدها مع المقدمة الاخرى مثاله اذا كان قياس
المستدل كل ج ب وكل ب ا فنقول ان عكس في
تكذيب الصغرى بانه لو صدق ليس كل ج ا او كل ب ا انتج
كل ج ب وهو يقابل الصغرى تقابل النقيض ولو قلنا
انه يصدق لا شيء من ج ا وضممناه الى الكبرى انتج لا

شيء من ج ب وهو يقابلها تقابل الضدية قال ويجيء
في الدور المعدول والايجاب ينعكس كنفسها وفي السلب
الا ان يقسم جزاه الاحتمالات باسرها كالقديم والمحدث
مثلا لينعكس على تخصص هذا الوضع كما ينعكس قولنا لا
محدث بقديم الى قولنا كلما ليس بقديم فهو محدث اقول
قد بينا ان كل قياس الدور يحتاج في انتاج الموجبة الكلية
الى الدور ويصح عكس احدى المقدمتين كليا كما في قولنا
في قولنا كل انسان ناطق وكل ناطق ضاحك ويحتاج
في السلب الا ان يكون المقدمة التي تضم الى النتيجة تقسم
جزاها الاحتمالات باسرها كالقديم والمحدث كما يقال
لا شيء من القديم بمحدث فانه يصدق كلما ليس بقديم فهو
قديم ينعكس السالبة على تخصص هذا الوضع يعني بذلك
ان السالبة تستلزم موجبة معدولة وعكسها ينضم
الى المقدمة الاخرى مثاله اذا صدق كل جسم محدث ولا شيء
من المحدث بقديم ينتج لا شيء من الجسم بقديم ويلزمها
كل جسم فهو ليس بقديم والكبرى ينعكس الى قولنا لا شيء
من القديم بمحدث ويلزمها كلما ليس بقديم فهو محدث

فاذا ضممنا

فاذا ضممنا لازم النتيجة الى لازم العكس انتج كل جسم محدث
في انهم السلب وهما القديم والمحدث اقتسما جميع الاحتما
لات لان الموجود اما قديم او محدث ولاجل اقتسام جز
ئي هم السالبة الاحتمالات باسرها كان قولنا كلما ليس بقد
يم فهو محدث لازما لقولنا لا شيء من القديم بمحدث قال
والجزئيات الا ما شذ وذلك اقول قياس الدور يجيء
في الجزئيات في الاقيسة المنتجة للجزئي الى ان يعمل ما يثبت
به عملا المنتج للكلي مثاله اذا قلنا بعض ج ب وكل ب ا انتج
بعض ج ا فاذا طولبنا بصدق الصغرى ضممنا النتيجة الى عكس
الكبرى عكسا كليا لينتج الصغرى فنقول بعض ج ا وكل ا ب
ينتج بعض ج ب الذي هو الصغرى قال ولا يمكن ان يبين
الكلي بالجزئي اقول الاقيسة المنتجة للجزئي قد يكون بعض
مقدماتها جزئية كما في هذا الضرب الذي ذكرناه ويصح ا
ستعمال قياس الدور في انتاج المقدمة الجزئية فيه
كما بيناه ولا يصح استعمال الدور في انتاج المقدمة الجزئية
الكلية فيه مثلا لو عكسنا الصغرى فضممناه الى النتيجة
لان الجزئي لا ينتج الكلي قال ولينتج كل منها في الاشكال

ويستعملان في المغالطة بالتلبيس وفي الامتحانيات للتدرب اقول شنع ان يستعمل قياس العكس وقياس الدور في الاشكال الاربعة في جميع ضروبها ليعلم في كل ضرب اي مقدمة من مقدماته يمكن ان اثباتها بالدور وابطالها بالعكس وهذان القياسان اعني قياس الدور وقياس العكس يستعملان في المغالطة بالتلبيس بان يعرض اصل المطلوب في قياس الدور وضع نقيض المط او ضده في قياس العكس ويستعملان ايضا في الامتحانيات التدرب المتعلم قال في العلوم فيقع ما يشبه الدور عند البرهان الأنى اللمى كما ياتي من بعد والعكس عند رد الخلف الى المستقيم اقول قد يقع في البرهان اللمى الدور والعكس اما الدور فكما اذا رددنا تحويل البرهان الانى وهو الاستدلال بالعلة الى المعلول البرهان اللمى وهو الاستدلال بالعلة الى المعلول كما نقول هذه الخشبة محرقة وكل خشبة محرقة فقد مستها النار ينتج هذه الخشبة قد مستها النار ههنا برهان ان الاستدلال للمنايا الاحراق على اساس النار والاحراق

معه الاساس

معه الاساس فاذا حولناه الى برهان لم قلنا هذه الخشبة قد مستها النار فهي محرقة ينتج هذه الخشبة محرقة صغرى هذا البرهان نتيجة البرهان الاول وكبراه كبرى القياس الا ول وانما قال فقد يقع في العلوم ما يشبه الدور لان تحويل احد البرهانين الى الاخر ليس لاثبات مقدمة القياس فلهذا لا يسمونها بالدور ولم يكن اباه على الحقيقة واما استعمال ما يشبه العكس في العلوم كما فكما اذا اردنا رد الخلف الى المستقيم بان يوضع نقيض المقدمة المحالة وتقرن بالمقدمة الصادقة لينتج المط كما لو كانت المقدمة المحالة كل ج ب الذي هو نتيجة قياس الخلف وهو كل ج ا الذي هو نقيض ليس كل ج ا وكل ا ب ونأخذ نقيضها وهو ليس كل ج ب ونضمه الى المقدمة الصادقة وهي كل ا ب على انها مقدمة صادقة ينتج ليس كل ج ا وسياتي بيانه والخلف هو اثبات المط بابطال نقيضه وذلك بان يتالف من نقيضه ومن مقدمة موضوعة ما ينتج محالا فيعرف منه كذب نقيض المط فيتحقق صدقه وهو مركب من قياسين اقتراني مؤلف من متصلة

مقدمتها فرض المط بابطال كذبه وتاليها وضع نقيض المط كذبا وتاليها وضع نقيض المط وحملية هي المصدقة الموضوعة واستثنائي شرطية نتيجة الاقتراني السابق ويستثنى منه نقيض تاليها المحال لينتج صدق المط احد الاقيسة المركبة وهو عبارة عن اثبات المط بابطال نقيضه كما اذا اصدق ليس كل ج ب وكل ا ب فنقول انه يصدق ليس كل ج فهذا المط اذا اردنا بيانه بالخلف ضممنا نقيضه الى مقدمة موضوعة هي احد المقدمتين المذكورتين بان نقول لو لم يصدق ليس كل ج الصدق كل ج ا وكل ا ب ينتج لو لم يصدق ليس كل ج الصدق كل ج ب ثم نقول لكن ليس كل ج ب على انها مقدمة صادقة ومسلم انه يصدق ليس كل ج ا وهو المط فقد ضممنا نقيض المط وهو كل ج ا الى المقدمة الموضوعة وهي كل ا ب وانتج محالا وهو كل ج ب وهذا المحال اللازم ليس من المقدمة الموضوعة لانا فرضنا صدقها ولا من صورة القياس المنتج لذاته بل من فرض نقيض المط حقا فيكون بط فيكون المط متحقق

الصدق

الصدق وقد ظهر انه مركب من قياسين احدهما اقتراني مؤلف من متصلة مقدمتها فرض المط كاذبا وتاليها وضع نقيض المط اي لو لم يصدق ليس كل ج ا لصدق كل ج ا وحملية هي المقدمة الموضوعة وهي كل ا ب وهو ينتج لو لم يصدق ليس كل ج ا لصدق كل ج ب والثاني استثنائي شرطية هو هذه النتيجة المذكورة واستثنائي شرطية فيها نقيض التالي لينتج المط قال والخلف يفارق العكس لان العكس دائما يورد بعد قياس مستقيم والخلف قد يورد ابتداء ورده الى المستقيم بقياس معكوس يأخذ نقيض المحال فيه ويضم الى الموضوعة لينتج المطلوب بعينه اقول ان قياس الخلف وقياس العكس اشتركا في ان كل واحد منهما يأخذ فيه مقابل المط ويجعل مقدمة قياس الا انهما يفترقان بان العكس دائما يورد بعد قياس مستقيم لانه ابطال احدى مقدمتي العكس والخلف قد يورد ابتداء من غير سابقة قياس مستقيم وبان الخلف انما يورد فيه مقابل

المطب بالنقيض والعكس يجوز ان يورد فيه
مقابل المطب بالضرورة واعلم ان القياس المستقيم
قد يرتد الى الخلف كما ذكرناه والخلف قد يرتد الى المستقيم
بقياس عكس يبطل نقيض المدعى فيه وتضم الى المقدمة
الصادقة الموضوعة لينتج المطب بعينه كما اذا قلنا كل
ج ب الدائم فنقيض كل ج ب الدائم كاذب محالا لانه
الخلف في نضمه الى المقدمة الموضوعة في الخلف اعني كل
اب لينتج على الاستقامة من رابع الثاني ليس كل
ج الدائم بعد المطب قال والاستقراء وهو حكم على كلي
لثبوته لاكثر جزئيات ذلك الكلي كالحكم على الحيوان بتحرك
فكه الاسفل حالة المضغ لكون الانسان والفرس
وسائر الجزئيات المشاهدة كذلك فان كانت
الجزئيات منحصرة كان تاما فصار قياسا مقسما
والا فتمامه حتى ينتقض الحكم بمثل التمساح فهو
يشبه القياس لان تلك الجزئيات تنوب مناب
الاوسط اقول الاستدلال اما بالعام على الخاص
وهو القياس وقد تقدم بيانه واحكامه مستوفى وهو

المفيد للعلم المستعمل في البراهين الحقيقية واما بالعكس وهو
الاستقراء او باحد المتساويين على الآخر وهو التمثيل فالا
ستقراء هو الحكم على الكلي بما وجد في جزئياته فان ذكرت
الجزئيات بجميعها فهو القياس المقسم ويفيد اليقين ويستعمل
في البراهين كقولنا كل شكل اما كبرى او مضلع وكل كبري وكل مضلع
متناه وهو قياس تام وان ذكر بعض الجزئيات فهو
الاستقراء الناقص ويفيد الظن ويستعمل في الاقيسة الجد
لية كقولنا كل حيوان اما انسان او فرس او حمار او طا
ئر وكلها يتحرك فكها الاسفل عند المضغ وانما لم يفد
اليقين لجواز ان يكون الجزئي المتروك بخلاف ما ذكر
من الجزئيات كالتمساح في مثالنا وهذا الاستقراء يشبه
بالقياس لان الجزئيات المذكورة تنوب مناب
الحد الاوسط لانا استدللنا بثبوت الحكم فيها على ثبو
ته في كليها فالجزئيات وسط في الاستقراء والكلي و
سط في القياس قال والتمثيل هو الحاق شيء
لشبهه في حكم ثابت له ويسمى الاول فرعا والثاني اصلا
ووجه الشبه جامعا ومدار علة وذلك كالحاق السماء

بالبيت في الحدوث لكونه متشكلا كالبيت وهو ظني
يستعمله بعض الفقهاء واقواه ما اشتمل على الجامع ثم الدال
على الجامع الوجودي ثم الذي يكون الجامع فيه علة للحكم و
مع ذلك فلا يفيد اليقين لاحتمال كون العلة علة في الاصل
فقط ثم ان صحت عليه مطلقا صار الاصل حشوا
التمثيل قياسا برهانيا فهو يشبه القياس لولا الاصل
اقول هذا هو الاصل الثالث من انواع الاستدلال الا
قيسة وهو المسمى بالتمثيل في عرف المنطقيين وبالقياس
في عرف الفقهاء وهو اثبات الحكم في جزئي لثبوته في جزئي
آخر مساوية له وادكانه اربعة الاصل وهو جزئي الاول
والفرع وهو الجزئي الثاني المطلوب حكمه والجامع وهو وجه
الشبه والحكم مثاله ان يقول السماء محدث لانه متشكل
كالبيت فالبيت اصل والسماء فرع والتشكل علة و
الحدوث حكم وهو لا يفيد اليقين ويستعمله الفقهاء كثيرا
واجود انواعه واقواها ما اشتمل على جامع ثم الاجود منه
ما اشتمل على جامع وجودي ثم الاجود منه ما كان الجامع
فيه علة للحكم ومع ذلك كله فانه لا يفيد اليقين لاحتمال
ان يكون الجامع علة في الاصل خاصة او يكون

مشروطا بشرط لم يوجد في الفرع او يكون في الفرع
مانع من الحكم ثم ان ثبت انه علة مطلقا ليست في الاصل وا
لفرع غير مشروط بشرط ولا مانع هناك صار ذكر الاصل
حشوا في القياس وصار التمثيل قياسا برهانيا كما لو
كان التشكل علة للحدوث مطلقا صار القياس
هكذا السماء متشكل وكل متشكل محدث وكان برهانا
قطعيا واعلم ان التمثيل يشبه القياس لولا الا
صل من حيث ان الجامع وقع وسطا بين الاصغر
والاكبر والضمير قياس محذوف الكبرى كما تقول
فلان يطوف وكل من يطوف بالليل فهو لص فهذا
لص ليلا فهو لص وحذفها للايجاز والمغالطة
قياس الضمير هو قياس حذفت كبراه مختفيت فلذ
لك يسمى ضميرا وحذفها اما يكون للايجاز كما تقول
العالم متغير فهو محدث حذفنا منه وكل متغير محدث
لظهورها او للمغالطة بان يريد اخفاء كذب الكبرى
فيحذفها كما تقول فلان يطوف بالليل فهو متلصص
المقاومة قياس يبطل اقوال المتقدمين

من قياس سابق ما ينتج ما يضادها او ينافضها
المقاومة قياس يبطل اقوى مقدمتي قياس
سابق عليه بانتاج ما يضاد تلك المقدمة او ينافضها
واقوى مقدمتي القياس هو الموجبة او الكلية فان
الايجاب اقوى من السلب والكلي اقوى من الجزئي
مثال النقض ب ج وكل ج ا فنقول بعض ب ا ليس
الا ان ج ط ولا شيء من ط ا والمعارضة قياس
ينتج نقيض نتيجة قياس آخر او ضدها كما اذا قلنا
كل ج ب وكل ج ا فيقول المعترض سلمنا ما ذكرت
من الدليل لكن معنا ما يبطله وهو ان كل ج ط
ولا شيء من ج ا فهذا الدليل الثاني هو المعارضة
قال الفصل الخامس في البرهان واحد العلم اما تصور
معه تصديق العلم هو حصول صورة الشيء في الذ
هن وهذا الحصول لا يخ اما ان لا يقترن به شيء
من الاحكام وهو التصور الساذج او يقتر
ن به حكم اما وهو التصور الذي مع التصد
يق والتصديق فنجعله المدرك وهو الحكم نفسه

كاذهب

كما ذهب اليه القدماء وههنا بحث لا يمكن ايراده
هنا ذكرناه في كتابنا الاسرار والمكتسب منهما
انما يكتسب بغيره وينتهي الى مبادئ غير مكتسبة لامتنا
ع الاكتساب على سبيل الدور والتسلسل
ان كل واحد من التصور والتصديق منه ضروري
ومنه كسبي فالضروري من التصور ما لا يتوقف على
طلب وكسب والكسبي مقابله والضروري من التصد
يق ما لا يتوقف الذهن في الحكم بالنسبة على غير تصور
الطرفين والكسبي ما يقابله والمكتسب من كل واحد
من هذين يكتسب بالبديهي منه او بما ينتهي اليه لانه لو
لا ذلك لكانت العلوم كلها كسبية ولو لزم الدو
ر والتسلسل لان الكاسب ان لم يكن بديهيا ا
حتاج الى كاسب آخر فان كان المكتسب دار وان
كان غيره نقلنا الكلام اليه لكن اللازم بط فالملزوم
مثله فقط ظهر من ذلك ان من العلوم ما هو بديهي
ولا يجوز ان يكون كلها كذلك والا لما جهلنا شيئا
اليه نعت قال وما يكتسب به التصور يحدا ويسمى

وما يكتسب به التصديق برهان او ما يشبهه اقول لما
بين ان كل واحد من التصور والتصديق ينقسم الى
بديهي وكسبي وكان الكسبي من كل منهما انما يكتسب انما
يكتسب من غيره لاستحالة كون الكاسب الذي هو علة
في المعرفة نفس العلوم المكتسب ذكر كاسب كل وا
حد منهما فكاسب التصور يسمى قولا شارحا وهو ينقسم
الى الحد وهو المؤلف من الذاتيات والى الرسم وهو المؤ
لف من العرضيات او من العرضيات والى المثال
وهو قول المؤلف لا من الذاتيات ولا من العرضيات
لتفيد صورة شبيهة بالمعرف كقولنا نسبة النفس
الى البدن كنسبة الملك الى المدينة والاول وهو المعرف
الحقيقي لانه يفيد معرفة حقيقة الشيء على ما هو عليه بخلا
ف الباقيين فقوله او ما يشبهه يريد به الرسم والمثال و
كاسب التصديق يسمى حجة وينقسم الى القياس والى
الاستقراء والى التمثيل والاول المفيد لليقين والباقيا
ن يشبهانه به واليه اشار بقوله او ما يشبهه وكل
تعليم وتعلم ذهني انما يكون بعلم سابق اقول الاكتساب

اخراج

اخراج الشيء من القوة اعني الجهل الى الفعل اعني العلم وهو يسند بنسبة
الى الفاعل اي التعليم اي المنفعل اي التعلم فلاجل ذلك ذكرهما
المصنف ولو قال كل مكتسب لكان مغنيا عنهما واعلم ان التعليم
والتعلم قد يكونان بالفكر بان يحصل الحد الاوسط في العقليا
ت واجزاء التعريف في القول الشارح فيحصل كسب
جديد وطلب سابق وقد يكونان بالحدس بان يحصلا
في النفس ابتداء من غير طلب ويحصل كسب جديد وقد
يكونان بالتعليم بان يحصلا بتعليم المعلم وافادة المرشد
ولما كان الذهني شاملا للجميع ذكره ليعلم ان المصنف هو الامر
العام الشامل لكل الاقوال الشارحة في التصورات والحجج
في التصديقات قال والمطالب اصول وفروع
والاصول ثلاثة مطلب ما وهو اما ان يطلب به شرح
الاسم كقولنا ما العنقاء وماهية المسمى كقولنا ما الحركة
اقول لما كان الكسبي ينقسم الى التصور والتصديق كا
ن الطلب متوجها الى طلب التصور والى طلب ا
لتصديق ولكل واحد من الطلبين اداة وصيغة يدل
عليه وينقسم تلك الصيغ الى اصول وفروع والتي

بالاصول ما سنتقن بيانه اكثر المواضع عن غيرها في الاصول
ثلث مطالب واحد للتصور ومطلبان للتصديق اما
السبب ونقدم مطلبا التصديق دون مطلب التصور
ان التصديق يحتاج الى امرين العلم بالحكم والعلم بعلته والتصور
انما يتوقف على امر واحد وهو التصور فقط فمطلب
التصور هو مطلب ما وهو ينقسم الى امرين احدهما يتقدم
على التصديق وهو ما يطلب به شرح الاسم فقط كقو
لنا ما العنقا فانا نريد بهذا المطلب شرح مدلول هذا اللفظ
والثاني يتأخر عنه وهو ما يطلب به ماهية المسمى
وحقيقته كقولنا ما الحركة نريد به طلب ماهية الحركة في نفس
الامر قال ومطلب هل وهو اما بسيط يطلب به
وجود الشيء وثبوته كقولنا هل الحركة موجودة ويتخلل
في الترتيب بين مطلبي ما او مركب يطلب وجود الشيء
لغيره كقولنا هل الحركة دائمة اقول هذا هو المطلب
الثاني من مطالب الاصول وهو اول مطلبي التصديق
وهو مطلب هل وينقسم الى بسيط ومركب فالاول
ما يطلب به وجود الشيء وثبوته كقولنا الحركة موجو

دة اوليست

دة اوليست بموجودة ويتخلل في الترتيب بين مطلبي ما
يعني انه يتأخر عن مطلب ما الذي يطلب به شرح الاسم
لان من لا يعرف الاسم لا يطلب وجوده وعدمه و
يتقدم على مطلب ما الذي يطلب به ماهية المسمى وحقيقته
لان الطلب للحقيقة والماهية الخارجية الثابتة في نفس
الامر انما يتحقق بعد معرفة وجودها الى توسط هذا المطلب
بين مطلبي ما اشار المصنف بانه يتخلل في الترتيب بين
مطلبي ما والثاني هو ما يطلب به وجود شيء لغيره
او نفيه عنه كقولنا هل الحركة دائمة اوليست دائمة و
انما كان هذا مركبا لان المراد به وجود الشيء
في نفسه فباعتبار توقف الوجود في الاول على شيئين
والتوقف في الثاني على شيء واحد تحقق التركيب والبساطة
قال ومطلب لم وهو مطلب العلة اما
للتصديق فقط كقولنا لم كان الجسم محدثا او له
وللوجود كقولنا لم يجذب المغناطيس الحديد فهذه
امهات المطالب اعني الاصول اقول هذا هو المطلب
الثالث من الاصول وهو مطلب لم وهو ضربان احد

احدهما ان يطلب به علة التصديق فقط وهو الذي
يسأل عن الذي هو الحد الاوسط الذي هو علة الاعتقاد و
التصديق كقولنا لم كان الجسم محدثا والثاني ان يطلب
به علة التصديق والوجود معا حتى يكون السائل به سائلا عن
علة الشيء في نفسه على ما هو عليه اما مطلقا او كونه على حال كقو
لنا لم يجذب المغناطيس الحديد فان الجذب معلوم
وعلته غير معلومة وهذا المطلب يتأخر عن المطلبين الاو
لين قال والفروع كثيرة منها مطلب اي يطلب التميز واما
اضيف الى التقدم لكان لكل من التصور والتصديق
مطلبان ومطالب كم وكيف واين ومتى ومن
ويقوم هل المركبة منها جميعا في بعض الاصول اقول
فروع المطالب كثيرة منها مطلب اي والمطالب
به يسأل عن تميز الشيء عن غيره اما ذاتيا او عرضيا و
قد يضاف الى الاصول فيكون مطلقا مطالب التصور
اثنين هما ما واي ومطالب التصديق اثنان هما
هل ولم ومن المطالب الفرعية كم الشيء وهو سا
ل به عن اعداده او ان الشيء وهو كيف يسأل به عن

هكانه ومتى

العنوانية اختيار وقد جعلنا نقيض الدائمة هو المطلقة العامة لكن لا المطلقة ما دام الوصف العنوانية فنقيض العرفية
العامة هو المطلقة العامة الوصفية ومن الجزئية فنقيض قولنا كل ج ب ما دام ج ليس بعض ج ب حين هو ج فالضرورة
والضرورية الوقتية او المنتشرة مع ممكنة عامة مقيدة بذلك الوقت في الاولى وبالدوام في الثانية اقول لما كانت
مقيدة بالوقت المعين في الوقتية كان نقيضها رفع الضرورة في ذلك الوقت بعينه اعني الممكنة العامة الوقتية فنقيض
قولنا كل ج ب بالضرورة في وقت معين ليس بعض ج ب بالامكان العام في ذلك الوقت واما المنتشرة فلما حكم
فيها بالضرورة في وقت ما غير معين كان نقيضها رفع الضرورة دائما اعني الممكنة العامة الدائمة فنقيض قولنا كل ج ب
بالضرورة في وقت ما ليس بعض ج ب بالامكان العام دائما فالمطلقة الوقتية مع نقيضها اعني المطلقة الوقتية التي
حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع في وقت معين من غير التعرض لضرورة فنقيضها هو رفع ذلك الحكم في ذلك الوقت
من غير التعرض للضرورة وهو مطلقة وقتية فنقيض قولنا كل ج ب في هذا الوقت ليس بعض ج ب في هذا الوقت
وليس في القضايا ما ينافي في موضع سور هذه القضية حال وبعضه في ضرورة الطرفين على سبيل منع الخلو فقط
في نقيض الممكنة الخاصة اقول لما فرغ من نقائض القضايا البسيطة شرع في بيان نقائض المركبات الممكنة الخاصة
هي التي حكم فيها برفع ضرورة الايجاب والسلب فنقيضها هو ثبوت احد الضرورتين ضرورة الايجاب والسلب بعينه فكان
نقيض الممكنة الخاصة على سبيل منع الخلو فقط لا على سبيل منع الجمع لجواز جمعهما فنقيض اذا قلنا كل ج ب بالامكان الخاص
كان نقيضه ليس كل ج ب بالامكان الخاص ويلزم صدق احدى الضرورتين اعني بعض ج ب بالضرورة او بعض ج
ليس ب بالضرورة ويجوز صدقهما معا كما في قولنا كل حيوان انسان بالامكان الخاص فانه كاذب مع صدق
بعض الحيوان انسان بالضرورة وبعضه ليس بانسان بالضرورة والاصل فيه ان الممكنة الخاصة مركبة من ممكنتين عامتين
احديهما موجبة والاخرى سالبة وقد عرفت ان نقيض الممكنة العامة هي الضرورية المخالفة ولما كان ارتفاع
المركب تارة برفع بعض اجزائه وتارة برفع الجزء الآخر وتارة بارتفاع المجموع كان الواجب في نقيض الممكنة
الخاصة احد الضرورتين على سبيل منع الخلو دون الجمع قال والدائمة في نقيض الوجودية اقول الوجودية

مركبة من مطلقتين عامتين وقد تقدم ان نقيض المطلقة هو الدائمة فنقيض الوجودية احد الدائمتين وهما جاز ارتفاع الوجودية او بعض ج ب دائما

بارتفاع جزئيها جاز صدق الدائمتين معا فوجب في نقيض الوجودية صدق احد الدائمتين على سبيل منع الخلو دون الجمع

فنقيض قولنا كل ج ب لا دائما هو ليس كل ج ب لا دائما اي ليس كلما كان ج ب كان كذلك وليس احد الامرين اما بعض ج ليس ب دائما ويكون صدقا

كما في نقيض قولنا كل حيوان انسان لا دائما قال والضرورية للموافقة مع الدائمة المخالفة كذلك في نقيض المطلقة

الاخص اقول المطلقة الاخص اي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه لا بالضرورة وهي الوجودية اللاضرورية

وهي مركبة من مطلقة عامة موافقة وممكنة عامة مخالفة فنقيضها احد الدائمة المخالفة والضرورية الموافقة على سبيل

منع الخلو دون الجمع فنقيض قولنا كل ج ب لا بالضرورة ليس بعض ج ب دائما او بعض ج ب بالضرورة و

يجوز صدقهما كما في نقيض قولنا كل حيوان انسان لا بالضرورة قال والدائمة الموافقة مع المطلقة العامة الوصفية

المخالفة في نقيض العرفية الخاصة اقول العرفية الخاصة مركبة من العرفية العامة الموافقة والمطلقة العامة المخالفة

فنقيضها المفهوم المردد بين نقيضي جزئيها اعني المطلقة العامة الوصفية المخالفة التي هي نقيض العرفية العامة

والدائمة الموافقة التي هي نقيض المطلقة العامة المخالفة فنقيض قولنا كل ج ب ما دام ج لا دائما اما بعض ج ليس ب

حين هو ج او بعض ج ب دائما قال ومع ممكنة مثلها في نقيض المشروطة الخاصة وقس عليها سائرها اقول المشروطة

الخاصة مركبة من المشروطة العامة الموافقة والمطلقة العامة المخالفة فنقيضها المفهوم المردد بين نقيضي جزئيها اعني

الممكنة العامة الوصفية المخالفة التي هي نقيض المشروطة العامة والدائمة الموافقة التي هي نقيض المطلقة العامة فنقيض

قولنا كل ج ب بالضرورة ما دام ج لا دائما اما بعض ج ليس ب بالامكان حين هو ج او بعض ج ب دائما كذلك

على منع الخلو دون منع الجمع لما عرفت ان عدم المجموع قد يكون لعدم احد اجزائه وقد يكون لعدم المجموع وعدم

المجموع ثبت بالجمع قال واما في الشرطيات فيعتبر بعد الاتفاق كيفا وكما ان يكون السالبة في الفرضية سالبة

اللزوم وفي الاتفاقية سالبة الاتفاق وفي العنادية الحقيقية السالبة التي يصدق معها امكان الجمع والخلو بالامكان

العام على سبيل منع الخلو دون الجمع وفي مانعة الخلو السبطتين اعني الشاملتين للحقيقية امكانهما

العام فقط وفي المركبتين اعني اللتين لا يشملانهما امكان الانفكاك واما منع الاجتماع على سبيل منع الخلو دون الجمع لما سبق او

لما فرغ من الكلام في تناقض الحمليات شرع في بيان تناقض الشرطيات واعلم انه شرط فيهما الاختلاف كيفا واتفاق كما ليس

التناقض وكذا لجواز صدق الجزئيتين وكذب الكليتين وهذان الشرطان لابد منهما في جميع القضايا المحصورة من الشرطيات

وجزئيها اذا عرفت هذا فنقول شرط في الاولين المتصلات والمنفصلات باصنافهما الثلاثة شرط زائد على ما تقدم ذكره

اما المتصلة اللزومية فيشترط في نقيضها ان يكون المنفصلة السالبة سالبة اللزوم لا لازمة السلب فان بينهما

فرقا كثيرا فانه يجوز اجتماع الموجبة اللزومية مع لازمة السلب على الكذب واما المنفصلة الاتفاقية فشرط انها سلب

الاتفاق لا اتفاق السلب والا كانت قضيتان موجبتين وقد شرط في التناقض الاختلاف كيفا فنقيض قولنا

كلما كان آ ب فج د لزوما واتفاقا قد لا يكون اذا كان آ ب فج د وليس هو قد يكون اذا كان آ ب لم يكن ج د

على ان يكون السلب لازما او موافقا واما المنفصلة الحقيقية فان مفهومها مركب من امرين احدهما منع الجمع بين الجزئين

والثاني منع الخلو عنهما فاذا قلنا اما ان يكون آ ب او ج د على معنى انه يمتنع الجمع بينهما ويمتنع الخلو فنقيضه ليس اما ان

يكون آ ب او ج د ويلزمه امكان الجمع بينهما وامكان الخلو عنهما او امكانهما معا فهذه السالبة يصدق معها امكان

الجمع وامكان الخلو معا على سبيل منع الخلو عنهما لا الجمع وقد يهدم تقدم مشروحة نقايض الحمليات المركبة واما مانعة الجمع اذا اخذنا

بمعنى العام البسيط الشامل للمعنى الخاص منها وللحقيقية اعني التي حكم فيها بامتناع اجتماع جزئيها على الصدق من غير التعرض

لشيء آخر فان نقيضها هو سلب ذلك الامتناع اعني امكان اجتماع جزئيها على الصدق واما مانعة الخلو اذا اخذت

بالمعنى العام الشامل لها بالمعنى الخاص والحقيقية اعني التي حكم فيها بامتناع اجتماع جزئيها على الكذب فان نقيضها

هو سلب ذلك الامتناع وهو فيه امكان اجتماع جزئيها على الكذب واما مانعة الجمع المركبة اعني التي حكم فيها بامتناع

اجتماع جزئيها على الصدق وجواز اجتماعهما على الكذب فان مفهومها في الحقيقة مركب من هذين الحكمين فنقيضها

هو سلب ذلك المركب وهو يكون بكذب احد الجزئين وبكذبهما معا فنقيضها هو مايردد بين امكان اجتماع

جزئيها على الصدق وامتناع اجتماعهما على الكذب على سبيل منع الخلو دون الجمع واما مانعة الخلو المركبة اعني

التي حكم فيها بامتناع اجتماع جزئيها على الكذب وامكان صدقهما فانها مركبة من الحكمين فنقيضها سلب ذلك المجموع الصادق

لكل واحد من سلب احد الجزئين وسلب المجموع فنقيضها المفهوم المردد بين امكان اجتماع جزئيها على الكذب وامتناع

صدقهما على سبيل منع الخلو دون الجمع وقد مر بمعنى مثل ذلك غير مرة قال الكلام في العكس عكس القضية فقضية اقيم فيها

كل من جزئي الاولى التي هي الاصل مقام الآخر او مقابل كل منهما بالسلب والايجاب مقاما آخر بشرط بقاء الكيف والصدق

واياكان فهذا لما اول العكس يطلق ويفهم منه عكس المستوي وقد يفهم منه عكس النقيض احيانا فالاول عبارة عن

تبديل كل واحد من طرفي القضية بالآخر مع الموافقة في الكيف والصدق مثلا اذا قلنا كل ج ب فعكسه بعض ب

ج فالجيم في الاصل موضوع وفي العكس محمول والباء في الاصل محمول وفي العكس موضوع فقولنا بعض ب ج قضية اقيم فيها

كل من جزئي الاولى اعني كل ج ب مقام الآخر والثاني عبارة عن تبديل كل من طرفي القضية بنقيض الآخر مع الموافقة في الكيف

والصدق مثلا اذا قلنا كل ج ب فعكس نقيضه كل ما ليس ب ليس ج فموضوع العكس ما ليس ب الذي هو نقيض محمول

الاصل ومحمول العكس ليس ج الذي هو نقيض موضوع الاصل فهو قضية اقيم فيها مقابل كل من جزئي الاصل مقام الآخر واما بقاء

الصدق فواجب من حيث ان العكس لازم للاصل وصدق الملزوم يستلزم صدق اللازم ولا يشترط وجود الصدق

بالفعل بل كونه بحيث متى صدق الاصل صدق العكس واليه اشار بقوله وان كان وقال ولا يشترط فيه بقاء

الكمية والجهة والكذب اقول لا يشترط في العكس بقاء الكمية اما في العكس المستوي فلان الموجبة الكلية

لا تنعكس كلية لجواز ان يكون المحمول اعم وامتناع صدق الاخص على كل افراد العام كما يصدق كل انسان حيوان

ويكذب كل حيوان انسان وانما ينعكس جزئية واما في العكس النقيض فان السالبة الكلية لا تنعكس كلية لجواز

كون نقيض المحمول اعم من نقيض الموضوع وامتناع ايجاب الاخص على كل افراد العام كما انه يصدق

لا شيء من الانسان بحجر ولا يصدق لا شيء مما ليس بحجر ليس بانسان لان بعض ما ليس بحجر ليس بانسان

ولا يشترط ايضا بقاء الجهة فان بعض الموجهات لا ينعكس وبعضها ينعكس الى ما يخالف الاصل في الجهة

على ما يأتي واما الكذب فقد اشترط قوم وهو خطأ فان العكس لازم للاصل ولا يجب صدق الملازم

م جزئي الاولى بالسلب والايجاب مقام الآخر وانما يشترط بقاء الكيف في م

لملزومه في الكذب لجواز كونه اعم كما انه يكذب كل حيوان انسان وعكسه هو بعض الانسان حيوان صادق

قال فالاول هو العكس المستوي والثاني عكس النقيض واذا اطلق اريد به الاول وكل قضية استلزمت اخرى فهذه

الصفة فهي منعكسة اليها اقول الاول وهو قولنا قضية اقيم فيها من جزئي الاولى التي هي الاصل مقام الآخر وهو العكس المستوي

والثاني وهو قولنا قضية اقيم فيها مقابل كل جزء من جزئي الاولى بالسلب والايجاب مقام الآخر وهو عكس النقيض

وقد بينا انه اذا اطلق العكس يريد به الاول لانه المتبادر الى الذهن وكل قضية استلزمت قضية اخرى

بهذه الصفة اي اقيم فيها كل واحد من جزئي الاولى مقام الآخر او مقابله فهي منعكسة والا فلا قال والمشهور با

المستوي فنقول الموجبة كلية كانت او جزئية تنعكس فعلية ان كانت فعلية لان كل شيء يق عليه الموضوع

اذا اتصف بالمحمول كان بعينه هو المقول عليه المحمول متصفا بالموضوع اقول بدأ المصنف بعكس الموجبات

والعادة البداءة بالسوالب فالموجبة سواء كانت كلية او جزئية اذا كانت فعلية العكس فعلية فانا اذا قلنا

كل ج ب او بعض ج ب بالاطلاق العكس الى قولنا بعض ب ج بالاطلاق لانه لابد في الاصل من موضوع

يق عليه ج و ب حتى يصدق قولنا كل او بعض ج ب فذلك الشيء الذي يق عليه ج اذا اتصف

بالمحمول اعني ب كان هو بعينه المقول عليه ب متصفا بالموضوع اعني ج واذا كان الذات واحدة

وصدق عليه وصفا ج ب صدق ان ما صدق عليه ب اعني تلك الذات يصدق عليه ج فبعض

ب ج وهو المطلوب قال وممكنة ان كانت ممكنة لان ذلك الشيء اذا امكن اتصافه بالمحمول يكون

شيئا مما يمكن ان يق عليه المحمول وقد اتصف بالموضوع بالفعل واذن لا يمتنع ان يعبر ذلك الشيء

مقولا عليه المحمول بالفعل فلا يمتنع ان يكون شيئا مما يكون المحمول مقولا عليه بالفعل متصفا بالموضوع اقول

الموجبة الممكنة سواء كانت عامة او خاصة كلية او جزئية تنعكس ممكنة عامة جزئية فانا اذا قلنا

كل ج ب او بعض ج ب بالامكان العام والخاص فالذات التي صدق عليها ج بالفعل اذا

امكن اتصافها ب ب يكون تلك الذات شيئا مما يمكن ان يق عليه المحمول وقد اتصفت با

بالموضوع بالفعل وحيث لم يمتنع ان يعبر ذلك الشيء معقولا عليه المحمول بالفعل فلا يمتنع ان يكون شيء
مما يصدق عليه المحمول بالفعل اعني تلك الذات متصفا بالموضوع وعدم الامتناع امكان عام فصدقت
الممكنة العامة في العكس قال ووصفية ان كانت وصفية لان في اتصافه بالمحمول اذا كان مقارنا
للاتصاف بصفة الموضوع علم اتصافه بصفة الموضوع عند اتصافه بالمحمول ولم يبق في عبارتك الى اقول
اقول القضية الموجبة اذا كانت وصفية كالحينية والعرفية كان العكس ايضا وصفيا فاذا قلنا كل ج ب
ما دام ج او حين هو ج صدق قولنا بعض ب ج حين هو ب لان الاصل دل على اتصاف الذات
بالمحمول على اتصافه بالموضوع ليتم في تلك الحالة واما في عبارتك الى قال فلا يعلم هل هي متصفة بصفة
الموضوع ام لا فيتوقف على الاحتمال قال وهذا العكس لا يحفظ الكمية بحسب المادة لاحتمال ان يكون كل ج
الجزئين اعم من الآخر كما في قولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان انسان فينعكس الكلي في مثل هذه
المادة جزئيا وبالعكس واما بحسب الصورة فالجزئي يحفظها لانه صادق في كل اين قطعا دون الكلي
اقول قد بينا فيما سلف ان الكمية لا يجب حفظها في العكس الاصلي فيها فان الموجبة الكلية تنعكس جزئية لما
اذا كان المحمول اعم من الموضوع والجزئية تصدق عكسها كليا كما اذا كان الموضوع اعم فان قولنا كل
انسان حيوان لا ينعكس الا قولنا كل حيوان انسان وقولنا بعض الحيوان انسان يصدق في عكسه
كل انسان حيوان ~~وقولنا بعض الحيوان انسان يصدق في عكسه~~ كل انسان حيوان
بحسب المادة واما بحسب الصورة فان الكلية لا تحفظ الكمية واما الجزئية فانها تحفظها ان صدقت كلية
صدقت جزئية وكذا ان صدقت جزئية صدقت جزئية فصدق الجزئية ثابت قطعا في كل اين دون
الكلية قال والجزئية لاحتمال ان يكون ج ضروريا لما هو ممكن كالانسان للكاتب فينعكس الضرورية
في مثله ممكنة وبالعكس وكذا في الوصفية واعتبر الكاتب والمتحرك بيده فتحصل من ذلك ان عكس الموجبات
كل جزئية اما مطلقة او ممكنة عامتين اما ذاتيتين او وصفيتين اقول الجزئية ليتم لا يجب

الحافظها

ويحفظها في العكس فان الشيء قد يكون ضروريا بالشيء وذلك الشيء ممكن له وبين العكس والامكان
تناف كما انه يصدق قولنا بالضرورة كل كاتب انسان ولا يصدق بالضرورة كل انسان كاتب بل بالامكان
فالضرورة ههنا في العكس ممكن والممكن العكس ضروري هذا في الممكن والضروري الذاتيين وكذا في الضروري الوصفي
كما يصدق قولنا بالضرورة كل كاتب متحرك اليد ما دام كاتبا ولا يصدق في عكسه الضرورة فحصل مما تقدم ان
عكوس الموجبات كلها جزئية اما مطلقة او ممكنة عامتين اما ذاتيتين او وصفيتين لان القضية اما يصدق
مطلقة او ممكنة ذاتيتين او وصفيتين وقد ثبت انعكاس المطلقة الذاتية مطلقة ذاتية والوصفية مطلقة
وصفية وكذا في طرف الامكان قال وعكس الضرورية والدائمة حينية فان وصفين لان وصف الموضوع
في عكسهما يلزم ذاتهم اقول الضرورية والدائمة حكم فيهما بملازمة المحمول لذات الموضوع فاذا عكسناهما كانت
الذات متصفة بالموضوع حين اتصافها بالمحمول لان اتصافها بالمحمول دائم كما تقول كل انسان حيوان دائما
وعكسه بعض الحيوان انسان حين هو حيوان ولا يجب الدوام لجواز ان يكون وصف الموضوع في الاصل
مفارقا وان وجب الدوام للمحمول كما في قولنا كل كاتب انسان دائما قال والعرفية والمشروطة اذا
تقيدتا باللادوام يعني القيد في العكس لان صفة الموضوع هناك لا يدوم لذاته والا لدام المحمول الدائم بدوامها
بجوهره في الاصل والعكس واحدة اقول العرفية والمشروطة الخاصتان وهما اللتان قيدتا باللادوام كقولنا
كل ج ب ما دام ج لا دائما اما مع الضرورة او لا معها ينعكسان الى الموجبة الجزئية الحينية اللادائمة وهو
قولنا بعض ب ج حين هو ب لا دائما اما انعكاسها الى الحينية المطلقة فلما تقدم واما قيد اللادوام فلان
صفة ج لا يدوم في الاصل لذات ج لانها لو دامت لدامت المحمول بدوامها لكنا قلنا ان المحمول ليس
بدائم للموضوع واذا كان صفة ج لا تكون دائما وصفا للموضوع في الاصل غير دائم كانت في العكس لا تكون للمحمول
غير دائمة لان الذات في الاصل والعكس واحدة قال واما السالبة الكلية فان كانت ضرورية انعكست
كنفسها لان امتناع اتصاف كل ذات يصدق عليها الموضوع بالمحمول يقتضي امتناع اتصاف كل ذات

يصدق عليها المحمول بصفة الموضوع وذلك لان امكان اتصاف شيء مما يصدق عليه المحمول بصفة الموضوع يقتضي الخلف
وهو كون ذلك الشيء من جملة ما يصدق عليه الموضوع اعني من جملة ما يستحيل ان يصدق عليه المحمول وذلك لانه مع فرض الا
تصاف بصفة الموضوع بالفعل يكون من تلك الجملة قطعا فاذن علم انه في نفس الامر قبل الفرض كان من جملتها لان
فرض وقوع الممكن لا يمكن ان يغير حقيقة ذات الموضوع ذاتا ليس بها بل يفيد العلم بان شيئا مما لم يعلم انه من جملة ما هو ذات
الموضوع هو من تلك الجملة اقول اختلف المنطقيون في انعكاس السالبة الكلية الضرورية فقال القدماء
انها تنعكس كنفسها ضرورية وقال المتأخرون انها تنعكس دائمة والمصنف قد ذهب الى الاول والدليل عليه انا اذا
قلنا لا شيء من ج ب بالضرورة فقد حكمنا بان كل ذات يصدق عليها ج الموضوع يمتنع اتصافها بالمحمول وذلك يقتضي
امتناع اتصاف كل ذات يصدق عليها ب المحمول بصفة ج الموضوع فيصدق لا شيء من ب ج بالضرورة لانه لولا
ذلك لامكن اتصاف بعض ما يصدق عليه المحمول بصفة الموضوع فيصدق بعض ب ج بالامكان لانه نقيضه والتقدير
كذب الضرورية فيصدق الممكنة لكن صدق الممكنة يستلزم الخلف لان ذلك البعض من الباء اذا امكن اتصافه
بالجيم لم يلزم من فرض وقوعه محال فاذا فرض واقعا صدق بعض ب ج بالفعل فيكون ذلك البعض من جملة ما
يصدق عليه الموضوع الخارجي لكنا قلنا كلما يصدق عليه ج يستحيل ان يصدق عليه ب واذا كان مع فرض الاتصاف بصفة الموضوع
التي هي ج بالفعل اعني وقوع الممكن بالفعل من جملة ما يصدق عليه الموضوع وجب ان يكون في نفس الامر قبل الفرض
كذلك والا لكان على تقدير وقوع الممكن مستلزما للمحال فلا يكون الممكن ممكنا هف ثم وقوع الممكن بالفعل افاد
العلم بان شيئا مما لم يعلم انه من جملة ما هو ذات الموضوع اعني ما صدق عليه ب هو من تلك الجملة اعني
من جملة افراد ج اما انه يصير ما ليس بذات ج ذات ج فلا قال وكذا ان كانت دائمة عكست بهذا
البيان او يبدل فيه امتناع الاتصاف بعدمه في جميع الاوقات وامكانه بوجوده اقول السالبة الكلية
الدائمة تنعكس كنفسها بمثل هذا البيان اذ يبدل في الدليل امتناع الاتصاف بعدم الاتصاف في جميع الاوقات
اعني الدائمة وامكانه في نقيض السالبة الضرورية بوجوده اعني الاطلاق العام الذي هو نقيض الدائمة فانه

اذا صدق

اذا صدق لا شيء من ج ب دائما صدق في عكسه لا شيء من ب ج دائما لان عدم اتصاف كل ذات يصدق عليها
الموضوع ج دائما بالمحمول الذي هو ب يقتضي عدم اتصاف كل ذات يصدق عليها المحمول بصفة الموضوع دائما لان
وجود اتصاف شيء مما يصدق عليه المحمول بصفة الموضوع يقتضي الخلف وهو كون ذلك الشيء مما يصدق عليه الموضوع اعني من جملة
ما لا يصدق المحمول عليه دائما ولا حاجة في هذا الموضع الى فرض بغرض كما احتجنا في السالبة الضرورية الا فرض وقوع
الممكن وكذلك انه لو لم يصدق لا شيء من ب ج دائما يصدق بعض ب ج بالفعل فيصدق بعض ج ب بالفعل
لما بالعكس واما لان الذات واحدة وصدق عليها في الاصل الوصفان هذا خلف وكذلك في العكس
ولينتج بضم قولنا بعض ب ج بالفعل الى قولنا لا شيء من ج ب دائما وينتج بعض ب ليس ب دائما وهو محال قال
وكذا ان كانت مشروطة او عرفية عامة اما ثبوت الضرورة والدوام في العكس فلما مر واما التقييد بالوصف
فلانه يحتمل ان يتصف بالموضوع ما يصدق عليه المحمول في غير الوقت الذي يكون فيه متصفا بالمحمول اقول السالبة الكلية
اذا كانت مشروطة عامة او عرفية عامة انعكست في كل واحدة منهما كنفسها بمثل ما مر من البيان فانا اذا
قلنا لا شيء من ج ب بالضرورة ما دام ج فقد حكمنا على كل ذات يصدق عليها الموضوع بامتناع اتصافها بالمحمول وذلك
يستلزم الحكم بامتناع اتصاف كل ذات يصدق عليها المحمول بصفة الموضوع حتى يصدق لا شيء من ب ج بالضرورة
ما دام ب والا لجاز اتصاف شيء مما يصدق عليه المحمول بصفة الموضوع وهو يستلزم الخلف المتقدم في الضرورية
اعني لو فرض ذلك الممكن واقعا حتى يصدق بعض ب ج حين هو ب بالفعل لاجتمع وصفا ج و ب في ذات
واحدة وقد حكم في الاصل بالتنافي بينهما هف وكذلك البحث في العرفية العامة فانه اذا صدق لا شيء من ج ب
ما دام ج فقد حكمنا بعدم اتصاف كل ذات يصدق عليها الموضوع بالمحمول وهو يقتضي عدم اتصاف كل ذات
يصدق عليها المحمول بالموضوع والا لاتصف بعض الذوات التي يصدق عليها المحمول بالموضوع ويلزم منه اتصاف
بعض ما يصدق عليه الموضوع بالمحمول فانه ينافي الاصل هف واما التقييد بالوصف فيها فلاحتمال ان يكون بعض
ما يصدق عليه المحمول متصفا بالموضوع في غير الوقت الذي يكون متصفا فيه بالمحمول فلا يصدق سلب الموضوع ح

دائما ما دامت الذات متصفة بالمحمول كما يصدق لا شيء من الكاتب بساكن اليد ما دام كاتبا نفي العكس
لا بد من قيد الوصف لانه لا يصدق لا شيء من الساكن بكاتب دائما ما دام ذات الساكن متصفة بالسكون فان
بعض ما يصدق عليه الساكن يصدق عليه الكاتب حال زوال السكون فلا يصدق سلب الكاتب دائما فالحق في العقد
منهما باللادوام تبقى القيد في البعض لان الاصل يقتضي كون كل ما يصدق عليه الموضوع موصوفا بالمحمول وقتا ما
فينعكس جزئيا واذا انضاف الى السلب اللازم مع الوصف حمل لا دائما كسلب الذات في البعض او ان المقيد
منهما باللادوام من المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة ينعكس كل واحد منهما لا عامتها مقيدة باللادوام في بعض
الافراد لا في كلها فانا اذا قلنا لا شيء من ب ج ما دام ب لا دائما في البعض اي يصدق بعض ب ج بالاطلاق
لان الاصل يقتضي كون كل ما يصدق عليه ج فانه موصوف بالمحمول لان لا دوام السلب في كل فرد يستلزم
صدق الايجاب على كل فرد فرد فيصدق قولنا كل ج ب بالاطلاق وهي تنعكس جزئية فيصدق بعض ب ج
بالاطلاق والاصل يستلزم لا شيء من ب ج ما دام ب لما مر في العامتين واذا انضمت هذه السالبة الى
الموجبة الجزئية حصل لا دائما كجانب الذات في البعض فيصدق لا شيء من ب ج ما دام ب لا دائما في البعض و
هو المطلوب والاصل فيه ان هذه السالبة مركبة من سالبة عرفية عامة او مشروطة عامة ومن مطلقة عامة
موجبة كلية والاولى تنعكس كنفسها والثانية تنعكس موجبة جزئية مطلقة عامة واما الممكنات والمطلقات
لا تنعكس لاحتمال ان يسلب وصف غير ضروري بالقوة او بالفعل عما يكون ضروري الثبوت له كالكاتب
عن الانسان اول السالبة الجزئية اذا كانت ممكنة سواء كانت عامة او خاصة او مطلقة لا تنعكس
لانه يحتمل ان يكون لشيء خاصة غير ضروري الثبوت له ويمكن سلبها عنه فانه يصدق سلب تلك الخاصة
عن ذلك الشيء بالقوة او بالفعل ولا يصدق سلبه عنها كما انه يصدق لا شيء من الانسان بكاتب بالامكان
او بالاطلاق ولا يصدق لا شيء من الكاتب بانسان بجهة من الجهات لان كل كاتب فهو انسان بالضرورة
حال وكذلك في الوصفيات واعتبر امكان سلب الكاتب بالقوة او بالفعل عن متحرك اليد

[Margin: يقتضي]
[Margin: لا شيء من ج ب ما دام ج لا دائما صدق بعض [illegible]]
[Margin: فرد]
[Margin: المطلقة وكذا ان سوالب الممكنات]

عند التحريك

عند التحريك وامتناع عكس اول الممكنات الوصفية او المطلقات الوصفية اذا لم يكن عرفية لا
ينعكس في السلب لنقيضه لانه يصدق لا شيء من متحرك اليد بكاتب بالامكان او بالاطلاق حين هو كاتب
بالامكان العام لان كل كاتب فهو متحرك اليد بالضرورة ما دام كاتبا هذا هو ما في الكتاب وهو غير تام لان مثاله
هذا دل على عدم الانعكاس وصفيا والاقرب في المثال ان يقال انه يصدق لا شيء من الانسان
بكاتب حين هو انسان ولا يصدق لا شيء من الكاتب بانسان مطلق بشيء من الجهات والتقرير
التام هاهنا ان يقول المطلقات اخصها الوقتية لانها اخص من المنتشرة التي هي اخص من الوجودية اللادائمة
التي هي اخص من الوجودية اللاضرورية واذا لم ينعكس الاخص لا ينعكس الاعم لان لازم العام لازم الخاص
واذا لم ينعكس الوقتية لانه يصدق قولنا لا شيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع لا دائما ولا يصدق
لا شيء من المنخسف بقمر بجهة من الجهات فان السالبة الجزئية فلا ينعكس لصحة سلب الخاص عن بعض
العام وامتناع عكسه اول السوالب الكلية التي لا تنعكس كالممكنات والمطلقات لا تنعكس جزئية
وهو ظاهر المنفصل بما ذكر في الكلية ولان لازم العام لازم للخاص اما السوالب التي تنعكس كلية منها
غير الخاصتين لا تنعكس لان الضرورية اخصها وهي لا تنعكس واذا لم ينعكس الخاص لم ينعكس العام وبيان
ان الضرورية لا تنعكس انه يصح سلب الخاص عن بعض افراد العام بالضرورة ولا يصدق العكس كما يصدق
بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق بعض الانسان ليس بحيوان واما الا في المشروطة
والعرفية الخاصتين فان الاصل فيهما يقتضي ان يكون لشيء وصفان متنافيان يوجد كل منهما
في وقت كما يسلب عنه احدهما لا دائما حال عدم وجود الآخر لا بالآخر يسلب عنه لا دائما حال عدم
وجود الآخر وهذا العكس مع ما يتبعه في ابواب الاقيسة مما خرجه الفاضل اثير الدين اذ
قدماء المنطقيين حكموا على الاطلاق ان السالبة الجزئية لا تنعكس وهو الحق في ما عدا الخاصتين
واما المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة فانها تنعكس كنفسها مثلا اذا صدق بعض ج

[Margin: حين هو متحرك اليد ولا يصدق لا شيء من الكاتب بمتحرك اليد م]

ليس ب ما دام ج لا دائما اقتضى ذلك تنافي وصفي ج و ب الصادقين على ذات ج وجود كل
واحد من الوصفين في وقت الآخر فلانه عنوان الموضوع واما ب فلانا حكمنا بلا دوام
السلب فيلزم ثبوت الايجاب واذا تنافيا في تلك الذات وصدق كل واحد منهما
عليها في الوقت الآخر فاذا صدق الاصل صدق العكس فيصدق بعض ب ليس ج ما دام
ب لا دائما وهو المطلوب وهذا العكس مما خرجه اثير الدين المفضل بن عمر الابهري قال
واما عكس النقيض فاحكام الموجبات والسوالب المذكورة في العكس المستوي باعتبارهما
يتبادل فيه وذلك في كل قضيتين لم يوجد موضوعهما من حيث انه [illegible] فانهما اذا كانتا
متحدتين في الموضوع والكمية متقابلتين في المحمول بالتحصيل والعدول كانتا متلازمتين [illegible] كما مر
ذكره ثم اذا اخذنا في مبحث التناقض وهو انه حتى يكون كل واحدة منهما [illegible]
لكل قضية عكس يلازمها الى [illegible] في الكيفية ان الكيف انتقل الحكم بعينه الى [illegible] الكيف
في تلك الجهة ثم اذا اخذنا ملازمة العكس عادت كيفيتها الى ما كانت في الاصل فكانت عكس نقيضه
وما لا يلازمه له او لا ينعكس ملازمة فلا عكس نقيض له اقول عكس النقيض وهو تبديل كل واحد
من طرفي القضية بنقيض الآخر والعكس المستوي متبادلان في الاحكام فحكم السوالب في المستوي
حكم الموجبات هنا وحكم الموجبات هناك حكم السوالب هنا مثلا السالبة الكلية اذا كانت
ضرورية او دائمة او مشروطة عامة او عرفية عامة انعكست كنفسها في المستوي وكذا تنعكس
الموجبة الكلية اذا كانت ضرورية او دائمة او احد العامتين كنفسها واذا كانت احد الممكنات
او المطلقات لم ينعكس في المستوي والموجبة الكلية اذا كانت احد الممكنات والمطلقات لم ينعكس هنا
والسوالب الجزئية هناك لا تنعكس الا الخاصتين والموجبات الجزئية هنا لا تنعكس الا الخاصتين
والموجبات الكلية او الجزئية هناك تنعكس جزئية وصيغة ان كانت ضرورية او دائمة

[Margin: صدق سلب كل واحد منهما عنها]
[Margin: الخاصتين او]

وصفية او
او احد الوصفيات

او احد الوصفيات مقيدة باللادوام في الخاصتين والسوالب الكلية او الجزئية هنا تنعكس جزئية
وصفية اذا كانت وصفية او ضرورية او دائمة واذا كانت الموجبات هناك مطلقة او ممكنة
انعكست كنفسها جزئية فالسوالب الكلية اذا كانت مطلقة او ممكنة انعكست كنفسها جزئية هنا فقد
ظهر التبادل في الاحكام بين العكسين والدليل على الانعكاس يبتني على مقدمة هي ان السالبة المعدولة
الموجبة المحصلة وبالعكس متلازمان اذا اخذ موضوعهما من حيث انه ثابت بحيث لا يبقى الموجبة
اخص وذلك اذا اتحدتا في الموضوع والكمية وتقابلتا في المحمول بالعدول والتحصيل فاذا صدق كل ج
هو ب صدق لا شيء من ج ليس هو ب ولا شيء من ج هو ليس ب وكان كل ج هو ب هذا وكذا بالعكس
والا لصدق بعض ج ليس هو ب وهو كان لا شيء من ج هو ليس ب هذا لامتناع سلب الشيء عن كل
ج وسلب السلب عن بعض ج لامتناع صدق النقيضين على شيء واحد وانما قيدنا الموضوع بالثبوت لئلا ينتقض
كذبهما فانهما يصدقان عند عدم الموضوع اما عند وجوده فلا فاذن السالبة والموجبة متلازمان ويتفقان
في الجهة فاذا تمهدت هذه القاعدة فنقول اذا اخذنا لكل قضية كقولنا كل ج ب مثلا عكس يلازمها
اعني عكس لا شيء من ج هو ليس ب وهو لا شيء مما ليس ب ج الى اخره للاصل في الجهة لانها سالبة و
الاصل موجبة انعكست السالبة الملازمة للاصل انتقل حكم العكس بعينه الى المخالفة الكيف بتلك الجهة التي
للاصل ثم اذا اخذنا ملازمة العكس اعني اخذنا كل ما ليس ب هو ليس ج اللازم للعكس الذي هو لا شيء
مما ليس ب ج عادت الكيفية وصارت ايجابا كما كانت في الاصل فكان هذا عكس النقيض مثاله
في المواد اذا صدق كل انسان حيوان بالضرورة صدق لازمه ولا شيء من الانسان هو لا حيوان بالضرورة لتوافقهما
في الموضوع والكم وتخالفهما في الكيف وتناقضهما في المحمول فكانا متلازمين على ما تقدم ثم
ينعكس هذا اللازم وهو سالبة ضرورية كنفسه فيصدق لا شيء مما ليس بحيوان بانسان بالضرورة وهذه السالبة
يلزمها موجبة موافقة في الموضوع والكم متناقضة في المحمول وهي كل ما ليس بحيوان ليس بانسان بالضرورة وهو
الذي جعلناه عكس النقيض فعلى هذا كل قضية لا يلازمها الا السالبة المعدولة الموضوع التي لا يرفعها

موجبة لعدم الموضوع لا عكس نقيض لها وكذا كل قضية لها لازم لا كلي كالموجبة المطلقة المستلزمة
للسالبة المطلقة التي لا تنعكس فانها لا تنعكس بعكس النقيض ايضا قال واما الشرطيات فالمتصلة تنعكس
موجباتها جزئية وكنفسها في اللزوم والاتفاق وسالبتها الكلية كنفسها مطلقا ولا تنعكس جزئياتها وبيانها
سهل ولا مدخل للعكس في المنفصلة لعدم تمايز اجزائها بالطبع اقول الشرطية اما متصلة او منفصلة
والمتصلة اما موجبة كلية او جزئية واما سالبة كلية او جزئية فالموجبة سواء كانت كلية او جزئية كالمتصلة م
تنعكس جزئية موجبة لزومية ان كان الاصل لزوميا والا اتفاقية فانه اذا صدق كلما كان او قد يكون
اذا كان آ ب فج د فقد يكون اذا كان ج د فا ب والا فليس البتة اذا كان ج د فا ب فالمنع
نعكسه الى ما يضاد الاصل او ينافيه او يجعلها كبرى للصغرى وينتج ليس البتة او قد لا يكون اذا كان آ ب
فا ب هف والسالبة الكلية تنعكس كنفسها في اللزوم والاتفاق فاذا صدق ليس البتة اذا كان آ ب
فج د فليس البتة اذا كان ج د فا ب والا فقد يكون اذا كان ج د فا ب ثم نعمل ما تقدم في الموجبة
من العكس او سياق القياس والسالبة الجزئية لا تنعكس فانه يصدق قد لا يكون اذا كان زيد حيوانا فهو انسان
ولا يصدق قد لا يكون اذا كان انسانا فهو حيوان لانه كلما كان انسانا فهو حيوان بالضرورة واما اذ لو كان م
المنفصلة فلا مدخل للعكس لعدم تمايز اجزائها بالطبع في الترتيب فان للمقدم ان يتميز عن التالي في
كونه مقدما ويتميز التالي تاليا بالوضع على ما تقدم قال وهذه احكام العكس وقد تبين الكمية فيهما م
والجهة اعني الحفاظهما في بعض الصور دون البعض واما الكذب فانه لا يحفظ لان حمل الاخص على
جميع افراد العام كاذب ايجابا وسلبا وعكسهما بالوجهين صادق اقول اراد بالعكس المستوي
والنقيض وقد تبين ان الكمية والجهة قد يحفظ في بعض الصور كما في السالبة الضرورية وقد لا يحفظ
في بعض الصور كالموجبة الكلية الضرورية واما الكذب فلا يحفظ العكس على ما تقدم لان حمل الاخص على
جميع افراد العام كاذب ايجابا وسلبا فانه يكذب كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان
وعكسهما ايجابا وسلبا صادق اما الموجبة فان عكسها المستوي وهو قولنا بعض الانسان حيوان بالوجهين

صادق

صادق واما السالبة فان عكس نقيضها وهو ليس بعض ما ليس بانسان ليس بحيوان صادق القياس م
في المتباينة فالكذب غير ثابت قال الفصل الرابع في القياس قول مشتمل على
اقوال يلزم من وضعها بالذات قول آخر اضطرارا كقولنا كل انسان حيوان وكل بعينه م
حيوان جسم فانه يلزم من وضعهما بالذات ان كل انسان جسم فذلك قياس وهذه
نتيجة وكل واحد من القولين مقدمة وهي قضية جعلت جزء قياس واجزاؤها حدود اقول
لما فرغ من البحث عن القضايا واحكامها شرع في البحث عن القياس المركب منها لانه المفيد
لاكتساب التصديقات وهو جزء الغرض من هذا العلم وعرف القياس بانه قول مشتمل على اقوال
يلزم من وضعها بالذات قول آخر بعينه اضطرارا فالقول شامل للمسموع والمتخيل كما ان القياس
يطلق على الافكار الذهنية والمتخيلة بالالفاظ ذهنيا يتادى به الى النتيجة ويطلق على الالفاظ المسموعة
التي يلزم منها النتيجة واراد بالشامل للامرين في حد مثل هذا بل واجب وقولنا مشتمل على اقوال
احتراز عن القضية الواحدة المستلزمة لعكسها وعكس نقيضها وكذب نقيضها وقولنا يلزم من وضعها بالذات
قول آخر احتراز من الاقوال التي لا تستلزم شيئا وانما قلنا من وضعها لانه لا يشترط صدق المقدمات بالفعل بل كونها
بحيث لو صدقت لزم منها القول وقولنا آخر احتراز من المجموع اي قضيتين كاذبتين فانه يستلزم كل واحدة منهما
ما يغايرها وقولنا بالذات احتراز عما يستلزم النتيجة بواسطة مقدمة محذوفة او بواسطة عكس نقيضها كقولنا جزء الجسم
مؤلف وكلما ليس بمؤلف ليس بجوهر فانه ينتج قولنا جزء الجسم جوهر بواسطة عكس نقيض الكبرى وعن مثل قياس المساواة
كقولنا آ مساو لب وب مساو لج فانه ينتج آ مساو لج بواسطة مقدمة محذوفة وهي قولنا ومساوي المساوي مساو
وكذا قولنا الدرة في الحقة والحقة في البيت فالدرة في البيت وغير ذلك من النظائر وقولنا بعينه احتراز عن
قولنا لا شيء من ج ب وكل حيوان جسم فانه ليس بقياس اذ يلزم منه قول ما يكون ج ب فيه موضوعا والجسم محمولا مع انه

يلزم منه قول آخر وهو قولنا بعض الجسم ليس بحجر وقولنا اضطرارا احتراز عن الاقوال التي يلزم منها قول في بعض المواد دون
بعض كما في قولنا لا شيء من الفرس بانسان وكل انسان ناطق فانه يلزم منه قولنا لا شيء من الفرس بناطق لكنه لا يلزم في صورة اخرى
اذ لو بدلنا الكبرى بقولنا وكل انسان حيوان لكذب اللزوم فيعلم انه ليس باضطراري واعلم انا لا نشترط كون
النتيجة ضرورية بل كون الانتاج ضروريا وفرق بينهما وهذا الحد شامل لما يكون اللزوم فيه بينا كالشكل الاول والقرائن
يلزم منها المقدم لزوما بينا جليا ولما لا يكون بينا كالاشكال التي لا تظهر لزوم النتيجة عنها الا بالرد الى الاول او بوجه
من الطرق مثال القياس قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فانه يلزم من وضعهما بالذات ان كل انسان جسم
فمجموع المقدمتين قياس وهذه نتيجة وكل واحدة من القضيتين مقدمة وهي اعني المقدمة قضية جعلت جزء قياس واجزاء
المقدمة حدود اعني الانسان والحيوان والجسم قال والقياس بسيط ومركب اما البسيط فاما اقتراني وهو
الذي لا يكون النتيجة ولا مقابلها مذكورة بالفعل فيه او استثنائي وهو ما يقابله اقول القياس اما بسيط كما تقدم
مثاله او مركب وهو مشتمل على اقيسة متعددة كقياس ينتج احدها مقدمة في الآخر الى ان يحصل المطلوب مثل ان ينتج
من قولنا كل ج ب وكل ب آ فكل ج آ ثم نقول كل ج آ وكل آ د فهذه النتيجة وهي قولنا كل ج د وانما حصلت بقياسين
فلان المنتج لها مركب والبسيط قسمان اقتراني وهو ما لا يكون النتيجة ولا نقيضها مذكورة بالفعل في القياس
بل كانت مذكورة فيه بالقوة واستثنائي مثل قولنا ان كان آ ب فج د لكن آ ب ينتج فج د فهذه النتيجة جزء
من الشرطية التي هي مقدمة الاستثنائي فهي مذكورة بالفعل في القياس او نقول لكن ليس ج د ينتج فليس آ ب
فقولنا ليس آ ب وان لم يكن مذكورا في القياس الا ان نقيضه مذكور في القياس فيسمى هذا استثنائيا لا
شتماله على حرف الاستثناء وهو لكن والاقتراني قد يتألف من حمليات ومن شرطيات ومن كليتهما وسنذكرها بالحمليات
فنقول ما تتألف من الاقتراني من الحمليات ويجب ان يشارك كل واحدة من مقدمتيه بجزء ويبقى لكل مقدمة جزء يسمى موضوع
النتيجة حدا اصغر ومشاركها فيه مقدمة صغرى ومحمولها حدا اكبر ومشاركها مقدمة كبرى والمشترك بين المقدمتين

حدا اوسط ومن شأنه ان [illegible] وبقطعه من بينهما نتيجة والقرائن [illegible] الكبرى يسمى شكلا اول [illegible] كل انسان حيوان وكل حيوان جسم [illegible] القياس [illegible] من الشرطيات [illegible] كلما كان آ ب فج د [illegible] كل انسان حيوان وكل حيوان جسم [illegible]

اي حينية احد الضروريتين على سبيل منع الخلو دون الجمع قال واما المكنة فنقيض الوجودية اقول الوجودية
مركبة من مطلقتين عامتين وقد تقدم ان نقيض المطلقة هو الدائمة فنقيض الوجودية احد الدائمتين
وانما جاز ارتفاع الوجودية بارتفاع الجزئين جاز صدق الدائمتين معا فوجب في نقيض الوجودية صدق
احد الدائمتين على سبيل منع الخلو دون الجمع فنقيض قولنا كل ج ب لا دائما هو ليس كل ج ب كك وهذه
احد الامرين اما بعض ج ليس ب دائما او بعض ج ب دائما ويجوز صدقهما كما في نقيض قولنا كل حيوان
انسان لا دائما قال والضرورية الموافقة مع الدائمة المخالفة كك في نقيض المطلقة الخاصة اقول المطلقة الخاصة
هي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه لا بالضرورة وهي الوجودية اللاضرورية وهي مركبة من مطلقة
عامة موافقة وممكنة عامة مخالفة فنقيضها احد الدائمة المخالفة والضرورية الموافقة على سبيل منع الخلو فقط دون
الجمع فنقيض قولنا كل ج ب لا بالضرورة ليس بعض ج ب دائما او بعض ج ب بالضرورة ويجوز صدقهما كما
في نقيض قولنا كل حيوان انسان لا بالضرورة قال والدائمة الموافقة مع المطلقة العامة الوصفية المخالفة
في نقيض العرفية الخاصة اقول العرفية اي مركبة من العرفية العامة الموافقة والمطلقة العامة المخالفة
في نقيض العرفية الخاصة اقول العرفية الخاصة مركبة من العرفية العامة الموافقة والمطلقة العامة المخالفة
فنقيضها المفهوم المردد بين نقيضي جزئيها اعني المطلقة العامة الوصفية المخالفة التي هي نقيض العرفية
العامة والدائمة الموافقة التي هي نقيض المطلقة العامة المخالفة فنقيض قولنا كل ج ب ما دام ج لا دائما
اما بعض ج ليس ب حين هو ج او بعض ج ب دائما قال ومع الممكنة مثلا في نقيض المشروطة

الى جزء وقس عليهما سائرها اقول الشرطية الى جزء مركب من المشروطة العامة الموافقة والمطلقة العامة الى كونه نقيضها
المفهوم المردد بين نقيضي جزئيها اعني الحكمة العامة الوصفية المخالفة التي هي نقيض المشروطة العامة والدائمة الموافقة
التي هي نقيض المطلقة العامة فنقيض قولنا كل ج ب بالضرورة مادام ج لا دائما انه بعض ج ليس ب بالامكان حين
هو ج او بعض ج ب دائما وعلى ذلك علا سائر المركبات لما عرفت لكن عدم الجمع فيكون عدم احد جزئها
وقد يكون لعدم الجمع مع الاختلاف كيفا وكما ان يكون ولعدم الجمع يثبت الجمع قال واما في الشرطيات
فنجز مع الاختلاف كيفا وكما ان يكون الى السالبة في اللزومية سالبة اللزوم وفي الاتفاقية سالبة الاتفاق
وفي الوجودية الحقيقية السالبة التي يصدق معها امكان الجمع والخلو بالامكان العام على حسب منع الخلو دون الجمع
وفي مانعة الجمع ومانعة الخلو السالبتين كالسالبتين للحقيقية لكن منهما العام فقط وفي الكيفيتين اعني السالبتين لا
كالحملية اما ذكر الامكان واما في الاولى على حسب منع الخلو دون الجمع لشبه اقول لما فرغ عن الكلام في
تناقض الحمليات شرع في بيان تناقض الشرطيات واعلم انه شرط فيها الاختلاف كيفا والا لم يحصل
التناقض وكما لجواز صدق الجزئيتين وكذب الكليتين وهذان الشرطان لا بد منهما في جميع القضايا المحصورة
من الشرطيات وغيرها اذا عرفت هذا فنقول شرط في كل واحد من المتصلات والمنفصلات باخلافها
الثلاثة شرطا زائدا على ما قدمناه اما المتصلة اللزومية فيشترط في نقيضها ان يكون المتصلة السالبة سالبة اللزوم
لا لازمة السلب فان بينهما فرقا كثيرا فانه يجوز اجتماع الموجبة اللزومية مع لازمة السلب على الكذب
واما المتصلة الاتفاقية فشرطها هنا سلب الاتفاق لا اتفاق السلب والا لكانت قضيتان موجبتان

وقد شرطنا

وقد شرطنا في التناقض الاختلاف كيفا فنقيض قولنا كلما كان ا ب فج د لزوميا او اتفاقيا قولنا ليس
اذا كان ا ب فج د ليس هو قد يكون اذا كان ا ب لم يكن ج د على ان يكون السلب لازما او موافقا
واما المنفصلة الحقيقية فان مفهومها مركب من امرين احدهما منع الجمع بين الجزئين والثاني منع الخلو عنهما
فاذا قلنا اما ان يكون ا ب او ج د على معنى انه يمتنع الجمع بينهما ويمتنع الخلو فنقيضه ليس اما ان يكون
ا ب او ج د وهو يرفع امكان الجمع بينهما وامكان الخلو عنهما وامكانهما معا فهذه السالبة تصدق
معها امكان الجمع وامكان الخلو على حسب منع الخلو لا الجمع وقد يقوم مقتضى نقائض الحمليات المركبة
واما مانعة الجمع اذا اخذنا بالمعنى العام البسيط الشامل للمعنى الخاص منها ومحصله ان الحكم فيها بامتناع اجتماع
جزئيها على الصدق من غير التعرض لشيء آخر فان نقيضها هو سلب ذلك الامتناع اعني امكان اجتماع جزئيها
على الصدق واما مانعة اذا اخذت بالمعنى العام الشامل لها بالمعنى الخاص وللحقيقية اعني التي حكم فيها
بامتناع اجتماع جزئيها على الكذب فان نقيضها هو سلب ذلك الامتناع وهو امكان اجتماع جزئيها على
الكذب واما مانعة الجمع المركبة اعني التي حكم فيها بامتناع اجتماع جزئيها على الصدق وجواز اجتماعهما على الكذب
فان مفهومها في الحقيقة مركب من هذين الحكمين فنقيضها هو سلب ذلك المركب وهو يكون بكذب احد الجزئين
او بكذبهما معا فنقيضها هو ما تردد بين امكان اجتماع جزئيها على الصدق وامتناع اجتماعهما على الكذب على حسب
منع الخلو دون الجمع واما مانعة الخلو المركبة اعني التي حكم فيها بامتناع اجتماع جزئيها على الكذب وامكان صدقهما
فانها مركبة ايضا فنقيضها سلب ذلك المجموع الصادق بكل واحد من سلب احد الجزئين وسلب المجموع فنقيضها

المفهوم المردد بين امكان اجتماع جزئيها على الكذب وامتناع صدقهما على سبيل منع الخلو دون الجمع فهو ضرب منه ذلك
بعونه تعالى الكلام في العكس عكس القضية قضية تحصل منها بجعل جزئي الاولى التي هي الاصل مقام الآخر او مقابلا كلا منهما
بالسلب والايجاب مقام الآخر وشرطنا الكيف والصدق فرضا بحالها اقول العكس يطلق ويفهم
منه عكس المستوي وقد يفهم منه عكس النقيض احيانا فالاول عبارة عن تبديل كل واحد من طرفي القضية بالآخر
مع الموافقة في الكيف والصدق مثلا اذا قلنا كل ج ب فعكسه بعض ب ج فالجيم في الاصل موضوع
وفي العكس محمول والباء في الاصل محمول وفي العكس موضوع فقولنا بعض ب ج قضية اقيم فيها كل من
جزئي الاولى اعني كل ج ب مقام الآخر والثاني عبارة عن تبديل كل من طرفي القضية بنقيض الآخر
مع موافقة في الكيف والصدق مثلا اذا قلنا كل ج ب فعكس نقيضه كل ما ليس ب ليس ج
فموضوع العكس ما ليس ب الذي هو نقيض محمول الاصل ومحمول العكس ليس ج الذي هو نقيض موضوع الاصل
فهو قضية اقيم فيها مقابل كل من الاصطلاح واما بقاء الصدق فوجب من حيث ان العكس لازم الاصل
وصدق الملزوم يستلزم صدق اللازم ولا شرط وجود الصدق بالفعل بل كونه بحيث متى صدق
صدق الاصل صدق العكس والمراد بقوله وان كان فرضا قال ولا شرط بقاء الكمية والكذب و
الكذب اقول لا شرط في العكس المستوي فلان الموجبة الكلية لا تنعكس كلية لجواز ان يكون المحمول اعم
وامتناع صدق الخاص على كل افراد العام كما يصدق كل انسان حيوان ويكذب كل حيوان
انسان وانما ينعكس جزئية واما في عكس النقيض فان السالبة الكلية لا تنعكس كلية لجواز ان

وتعميم

نقيض

نقيض المحمول اعم من عين الموضوع فيمتنع ايجاب الخاص على كل افراد العام كما انه يصدق قولنا لا شيء
من الانسان بلا حجر ولا يصدق لا شيء من لا حجر ليس بانسان لان بعض ما ليس بحجر ليس بانسان ولا شرط
بقاء الكذب فان بعض الموجبات لا تنعكس وبعضها تنعكس بحيث لا يخالف الاصل القضية على ما تاتي واما
الكذب فقد اشترط قوم وهو خطأ فان العكس لازم للاصل ولا يجب مساواة اللازم للملزوم في الكذب
لجواز كونه اعم كما انه يكذب كل حيوان انسان وعكسه وهو بعض الانسان صادق قال فالاول هو العكس
المستوي والثاني عكس النقيض واذا اطلق اريد به الاول وكل قضية استلزمت اخرى بهذه الصفة فهي عكسه
اقول الاول وهو قولنا قضية اقيم فيها من جزئي الاولى التي هي الاصل مقام الآخر وهو العكس المستوي والثاني
وهو قولنا قضية اقيم فيها مقابل كل من جزئي الاولى بالسلب والايجاب مقام الآخر وهو عكس النقيض
وقد بينا انه اذا اطلق العكس اريد به الاول لانه المتبادر الى الذهن وكل قضية استلزمت قضية اخرى
بهذه الصفة اعني اقيم فيها كل واحد من جزئي الاولى مقام الآخر او مقابله فهي عكسه والا فلا قال وبدانا
بالمستوي فنقول الموجبة كلية كانت او جزئية تنعكس جزئية ان كانت فعلية [illegible] لان كل شيء انتفى
عنه الموضوع اذا اتصف بالمحمول كان هو المقول عليه المحمول متصفا بالموضوع اقول بدأ المصنف
بعكس الموجبات والعادة البداءة بالسوالب فالموجبة سواء كانت كلية او جزئية اذا كانت
فعلية العكس فعلية فانا اذا قلنا كل ج ب او بعض ج ب بالاطلاق العكس الى قولنا بعض ب ج
بالاطلاق لانه لا بد في الاصل من موضوع يتحقق عليه ج و ب حتى يصدق قولنا كل او بعض ج ب فذلك

الشيء الذي يصدق عليه ج اذا اتصف بالمحمول اعني ب كان هو بعينه المقول عليه ب متصفا بالموضوع
اعني ج واذا كان الذات واحدة وصدق عليه وصفا ج ب صدق ان ما صدق عليه ب
اعني تلك الذات يصدق عليه ج فيصدق بعض ب ج وهو المطلوب قال والممكنة ان كانت
ممكنة لان ذلك الشيء اذا امكن اتصافه بالمحمول يكون بعينه شيئا مما يمكن ان يصدق عليه المحمول
وقد اتصف بالموضوع بالفعل واذن لا يمتنع ان يعبر بذلك الشيء مقولا عليه المحمول بالفعل
فلا يمتنع ان يكون شيئا مما يكون المحمول مقولا عليه بالفعل متصفا بالموضوع اقول الموجبة الممكنة سواء
كانت عامة او خاصة كلية او جزئية تنعكس ممكنة عامة جزئية فانا اذا قلنا كل ج ب او بعض ج ب بالامكان
العام او الخاص فالذات التي صدق عليها ج بالفعل اذا امكن اتصافها ب يكون تلك
الذات شيئا مما يمكن ان يصدق عليه المحمول وقد اتصفت بالموضوع بالفعل وحيث لم يمتنع ان يعبر ذلك
الشيء مقولا عليه المحمول بالفعل فلا يمتنع ان يكون شيء مما يصدق عليه المحمول بالفعل اعني تلك الذات
متصفا بالموضوع وعدم الامتناع امكان عام فيصدق الممكنة العامة في العكس قال ووجهه ان
كانت وصفية لان في اتصافه بالمحمول اذا كان مقارنا بالاتصاف بصفة الموضوع علم اتصافه بصفة
الموضوع عند اتصافه بالمحمول ولم يعلم في غير تلك الحال اقول القضية الموجبة اذا كانت وصفية كالحينية
والعرفية كان العكس حينية وصفا فاذا قلنا كل ج ب ما دام ج او حين هو ج صدق قولنا
بعض ب ج حين هو ب لان الاصل دل على اتصاف الذات بالمحمول مع اتصافه بالموضوع لبعضه

في تلك الحال

في تلك الحالة واما في غير ذلك الحال فلا يعلم اتصافه بصفة الموضوع ام لا فبقي على الاحتمال قال وتخرج العكس
لا يحفظ الكمية بحسب المادة لاحتمال ان يكون المحمول اعم من الآخر كما في قولنا الانسان حيوان وبعض
الحيوان انسان فينعكس الكلي في مثل هذه المادة جزئيا وبالعكس واما بحسب الصورة فالجزئي يحفظها
لانه صادق في الحالين قطعا دون الكلي اقول قد تبينا فيما سلف ان الكمية لا تجب متابعة العكس للاصل فيها
فان الموجبة الكلية تنعكس جزئية كما اذا كان المحمول اعم من الموضوع والجزئية يصدق عكسها كليا كما اذا
كان الموضوع اعم فان قولنا كل انسان حيوان لا ينعكس الا قولنا كل حيوان انسان وقولنا بعض
الحيوان انسان يصدق في عكسه كل انسان حيوان هذا بحسب المادة واما بحسب الصورة فان الكلية
لا يحفظ الا الكمية واما الجزئية فانها يحفظها ان صدقت كلية صدقت جزئية وكذا ان صدقت جزئية
صدقت جزئية فيصدق الجزئية ثابت قطعا في الحالين دون الكلي قال ومن هذه الجهة لاحتمال ان يكون ضروريا
لما هو ممكن كالانسان للكاتب فيعكس الضروري في مثله ممكنا وبالعكس وكذلك في الموجه وامر الكاتب [illegible]
فحصل من ذلك ان عكس الموجبات كلها جزئية اما مطلقة او ممكنة عامتين اما ذاتيتين او وصفيتين اقول
الجهة ايضا لا يجب حفظها في العكس فان الشيء قد يكون ضروريا لشيء وذلك الشيء ممكن له وبين العموم والامكان
تناف كما انه يصدق قولنا بالضرورة كل كاتب انسان ولا يصدق بالضرورة كل انسان كاتب بل بالامكان
فالضرورة في العكس ممكنة والممكن العكس ضروري هذا في الممكن والضروري الذاتيين وكذا في الضروري الوصفي كما يصدق
قولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا ولا يصدق في عكسه لبعضه فحصل مما تقدم ان عكوس الموجبات

كلها جزئية اما مطلقة او ممكنة عامتين اما ذاتيتين او وصفيتين لان القضية اما يصدق في مطلقة او ممكنة
ذاتيتين او وصفيتين وقد ثبت انعكاس المطلقة الذاتية مطلقة ذاتية والوصفية مطلقة وصفية وكذا
في طرف الامكان قال وعكس الضروري والدائم يصدق فان وصفين لان وصف الموضوع في عكسهما [illegible] دائم
اقول الضرورية والدائمة كلتاهما فهي ملازمة المحمول لذات الموضوع فاذا عكسناهما كانت الذات
متصفة بالموضوع حين اتصافها بالمحمول لان اتصافها بالمحمول دائم كما تقول كل انسان حيوان
دائما وعكسه بعض الحيوان انسان حين هو حيوان ولا يجب الدوام لجواز ان يكون وصف الموضوع في
الاصل مفارقا وان وجب بالدوام المحمول كما في قولنا كل كاتب انسان دائما قال والعرفية و
المشروطة اذا قيدتا باللادوام بعين العرفية في العكس لان وصف الموضوع [illegible] لا يدوم لذاته والا
لدام المحمول الدائم واشباهما [illegible] في الاصل والعكس واحد اقول العرفية والمشروطة الخاصتان
وهما اللتان قيدتا باللادوام كقولنا كل ج ب ما دام ج لا دائما اما من الضرورة او الامكان
تنعكسان الى الموجبة الجزئية اللادائمة [illegible] وهو قولنا بعض ب ج حين هو ب لا دائما اما انعكاسهما
الى الحينية المطلقة فلما تقدم واما قيد اللادوام فلان وصف ج لا يدوم في الاصل لذات ج لانها
لو دامت لها لدامت المحمول مع بدوامها لكنا قلنا ان المحمول ليس بدائم للموضوع واذا كانت
صفة ج [illegible] وصفا للموضوع في الاصل غير دائم كانت في العكس [illegible] محمولة غير دائمة لا
لانها في الاصل والعكس واحد قال واما السالبة الكلية فان كانت ضرورية انعكست كنفسها

لان امتناع

لان امتناع اتصاف كل ذات يصدق عليها الموضوع بالمحمول يستلزم امتناع اتصاف كل ذات
يصدق عليها المحمول بصفة الموضوع وذلك لان امكان اتصاف شيء مما يصدق عليه المحمول بصفة الموضوع
يقتضي الخلف وهو كون ذلك الشيء من جملة ما يصدق عليه الموضوع اعني ج حينئذ لا يستحيل ان يصدق عليه المحمول و
ذلك لانه مع فرض الاتصاف بصفة الموضوع بالفعل يكون من تلك الجملة قطعا فاذن علم انه في نفس
الامر قبل الفرض كان من جملها لان فرض وقوع الممكن لا يمكن ان يغير عن ذات الموضوع [illegible] بل انما
يفيد العلم بان شيئا مما يعلم انه من جملة هو ذات الموضوع وهو من تلك الجملة اقول اختلف
المنطقيون في انعكاس السالبة الكلية الضرورية فقال القدماء انما ينعكس كنفسها ضرورية وقال
المتأخرون انما ينعكس دائمة والمصنف [illegible] ذهب الى الاول والدليل عليه انا اذا قلنا لا شيء من
ج ب بالضرورة فحكمنا بان كل ذات يصدق عليها ج الموضوع يمتنع اتصافها بالمحمول وذلك
يقتضي امتناع اتصاف كل ذات يصدق عليها ب المحمول بصفة الموضوع فيصدق لا شيء
من ب ج بالضرورة لانه لولا ذلك لامكن اتصاف شيء مما يصدق عليه المحمول بصفة الموضوع فيصدق
بعض ب ج بالامكان لانه نقيضه والتقدير كذب الضرورية فيصدق الممكنة لكن صدق
الممكنة يستلزم الخلف لان ذلك البعض من الباء اذا امكن اتصافه بالجيم لم يلزم من فرض وقوعه محال
واذا فرض واقعا صدق بعض ب ج بالفعل فيكون ذلك البعض من جملة ما يصدق عليه الموضوع
اعني ج لكنا قلنا كلما يصدق عليه ج يستحيل [illegible] ب عليه واذا كان مع فرض الاتصاف بصفة

الموضوع الذي يرسخ بالفعل اعني وقوع الممكن بالفعل من جملة ما يبقى عليه الموضوع وجب ان يكون
في نفس الامر قبل الفرض كذلك والا لكان على تقدير وقوع الممكن مستلزماً للمحال
فلا يكون الممكن ممكناً هذا خلف ثم وقوع الممكن وبالفعل اعاد العلم بان شيئاً مما لم يعلم انه من جملة ما هو
ذات الموضوع اعني ما صدق عليه ب هو من تلك الجملة اعني جملة افراد ج الا انه يعرف ما ليس بذات
ج ذات ج فلا فائدة وكذلك ان كانت دائمة بمثل هذا البيان اذا ابدل فيه امتناع
الاتصاف بعدمه في جميع الاوقات واطلاقه بوجوبه اولى السالبة الكلية الدائمة تنعكس كنفسها
بمثل هذا البيان اذا ابدل في الدليل امتناع الاتصاف بعدم الاتصاف في جميع الاوقات اعني
الدائمة واطلاقه في نقيض السالبة الضرورية بوجوده اعني الاطلاق العام الذي هو نقيض الدائمة
فانه اذا صدق لا شيء من ج ب دائماً صدق في عكسه لا شيء من ب ج دائماً لان عدم اتصاف
كل ذات يبقى عليها الموضوع وهو ج بالمحمول الذي هو ب يقتضي عدم اتصاف كل ذات يبقى عليها
المحمول بصفة الموضوع دائماً لان وجود اتصاف شيء مما يبقى عليه المحمول بصفة الموضوع نقيض المخلف
وهو كون ذلك الشيء مما يبقى عليه الموضوع اعني من جملة ما لا يعدم المحمول عليه دائماً ولا حاجة في هذا الوضع
الى فرض بفرض كما احتيج في السالبة الضرورية الى فرض وقوع الممكن وتحريره انه لو لم يصدق الى
لا شيء من ب ج دائماً يصدق بعض ب ج بالفعل فيصدق بعض ج ب بالفعل واما
بالعكس واما لان الذات واحدة وقد صدق عليها في الاصل الصفتان فكذلك في العكس

وليفهم

تفهم قولنا بعض ب ج بالفعل مع قولنا لا شيء من ج ب دائماً وينتج بعض ب ليس ب دائماً وهو محال
وكذلك ان كانت مشروطة او عرفية اما بثبوت لبعض الدوام في العكس فلمثل ما مر واما القيد بالوصف
فلانه يحتمل ان يتصف بالموضوع ما يبقى عليه المحمول في غير الوقت الذي يكون فيه متصفاً بالمحمول اولى
السالبة الكلية اذا كانت مشروطة عامة او عرفية عامة انعكست كل واحدة منها كنفسها بمثل
ما مر من البيان فانا اذا قلنا لا شيء من ج ب بالضرورة ما دام ج فقد حكمنا على كل ذات يبقى عليها الموضوع
بامتناع اتصافها بالمحمول وذلك يستلزم الحكم بامتناع اتصاف كل ذات يبقى عليها المحمول بصفة الموضوع
فيصدق لا شيء من ب ج بالضرورة ما دام ب والا لجاز اتصاف شيء مما يبقى عليه المحمول بصفة الموضوع
وهو مستلزم للخلف المتقدم في الضرورية اعني لو فرض ذلك الممكن واقعاً حتى يصدق بعض ب ج حين هو ب
بالفعل لاجتمع وصفا ج و ب في ذات واحدة وقد حكم في الاصل بالتنافي بينهما هذا خلف وكذلك البحث في العرفية
العامة فانه اذا صدق لا شيء من ج ب ما دام ج فقد حكمنا بعدم اتصاف كل ذات يبقى عليها الموضوع
بالمحمول وهو يقتضي عدم اتصاف كل ذات يبقى عليها المحمول بالموضوع والا لاتصف بعض الذوات
التي يبقى عليها المحمول بالموضوع ويلزم من اتصاف بعض ما يبقى عليه الموضوع بالمحمول وهو منافي الاصل
هف واما القيد بالوصف فيهما فللاحتمال ان يكون بعض ما يبقى عليه المحمول متصفاً بالموضوع في غير الوقت
الذي يكون متصفاً فيه بالمحمول فلا يصدق سلب الموضوع عنه دائماً بل ما دامت الذات متصفة بالمحمول
كما يصدق لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتباً في العكس لا يلزم قيد الوصف لانه لا يصدق

لا يصدق لا شيء من الساكن بكاتب دائماً بل ما دام ذات الساكن متصفة بالسكون فان بعض ما يصدق
عليه الساكن يصدق الكاتب حال زوال السكون فلا يصدق سلب الكاتب دائماً فالسالبة وفي المقيد
منها باللادوام يبقى القيد في البعض لان الاصل يقتضي كون كل ما يبقى عليه الموضوع موصوفاً بالمحمول وقتاً
ما فيكون وجوبياً واذا انضاف اليه السلب اللازم مع الوصف حصل دائماً لسلب الذات في البعض اولى
المقيد منها باللادوام اي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة تنعكس كل واحدة منها الا عامتين مع قيد اللادوام
في بعض الافراد لا في كلها فانا اذا قلنا لا شيء من ج ب ما دام ج لا دائماً في البعض اي يصدق بعض ب
ج بالاطلاق لان الاصل يقتضي كون كل ما يبقى عليه ج فانه موصوف بالمحمول لان لادوام السلب في كل
فرد فرد يستلزم صدق الايجاب على كل فرد فرد فيصدق قولنا كل ج ب بالاطلاق وهي تنعكس جزئية فيصدق
بعض ب ج بالاطلاق والاصل يستلزم لا شيء من ب ج ما دام ب لما مر في العامتين واذا انضمت
هذه السالبة الى الموجبة الجزئية حصل لادائماً لحسب الذات في البعض فيصدق لا شيء من ب ج ما دام ب
لا دائماً في البعض وهذه الاطلاق والاصل ليس الا هذه السالبة مركبة من سالبة عرفية عامة او مشروطة عامة
ومن مطلقة عامة موجبة كلية والاولى تنعكس كنفسها والثانية تنعكس موجبة جزئية مطلقة قال
والممكنات والمطلقات لا تنعكس لاحتمال ان يسلب وصف غير ضروري بالضرورة او بالفعل عما يكون
ضروري الثبوت له كالكاتب عن الانسان اقول السالبة الكلية اذا كانت ممكنة سواء كانت عامة
او خاصة او مطلقة لا تنعكس لانه يحتمل ان يكون لشيء خاصة غير ضرورية الثبوت له ويمكن سلبها عنه

يصدق

دهن كس بهيدان كه با داخالى
فلك وطالس شهرا بر فرسا كرد

بسم عمر
گر تو خواهى زان سر پر نور باد شمه

کمان را بگردان به بیدار تیر
که تا خوش شود طعم آن آش سیر

کمان را بگردان
از تیر که تا خوش
شود طعم آن آش سیر

بسم الله الرحمن الرحيم
وبه نستعين

الحمد لله الذي لا يعلم جميع صفاته غير ذاته ودلّ على ذاته
جميع مصنوعاته وصفاته وعلى وحدانيته اظهار اثاره بان لا يعرف حقيقة
ذاته غير ذاته وبان لا يشاركه احد بعض صفاته ما عرفنا لا نحصى كما قالوا هو
في العلم كالاسلي صفات الاله الفرد جل جلاله ثمان فخذها ايها المتعلم
هو الحي باق عالم ذو ارادة سميع بصير قادر متكلم والصلوة والصلوة وال
والسلام على من يقول امتي امتي يوم القيمة لاختصاصه على الشفاعة
الذي خصه الله تعالى بخصال التفخيم من بين سائر عباده العظيم بقوله
وانك لعلى خلق عظيم محمد سيد الاولين والاخرين اظهار المصباح
~~وانك لعلى خلق عظيم~~
~~والصلوة على نبيه~~

المصباح اما بعد فيقول العبد المعترف بالعجز والتقصير المحتاج
الى ربه الغفير عبد الله بن ملا حسن بن ملا محمد ... عفى عنهم الملك
الغفور لما كان كتاب المسمى بالعوامل تاليف الشيخ الامام الفاضل الكامل عبد
القاهر الجرجاني غفر ذنوبه الواحد الصمد فلما كان مشتملا على فوايد
لطيفة ونكات غريبة واشتغالها كثير في هذا الزمان وما كان له شرحا
يكشف فوايد كثيرة وقد كتب عليه شرحا بعض من الطلبة ... تركيبه لكن ما هو بالتمام
بل المراد لمبتدئ الفوايد اردت ان اكتب منه على نهج ذلك البعض شرحا يكشف فوايد كثيرة ...
... بشرحه ثم ... بيان الواقع بعون الله الملك الوالع ثم نمقت بخدمة النفع
الناصح ... وافضل الفضلاء افضل المتبحرين متبحر ... لقوله من ... علم
جبرائيل علماء امتي كانبياء بني اسرائيل الذي هو نور حديقة المعاد والقدسية ونور
حديقة العوار حديقة العوادي الانسية عين اعيان الانسان وانسان عين الا
عيان مولانا ابو عبد الله مظهر الدين ... سبحانه عن كل شيء والمرجو عمن اطلع
عليه ... بالحسنة السيئة فان لم يكن فاقبل الكشف التركيب ...
كثيرة من الفنون سوى النحوي الان ... فقصدت اليها وطرق كثيرة ... خير الملك

الغدير فرحم الله امرءا قال امين للاتمام وغفران الذنوب بحرمة يوم الجمعة التي هي سيد
الايام المكتوب وها انا ان اشرع في المقصود بعون الملك المعبود فاقول قوله ومن
لابتداء الغاية الواو عاطفة مبني لفظا على الفتحة من تركيبه من وجوه الاول
لا يجوز ان يكون من اسم معرب بسبب العلمية لانه علم كونه لابتداء الغاية او بسبب ... هذا
اللفظ مبني لفظا على السكون مرفوع محلا بانه مبتدأ والعامل في رفعه محلا عامل
معنوي وهو تجرده عن العوامل اللفظية عند البصريين وعامل لفظي فيكون الخبر
عند الكوفيين والثاني انه يجوز ان يكون من اسم معرب بسبب العلمية كما ذكرنا في الو
جه الاول مرفوع محلا بانه خبر المبتدأ محذوف تقديره والثاني من وتركيب اللفظان
في ... والعامل في رفع الخبر محلا عامل معنوي او تجرده عن العوامل اللفظية عند البصريين
او عامل لفظي فيكون هو المبتدأ عند الكوفيين والثالث انه يجوز ان يكون مبتدأ
محذوف الخبر تقديره ومن ... وتركيبه سهل على من ينظر الى تركيب ... الا ...
التي لابتداء اللام عامل لفظي سماعي حرف من حروف الجارة موضوعة للاختصا
ص مبني لفظا بالكسرة والعامل على الكسرة لابتداء اسم معرف بالاضافة الى الغاية
مجرور لفظا باللام ... لفظا بالكسرة والعامل لفظا عامل لفظي سماعي وهو اللام ... والجار والمجرور ظرف مستقر متعلق بفعل عام

والعامل في رفعه لفظا عامل معنوي او عامل لفظي فيكون على اختلاف المذهبين منها من عامل
لفظي حرف من حروف الجارة موضوعة للتبعيض مبني لفظا على السكون ها ضمير بارز متصل مبني
لفظا على السكون موضوعة للمفردة الغائبة لفظا مجرور ومبني وجره بالكسرة والعامل في
محلا عامل لفظي ... والجار والمجرور ظرف مستقر متعلق بالحاصل فالظرف ...
منه مع الفاعل وهو مرفوعة المحل بانه صفة المبتدأ ورفعه بالضمة والعامل في رفعه محلا عامل
الموصوف ويجوز ان يكون متعلق بكائنة مفردة منصوب محلا بانه حال من المبتدأ على
مذهب البعض ونصبه بالفتحة والعامل في نصبه محلا عامل ذو الحال سبعة اسم نكرة مخصوصة
باضافته الى العوامل مرفوع لفظا والعامل في رفعه لفظا عامل معنوي او عامل لفظي فيكون على اختلا
ف المذهبين والمبتدأ مع خبره جملة اسمية اخبارية مجزوم المحل بانها معطوفة على جملة ابتدائية
... للمحل لها من الاعراب عوامل اسم نكرة مجرور لفظا بانها مضاف اليه سبعة وجره بالفتحة لا
نها غير منصرف والعامل في جره لفظا المضاف عند الشيخ واللام المقدر عند ابن الحاجب والمعنوية
الواو عاطفة مبني لفظا بانه ... صفة المبتدأ ...
... والعوامل المعنوية ... رفع عامل الموصوف ورفعه بالضمة والعامل في رفعه
لفظا عامل معنوي وهو تجرده عن العوامل اللفظية ... عند البصريين لكونه مسندا
اليه او عامل لفظي فيكون هو الخبر عند الكوفيين منها عامل لفظي سماعي حرف من حروف الجارة
موضوعة للتبعيض مبني لفظا على السكون ها ضمير بارز متصل لفظا على السكون او على الفتح
موضوعة للمفردة الغائبة راجع الى العوامل مجرور والمحل جره محلا بالكسرة والعامل في لفظي كما
مر وهو متعلق الجار مع المجرور ظرف مستقر متعلق بالحاصل المقدرة فالظرف ...
الفاعل وهو جملة ظرفية مرفوع المحل بانه صفة المبتدأ ورفعه محلا بالضمة والعامل في

وفعه محلا عامل للموصوف ويجوز ان تكون متعلق بكائنة مقدرة منصوب
المحل بانه حال من المبتدا على مذهب البعض ونصبه محلا بالفتحة والعامل في نصبه
محلا عامل ذي الحال عدوات اسم نكرة وهي مشتبه مرفوع لفظا بالالف والعامل في رفعه
لفظا عامل معنوي وعامل لفظي قياسي على اختلاف المذهبين والمبتدا مع خبره جملة اسمية مجزوم
محلا بانه معطوف على جملة اسمية مجزومة المحل متقدمة وهي قوله فاللفظية منها قال
الجملة الفاء جزائية الجملة اسم معرف بالالف واللام مرفوع لفظا بانه مبتدء ورفعه
لفظا بالضمة والعامل في رفعه لفظا عامل معنوي وعامل لفظي قياسي على اختلاف المذهبين
لكونه مسندا اليه مائة اسم نكرة للعدد مخصص بالاضافة الى عامل مرفوع لفظا بانه
خبر المبتدء ورفعه بالضمة والعامل في رفعه لفظا عامل معنوي او عامل لفظي قياسي على اختلاف
المذهبين والمبتدء مع خبره جملة اسمية مجزومة المحل بانه جزاء الشرط المحذوف المقدر
تقديره اذا علمت اقسام كل واحد منها الى عدد مفصل فالجملة مائة عامل
اسم نكرة تمييز لمائة مجرور لفظا وجره بالكسرة والعامل في جره لفظا عامل قياسي
وهو عند الشيخ وعامل لفظي وهو الحرف المقدر عند ابن الحاجب وتتنوع الواو عاطفة
او ابتدائية مبني لفظا على الفتحة وتتنوع فعل مضارع مبني للفاعل موضوع للمفردة
الغائبة مرفوع لفظا ورفعه بالضمة والعامل في رفعه لفظا عامل معنوي وهو خلوه عن
العوامل اللفظية بالفعل المضارع والجازم والناصب او توقعه موقع الاسم الاسمائية
اسم معرف بالالف واللام مرفوع لفظا بانه فاعل التتنوع ورفعه بالضمة والعامل في رفعه
لفظا عامل لفظي قياسي وهو تتنوع منها من عامل لفظي سماعي حرف من حروف الجارة مو
ضوعة للتبعيض مبني لفظا على السكون الهاء ضمير بارز متصل مبني لفظا على السكون

مو

المضاف عند الشيخ وعامل لفظي سماعي وهو المقدر عند ابن الحاجب الباء عامل لفظي
سماعي حرف من حروف الجارة موضوعة للالصاق الحقيقي مبني لفظا على الكسرة قال
ضمير بارز متصل موضوع للمفرد المذكر الغائب راجع الى معمر مذكر مبني لفظا على
الكسرة مجرور محلا بالباء وجره محلا بالكسرة والجار والمجرور ظرف مستقر متعلق بفعل
مقدر وهو حصل والضمير مستتر فيه وهو ضمير بارز متصل مبني على الفتحة موضوع
للمفرد المذكر الغائب راجع الى داء المتأخر عنه فلما ارادوا حذف الفعل نقلوا
الفاعل عنه الى الظرف وهو به ثم حذف الفعل ثم نقلوا الظرف مع الفاعل الى
موضعه ليفيد افادة الظرف مع الفاعل جملة ظرفية مرفوع المحل بانه خبر ثان
خبر عنه المبتدء وهو داء وداء اسم نكرة مخصصة مرفوع لفظا بانه مبتدء تقدم الخبر
عليه ورفعه بالضمة والعامل في رفعه لفظا عامل معنوي عند البصريين او عا
مل لفظي قياسي عند الكوفيين والمبتداء مع خبره جملة اسمية اخبارية ابتدائية مجرو
رة المحل بانه مضاف اليه لنحو وجره محلا بالكسرة والعامل في جره محلا عامل لفظي قيا
سي اعني المضاف وهو لنحو عند الشيخ وعامل لفظي سماعي اعني حرف الجر المقدر وهو اللا
م عند ابن الحاجب ومررت بزيد الواو عاطفة مبني لفظا على الفتحة مررت فعل
ماض مبني لفظا على السكون والتاء ضمير بارز متصل متحرك موضوع للمتكلم وحده
مبني لفظا على الضمة مرفوع محلا بانه فاعل مررت ورفعه محلا بالضمة والعامل في رفعه
محلا عامل لفظي قياسي وهو مررت الباء عامل لفظي سماعي حرف من حروف الجارة مو
ضوعة للالصاق المجازي مبني لفظا على السكون وزيد اسم معرف بالعلمية
مجرور لفظا بالباء وجره لفظا بالكسرة والعامل في جره لفظا عامل لفظي سماعي

وهو الباء والجار مع المجرور ظرف لغو متعلق بمررت والمجرور وحده اعني زيد منصوب
محلا بانه مفعول لمررت بواسطة حرف الجر ونصبه محلا بالفتحة والعامل في نصبه
محلا عامل لفظي قياسي وهو مررت والفعل اعني مررت مع فاعله وهو التاء والمفعول
المفعول به اعني زيد جملة فعلية ماضية اخبارية مجرورة محلا بانه عطف على جملة
اسمية اخبارية مقدمة اعني قوله لنحو داء وجره محلا بالكسرة والعامل في جره محلا
عامل المعطوف وللتعدية الواو عاطفة مبني لفظا على الفتحة واللام عامل
لفظي حرف من حروف الجارة موضوعة للاختصاص مبني لفظا على الكسرة في بناء هو
التعدية اسم معرف بالالف واللام على اختلاف المذهبين مجرور لفظا باللام وجره با
لكسرة والعامل في جره لفظا عامل لفظي سماعي وهو اللام والجار مع المجرور ظرف مستقر متعلق
باسم الفاعل من الافعال العامة وهو حاصلا او حاصلة على اختلاف المذهبين في
الضمير المستتر فيه راجع الى الباء في الظرف اعني للتعدية مع الفاعل وهو هو
جملة ظرفية مرفوع المحل على انه عطف على الجملة الظرفية المتقدمة اعني قوله للالصا
ق او منصوب المحل بانه ايضا عطف عليه ورفعه محلا بالضمة والنصب بالفتحة و
العامل في الصور كلها عامل المعطوف نحو اسم نكرة مخصصة بالاضافة الى
ما بعدها مرفوع لفظا بانه خبر مبتدء محذوف مقدر تقديره مثاله نحو ورفعه
لفظا بالضمة والعامل في رفعه لفظا عامل معنوي او عامل لفظي قياسي على اختلاف المذ
هبين والمبتدء اعني كما ذكرنا مثاله مع خبره جملة اسمية اخبارية ابتدائية
لا محل لها من الاعراب ذهبت بزيد ذهب فعل ماض مبني لفظا على السكو
والتاء ضمير بارز متصل متحرك موضوع للمتكلم وحده مبني لفظا على الضمة

مرفوع

مرفوع محلا بانه فاعل ذهب ورفعه محلا بالضمة والعامل في رفعه محلا عامل
لفظي قياسي وهو ذهب والباء عامل لفظي سماعي حرف من حروف الجارة موضو
عة للتعدية مبني لفظا على الكسرة وزيد اسم معرف بالعلمية مجرور لفظا بالباء
وجره لفظا على الكسرة والعامل في جره لفظا عامل لفظي سماعي وهو الباء و
الجار مع المجرور ظرف لغو متعلق بذهب والمجرور وحده اعني ذهب زيد جملة فعلية
ماضية اخبارية مجرور المحل بانه مضاف اليه لنحو وجره محلا بالكسرة والعامل في جره محلا عامل
على اختلاف المذاهب وللاستعانة الواو عاطفة مبني لفظا على الفتحة واللام عامل لفظي سماعي
حرف من حروف الجارة موضوعة للاختصاص مبني لفظا على الكسرة الاستعانة اسم معرف بالا
لف واللام مجرور لفظا باللام وجره بالكسرة والعامل في جره لفظا عامل لفظي سماعي وهو اللام
والجار مع المجرور ظرف مستقر متعلق بعامل مقدر والضمير مستتر فيه راجع الى الباء والظرف
اعني للاستعانة مع الفاعل وهو هو جملة ظرفية مرفوع المحل بانه عطف على الجملة المتقدمة اعني
قوله للالصاق وقوله للتعدية والرفع بالضمة والنصب بالفتحة والعامل فيهما عامل
المعطوف عليه نحو تركيبه كما ذكرنا كتبت بالقلم فكتب فعل ماض مبني لفظا على السكون والتاء ضمير
بارز متصل متحرك موضوع للمتكلم وحده مبني لفظا على الضمة محلا مرفوع بانه فاعل ورفعه محلا
بالضمة والعامل في رفعه محلا عامل لفظي قياسي وهو كتب والباء عامل لفظي سماعي حرف من حروف الجارة
موضوعة للاستعانة مبني لفظا على الكسرة القلم اسم معرف بالالف واللام مجرور لفظا بالباء وجره بالكسرة
والعامل في جره لفظا عامل لفظي سماعي وهو الباء والجار مع المجرور ظرف لغو متعلق بكتبت والمجرور
وحده اعني القلم منصوب محلا بانه مفعول به لكتبت بواسطة حرف الجر ونصبه محلا بالفتحة
والعامل في نصبه محلا عامل لفظي قياسي وهو كتبت وكتبت مع فاعله اعني التاء ومفعوله اعني القلم

جملة فعلية اخبارية ماضية مجرور محلا بانه مضاف اليه لنحو وجره محلا بالكسرة
والعامل في جره محلا ما ذكرنا على اختلاف المذاهب وللمصاحبة الواو عاطفة
مبني لفظا على الفتحة واللام عامل لفظي كلمي حرف من حروف الجارة موضوعة للاختصا
ص مبني لفظا على الكسرة والمصاحبة اسم معرف بالالف واللام مجرور لفظا باللا
م وجره بالكسرة والعامل في جره لفظا عامل لفظي كلمي واللام والجار مع المجرور ظرف
مستقر متعلق بحصل وفاعله مستتر فيه راجع الى الباء فالظرف اعني للمصاحبة
مع الفاعل وهو جملة ظرفية مرفوع المحل او منصوب محلا بانه عطف على جملة
الظرفية المتقدمة اعني قوله الباء للالصاق وقوله للاستعانة والرفع بالضمة و
النصب بالفتحة والعامل فيهما عامل المعطوف عليه نحو تركيبه كما ذكرنا في مثال الاول
دخلت عليه بثياب السفر دخل فعل ماض مبني لفظا على السكون والتاء ضمير بارز متصل
متحرك راجع الى المتكلم وحده مبني لفظا على الضمة ومرفوع المحل بانه فاعل دخل ورفعه
محلا بالضمة والعامل في رفعه محلا عامل لفظي فعلي وهو دخلت على عامل لفظي كلمي حرف
من حروف الجارة موضوعة للاستعلاء مبني لفظا على السكون والهاء ضمير بارز متصل
موضوع للمفرد المذكر الغائب راجع الى زيد مبني لفظا على الكسرة مجرور محلا على وجره
بالكسرة والعامل في جره محلا عامل لفظي كلمي وهو على والجار مع المجرور ظرف لغو
متعلق بدخلت المجرور وحده اعني الهاء منصوب محلا بانه مفعول به لدخلت
بواسطة حرف الجر ونصبه محلا بالفتحة والعامل في نصبه محلا عامل لفظي فعلي وهو
دخلت بثياب السفر الباء عامل لفظي كلمي حرف من حروف الجارة موضوعة للمصا
حبة مبني لفظا على الكسرة وثياب اسم معرف بالاضافة الى السفر مجرور بالباء

بالباء وجره بالكسرة والعامل في جره لفظا عامل لفظي كلمي وهو الباء والجار مع المجرور ظرف مستقر
متعلق بعامل منصوب المحل بانه حال عن فاعل دخلت وهو التاء ونصبه محلا بالفتحة والعامل في نصبه محلا
عامل ذي الحال والفعل اعني دخلت مع ما عمل فيه اعني فاعله التاء والمفعول اعني الهاء وحال الفاعل و
مضاف اليه جملة ماضية اخبارية مجرور المحل بانه مضاف اليه لنحو وجره محلا بالكسرة والعامل في
جره محلا ما ذكرنا على اختلاف المذاهب السفر اسم معرف بالالف واللام مجرور لفظا بانه مضاف اليه
لثياب وجره بالكسرة والعامل في جره لفظا عامل لفظي فعلي او عامل لفظي كلمي على اختلاف المذاهب و
للمقابلة الواو عاطفة مبني لفظا على الفتحة اللام عامل لفظي كلمي حرف من حروف الجارة موضوعة
للاختصاص مبني لفظا على الكسرة المقابلة اسم معرف بالالف واللام مجرور لفظا باللام وجره بالكسرة والعا
مل في جره لفظا عامل لفظي كلمي وهو اللام والجار مع المجرور ظرف مستقر متعلق بحصل وفاعله مستتر فيه
راجع الى الباء فالظرف اعني المقابلة مع الفاعل وهو جملة ظرفية مرفوع المحل او منصوب بانه عطف على
جملة ظرفية متقدمة اعني قوله للالصاق او قوله للمصاحبة والرفع بالضمة والنصب بالفتحة والعامل في الاول
الثاني عامل المعطوف عليه نحو تركيبه كما ذكرنا بعت فبع فعل ماض مبني لفظا على السكون لا
لصاقه بالضمير البارز المتحرك والتاء ضمير بارز متصل متحرك راجع الى المتكلم وحده مبني لفظا على
الضمة مرفوع المحل بانه فاعل بع ورفعه محلا بالضمة والعامل في رفعه محلا عامل لفظي فعلي اعني
بع بهذا الهاء حرف التنبيه مبني لفظا على السكون وذا اسم من اسماء الاشارة موضوع للمفرد
المذكر المشار اليه القريب مبني لفظا على السكون منصوب المحل بانه مفعول به لبع بلا واسطة
حرف الجر ونصبه محلا بالفتحة والعامل في نصبه محلا عامل لفظي فعلي اعني بع بهذا الباء عامل
لفظي كلمي حرف من حروف الجارة موضوعة للمقابلة مبني لفظا على الكسرة الهاء التنبيه مبني لفظا على الكسرة
ذا اسم من الاسماء الاشارة موضوعة للمفرد المذكر الغائب المشار اليه القريب مبني لفظا على السكون
مجرور محلا وجره بالكسرة والجار اعني الباء مع المجرور وهو ذا ظرف لغو متعلق ببعت والمجرور وحده
منصوب محلا بانه مفعول به بواسطة حرف الجر ونصبه محلا بالفتحة والعامل في نصبه محلا عامل
لفظي فعلي وهو بعت والفعل مع فاعله وهو التاء والمفعول به بلا واسطة حرف الجر وهو

ذا والمفعول به بواسطة حرف الجر وهو الثاني جملة فعلية ماضية اخبارية مجرور محلا بانه
مضاف اليه لنحو وجره محلا بالكسرة والعامل في جره محلا عامل لفظي فعلي عند البعض او عامل لفظي
كلمي عند ابن الحاجب وللزيادة الواو عاطفة مبني لفظا على الفتحة واللام عامل لفظي كلمي حرف من حروف
الجارة موضوعة للاختصاص مبني لفظا على الكسرة الزيادة اسم معرف بالالف واللام مجرور لفظا وجره لفظا
بالكسرة والعامل في جره لفظا عامل لفظي كلمي اعني اللام والجار مع المجرور ظرف مستقر متعلق بعامل مقدر وفاعله
مستتر فيه راجع الى الباء فالظرف اعني الزيادة مع الفاعل جملة ظرفية بانه عطف على جملة ظرفية متقدمة اعني قوله
للمقابلة والرفع بالضمة والنصب بالفتحة والعامل فيهما عامل المعطوف عليه نحو تركيبه كما ذكرنا قوله اسم مع
قبالاضافة الى الها المجرور لفظا بانه مضاف اليه لنحو وجره بالكسرة والعامل في جره لفظا بالكسرة عامل لفظي وهو
المضاف عند البعض او عامل لفظي سماعي اعني اللام المقدر عند ابن الحاجب والهاء ضمير بارز متصل موضوع للمفرد
المذكر الغائب راجع الى الله مبني لفظا على الكسرة مجرور محلا بانه مضاف اليه وجره محلا بالكسرة والعامل في جره محلا عا
مل لفظي فعلي وهو المضاف عند البعض وعامل لفظي كلمي وهو اللام المقدر عند ابن الحاجب تعالى فعل ماض مبني للفا
عل موضوع للمفرد المذكر الغائب مبني تقديرا على الفتحة فاعله مستتر فيه اعني هو وهو ضمير مستتر فيه واجب
الاستتار موضوع للمفرد المذكر الغائب راجع الى الله مبني لفظا على الفتحة مرفوع محلا بانه فاعل تعالى ورفعه
محلا بالضمة والعامل في رفعه محلا عامل لفظي فعلي اعني فعل والفعل مع فاعله وهو جملة فعلية ماضية
اخبارية صورة وانشائية معنى للتعظيم ولا محل لها من الاعراب ولا تلقوا الواو عاطفة مبني
لفظا على السكون تلقوا فعل مضارع موضوع لجمع المذكر المخاطب مجزوم وجزمه بحذف النون والعا
مل في جزمه عامل لفظي كلمي اعني لا والواو ضمير بارز متصل راجع الى جمع المذكر المخاطب مبني لفظا على السكو
ن مرفوع محلا بانه فاعل تلقوا بايديكم الباء عامل لفظي كلمي حرف من حروف الجارة موضوعة
للزيادة مبني لفظا على الكسرة وايدي اسم معرف بالاضافة الى كم مجرور تقديرا بالباء والعامل في جره
تقديرا عامل لفظي كلمي اعني الباء منصوب معنى بانه مفعول به لتلقوا ونصبه معنى بالفتحة
والعامل في نصبه معنى عامل لفظي فعلي اعني تلقوا وكم ضمير بارز متصل مبني لفظا على السكون راجع
الى جمع المذكر المخاطب مجرور محلا بانه مضاف اليه لايدي وجره محلا بالكسرة والعامل في جره محلا عامل لفظي فعلي وهو المضاف عند البعض او عامل لفظي اعني اللام المقدر عند

ابن الحاجب الى التهلكة الى عامل لفظي كلمي حرف من حروف الجارة موضوعة لانتهاء الغاية مبني لفظا على السكون
التهلكة اسم معرف بالالف واللام مجرور لفظا وجره بالكسرة والعامل في جره لفظا عامل لفظي كلمي اعني الى
والجار مع المجرور ظرف لغو متعلق بتلقوا والمجرور وحده اعني التهلكة منصوب محلا بانه مفعول به لتلقوا
بواسطة حرف الجر ونصبه محلا بالفتحة والعامل في نصبه محلا عامل لفظي فعلي اعني تلقوا والفعل اعني تلقوا مع
ما عمل فيه جملة فعلية مضارعية انشائية منصوب المحل بانه مقول قوله ونصبه محلا بالفتحة والعامل في نصبه محلا
عامل لفظي فعلي اعني قوله وكفى الواو عاطفة مبني لفظا على الفتحة وكفى فعل ماض مبني للفاعل موضوع للمفرد
المذكر الغائب مبني تقديرا على الفتحة بالله الباء عامل لفظي كلمي حرف من حروف الجارة موضوعة للزيادة مبني لفظا
على الكسرة الله اسم معرف على اختلاف المذاهب مجرور لفظا بالباء وجره بالكسرة وعامل في جره لفظا عامل لفظي كلمي اعني
الباء مرفوع معنى بانه فاعل كفى ورفعه معنى بالضمة والعامل في رفعه معنى عامل لفظي فعلي اعني كفى شهيدا
صيغة فعيل بمعنى الفاعل منصوب لفظا بانه حال من فاعل كفى ونصبه لفظا بالفتحة والعامل في نصبه لفظا عامل
ذي الحال وفاعله ضمير مستتر فيه اعني هو المستتر وهو ضمير مستتر جائز الاستتار موضوع للمفرد المذكر الغائب راجع
الى الله مبني لفظا على الفتحة مرفوع محلا بانه فاعل شهيدا ورفعه محلا بالضمة والعامل في رفعه محلا عامل لفظي فعلي
اعني شهيدا والفعل اعني كفى مع ما عمل فيه اعني فاعله الله وحاله شهيدا جملة فعلية ماضية معطوفة على جملة
فعلية مضارعية متقدمة اعني مقول القول وهو قوله ولا تلقوا والنصب بالفتحة والعامل فيهما عامل المعطوف عليه
ومن الواو عاطفة مبني لفظا على الفتح من اسم معرف باعتبار هذا اللفظ مبني لفظا على السكون مرفوع محلا بانه
مبتدا او خبر مبتدا محذوف في الثاني اي من او مبتدا وخبره محذوف تقديره مني ورفعه محلا بالضمة والعامل
في رفعه محلا عامل معنوي وخلوه من العوامل اللفظية المختص بالاسم على مذهب البصريين وعامل لفظي فعلي
وهو الخبر والمبتدا ان كان هو خبرا على مذهب الكوفيين لابتداء الغاية اللام عامل لفظي كلمي حرف من حروف
الجارة موضوعة للاختصاص مبني لفظا على الكسرة الابتداء اسم معرف بالاضافة الى الغاية مجرور لفظا باللام وجره
لفظا بالكسرة والعامل في جره لفظا عامل لفظي كلمي اعني اللام والجار مع المجرور ظرف مستقر متعلق بحصل او حاصلا
وفاعله مستتر فيه اعني هو ورفعه محلا بالضمة ووجه راجع الى من والظرف مع الفاعل جملة ظرفية مرفوع المحل او
منصوب بانه خبر للمبتدا المحذوف وهو هي او صفة منه او حال من المبتدا او عن ضمير المستتر فيه ورفعه محلا بالضمة والنصب محلا
[illegible]

[illegible]

علی ابد افضل العباد الذی ... الفریقی فی مجلس العمیق احمد بن عبد الرحمن آه من فراق الحبیب

...ه معصوم پاک هفده کمربسته شاه مردان علی بن ابی طالب علیه السلام را
مقتدا و دو تن شهدا دشت کربلاء پربلا را علماء شریعت را پیران طریقت را
رهروان راه حقیقت را و گوشه نشینان اهل حرمت و عزت را و مسافران
بر و بحر علم را و ایشانی که پیش از ما و پس از ما درین کار و درین ساعت
براستی و درستی ورزیده اند و پیر بنقاب خاک تیره کشیده اند بدعاء ما و شما
محتاج و مستمند اند خدا شان بیامرزد روح روان مطهره مقدسه شیخ شهاب
الدین اهاری را و سید جمال الدین تبریزیرا و شیخ زاهد گیلانیرا و شاه صفیه الدین
اسحق اردبیلیرا و روح روان شاه صدر الدین و روح روان شاه خواجه
علی را و روح روان شاه ابراهیم را و روح روان شاه جنید را و روح روان
شاه حیدر را و روح روان شاه اسمعیل ماضی را و روح روان شاه طهماسب
ماضی را و روح روان شاه اسمعیل عادلیرا و روح روان شاه خدابنده
پادشاه را و روح روان امیر حمزه نوجوانرا و روح روان شاه عباس الحسینی را
و روح روان صفی میرزایی نوجوانرا و بخاک آستانه آن خیر البشر روح دهنده
مذهب اثنا عشر و غلام خاصه امیر المؤمنین حیدر علی بن ابی طالب علیه
الصلوة والسلام دوام دولت و بقای سلطنت شاه جمجاه ملایک سپاه
و سایه ظل اله السلطان ابن السلطان ابن السلطان الخاقان ابن الخاقان
ابن الخاقان خلیفه امن و امان لشکرکش ایران و توران ابو المظفر ابو
المنصور السلطان شاه صفی الحسینی بهادر خان تا جهان ممکن است
جانش باد سر دشمن بر آستانش باد بالنبی و آله الامجاد هر که با شاه ما
در آید بر آید و هر که در افتد بر افتد بر افتادن از بکیه و دنبکیه و بر افتادن
رومیه شومیه و خداش بیامرزد هر که از برای بدرقه شاه عالم پناه فاتحه
بخوانند ... کند

ادعیه ...

دعاء امام جعفر صادق بسم الله الرحمن الرحیم فالله خیر حافظا و هو ارحم
الراحمین اللهم احرسنی بعینک التی لا تنام واکنفنی برکنک الذی لا یضام واغفر لی بقدرتک علی
لا اهلک وانت رجائی اللهم انت اعز واجل واکرم مما اخاف واحذر بالله استفتح
وبالله استنجح وبمحمد صلی الله علیه وآله اتوجه یا کافی ابراهیم نمرود وموسی
فرعون اکفنی ما انا فیه الله الله ربی لا اشرک به شیئا حسبی الرب من
المربوبین حسبی الخالق من المخلوقین حسبی المانع من الممنوعین حسبی
من لم یزل حسبی منذ قط حسبی الله لا اله الا هو علیه توکلت وهو رب
العرش العظیم

دعا از برای محبت و عزت
در نزد حکام و سلاطین عزیز و گرامی باشد و موسیه ... بلند گردد
بسم الله الرحمن الرحیم تعززت بلا اله الا الله وتحصنت
بالحی القیوم الذی لا یموت ابدا واعتصمت بالجبار
والقادر القوی العلی الاعلی واحتجبت برب
الاخرة والاولی واستمسکت بالعروة الوثقی
التی لا انفصام لها ورمیت کل عدو وحسود
لی بلا حول ولا قوة الا بالله العلی العظیم برحمتک
یا ارحم الراحمین

هذا دعا طاعون

بسم الله الرحمن الرحیم اللهم یا ولی الولاء ویا عظیم الرجاء ویا سمیع الدعاء
ویا واهب العطاء ویا کاشف الضر والبلاء ادفع عنا القحط والطعن والطاعون
والوباء بحق محمد المصطفی وبحق علی المرتضی وبحق فاطمة الزهراء وبحق الحسن
المجتبی وبحق الحسین الشهید بکربلاء والائمة الهدی ...
... متبلا ... بجودک وکرمک
وفضلک واحسانک برحمتک یا ارحم الراحمین وصلی الله علی محمد
وآله الطاهرین دعا ... بسم الله الرحمن الرحیم یا ملیح یا ملیح
یا مهیج یا کهیج یا ... یا ... یا حفیظ یا رب یا قیوم حی
لا حی فی دیمومیة ملکه وبقائه ... ۱۱۱ ...

دعای ... ۸ ... ۱۱۱ ... ۲

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحیم

حمد آن خداوندی را که ارباب سعادت را توفیق تحصیل بخشید و اصحاب
دولت را در سلک زمره اهل علم کشید و صلوات نامیات بر خواجه
کاینات و علی آله الاکمل التحیات علیه افضل الصلوات بسم الله الرحمن الرحیم
درین تقدیر است که ابتدا و تو بر بسم الله الرحمن الرحیم یعنی ابتدا میکنم
بنام خدای که رحمن است یعنی بخشاینده است در دنیا مومن و کافر را
و رحیم است یعنی آمرزنده است در آخرت خاصه مومنان را الله اسم
ذاتیست که جامع جمیع صفات و کمال است رحمن صفت الله است و رحیم
صفت بعد از صفت اگر پرسند که چرا الله را بر رحمن مقدم داشته اند جواب
میگوییم که الله اسم ذاتست و رحمن اسم صفات پس ذات مقدم است
بر صفات بچه دلیل بدلیل آنکه اگر از الله الف را بیندازند لله میشود و لله باز
دلیل بر ذات اوست و اگر لام اول را بیندازند له میشود و له باز دلیل بر ذات
اوست و اگر لام ثانی را بیندازند هو میشود و هو باز دلیل بر ذات اوست و اگر
از رحمن الرحیم چیزی بیندازند نقص میشود و اگر پرسند که چرا رحمن را بر رحیم
مقدم داشته اند جواب میگوییم که رحمن خاص اللفظ است و عام المعنی
و رحیم عام اللفظ است و خاص المعنی پس لفظ خاص بر لفظ عام مقدم
است

است اگر سایلی سوال کند که چرا در اول هر کتابی بسم الله الرحمن الرحیم
آورده اند جواب میگوییم یکی از سه چیز ملاحظه کرده اند یکی از برای تیمن و تبرک
و یکی از برای متابعت قرآن و یکی از برای موافقت حدیث پیغمبر
و حدیث پیغمبر اینست که کل امر ذی بال لم یبدا فیه بسم الله فهو ابتر
یعنی هر امری عظیم الشانی که در اول او ابتدا به بسم الله الرحمن الرحیم نکرده باشند
ابتر و ناتمام است اعلم ان التصریف الخ بدان بدرستی که تصریف در لغت
عرب بمعنی تغییر است و تغییر گردانیدن چیزیست از حالی بحالی مثل گردا
نیدن بیاض بسوی سواد و تصریف در اصطلاح صرفیان گردانیدن اصل
واحدست که آن مصدر است بسوی مثالهای مختلف از برای معانی چند
که مقصود است و حاصل نمیشود آن معانی مقصوده بسوی مثالهای مختلف
اگر پرسند که چرا اعلم گفت و اقرا نگفت جواب میگوییم که اعلم یعنی بدان
و اقرا یعنی بخوان چیزی را که ندانیم چون بخوانیم و اگر پرسند که چرا اعلم گفت
و افهم نگفت جواب میگوییم که اعلم یعنی بدان و افهم یعنی بفهم چیزی را تا ندانیم
چون بفهمیم اگر پرسند که چرا اعلم گفت و اعرف نگفت جواب میگوییم
که اعلم را در تصدیقات تصور کنند و اعرف را در تصورات چون این علم علم
تصدیقی بود ازین جهت اعلم گفت و اعرف نگفت اگر پرسند که چرا اعلم
ان التصریف گفت و اعلم ان الصرف نگفت جواب میگوییم که تصریف

مصدر باب تفعیل است و باب تفعیل از برای مبالغه و تکثیر است و چون
درین علم مبالغه و صرف بسیار بود ازین جهت اعلم ان التصریف گفت و اعلم
ان الصرف نگفت اگر پرسند که چرا اعلم انّ گفت و اِنّ نگفت جواب
می گوییم که اِنّ مکسوره را در اول کلام بعد از قال و قیل و قلت استعمال
میکنند و اَنّ مفتوحه را در وسط کلام بعد از اعلم و اعلمت استعمال میکنند
چون درینجا بعد از اعلم و اعلمت واقع شده بود ازینجهت اعلم اَنّ گفت
و اِنّ نگفت لغت در لغت عربان بمعنای نطق است و در اصطلاح
صرفیان ما یجری علی لسان القوم یعنی آنچیزیست که جاری گردد
بر زبان هر قومی صناعت در لغت بمعنای پیشه است و در اصطلاح
صرفیان ما یکتسب بدوام المباشرة و تردد العمل یعنی آنچیزیست
که کسب کرده میشود بدوام مباشرت و تردد عمل اگر سایلی سوال
کند که چرا صناعت گفت و اصطلاح نگفت جواب میگوییم صناعت
را استعمال میکنند جایی که معلومات او دانسته شود بتتبع کلام عرب غالبا
و اصطلاح را استعمال میکنند جایی که معلومات او دانسته شود بتعقل غالبا
و چون علم صرف علمیست که تابع کلام عرب می باشد ازینجهت صناعت گفت
و اصطلاح نگفت اگر سایلی سوال کند که فرق میان تغییر و تحویل چیست
جواب میگوییم که تغییر گردانیدن چیزیست از حالی بحالی بحسب حقیقت
عوارض

عوارض و تحویل گردانیدن چیزیست از حالی بحالی بحسب حقیقت اصل
در لغت بمعنی بیخ است و در اصطلاح صرفیان الاصل ما یبتنی علیه غیره یعنی
اصل آنچیزیست بنا نهند بر غیر او را ما دار اصل واحد مصدر است نزد بصریان
و فعل است نزد کوفیان و مصدر اسم حدثیست که جاری گردد بر فعل و در آخر
معنی فارسی او تا و نون باشد یا دال و نون مثل الضرب زدن و القتل کشتن
اگر سایلی سوال کند که شما چه میگویید در چیزی که معنی فارسی او کردن است
و در آخر معنی فارسی او دال و نون هست پس بایستی که مصدر بودی و حال
آنکه مصدر نیست مصنف جواب میگوید که مصدر آنچیزیست که در آخر معنی
فارسی او تا و نون باشد یا دال و نون نه هرچه در آخر معنی فارسی او دال
و نون باشد آن مصدر است واحد در لغت بمعنی تنها بودن است
و در اصطلاح آنست که جزء لفظ او دلالت بر جزء معنی او نکند مثالهای مختلفه
ماضی و مضارع و امر و نهی و اسم فاعل و اسم مفعول و اسم زمان
و اسم مکان و اسم آلت و تثنیه و مره قسم الفعل اما ثلاثی و اما
رباعی الی آخره پس فعل بحسب بر دو قسم یا ثلاثی است یا رباعی
ثلاثی یعنی سه حرفی و رباعی یعنی چهار حرفی و هر یک ازین رباعی و ثلاثی
یا مجرد است یا مزید فیه مجرد آنست که حرفی بر حروف اصلی او زیاده نکرده
باشند مثل نصر و مزید فیه آنست که حرفی بر حروف اصلی او زیاده کرده باشند

اکرم وهر یک ازین ثلاثی و رباعی و مجرد و مزید فیه یا سالم است یا غیر سالم
سالم آنست که سلامت باشد حروف اصلی او از حروف علة و همزه و تضعیف
مثل نصر و غیر سالم آنست که سلامت نباشد حروف اصلی او از حروف
علة و همزه و تضعیف مثل وعد فعل در لغت بمعنی کردنست و در اصطلاح
صرفیان کلمه ایست که دلالت کند بر معنی در نفس خود و مقترن باشد باحد
ازمنهٔ ثلاثه یعنی بیکی از سه زمان که آن زمان ماضی و حال و استقبال است
ماضی یعنی زمان گذشته و حال یعنی زمانی که در او ایم و استقبال یعنی زمان
آینده فعل بر دو قسم است یا ثلاثیست یا رباعی اگر پرسند که چرا ثلاثی را مقدم
داشته اند بر رباعی جواب میگوییم که ثلاثی بحسب طبع مقدم بود بر رباعی
و بحسب وضع نیز مقدم داشته اند تا وضع موافق طبع بوده باشد اگر پرسند
ثلاثی و رباعی گفت خماسی و سداسی نگفت جواب میگوییم که فعل بجوهر کلمه
دلالت میکند بر حدث و بصیغه دلالت میکند بر زمان پس فعل بحسب معنی
ثقیل باشد هرگاه که بحسب لفظ پنج حرف واقع شود پس بحسب لفظ
نیز ثقیل باشد پس جمع شود ثقیل لفظی با ثقیل معنوی و از حد اعتدال
بیرون میرود و نعنی بالسالم الخ و می خواهیم ما که صرفیانیم به فعل سالم آن
آن فعل را که سلامت یابد حروف اصلی او آنچنان حروف اصلی که مقابله کرده
شود به فاء فعله و عین فعله و لام فعله از حروف علة و همزه و تضعیف و حروف

علة

علة واو است و یا و الفی که منقلب باشد از واو و یا مثل وای که دلالت میکند
بر علة و همزه الفی است متحرک مثل أ إ أ و تضعیف در لغت بمعنی
دوچندان بودن است و در اصطلاح صرفیان آنست که دو حرف
اصلی از یک جنس بوده باشد مثل مدّ که در اصل مدد بود دال اول را ساکن
کردند و در دال دویم ادغام کردند مدّ گفتند و ازینجا معلوم شد که اقسام فعل
هشت است اول ثلاثی مجرد سالم مثل نَصَرَ یعنی یاری کرد مردی دویم
ثلاثی مجرد غیر سالم مثل وَعَدَ یعنی وعده داد مردی سیم ثلاثی مزید فیه سالم
مثل ذَهَبَ یعنی برفت مردی چهارم ثلاثی مزید فیه غیر سالم مثل اوقع یعنی
بیند اخت مردی پنجم رباعی مجرد سالم مثل دحرج یعنی در غلطانید مردی
ششم رباعی مجرد غیر سالم مثل وسوسه یعنی وسواس کرد مردی هفتم رباعی
مزید فیه سالم مثل تدحرج یعنی در غلطید مردی هشتم رباعی مزید فیه غیر سالم
مثل توسوسه یعنی وسواس کرد مردی اَمَّا الثُّلاثِیُّ المُجَرَّدُ الخ اما ثلاثی مجرد
یعنی فعلی که ثلاثی باشد یعنی سه حرفی باشد و مجرد باشد یعنی که حرفی بر حروف
اصلی او زیاده نکرده باشند پس اگر باشد ماضی ثلاثی مجرد سالم بر وزن فَعَلَ
مفتوح العین مضارع او بر دو وجه می آید یا بر وزن یفعل می آید بضم
عین الفعل یا بر وزن یفعل می آید بکسر عین الفعل مانند نَصَرَ یَنْصُرُ
و ضَرَبَ یَضْرِبُ نصر فعل ماضی ثلاثی مجرد سالم بر وزن فَعَلَ یَنْصُرُ

که مضارع اوست بر وزن یفعل نصرًا که مصدر اوست بر وزن فعلًا
نصر یعنی یاری کرد ینصر یعنی یاری میکند نصرًا که مصدر اوست یعنی یاری
کردن ضرب فعل ماضی ثلاثی مجرد سالم بر وزن فَعَلَ یضرب که مضارع
اوست بر وزن یفعل ضربًا که مصدر اوست بر وزن فعلًا ضرب یعنی
زد یضرب یعنی میزند ضربًا که مصدر اوست یعنی زدن وَقَدْ یَجِیءُ
الخ و اگر باشد فعل ماضی ثلاثی مجرد سالم بر وزن فعله مفتوح العین
گاه گاه که می آید مضارع او بر وزن یفعل بفتح العین الفعل بشرط آنکه
عین الفعل یا لام الفعل او حرفی از حروف حلق بوده باشد و حروف
حلق شش است همزه و ها و عین و حا و غین و خا مانند سَأَلَ یَسْأَلُ
و مَنَعَ یَمْنَعُ سَأَلَ فعل ماضی ثلاثی مجرد غیر سالم بر وزن فَعَلَ یَسْأَلُ
که مضارع اوست بر وزن یَفْعَلُ سؤالًا که مصدر اوست بر وزن فعالًا
سَأَلَ یعنی سوال کرد یَسْأَلُ یعنی سوال میکند سؤالًا که مصدر اوست یعنی
سوال کردن مَنَعَ فعل ماضی ثلاثی مجرد سالم بر وزن فعل یَمْنَعُ که مضارع
اوست بر وزن یفعل مَنْعًا که مصدر اوست بر وزن فعلًا منع یعنی
منع کرد یمنع یعنی منع میکند منعًا که مصدر اوست یعنی منع کردن اگر
پرسند که شما گفته اید که هرگاه باشد ماضی ثلاثی مجرد سالم بر وزن
فعله مفتوح العین مضارع او بر دو وجه می آید بر وزن یفعل می آید بکسر

عین

عین الفعل یا بر وزن یَفْعُلُ می آید بضم عین الفعل پس چرا که باشد
ماضی ثلاثی مجرد سالم بر وزن فَعَلَ مفتوح العین مضارع او بر وزن
یَفْعَلُ می آید بفتح عین الفعل بشرط آنکه عین الفعل و لام الفعل او حرفی
از حروف حلق بوده باشد جواب میگوییم که حروف حلق ثقیل اند و ضم
و کسره نیز ثقیل اند پس هرگاه که عین الفعل یا لام الفعل حرفی از حروف
حلق بوده باشد مضارع او بر وزن یَفْعِلُ بکسر عین الفعل یا بر وزن
یَفْعُلُ بضم عین الفعل بیاید اجتماع ثقیلین لازم می آید در یک کلمه و از
حد اعتدال بیرون میرود پس بنابرین مضارع او بر وزن یفعل می آید
بفتح عین الفعل که فتحه اخف حرکاتست اگر پرسند که شما گفته که هرگاه
باشد ماضی ثلاثی مجرد سالم بر وزن فَعَلَ مفتوح العین مضارع او بر وزن
یَفْعَلُ می آید بفتح عین الفعل بشرط آنکه عین الفعل یا لام فعل او حرفی
از حروف حلق بوده باشد پس شما چه میگویید در دَخَلَ یَدْخُلُ و رجع یرجع
که مضارع ایشان بر وزن یَفْعَلُ نیامده است و حال آنکه عین
الفعل و لام الفعل ایشان از حروف حلق است جواب میگوییم که ما
نگفته ایم که هر صیغه که عین الفعل یا لام الفعل او حرفی از حروف حلق بوده
باشد واجبست که مضارع او بر وزن یَفْعَلُ بفتح عین الفعل بیاید
بلکه ما گفته ایم که هرگاه باشد ماضی ثلاثی مجرد سالم بر وزن فَعَلَ مفتوح العین

مضارع او بر وزن یفعل می آید بفتح عین الفعل بشرط آنکه عین الفعل یا لام الفعل او حرفی
از حروف حلق بوده باشد وأبَی یأبَی اشاذ این جوابیست از سوال مقدر تقریر سوال
آنست که شما گفته اید که هرگاه باشد ماضی ثلاثی مجرد سالم بر وزن فعل مفتوح العین مضارع
او بر وزن یفعل می آید بفتح عین الفعل هرگاه که عین الفعل یا لام الفعل او حرفی از حروف
حلق بوده باشد پس شما چه میگوئید در أبَی یأبَی که در اصل أبَی یأبَی بوده است و مضارع
او بر وزن یفعل بفتح العین آمده است و حال آنکه عین الفعل و لام الفعل او هیچ کدام
حرف حلق نیست جواب میگوئیم که أبَی یأبَی شاذ است یعنی بر خلاف قاعده و
قیاس است شاذ بر سه قسم است مخالف قیاس و موافق استعمال این قسم
مقبول است موافق قیاس و مخالف استعمال این دو قسم مردود است و أبَی
یأبَی از قسم اول است فَاِنْ کَانَ مَاضِیه عَلی فَعِلَ مَکْسُورِ العَین الخ پس
اگر باشد ماضی ثلاثی مجرد سالم بر وزن فعل مکسور العین مضارع او بر وزن یفعل
می آید بفتح عین الفعل مانند عَلِمَ یَعْلَمُ عِلْمًا عَلِمَ فعل ماضی ثلاثی مجرد سالم بر وزن فَعِلَ یَعْلَمُ
که مضارع اوست بر وزن یَفْعَلُ عِلْمًا که مصدر اوست بر وزن فعلاً علم یعنی دانست
یعلم یعنی می داند علماً یعنی دانستن این جوابیست از سوال مقدر تقریر سوال آنکه
شما گفته اید که هرگاه باشد ماضی ثلاثی مجرد سالم بر وزن فَعِلَ مکسور العین مضارع
او بر وزن یفعل می آید بفتح عین الفعل پس شما چه میگوئید در حَسِبَ یَحْسِبُ
که ماضی او بر وزن فَعِلَ مکسور العین آمده است و مضارع او بر وزن یَفْعِلُ

بفتح

بفتح عین الفعل نیامده است مصنف جواب میگوید اِلَّا مَا شَذَّ مِنْ نَحْوِ حَسِبَ یَحْسِبُ
و اخواته مگر آنچه اندکیست که می آید مضارع او بر وزن یَفْعِلُ بکسر عین الفعل
مانند حَسِبَ یَحْسِبُ و اخواتِ او که آن وَلِیَ یَلِی و وَمِقَ یَمِقُ و یَئِسَ یَیْئِسُ
است حَسِبَ فَعِلَ ماضی ثلاثی مجرد سالم بر وزن فَعِلَ یَحْسِبُ که مضارع اوست
بر وزن یَفْعِلُ حِسْبانًا که مصدر اوست بر وزن فِعلانًا حَسِبَ یعنی پنداشت یَحْسِبُ
یعنی می پندارد حسبانًا که مصدر اوست یعنی پنداشتن وَاِنْ کَانَ مَاضِیه
عَلی فَعُلَ مَضْمُومِ العَین الخ و اگر باشد ماضی ثلاثی مجرد سالم بر وزن فَعُلَ
مضموم العین پس مضارع او بر وزن یَفْعُلُ می آید بضم عین الفعل مانند
حَسُنَ یَحْسُنُ حُسْنًا حَسُنَ فعل ماضی ثلاثی مجرد سالم بر وزن فَعُلَ یَحْسُنُ که مضارع
اوست بر وزن یَفْعُلُ حُسْنًا که مصدر اوست بر وزن فُعلاً حَسُنَ یعنی خوب
شد یَحْسُنُ یعنی خوب میشود حسنًا که مصدر اوست یعنی خوب شدن فایده
ثلاثی مجرد شش بابست سه باب اصل و سه باب فرع الغرض باب
که اصل است آنست که حرکت عین الفعل مضارع او مغایر حرکت عین
الفعل ماضی او بوده باشد و آن سه باب که فرع است آنست که حرکت
عین الفعل مضارع او موافق حرکت عین الفعل ماضی او بوده باشد
اگر سایلی سوال کند که چرا آن سه باب که حرکت عین الفعل مضارع
او مغایر حرکت عین الفعل ماضی او بوده باشد اصل است و آن سه باب

که حرکت عین الفعل مضارع او موافق حرکت عین الفعل ماضی او بوده باشد
فرع است جواب میگوئیم که ماضی اصل است و مضارع فرع و معنی ماضی
مغایر معنی مضارع است بواسطه آنکه ماضی دلالت در زمان گذشته میکند و مضارع
دلالت بر زمان آینده پس در لفظ نیز آنچه مغایر است اصل است و آنچه موافق
است فرع تا لفظ موافق معنی بوده باشد اَمَّا الرُّبَاعِیُّ المُجَرَّدُ الخ اما فعل
رباعی مجرد یعنی فعلی که رباعی باشد یعنی چهار حرفی باشد و مجرد باشد یعنی حرفی از
حروف اصلی او زیاده نکرده باشند پس میزان او فعلل است همچو دَحْرَجَ یُدَحْرِجُ
دَحْرَجَةً و دِحْرَاجًا دحرج فعل ماضی رباعی مجرد سالم بر وزن فعلل یدحرج که مضا
رع اوست بر وزن یُفَعْلِلُ دَحْرَجَةً و دِحْرَاجًا که مصدر اوست بر وزن فَعْلَلَةً
و فِعلالاً دحرج یعنی سنگ از کوه در غلطانید یدحرج یعنی سنگ از کوه در میغلطاند
دحرجة و دحراجا یعنی سنگ از کوه در غلطانیدن اگر سایلی سوال کند که چرا ثلاثی
مجرد شش بابست و رباعی مجرد یک باب جواب میگوئیم که ثلاثی مجرد خفیف
بود بواسطه آنکه سه حرفی بود و رباعی مجرد ثقیل بود بواسطه آنکه چهار حرفی
بود پس بنابرین او را شش باب نام نهادند و این را یک باب اَمَّا الثُّلَاثِیُّ
المَزِیدُ فِیهِ الخ اما فعل ثلاثی مزید فیه یعنی فعلی که ثلاثی باشد یعنی سه حرفی
باشد که حرفی بر حروف اصلی او زیاده کرده باشند پس او بر سه قسم است
قسم اول ثلاثی مزید فیه آنست که نوع باشند ماضی او بر چهار حرف باب

اول

اول از قسم اول ثلاثی مزید فیه باب افعال است همچو اَفْعَلَ مانند اکرم یکرم اکراما
اکرم در اصل کرم بود ثلاثی مجرد بود خواستند که مزید فیه کردانند نقل کردند بباب
افعال قاعده باب افعال آنست که همزه پیش از فاء الفعل بر و زیاده کنند
ما نیز زیاده کردیم اکرم شد اکرم فعل ماضی ثلاثی مزید فیه سالم بر وزن افعل یکرم
که مضارع اوست بر وزن یفعل اکراما که مصدر اوست بر وزن افعالا اکرم
یعنی گرامی کردانید یکرم یعنی گرامی میکرداند اکراما که مصدر اوست یعنی گرامی
کردانیدن و فَعَّلَ نحو فَرَّحَ یُفَرِّحُ تَفْرِیحًا باب دویم از قسم اول ثلاثی مزید فیه
باب تفعیل است همچو فَعَّلَ مانند فَرَّحَ یُفَرِّحُ تَفْرِیحًا فَرَّحَ در اصل فرح بود ثلاثی مجرد
بود خواستند که مزید فیه کردانند نقل کردند به باب تفعیل و قاعده باب تفعیل آنست
که عین الفعلش را مکرر کردانند ما نیز مکرر کردانیدیم فررح شد رای اول را
ساکن کردند و در دویم ادغام کردند فَرَّحَ شد فرح فعل ماضی ثلاثی مزید فیه
سالم بر وزن فعل یفرح که مضارع اوست بر وزن یفعل تفریحا که مصدر
اوست بر وزن تفعیلا فرح یعنی شاد کردانید یفرح یعنی شاد میکرداند
تفریحا که مصدر اوست یعنی شاد کردانیدن و فاعل نحو قاتل یقاتل
مقاتلة و قتالا و قیتالا باب سیم از قسم اول ثلاثی مزید فیه باب مفاعله
است همچو فاعل مانند قاتل یقاتل مقاتلةً و قتالاً و قیتالاً قاتل در اصل
قاتل در اصل قتل بود ثلاثی مجرد بود خواستند که مزید فیه کردانند نقل

کردند بباب مفاعل و قاعده باب مفاعل آنست که الفی میان فاء الفعل
و عین الفعل او در آورند ما نیز در آوردیم قاتل شد قاتل فعل ماضی ثلاثی مزید
فیه سالم بر وزن فاعل یقاتل که مضارع اوست بر وزن یفاعل مقاتلةً و قتالاً
و قیتالاً که مصدر اوست بر وزن مفاعلةً و فعالاً و فیعالاً قاتل یعنی کار
زار کرد یقاتل یعنی کار زار میکند مقاتلةً و قتالاً و قیتالاً که مصدر اوست
یعنی کارزار کردن الثانی ما کان ماضیه علی خمسة احرف
قسم دویم ثلاثی مزید فیه آنست که باشد که ماضی او بر پنج حرف اما اوله
التاء اما آنچه اول او تا است مثل تفعّل نحو تکسّر یتکسّر تکسّراً باب
دویم از قسم دویم ثلاثی مزید فیه باب تفعلست همچو تفعّل مانند تکسّر
یتکسّر تکسّراً تکسّر در اصل کسر بود ثلاثی مجرد بود خواستیم که ثلاثی مزید فیه
گردانیم نقل کردیم او را به باب تفعّل و قاعده باب تفعّل آنست که تای
بیش از فاء الفعل بر وزیاده کنند ما نیز کردیم و عین الفعل او را مکرر
گردانند ما نیز مکرر گردانیدیم تکسسر شد سین اول را ساکن کردند
و در سین دویم ادغام کردند تکسّر شد تکسّر فعل ماضی ثلاثی مزید فیه
سالم بر وزن تفعّل یتکسّر که مضارع اوست بر وزن یتفعّل تکسّراً
که مصدر اوست بر وزن تفعّلاً تکسّر یعنی شکسته شد یتکسّر یعنی شکسته
میشود تکسّراً که مصدر اوست شکسته شدن و تفاعل نحو تباعد یتباعد

تباعداً

تباعداً باب دویم از قسم دویم ثلاثی مزید فیه باب تفاعل است همچو تفاعل مانند
تباعد یتباعد تباعداً تباعد در اصل بعد بود ثلاثی مجرد بود خواستند که مزید فیه
گردانند نقل کردند او را بباب تفاعل و قاعده باب تفاعل آنست که تای بیش
از فاء الفعل و الفی میان عین الفعل و لام الفعل بر وزیادکنند و ما نیز زیاده کردیم
تباعد شد تباعد فعل ماضی ثلاثی مزید فیه سالم بر وزن تفاعل یتباعد که مضارع
اوست بر وزن یتفاعل تباعداً که مصدر اوست بر وزن تفاعلاً تباعد یعنی
دور شد یتباعد یعنی دور میشود تباعداً که مصدر اوست یعنی دور شدن
اما اوله الهمزة اما آنچه اول او همزه است مثل انفعل نحو انقطع ینقطع
انقطاعاً انقطع در اصل قطع بود ثلاثی مجرد بود خواستند که مزید فیه گردانند
نقل کردند او را بباب انفعال و قاعده باب انفعال آنست که همزه
و نونی بیش از فاء الفعل بر وزیاده کنند ما نیز زیاده کردیم انقطع شد
انقطع فعل ماضی ثلاثی مزید فیه سالم بر وزن انفعل ینقطع که مضارع
اوست بر وزن ینفعل انقطاعاً که مصدر اوست بر وزن انفعالاً انقطع
یعنی بریده شد ینقطع یعنی بریده میشود انقطاعاً که مصدر اوست یعنی
بریده شدن باب سیم از قسم دویم ثلاثی مزید فیه باب افتعال است
همچو افتعل مانند اجتمع یجتمع اجتماعاً اجتمع در اصل جمع بود ثلاثی مجرد
بود خواستند که مزید فیه گردانند نقل کردند او را بباب افتعال و قاعده

باب افتعال آنکه همزه بیش از فاء الفعل و تای بعد از فاء الفعل بر وزیاده
کنند ما نیز زیاده کردیم اجتمع شد یجتمع که مضارع اوست بر وزن یفتعل اجتماعاً
که مصدر اوست بر وزن افتعالاً اجتمع یعنی جمع شد یجتمع یعنی جمع میشود اجتماعاً
اجتماعاً که مصدر اوست یعنی جمع شدن باب چهارم از قسم دویم ثلاثی
مزید فیه باب افعلالست همچو افعلّ مانند احمرّ یحمرّ احمراراً احمر در اصل حمر
بود ثلاثی مجرد بود خواستند که مزید فیه گردانند نقل کردند او را بباب افعلال
و قاعده باب افعلال که همزه بیش از فاء الفعل بر وزیاده کنند و لام الفعل
را مکرر گردانند زیاده کردند و مکرر گردانیدند احمرر شد رای اول را ساکن
کردند و در دویم ادغام کردند احمرّ شد احمرّ فعل ماضی ثلاثی مزید فیه سالم
بر وزن افعلّ یحمرّ که مضارع اوست بر وزن یفعلّ احمراراً که مصدر اوست
بر وزن افعلالاً احمرّ یعنی سرخ شد یحمرّ یعنی سرخ میشود احمراراً که مصدر اوست
یعنی سرخ شدن الثالث الخ قسم سیم ثلاثی مزید فیه آنست که باشد
ماضی او بر شش حرف باب اول از قسم سیم ثلاثی مزید فیه باب
استفعال است همچو استفعل مانند استخرج یستخرج استخراجاً استخرج
در اصل خرج بود ثلاثی مجرد بود خواستند که مزید فیه گردانند نقل کردند
او را بباب استفعال و قاعده باب استفعال که همزه و سین و
تای بیش از فاء الفعل بر وزیاده کنند ما نیز زیاده کردیم استخرج شد

استخرج

استخرج فعل ماضی ثلاثی مزید فیه سالم بر وزن استفعل یستخرج که مضارع
اوست بر وزن یستفعل استخراجاً که مصدر اوست بر وزن استفعالاً
استخرج یعنی طلب بیرون آمدن کرد یستخرج یعنی طلب بیرون آمدن
میکند استخراجاً که مصدر اوست یعنی طلب بیرون آمدن کردن باب
دویم از قسم سیم ثلاثی مزید فیه باب افعیلال است همچو افعالّ مانند احمارّ یحمارّ
احمیراراً احمار در اصل حمر بود ثلاثی مجرد بود خواستند که مزید فیه گردانند نقل کردند
او را بباب افعیلال قاعده باب افعیلال آنست که همزه بیش از فاء الفعل
و الفی میان عین الفعل و لام الفعل او در آورند و لام الفعل او را مکرر گردانند
زیاده کردند و مکرر گردانیدند احمارر شد رای اول را ساکن کردند و در رای
دویم ادغام کردند احمارّ گفتند احمارّ فعل ماضی ثلاثی مزید فیه سالم بر وزن افعالّ
یحمارّ که مضارع اوست بر وزن یفعالّ احمیراراً که مصدر اوست بر وزن افعیلالاً
احمارّ یعنی بغایت غایت سرخ شد یحمارّ یعنی بغایت غایت سرخ میشود احمیراراً
یعنی بغایت غایت سرخ شدن باب سیم از قسم سیم ثلاثی مزید فیه باب افعیعا
ل است همچو افعوعل مانند اعشوشب یعشوشب اعشیشاباً اعشوشب در اصل
عشب بود ثلاثی مجرد بود خواستند که مزید فیه گردانند نقل کردند بباب افعیعا
ل قاعده باب افعیعال آنست که همزه بیش فاء الفعل و شین و واوی
میان فاء الفعل و عین الفعل در آورند ما نیز در آوردیم اعشوشب شد

اعثوثب فعل ماضی ثلاثی مزیدٌ فیه سالم بر وزن افعوعل یعثوثب که مضارع
اوست بر وزن یفعوعل اعثیثابا که مصدر اوست بر وزن افعیعالاً
اعثوثب یعنی زمین برگیاه شد یعثوثب یعنی زمین برگیاه میشود اعثیثاباً
که مصدر اوست یعنی زمین برگیاه شدن باب چهارم از قسم سیم ثلاثی مزید فیه
باب افعوّال است همچو افعوّل مانند اجلوّذ یجلوّذ اجلوّاذاً اجلوذ در اصل
جلذ بود ثلاثی مجرد بود خواستند که مزیدٌ فیه گردانند نقل کردند بباب افعوّال
قاعده باب افعوّال آنست که همزه پیش از فاء الفعل بر وز زیاده کنند
ما نیز زیاده کردیم و دو واو میان عین الفعل و لام الفعل زیاده کنند
ما نیز زیاده کردیم اجلوَوَذ شد واو اول را ساکن کردند و در واو دویم
ادغام کردند اجلوّذ گفتند اجلوّذ فعل ماضی ثلاثی مزید فیه سالم بر وزن افعوّل
یجلوّذ که مضارع اوست بر وزن یفعوّل اجلوّاذاً که مصدر اوست بر وزن
افعوّالاً اجلوّذ یعنی شتر بشتاب رفت یجلوّذ یعنی شتر بشتاب میرود
اجلوّاذاً که مصدر اوست یعنی شتر بشتاب رفتن باب پنجم از قسم
سیم ثلاثی مزید فیه باب افعنلال است همچو افعنلل مانند اقعنسس یقعنسس
اقعنساساً اقعنسس در اصل قعس بود ثلاثی مجرد بود خواستند
که مزیدٌ فیه گردانند نقل کردند او را بباب افعنلال قاعده باب
افعنلال آنست که همزه پیش از فاء الفعل و نونی بعد از عین الفعل

وسینی

وسینی بعد از لام الفعل بر وز زیاده کنند ما نیز زیاده کردیم اقعنسس شد
اقعنسس فعل ماضی ثلاثی مزید فیه سالم بر وزن افعنلل یقعنسس که
مضارع اوست بر وزن یفعنلل اقعنساساً که مصدر اوست بر وزن
افعنلالاً اقعنسس یعنی قوز پشت شد یقعنسس یعنی قوز پشت میشود
اقعنساساً که مصدر اوست یعنی قوز پشت شدن باب ششم از قسم
سیم ثلاثی مزید فیه باب افعنلاء است همچو افعنلی مانند اسلنقی یسلنقی
اسلنقاءً اسلنقی در اصل سلق بود ثلاثی مجرد بود خواستند که مزید فیه
گردانند نقل کردند بباب افعنلاء و قاعده باب افعنلاء آنست که همزه
پیش از فاء الفعل و نونی بعد از عین الفعل و یایی بعد از لام الفعل
بر وز زیاده کنند ما نیز زیاده کردیم اسلنقی شد یا متحرک ماقبل مفتوح
قلب بالف کردند اسلنقی شد اسلنقی فعل ماضی ثلاثی مزید فیه
سالم بر وزن افعنلی یسلنقی که مضارع اوست بر وزن یفعنلی
اسلنقاءً که مصدر اوست بر وزن افعنلاءً اسلنقی یعنی پشت
باز خوابید یسلنقی یعنی پشت باز می خوابد اسلنقاءً که مصدر اوست
یعنی پشت خوابیدن اما الرباعی المزید فیه الخ اما فعل رباعی مزید فیه
یعنی فعلی که رباعی باشد یعنی چهار حرفی باشد و مزید فیه باشد یعنی
حرفی بر حروف اصلی او زیاده کرده باشند پس او را سه مثال است

مثال اول باب تفعلل است همچو تفعلل مانند تدحرج یتدحرج تدحرجاً تدحرج
در اصل دحرج بود رباعی مجرد بود خواستند که مزید فیه گردانند نقل کردند
او را بباب تفعلل و قاعده باب تفعلل آنست که تایی پیش از فاء الفعل
بر وز زیاده کنند ما نیز زیاده کردیم تدحرج شد تدحرج فعل ماضی رباعی مزیدٌ فیه
سالم بر وزن تفعلل یتدحرج که مضارع اوست بر وزن یتفعلل تدحرجاً
که مصدر اوست بر وزن تفعللاً تدحرج یعنی سنگ از کوه در غلطانید یتدحرج
یعنی سنگ از کوه در می غلطاند تدحرجاً که مصدر اوست یعنی سنگ از کوه
در غلطانیدن مثال دویم باب افعنلال است همچو افعنلل مانند احرنجم
یحرنجم احرنجاماً احرنجم در اصل حرجم بود رباعی مجرد بود خواستیم که مزید فیه
گردانیم نقل کردیم او را بباب افعنلال قاعده باب افعنلال آنست که همزه
پیش از فاء الفعل و نونی میان عین الفعل و لام الفعل بر وز زیاده کنند
ما نیز زیاده کردیم احرنجم شد احرنجم فعل ماضی رباعی مزید فیه سالم بر وزن
افعنلل یحرنجم که مضارع اوست بر وزن یفعنلل احرنجاماً که مصدر اوست مصدر
بر وزن افعنلالاً احرنجم یعنی جراحت سر بهم داد یحرنجم یعنی جراحت
سر بهم میدهد احرنجاماً که مصدر اوست یعنی جراحت سر بهم دادن
مثال سیم باب افعلّال است همچو افعلّل مانند اقشعر یقشعر اقشعراراً
اقشعر در اصل قشعر بود رباعی مجرد بود خواستند که مزید فیه گردانند

نقل

نقل کردند بباب افعلّال قاعده باب افعلّال آنست که همزه پیش از
فاء الفعل بر وز زیاده کنند و لام الفعلش را مکرر گردانند زیاده کردند
و مکرر گردانیدند اقشعرر شد رای اول را ساکن کردند و در دویم
ادغام کردند اقشعر شد اقشعر فعل ماضی رباعی مزید فیه سالم بر وزن
افعلّل یقشعر که مضارع اوست بر وزن یفعلّل اقشعراراً که مصدر اوست
بر وزن افعلّالاً اقشعر یعنی موی بر بدن برخواست و اندام لرزید
یقشعر یعنی اندام میلرزد و موی بر بدن میخیزد اقشعراراً که مصدر اوست
یعنی اندام لرزیدن و موی بر بدن برخواستن تنبیه
الفعل اما متعدٍ وَهُوَ الذی یتعدی الی مفعولٌ به تنبیه در
لغت بمعنای آگاه گردانیدن است مر متعلم را و در اصطلاح
صرفیان استحضار ما سبق است و انتظار ما سیأتی فعل بحسب
معنی بر دو قسم است یا متعدی است یا غیر متعدی اما فعل متعدی
آنست که در گذرد از فاعل و برسد به مفعولٌ به کقولک ضربت زیداً
همچو گفتن تو ضربت زیداً یعنی زدم من زید را زدن که فعل است در
گذشته است از فاعل و رسیده است به مفعولٌ به که آن زید است
و یسمی الخ و نام نهاده میشود نیز این فعل متعدی را واقع و
متجاوز و واقعش چرا میگویند میگوییم از جهت آنکه فعل به مفعولٌ به

واقع شد و متجاوز چرا میگوییم از جهت آنکه فعل از فاعل درگذشته است
اما غیر متعدی الخ اما فعل غیر متعدی آنست که درنگذرد از فاعل و نرسد
بمفعول به کقولک همچو گفتن تو حسن زیدٌ یعنی نیکو شد زید حسن که نیکویی
است درنگذشته است از فاعل و نرسیده است به مفعول به که آن زید است
ویسمی لازمًا الخ و نام نهاده میشود این فعل غیر متعدی را لازم و غیر واقع لازم
است چرا میگویند میگوییم از جهت آنکه فعل لازمه فاعل خود است و هرگز از وی
منفک نمیشود و غیر واقعش چرا میگویند میگوییم از جهت آنکه فعل به مفعول به
واقع نشده است وتعدیته فی الثلاثی المجرد الخ و متعدی کردانیدن فعل
غیر متعدی در ثلاثی مجرد به تضعیف عین است یا بهمزه باب افعال کقولک
همچو گفتن تو فرحت زیدًا واجلسته فرحت زیدًا در اصل فرح زیدٌ بود یعنی شاد
شد زید فعل لازم بود خواستند که متعدی کردانند نقل کردند بباب تفعیل
و قاعده باب تفعیل آنست که عین الفعلش را مکرر کردانند مکرر کردانیدند
فرح شد رای اول را ساکن کردند و در دویم ادغام کردند تا که علامت فاعل
بود در آخرش در آوردند و زید که فاعل بود مفعول کردانیدند فرحت زیدًا شد
یعنی شاد کردانیدم من زید را واجلسته در اصل جلس زیدٌ بود یعنی نشست
زید فعل لازم بود خواستند که متعدی کردانند نقل کردند بباب افعال و قاعده
باب افعال آنست که همزه پیش از فاء الفعل بر وزن زیاده کنند زیاده کردند و تا

که

که علامت فاعل بود در آخرش در آوردند و هو که ضمیر بود بجای زید در آوردند
اجلسته گفتند یعنی نشانیدم من زید را وتعدیته الخ و متعدی کردانیدن
فعل غیر متعدی بحرف جر است در همه باب یا مانند ذهبت بزیدٍ در اصل
ذهب زیدٌ بود یعنی رفت زید فعل لازم بود خواستند که متعدی کردانند
بحرف جر تا که علامت فاعل بود در آخرش در آوردند و زید که فاعل بود
مفعول کردانیدند و با که حرف جر بود بر سر زید در آوردند ذهبت بزیدٍ گفتند
یعنی بردم من زید را وانطلقت به الخ در اصل انطلق زیدٌ بود یعنی
رها شد زید فعل لازم بود خواستند که متعدی کردانند بحرف جر تا که علامت
فاعل بود در آخرش در آوردند و هو که ضمیر بود بجای زید در آوردند و با که
حرف جر بود بر سر ضمیر در آوردند انطلقت به گفتند یعنی رها کردم من
زید را فصـــــــل فی امثلة التصریف الخ فصل در لغت
بمعنی جدا ساختن است و در اصطلاح آنست که جدایی اندازد میان دو
بحث مختلف فصلیست در بیان مثالهای کردانیدن این افعال اما
الماضی الخ اما فعل ماضی پس ماضی فعلیست که دلالت کند بر معنی که آن
معنی یافت شده باشد در زمان ماضی اگر سایلی سؤال کند که این تعریف
که شما ماضی را کرده اید تعریف شی بنفس لازم می آید از جهت آنکه ماضی
را بماضی تعریف کرده اید و این تعریف جایز نیست و خوب نمی باشد

جواب میگوییم که تعریف شی بنفس نیست از جهت آنکه از ماضی اول ماضی لغوی
می خواهیم و از ماضی ثانی ماضی اصطلاحی و میگوییم که ماضی در اصطلاح فعلیست
که دلالت کند بر معنی که آن معنی یافت شده باشد در زمان ماضی فالمبنی
للفاعل الخ پس مبنی از برای فاعل از فعل ماضی آنست که باشد اول او مفتوح
یا آنست که باشد اول متحرکش معتبر از و مفتوح مثل انقطع واجتمع واستخرج که اول
اول متحرک معتبر از ین همزه است و همزه اعتبار ندارد مثاله
مثال مبنی از برای فاعل از فعل ماضی از فعل نصر آمده است نصر فعل ماضی
ثلاثی مجرد سالم بر وزن فعل مبنی از برای فاعل موضوع از برای مفرد مذکر
غایب معناش یعنی یاری کرد یکمرد غایب در زمان گذشته نصرا فعل ماضی
ثلاثی مجرد سالم بر وزن فعلا الف علامت تثنیه است مبنی از برای فاعل
موضوع از برای تثنیه مذکر غایب معناش یاری کردند دو مردان غایب
در زمان گذشته نصروا فعل ماضی ثلاثی مجرد سالم بر وزن فعلوا واو علامت
جمع مذکر مبنی از برای فاعل موضوعست از برای جمع مذکر غایب معناش
یاری کردند ایشان جماعت مردان غایب در زمان گذشته نصرت
ماضی ثلاثی مجرد سالم بر وزن فعلت تا علامت تأنیثست مبنی از برای
فاعل موضوع از برای مفرد مؤنث غایبه معناش یاری کرد یکزن غایبه
در زمان گذشته نصرتا فعل ماضی ثلاثی مجرد سالم بر وزن فعلتا تا

علامت

علامت تأنیث الف علامت تثنیه موضوعست از برای تثنیه مؤنث غایبه
معناش یاری کردند دو زنان غایبه در زمان گذشته نَصَرْنَ فعل ماضی
ثلاثی مجرد سالم بر وزن فعلن نون علامت جمع مؤنث موضوعست از برای
جمع مؤنث غایبه معناش یاری کردند جماعت زنان غایبه در زمان
گذشته نَصَرْتَ فعل ماضی ثلاثی مجرد سالم بر وزن فَعَلْتَ تای مفتوح
علامت مخاطب موضوعست از برای مفرد مذکر حاضر معناش یاری
کردی یکمرد حاضر در زمان گذشته نَصَرْتُما فعل ماضی ثلاثی مجرد سالم بر وزن
فعلتما تما علامت تثنیه مخاطب معناش یاری کردید شما دو مردان
حاضر در زمان گذشته نصرتم فعل ماضی ثلاثی مجرد سالم بر وزن فعلتم موضو
عست از برای جمع مذکر حاضر معناش یاری کردید شما جماعت مردان
حاضر در زمان گذشته نصرتِ فعل ماضی ثلاثی مجرد سالم بر وزن فعلتِ
تای مکسور علامت مفرد مخاطبه موضوعست از برای مفرد مؤنث حاضره
معناش یاری کردی تو یکزن حاضره در زمان گذشته نصرتما فعل
ماضی ثلاثی مجرد سالم بر وزن فعلتما موضوعست از برای تثنیه مؤنث حاضره
معناش یاری کردید شما دو زنان حاضره در زمان گذشته نَصَرْتُنَّ فعل
ماضی ثلاثی مجرد سالم بر وزن فَعَلْتُنَّ موضوعست از برای جمع مؤنث
حاضره معناش یاری کردید شما جماعت زنان حاضره در زمان گذشته

نَصَرْتُ فعل ماضی ثلاثی مجرد سالم بر وزن فعلتُ موضوعست از برای متکلم وحده معنایش
یاری کردم من ~~ویا~~ در زمان گذشته نصرنا فعل ماضی ثلاثی مجرد سالم بر وزن فعلنا
موضوعست از برای متکلم مع الغیر معنایش یاری کردیم ما دو مرد یا دو زن یا بیشتر در زمان
گذشته وقس علی هذا الخ وقیاس کن بر این مثالها که گفتیم فعلل را مانند دحرج
وافتعل را مانند اجتمع وانفعل را مانند انقطع وافعالّ را مانند احمارّ وافعوعل
را مانند اعشوشب وغیر اینها را این جوابست از سؤال مقدر و تقریر سؤال
آنست که شما گفته اید که مبنی از برای فاعل از فعل ماضی آنست که باشد اول او مفتوح
یا آنست که باشد اول متحرک معتبر او مفتوح پس شما چه میگویید در اجتمع وانقطع
واستخرج که اول متحرک معتبر ایشان همزه است و همزه مکسور است مصنف
جواب میگوید ولا تعتبر الالفات الخ یعنی اعتبار ندارد در حرکات
الفاتی که در اوایل این افعال اند پس بدرستی که این الفات زیاده اند
ثابت می باشند در اول کلام و می افتند در وسط کلام فالمبنی للمفعول
پس مبنی از برای مفعول از فعل ماضی آنست که نام برده نشود فاعل او را
اگر پرسند که چرا فاعلش را نام نمی برند جواب میگوییم یا از آن جهت نام نبرده
اند که نخواهند که کسی علم بفاعل آن فعل پیدا کند یا از این جهت فاعلش را
نام نبرده اند که فاعلش معلوم نیست یا آنکه فاعل معلوم است اما از جهت
تحقیر نام نبرده اند یا فاعلش را از جهت تعظیم نام نبرده اند آنست

که باشد

که باشد اول او مضموم همچو فُعِلَ مانند نُصِرَ یعنی یاری کرده شد یک مرد غایب در زمان
گذشته وأُفْعِلَ مانند أُکْرِمَ یعنی گرامی داشته شد یک مرد غایب در زمان گذشته
وفُعْلِلَ مانند دُحْرِجَ یعنی سنگ از کوه در غلطانیده شد یک مرد غایب در زمان گذشته
وفوعل مانند قوتل یعنی کشته شد یک مرد غایب در زمان گذشته وفُعِّلَ مانند
فُرِّحَ یعنی شاد کرده شد یک مرد غایب در زمان گذشته یا آنست که باشد اول متحرک
معتبر او مضموم همچو اُفْتُعِلَ مانند اجتمع یعنی جمع کرده شد یک مرد غایب در زمان
گذشته واُسْتُفْعِلَ مانند استخرج یعنی طلب بیرون آمدن کرده شد یک مرد
غایب در زمان گذشته وهمزة الوصل تتبع هذا المضموم فی الضم الخ وهمزه
وصل تابع این مضموم است در ضم وحرفی پیش از حرف آخر او مکسور
می باشد همیشه مانند نُصِرَ زیدٌ واستخرج المال نُصِرَ زیدٌ در اصل نصر زید بود
مبنی از برای فاعل بود خواستند که مبنی از برای مفعول گردانند اولش
را مضموم گردانیدند وحرفی پیش از حرف آخر او را مکسور کردند نُصِرَ زیدٌ
گفتند یعنی یاری کرده شد زید را واُسْتُخْرِجَ المال در اصل استخرج المال
بوده است مبنی از برای فاعل بود خواستند که مبنی از برای مفعول گردانند
اولش را مضموم گردانیدند وحرفی پیش از حرف آخر او را مکسور گردانیدند
استخرج المال گفتند یعنی طلب بیرون آمدن کرده شد مال را اما
المضارع الخ اما مضارع در لغت بمعنای مشابه است چنانکه

گفته اند ضارع یضارع مضارعةً و در اصطلاح آنست که باشد در اول
یکی از زواید اربعه و این زواید اربع چهار است همزه است و نون
است و تا است و یا و جمع کرده اند این حروف را بر لفظ أَنَیْتُ
وأَتَیْنَ ونَأْتِی وبدرستی که همزه از برای متکلم وحده است ونون
از برای متکلم مع الغیر والتاء للمخاطب الخ وتا از برای مخاطب می باشد
خواه مفرد باشد وخواه تثنیه وخواه جمع خواه مذکر وخواه مؤنث وتا
از برای مفرد مؤنث غایبه وتثنیه مؤنث غایبه هم می باشد والیاء للغا
یب الخ ویا از برای مذکر غایب می باشد خواه مفرد باشد خواه تثنیه وخواه جمع
ویا از برای جمع مؤنث غایبه هم می باشد وهذا یصلح للحال والاستقبال
واین فعل مضارع صلاحیت حال واستقبال هر دو دارد گویی تو
یَفْعَلُ الآن یعنی میکند این زمان ونام نهاده می شود این نوع فعل
مضارع را حال وحاضر ویَفْعَلُ غداً یعنی می کند فردا ونام نهاده میشود
این نوع فعل مضارع را مستقبل یعنی آینده فاذا ادخلت الخ پس هر
گاه داخل کنی تو بر سر فعل مضارع حرف سین یا سوف را پس گویی
تو سیفعل یعنی زود باشد بکند او سوف یفعل یعنی زود تر باشد بکند
وخاص گردانیده میشود این نوع فعل مضارع را بزمان استقبال
فالمبنی للفاعل الخ پس مبنی از برای فاعل از فعل مضارع آنست که باشد

حرف

حرف مضارع از او مفتوح مگر آنکه باشد ماضی او بر چهار حرف پس بدرستی که حرف مضارع
از او مضموم می باشد همیشه مانند یُدَحْرِجُ ویُکْرِمُ ویُقَاتِلُ ویُفَرِّحُ وعلامت بناء ونشانه
بناء این چهار باب از مبنی از برای فاعل بودن حرفیست پیش از حرف آخر
او مکسور همیشه یعنی مبنی از برای فاعل این چهار باب بدان دانسته که آن حرفی
است که پیش از حرف آخر اوست مکسور می باشد ودر مبنی از برای مفعول مفتوح
می باشد چنانکه بیاید مثاله مثال مبنی از برای فاعل از فعل مضارع آنست از یَفْعُلُ
یَنْصُرُ آمده است ینصر فعل مضارع ثلاثی مجرد سالم بر وزن یفعل موضوعست از برای
از برای مفرد مذکر غایب یعنی یاری میکند یک مرد غایب در زمان آینده ینصران
ینصران فعل مضارع ثلاثی مجرد سالم بر وزن یفعلان موضوعست از برای تثنیه مذکر غایب
یعنی یاری میکنند دو مردان غایب در زمان آینده ینصرون فعل مضارع ثلاثی مجرد
سالم بر وزن یفعلون موضوعست از برای جمع مذکر غایب یعنی یاری میکنند جماعت
مردان غایب در زمان آینده تَنْصُرُ فعل مضارع ثلاثی مجرد سالم بر وزن تفعل
موضوعست از برای مفرد مؤنث غایبه یعنی یاری میکند یک زن غایبه در زمان
آینده تنصران فعل مضارع ثلاثی مجرد سالم بر وزن تفعلان موضوعست
از برای تثنیه مؤنث غایبه یعنی یاری میکنند دو زنان غایبه در زمان آینده
ینصرن فعل مضارع ثلاثی مجرد سالم بر وزن یفعلن موضوعست از برای جمع
مؤنث غایبه یعنی یاری میکنند جماعت زنان غایبه در زمان آینده تنصر

فعل مضارع ثلاثی مجرد سالم بر وزن تفعل موضوعست از برای مفرد مذکر حاضر یعنی یاری
میکنی تو یکمرد حاضر در زمان آینده تنصران فعل مضارع ثلاثی مجرد سالم بر وزن
تفعلان موضوعست از برای تثنیه مذکر حاضر یعنی یاری میکنید شما دو مرد
حاضر در زمان آینده تنصرون فعل مضارع ثلاثی مجرد سالم بر وزن تفعلون
موضوعست از برای جمع مذکر حاضر یعنی یاری میکنید شما جماعت مردان حاضر
در زمان آینده تنصرین فعل مضارع ثلاثی مجرد سالم بر وزن تفعلین مو
ضوعست از برای مفرد مؤنث حاضره یعنی یاری میکنی تو یکزن حاضره در
زمان آینده تنصران فعل مضارع ثلاثی مجرد سالم بر وزن تفعلان موضو
عست از برای تثنیه مؤنث حاضره معناش یاری میکنید شما دو زنان حاضره
در زمان آینده تنصرن فعل مضارع ثلاثی مجرد سالم بر وزن تفعلن موضوعست
از برای جمع مؤنث حاضره یعنی یاری میکنید شما جماعت زنان حاضره در زمان
آینده أنصر فعل مضارع ثلاثی مجرد سالم بر وزن افعل موضوعست از برای
متکلم وحده یعنی یاری میکنم من یکمرد یا یکزن در زمان آینده ننصر فعل مضارع
ثلاثی مجرد سالم بر وزن نفعل موضوعست از برای متکلم مع الغیر یعنی یاری میکنیم
ما دو مرد یا دو زن یا بیشتر در زمان آینده وقس علی هذا وقیاس کن برین
مثالها که گفتیم یضرب ویعلم ویدحرج ویکرم ویفرح را تا آخر والمبنی للمفعول
ومبنی از برای مفعول از فعل مضارع آنست که باشد حرف مضارع ازو مضموم

وحرفی

وحرفی پیش از حرف آخر او مفتوح می باشد همیشه مانند ینصر یعنی یاری
کرده میشود یکمرد غایب در زمان آینده ویدحرج یعنی سنگ از کوه در غلطانیده
میشود یکمرد غایب در زمان آینده واعلم انه الخ وبدان بدرستی که داخل
میشود بر سر فعل مضارع ما ولای نافیتان که ایشان نفی کننده اند پس
تغیر نمید هند صیغه را اما معنی را تغیر میدهند گویی تو لا ینصر در اصل ینصر بود
لای نافیه بر سرش درآمد معنی مثبت را منفی گردانید لا ینصر شد لا ینصر
فعل مضارع ثلاثی مجرد سالم بر وزن لا یفعل موضوعست از برای مفرد مذکر غایب
یعنی یاری نمیکند یکمرد غایب در زمان آینده لا ینصرا در اصل ینصران
بود لای نافیه بر سرش درآمد معنی مثبت را منفی گردانید لا ینصران
گفتند یعنی یاری نمیکنند دو مردان غایب در زمان آینده لا ینصرون
در اصل ینصرون بود لای نافی بر سرش درآمد معنی مثبت را منفی گردانید
لا ینصرون گفتند یعنی یاری نمیکنند جماعت مردان غایب در زمان آینده
لا تنصر در اصل تنصر بود لای نافیه بر سرش درآمد معنی مثبت را منفی
گردانید لا تنصر گفتند یعنی یاری نمیکند یکزن غایبه در زمان
آینده لا تنصران در اصل تنصران بود لای نافیه بر سرش درآمد
معنی مثبت را منفی گردانید لا تنصران گفتند یعنی یاری نمیکنند دو
زنان غایبه در زمان آینده لا ینصرن در اصل ینصرن بود لای

نافیه بر سرش درآمد معنی مثبت را منفی گردانید لا ینصرن شد یعنی
یاری نمیکنند جماعت زنان غایبه در زمان آینده وقیاس کن برین
شش صیغه حاضر را ویدخل الجازم الخ وداخل میشود بر سر فعل مضارع
حروف جوازم که آن پنجست لم لما لام امر ولای نهی وان فی شرط
جزا پس اندازند ازو حرکت واحد را ونون تثنیه را ونون جمع مذکر را
ونون واحده مخاطبه را ونمی اندازند نون جمع مؤنث را پس بدرستی
که نون جمع مؤنث ضمیر است همچو واو در جمع مذکر پس ثابت می باشد
نون جمع در همه حال گویی تو لم ینصر در اصل ینصر بود لم جوازم بر سرش
درآمد حرکت آخر را بصورت جزم انداخت ومعنی مضارع را بماضی
برد ونفی کرد لم ینصر گفتند لم ینصر فعل مضارع ثلاثی مجرد سالم بر وزن لم
یفعل موضوعست از برای مفرد مذکر غایب یعنی یاری نکرد یکمرد غایب
در زمان گذشته لم ینصرا در اصل ینصران بود لم جوازم بر سرش درآمد
نون تثنیه را بصورت جزم انداخت ومعنی مضارع را بماضی برد ونفی
کرد لم ینصرا گفتند لم ینصرا فعل مضارع ثلاثی مجرد سالم بر وزن لم یفعلا مو
ضوعست از برای تثنیه مذکر غایب یعنی یاری نکردند دو مردان
غایب در زمان گذشته لم ینصروا در اصل ینصرون بود لم جازم بر سرش
درآمد نون جمع را بصورت جزم انداخت معنی مضارع را بماضی

برد

برد ونفی کرد لم ینصر وگفتند لم ینصروا فعل مضارع ثلاثی مجرد سالم بر وزن لم یفعلوا موضوعست
از برای جمع مذکر غایب یعنی یاری نکردند جماعت مردان غایب در زمان گذشته
لم تنصر در اصل تنصر بود لم جوازم بر سرش درآمد حرکت آخر را بصورت جزم انداخت
معنی مضارع را بماضی برد ونفی کرد لم تنصر شد یعنی یاری نکرد یکزن غایبه در زمان گذشته
وبرین قیاس کن سایر مثالهای دیگر را ویدخل الناصب الخ وداخل میشود بر سر
فعل مضارع حروف نواصب که آن چهارست مثل أن ولن وکی واذن
پس بدل میکنند ضمه او را بفتحه ومی اندازند نونات را سوای نون جمع مؤنث که او را
نمی اندازند پس گویی لن ینصر در اصل ینصر بود لن ناصبه بر سرش درآمد ضمه او را
بدل کرد بفتحه ومعنی مثبت را منفی گردانید لن ینصر گفتند لن ینصر فعل مضارع ثلاثی
مجرد سالم بر وزن لن یفعل موضوعست از برای مفرد مذکر غایب یعنی هرگز یاری
نمیکند یکمرد غایب در زمان آینده لن ینصرا در اصل ینصران بود لن ناصبه بر سرش
درآمد نون تثنیه را بصورت جزم انداخت معنی مثبت را منفی گردانید
لن ینصرا گفتند یعنی هرگز یاری نمیکنند دو مردان غایب در زمان آینده
لن ینصروا در اصل ینصرون بود لن ناصبه بر سرش درآمد نون جمع را بصورت
جزم انداخت ومعنی مثبت را منفی گردانید لن ینصروا گفتند لن ینصروا فعل
مضارع ثلاثی مجرد سالم بر وزن لن یفعلوا موضوعست از برای جمع مذکر
غایب یعنی هرگز یاری نمیکنند جماعت مردان غایب در زمان آینده

ومن الجوازم لام الامر ومعنی دیگر از حروف جوازم لام امر غایب است پس گویی تو در
امر غایب لِیَنْصُرْ در اصل یَنْصُرُ بود لام امر غایب بر سرش درآمد حرکت آخر را
بصورت جزم انداخت لِیَنْصُرْ گفتند یعنی باید یاری بکند یک مرد غایب در زمان آینده
لِیَنْصُرا در اصل یَنْصُرانِ بود لام امر غایب بر سرش درآمد نون تثنیه را بصورت
جزم انداخت لِیَنْصُرا گفتند لِیَنْصُرا گفتند یعنی باید که یاری بکنند دو مرد غایب
درین زمان آینده لِیَنْصُرُوا در اصل یَنْصُرُونَ بود لام امر غایب بر سرش درآمد
نون جمع را بصورت جزم انداخت لِیَنْصُروا گفتند یعنی باید که یاری بکنند
جماعت مردان غایب درین زمان آینده و همچنین است لیضرب ولیعلم
ولیدحرج وغیرها ومنها لا الناهیة الخ وبعضی دیگر از حروف جوازم لای نا
هیه است پس گویی تو لا یَنْصُرْ در اصل یَنْصُرُ بود لای ناهیه بر سرش درآمد
حرکت آخر را بصورت جزم انداخت معنی مثبت را منفی کردانید لا
ینصر شد لا ینصر فعل مضارع ثلاثی مجرد سالم بروزن لا یفعل موضوعست از برای
مفرد مذکر غایب یعنی باید یاری نکند یک مرد غایب در زمان آینده لا ینصرا در اصل
ینصران بود لای ناهیه بر سرش درآمد نون تثنیه را بصورت جزم انداخت
معنی مثبت را منفی کردانید لا ینصرا گفتند لا ینصرا فعل مضارع ثلاثی مجرد سالم
بروزن لا یفعلا موضوعست از برای تثنیه مذکر غایب یعنی باید یاری نکنند دو
مرد غایب در زمان آینده لا ینصروا در اصل ینصرون بود لای ناهیه بر سرش

درآمد

درآمد نون جمع مذکر را بصورت جزم انداخت معنی مثبت را منفی کردانید لا ینصروا
گفتند لا ینصروا فعل مضارع ثلاثی مجرد سالم بروزن لا یفعلوا موضوعست
از برای جمع مذکر غایب یعنی باید یاری نکنند جماعت مردان غایب در زمان
آینده وهکذا قیاس سایر الامثلة و همچنین قیاس کن سایر مثالها را اما
الامر بالصیغة الخ اما امر بالصیغه صیغه در لغت بمعنی زر در بوته ریختن است
و در اصطلاح هیئتی است که عارض میشود هر کلمه را باعتبار تقدیم بعضی بر بعضی
و تاخیر بعضی از بعضی و این امر بصیغه را امر حاضر نیز میگویند و این امر حاضر
جاریست بر لفظ مضارع مجزوم فان کان ما بعد حرف المضارع متحرکا
پس اگر باشد ما بعد حرف مضارع متحرک پس بینداز از وحرف مضارع را
پس بیاور باقی را بصورت مجزوم پس گویی تو در امر حاضر از تدحرج دحرج
آمده است دحرج امر است از تدحرج تا که حرف مضارع بود انداختند ما بعد حرف
مضارع متحرک بود ابتدا بهمان کردند و صورت باقی را مثل مجزوم کردانیدند
بحذف حرکت دحرج گفتند یعنی سنگ از کوه در غلطانید یک مرد حاضر دحرجا امر
است از تدحرجان تا که حرف مضارع بود انداختند ما بعد حرف مضارع متحرک
بود ابتدا بهمان کردند و صورت باقی را مثل مجزوم کردانیدند بحذف
نون دحرجا گفتند یعنی سنگ از کوه در غلطانید شما دو مرد حاضر درین زمان
دحرجوا امر است از تدحرجون تا که حرف مضارع بود انداختند ما بعد

حرف مضارع متحرک بود ابتدا بهمان کردند و صورت باقی را مثل مجزوم کردا
نیدند بحذف نون دحرجوا گفتند یعنی سنگ از کوه در غلطانید شما جماعت
مردان حاضر درین زمان و همچنین است فرح و قاتل و تکسر و تباعد وان
ساکنا الخ و اگر باشد ما بعد حرف مضارع ساکن پس بینداز از و حرف مضا
رع را و بیاور باقی را بصورت مجزوم و زیاده کردان در اول او همزه
وصل مکسوره را اگر عین الفعل مضارع مفتوح یا مکسور باشد مگر آنکه عین
الفعل مضارع ازو مضموم باشد پس مضموم کردان تو همزه را پس گویی تو انْصُرْ
امر است از تنصر تا که حرف مضارع بود انداختند ما بعد حرف مضارع ساکن بود
ابتدا بساکن محال بود احتیاج شد بهمزه وصل مضمومه از جهت آنکه عین
الفعل مضارعش مضموم بود همزه وصل مضمومه در اولش در آوردند و صورت
باقی را مثل مجزوم کردانیدند بحذف حرکت انصر گفتند یعنی یاری کن تو یک مرد حاضر
درین زمان انصرا امر است از تنصران تا که حرف مضارع بود انداختند ما بعد
حرف مضارع ساکن بود محتاج بود بهمزه وصل مضمومه از جهت آنکه عین الفعل
مضارعش مضموم بود همزه وصل مضمومه در اولش در آوردند و صورت باقی را
مثل مجزوم کردانیدند بحذف نون انصرا گفتند یعنی یاری کنید شما دو مردان حاضر
درین زمان انصروا امر است از تنصرون تا که حرف مضارع بود انداختند ما بعد
حرف مضارع ساکن احتیاج شد بهمزه وصل مضمومه از جهت آنکه عین الفعل

مضارع

مضارعش مضموم بود همزه وصل مضمومه در اولش در آوردند و صورت باقی
را مثل مجزوم کردانیدند بحذف نون انصروا گفتند یعنی یاری کنید شما جماعت
مردان حاضر درین زمان تا آخر و همچنین است اضرب واعلم وانقطع وغیر
اینها این جوابیست از سؤال مقدر تقریر سؤال آنست که شما گفته که اگر
عین الفعل مضارع مفتوح یا مکسور باشد همزه وصل مکسوره بیاورند و اگر
عین الفعل مضارع مضموم باشد همزه وصل مضمومه بیاورند پس شما چه میگویید
در اکرم که امر است از تکرم و عین الفعل مضارع ازو مکسور است پس
بایستی که همزه مکسوره بیاورند و حال آنکه همزه وصل مفتوحه آورده‌اند
مصنف جواب میگوید و فتحوا همزة اکرم الخ و فتحه داده‌اند عربان همزه
اکرم را بنا بر اصل مرفوض یعنی ترک کرده شده است پس بدرستی که اصل
تکرم تاکرم بوده است چون در متکلم وحده اجتماع همزتین شده بود یک
همزه را از متکلم وحده انداختند و در باقی صیغها نیز انداختند از جهت
ترد اللباب اکرم گفتند و فتحه داده‌اند عربان همزه اکرم را تا دلالت
کند بر آنکه این همزه اکرم همان همزه اصل است نه همزه وصل والله اعلم
اذا اجتمع تاآن الخ و بدان بدرستی که هرگاه جمع شوند دو تا در
اول مضارع تفعل و تفاعل و تفعلل پس جایز است که اثبات این
دوتا که تتجنب و تتغافل و تتدحرج گویند و جایز است انداختن

یکی از این دو تا که تجنّب و تقاتل و تدحرج گویند همچنانکه در قرآن مجید آمده است
فَاَنْتَ لَهُ تَصَدّٰی تصدّی در اصل تتصدّی بود یک تا را از جهت تخفیف
انداختند یا متحرک ماقبل مفتوح قلب بالف کردند تصدّی گفتند یعنی پس
تو متصدّی شو مر او را و نارًا تلظّٰی در اصل تتلظّٰی بود یک تا را از جهت
تخفیف انداختند یا متحرک ماقبل مفتوح قلب بالف کردند تلظّی گفتند
یعنی آتش زبانه میکشد و تنزّلُ الملائکة در اصل تتنزّل بود یک تا را از
جهت تخفیف انداختند تنزّل گفتند یعنی فرود می آیند ملائکه اگر سایلی
سؤال کند که از کجا معلوم کنیم که تصدّ فعل مضارع است چرا فعل ماضی نباشد
که تصدّی در اصل تصدّی بود یا متحرک ماقبل مفتوح قلب بالف کردند تصدّی
گفتند و این ماضی باشد جواب میگوییم که انت میدانیم که ضمیر مخاطب است
پس فعلی که در برابر او باشد او هم نیز می باید که ضمیر مخاطب باشد نه غایب
اگر سایلی سؤال کند که از کجا معلوم کنیم که تلظّی مضارع است چرا فعل ماضی
نباشد که تلظّی در اصل تلظّی باشد یا متحرک ماقبل مفتوح قلب بالف کنند
تلظّی گویند جواب میگوییم که از نارًا می دانیم که مؤنث سماعیست پس
فعلی که در برابر اوست او نیز می باید که مؤنث باشد اگر سایلی سؤال
کند که از کجا معلوم کنیم تنزّل فعل مضارعست چرا فعل ماضی نباشد
جواب میگوییم که آخرش مرفوعست و متی کان فاء افتعل الخ دیگاه

که باشد

گر باشد فاء الفعل باب افتعال صاد یا ضاد یا طا یا ظا قلب کرده میشود تای
او را تای او را بطا چرا از جهت آنکه صاد و ضاد و طا و ظا حروف مستعلی اند
و تا حروف مستفلهٔ است پس کراهیت داشته اند جمع کردن این دو کلمه را
در یک حرف که ضد یک دیگرند و چرا تا را بطا قلب میکنند جواب میگوییم از جهت
قرب مخرج پس گویی تو در باب افتعال از صلح اصطلح آمده است اصطلح
در اصل اصتلح بود چون فاء الفعل باب افتعال صاد بود تای او را قلب کردند بطا
اصطلح گفتند یعنی صلح کرد و از ضرب اضطرب آمده است اضطرب در اصل
اضترب بود چون فاء الفعل باب افتعال ضاد بود تای او را قلب کردند بطا
اضطرب گفتند یعنی بر یشان شد و از طرد اطّرد آمده است اطّرد در اصل
اطترد بود چون فاء الفعل باب افتعال طا بود تای او را قلب کردند بطا
اطّرد گفتند یعنی پیوسته شد و از ظلم اظطلم آمده است اظطلم در اصل اظتلم بود
چون فاء الفعل باب افتعال ظا بود تای او را قلب کردند بطا و طا را قلب کردند
بظا و ظا را در ظا ادغام کردند اظّلم گفتند یعنی ظلم کرد و همچنین است جمیع حرفهای
دیگر مانند یصطلح که فعل مضارع است در اصل یصتلح بود چون فاء الفعل باب
افتعال صاد بود تای او را قلب کردند بطا یصطلح گفتند یعنی صلح میکند پس
اسم فاعلش مصطلح بود و اسم مفعولش مصطلح آمده است در اصل مصتلح
بود تای او را در هر دو جا قلب کردند بطا مصطلِح و مصطلَح گفتند یعنی یکمرد

بطا و طا را در طا ادغام ... اطّرد ... گویم

صلح کنند و صلح کرده شده امر از اصطلح آمده است و نهی لیس لاتصطلح آمده است
در اصل اصتلح و لاتصتلح بود تای او را قلب کردند بطا در هر دو جا اصطلح و لا
تصطلح گفتند یعنی صلح کن تو یکمرد حاضر و صلح مکن یکمرد حاضر و متی کان فاء الفعل
و هر گاه باشد فاء الفعل باب افتعال دال یا ذال یا زا قلب کرده میشود
تای او را بدال چرا از جهت آنکه دال و ذال و زا حروف مجهوره اند و تا حرف
مهموسه است پس کراهیت داشته اند جمع کردن این دو حرف را در
یک کلمه که ضد یکدیگرند در صفت نه در مخرج پس گویی تو در باب افتعال از درء
ادرء آمده است ادرء در اصل اتدرء بود چون فاء الفعل باب افتعال دال
بود تای او را قلب کردند بدال و دال را در دال ادغام کردند ادّرء گفتند
یعنی دفع شد و گویی تو در باب افتعال از ذکر اذّکر آمده است اذّکر
در اصل اذتکر بود چون فاء الفعل باب افتعال ذال بود تای او را قلب کردند
بدال و دال را قلب کردند بذال و ذال را در ذال ادغام کردند اذّکر گفتند
یعنی ذکر کرد و از زجر ازدجر آمده است ازدجر در اصل ازتجر بود چون فاء
الفعل باب افتعال زا بود تای او را قلب کردند بدال ازدجر گفتند یعنی
زجر کرد و تلحق الفعل الخ و لاحق میشود فعل غیر ماضی و غیر حال
را دو نون یکی از برای تاکید خفیفه ساکنه است و یکی از برای تاکید ثقیله
مفتوحه است مگر در جایی که خاصی باشد نون تاکید ثقیله با او و آن جایی

که خاصی است

که خاصی است نون تاکید ثقیله با و فعل تثنیه و جمع مؤنث پس بدرستی که نون تاکید
ثقیله مکسور میشود در فعل تثنیه و جمع مؤنث همیشه اگر سایلی سؤال کند که چرا لاحق
فعل ماضی نمیشود جواب میگوییم از جهت آنکه ماضی فوت شده است و چیزی
که فوت شده است تاکید او ممنوع است اگر پرسند که چرا لاحق فعل حال نمیشود
جواب میگوییم از جهت آنکه حال چیزیست ثابت و محقق و چیزی که ثابت و محقق
باشد باز تاکید او ممنوع است اگر پرسند که چرا خفیفه ساکنه میگویند جواب میگوییم
از جهت آنکه نون خفیفه مبنی الاصل است و چیزی که مبنی الاصل باشد باز ساکنه است
اگر پرسند که چرا ثقیله مفتوحه میگویند جواب میگوییم از جهت آنکه ثقلی که داشت مفتوح
شد که فتحه اخف حرکاتست و اگر ضمه و کسره می آوردند بیرون میرفت از وضع اصل
گویی تو اذهبانّ که از فعل تثنیه است در اصل اذهبا بود و اذهبا امر است از
تذهبان تا که حرف مضارع بود انداختند ما بعد حرف مضارع ساکن بود محتاج شد
بهمزهٔ وصل مکسوره چرا از جهت آنکه عین الفعل مضارعش مفتوح بود همزهٔ وصل
مکسوره در اولش در آوردند و نون تثنیه را بصورت جزم انداختند اذهبا شد
مؤکد ساختند بنون تاکید ثقیله اذهبانّ شد نون را مکسور گردانیدند تا مشابه
شود بنون تثنیه اذهبانّ گفتند یعنی بروید شما البته دو مرد حاضر و اذهبنانّ
که از برای جمع مؤنث حاضره است در اصل اذهبن بود مؤکد ساختند بنون
تاکید ثقیله اذهبننّ شد اجتماع نونات شد پس داخل کردند الفی بعد از نون جمع

نا فاصله کند میان النونات اذهبنان کفند یعنی البته بروید شما جماعت زنان
حاضره در زمان آینده و لا تدخلهما الخفیفة الخ و داخل نمیشود بر فعل تثنیه
و جمع مؤنث نون تاکید خفیفه چرا از جهت آنکه اگر نون تاکید خفیفه داخل
فعل تثنیه و جمع مؤنث شود لازم می آید التقاء ساکنین بغیر حد پس بدرستی
که التقاء ساکنین گاهی جایز است هرگاه باشد اول حرف مد و در ثانی مدغم فیه
مانند دابّة که در اصل دابِبة بود باء اول را ساکن کردند و در دوم ادغام کر
دند دابّة گفتند و داخل نمیشود بر فعل تثنیه و جمع مؤنث نون تاکید خفیفه یعنی
هر موضعی که داخل میشود در و نون تاکید ثقیله مگر در فعل تثنیه و جمع مؤنث که داخل
میشود در اینها نون تاکید ثقیله و داخل نمیشود نون تاکید خفیفه چرا داخل نمیشود
در فعل تثنیه و جمع مؤنث نون تاکید خفیفه جواب میگوییم از جهت آنکه اگر
داخل بشود دو قصور لازم می آید یا تحریک نون لازم می آید یا در سکون خود
باقی می ماند و تحریک جایز نیست از جهت آنکه نون تاکید خفیفه در اصل
وضع ساکن است هرگاه که حرکت دهند بیرون میرود از وضع اصل
و اگر در سکون خود لازم می ماند لازم می آید التقاء ساکنین بغیر حد و این
جایز نیست و ساکن اول را الحذف نمیتوان کرد از برای آنکه اگر حذف
کنند مشتبه میشود آن فعل بر مفرد و تثنیه و جمع یعنی دانسته نمیشود که مفرد
است یا تثنیه یا جمع و ساکن دوم که نون است حذف نمیتوان کرد

از جهت

از جهت آنکه تاکید فوت میشود و التقاء ساکنین بر دو قسم یکی با حد و یکی با غیر حد
التقاء ساکنین بحد جایز است و التقاء ساکنین بحد آنست اول حرف مد باشد
و ثانی مدغم فیه مانند دابّة که در اصل دابِبة بود بای اول را ساکن کردند و در دوم
ادغام کردند دابّة گفتند اگر پرسند که چرا جایز داشته التقاء ساکنین بحد را هرگاه
که اول او حرف مد باشد و ثانی مدغم فیه از برای آنکه حرف مد بمنزله حرکت حرف
ثانی هرگاه که ساکن باشد و او ادغام شده باشد بلکه دیگر بمنزله حرکت از برای آنکه او پنهان
شده است در مدغم فیه پس گویا که تلفظ بمدغم فیه تنها شده است و التقاء ساکنین
بغیر حد جایز نیست و یحذف معهما النون الخ و حذف کرده میشود با این دو
نون که یکی نون تاکید خفیفه ساکنه است و یکی نون تاکید ثقیله مفتوحه نونی
که درین مثال است و این پنج مثال یفعلان است که از برای تثنیه مذکر غایب
است و تفعلان است که از برای تثنیه مذکر حاضر است و یفعلون است
که از برای جمع مذکر غایب است و تفعلون است که از برای جمع مذکر حاضر است
و تفعلین است که از برای واحده مخاطبه است مگر آنکه مفتوح باشد ماقبل واو و یا مانند
لا تخشونّ که از برای جمع مذکر حاضر است در اصل تخشیونَ بود بر وزن تفعلو
یا متحرک ماقبل مفتوح قلب بالف کردند تخشاون شد التقاء ساکنین شد میان
الف و واو الف را بالتقاء ساکنین انداختند تخشونَ شد لای ناهیه بر سرش
در آمد نون جمع را انداخت لا تخشوا شد مؤکد ساختند بنون تاکید ثقیله

تخشونّ شد

التقاء ساکنین شد میان واو و نون واو را نمی توان انداخت از جهت آنکه ماقبلش
مفتوح است و علامت جمع فوت میشود و نون را نمی توان انداخت از جهت آنکه
غرض از تاکید فوت میشود پس واو را حرکت دادند بضمه که اخت اوست لا تخشونّ
گفتند یعنی البته مترسید شما جماعت مردان حاضر در زمان آینده و لا تخشینّ
در اصل تخشیینَ بود بر وزن تفعلین یا متحرک ماقبل مفتوح قلب بالف کردند
تخشاین شد التقاء ساکنین شد میان الف و یا الف را انداختند تخشین
شد لای ناهیه بر سرش در آمد و نون واحده مخاطبه را بصورت جزم انداخت
لا تخشی شد مؤکد ساختند بنون تاکید ثقیله التقاء ساکنین شد میان
یا و نون یا را نمی توان انداخت از جهت آنکه ماقبلش مکسور است و علامت
واحده مخاطبه فوت میشود و نون را نمی توان انداخت از جهت آنکه غرض
از تاکید فوت میشود پس یا را حرکت دادند بکسره که اخت اوست لا تخشینّ
گفتند یعنی البته مترس تو یک زن حاضره در زمان آینده و لتبلونّ از برای
جمع مذکر حاضر است در اصل تبلوونَ بود بر وزن تفعلون واو متحرک
ماقبل مفتوح قلب بالف کردند تبلاونَ شد لام تاکید بر سرش در آمد نون
جمع را بصورت جزم انداخت لتبلو شد مؤکد ساختند بنون تاکید ثقیله
التقاء ساکنین شد میان واو و نون واو را نمی توان انداخت از جهت
آنکه ماقبلش مفتوح است و علامت جمع فوت میشود و نون را نمی توان

انداخت

التقاء ساکنین شد میان الف
و واو الف را انداختند

انداخت از جهت آنکه غرض از تاکید فوت میشود پس واو را حرکت دادند
بضمه که اخت اوست لتبلونّ گفتند یعنی البته آزموده شوید شما جماعت
مردان حاضر در زمان آینده و اما ترینّ در اصل ترایین بود نقل حرکت
همزه کردند بماقبلش و همزه را بخلاف قیاس انداختند ترین شد یا متحرک
ماقبل مفتوح قلب بالف کردند تراین شد التقاء ساکنین شد میان الف
و یا الف را انداختند ترین شد اما شرطی بر سرش در آمد نون واحده
مخاطبه را بصورت جزم انداخت اما تری شد مؤکد ساختند بنون تاکید
ثقیله التقاء ساکنین شد میان یا و نون یا را نمی توان انداخت از جهت
آنکه ماقبلش مکسور است و علامت واحده مخاطبه فوت میشود و نون را
نمی توان انداخت از جهت آنکه غرض از تاکید فوت میشود پس یا را حرکت
دادند بکسره که اخت اوست اما ترینّ گفتند یعنی اگر ببینی تو یک زن حاضره
در زمان آینده البته و یفتح آخر الفعل الخ و مفتوح می گردانند آخر فعل را
هرگاه که باشد فعل واحد و واحده غایبه و مضموم می گردانند آخر فعل
را هرگاه که باشد فعل از برای جمع مذکر حاضر و مکسور می گردانند آخر فعل را
هرگاه که باشد فعل از برای واحده مخاطبه پس گویی تو در امر غایب در حا
لتی که مؤکد سازی بنون تاکید ثقیله لینصرنّ در اصل لینصر بود مؤکد
ساختند بنون تاکید ثقیله و آخر فعل را مفتوح گردانیدند لینصرنّ گفتند

یعنی البته یاری بکند یکمرد غایب در زمان آینده لَیَنصُرانِّ در اصل لِیَنصُرا بود
مؤکد ساختند بنون تاکید ثقیله لینصران شد نون را مکسور کردانیدند تا مشابه
شود بنون تثنیه لینصران کفتند یعنی البته باید که یاری بکنند دو مردان غایب
در زمان آینده لَیَنصُرُنَّ از برای جمع مذکر غایب است در اصل لِیَنصُرون بود
لام امر غایب بر سرش در آمد نون جمع را بصورت جزم انداخت لِیَنصُروا
شد مؤکد ساختند بنون تاکید ثقیله التقاء ساکنین شد میان واو و نون
واو را انداختند و آخر فعل را مضموم کردانیدند تا دلالت کند بر حذف واو
لینصرن کفتند یعنی البته یاری بکند جماعت مردان غایب در زمان آینده
و برین قیاس کن صیغه مونث را و کویی تو در امر غایب در حالتی که مؤ
کد زند بنون تاکید ثقیله لَیَنصُرَنَّ در اصل لِیَنصُر بود لام امر غایب بر
سرش در آمد حرکت آخر را بصورت جزم انداخت لِیَنصُر شد مؤکد ساختند
بنون تاکید خفیفه و آخر فعل را مفتوح کردانیدند لینصرن کفتند یعنی البته
یاری بکند یک مرد غایب در زمان آینده لَیَنصُرُنْ در اصل لِیَنصُرون بود
لام امر غایب بر سرش در آمد نون جمع را بصورت جزم انداخت
لِیَنصُروا شد مؤکد ساختند بنون تاکید خفیفه التقاء ساکنین شد میان
واو و نون واو را انداختند و آخر فعل را مضموم کردانیدند تا دلالت
کند بر حذف واو و لَیَنصُرُنْ کفتند یعنی البته یاری بکنند جماعت

مردان

مردان غایب در زمان آینده. لَتَنصُرَنْ در اصل تَنصُر بود لام امر غایب بر سرش
در آمد حرکت آخر را بصورت جزم انداخت لتنصر شد مؤکد ساختند بنون تاکید
خفیفه و آخر فعل را مفتوح کردانیدند لتنصرن کفتند یعنی البته یاری بکند یکزن غایب
در زمان آینده و کویی تو در امر حاضر در حالتی که مؤکد زند بنون تاکید ثقیله
اُنصُرَنَّ از برای مفرد مذکر حاضر است در اصل اُنصُر بود و انصر امر است
از تنصران تا که حرف مضارع بو انداختند ما بعد حرف مضارع ساکن بود ابتدا
بسکون محال محتاج شد بهمزه وصل مضموم از جهت آنکه عین الفعل مضارعش
مضموم است همزه وصل مضموم در اولش در آوردند و صورت باقی مثل مجزوم
کردانیدند بحذف حرکت اُنصُر شد مؤکد ساختند بنون تاکید ثقیله و آخر فعل را مفتوح
کردانیدند اُنصُرَنَّ کفتند یعنی البته یاری کن تو یکمرد حاضر درین زمان اُنصُرانِّ در اصل
انصرا بود انصرا امر است از تنصران تا که حرف مضارع بود انداختند ما بعد حرف
مضارع ساکن بود ابتدا بساکن محال بود محتاج شد بهمزه وصل مضموم از جهت
آنکه عین الفعل مضارعش مضموم بود همزه وصل مضموم در اولش در آوردند
و صورت باقی را مثل مجزوم کردانیدند بحذف نون انصرا شد مؤکد ساختند
بنون تاکید ثقیله انصران شد نون را مکسور کردانیدند تا مشابه شود بنون
تثنیه انصران کفتند یعنی البته یاری کنید شما دو مرد حاضر در زمان آینده اُنصُرُنَّ
از برای جمع مذکر حاضر است در اصل انصروا بود انصروا امر است از تنصرون

تا که حرف مضارع بود انداختند ما بعد حرف مضارع ساکن بود ابتدا بساکن محال بود احتیاج
شد بهمزه وصل مضموم از جهت آنکه عین الفعل مضارعش مضموم بود همزه وصل
مضموم در اولش در آوردند و نون جمع را بصورت جزم انداختند انصروا
شد مؤکد ساختند بنون تاکید ثقیله التقاء ساکنین شد میان واو و نون
واو را انداختند و آخر فعل را مضموم کردانیدند تا دلالت کند بر حذف واو
اُنصُرُنَّ کفتند یعنی البته یاری کنید شما جماعت مردان حاضر در زمان آینده
و برین قیاس کن صیغه مونث را و کویی تو در امر حاضر در حالتی که مؤکد سازی
بنون تاکید خفیفه اُنصُرَنْ از برای مفرد مذکر حاضر است در اصل اُنصُر بود
مؤکد ساختند بنون تاکید خفیفه و آخر فعل را مفتوح کردانیدند اُنصُرَنْ کفتند یعنی
البته یاری کن تو یکمرد حاضر درین زمان اُنصُرُنْ از برای جمع مذکر حاضر است
در اصل انصروا بود مؤکد ساختند بنون تاکید خفیفه التقاء ساکنین شد میان واو
و نون واو را انداختند و آخر فعل را مضموم کردانیدند تا دلالت کند بر حذف واو
اُنصُرُنْ کفتند یعنی البته یاری کنید شما جماعت مردان حاضر در زمان آینده
اُنصُرِنْ از برای مفرد مونث حاضره است در اصل انصری بود مؤکد ساختند بنون
تاکید خفیفه التقاء ساکنین شد میان یا و نون یا را انداختند و آخر فعل را مکسور
کردانیدند تا دلالت کند بر حذف یا انصرن کفتند یعنی البته یاری کن تو یکزن
حاضره در زمان آینده و قیاس کن برین مثال نظایر این مثال را و اما

اسم

...ـد النحو لنحو
...نحو علم باصول تعرف
...ها احوال اواخر
...کلم اعرابا و بناء
... موضوعه الکلمه و الکلام
...غایته صون الکلام عن
...خطأ و الالحان
... ۱۳۴۲ ...

بسم الله الرحمن الرحيم و

الحمد لله الذي جعل العربية مفتاح البيان وصيرها الترجمان

يحترز عن الخطاء في اللسان وقوم بسببها المنطق الذي هو مميز

الانسان وهيا لها سلما يرتقي بها الى ذروة حقائق القران والصلاة

على خير الانام محمد الفرقان وعلى اصحابه رؤساء اهل الايمان وبعد

يقول الفقير الى الله تعالى محمد بن عبد الغني الاردبيلي امتع الله المسلمين

بطول بقائه لما رايت مختصر الامام الهمام علامة العالم استاذ ابهر ابي

ادم جار الله قدس الله روحه اعني انموذجه في النحو قليل الالفاظ

كثير المعنى صغير الحجم غزير الفحوى مرغوبا للمبتديين وغيرهم مطلوبا

للسالك سبيل خيره ولم يكن له شروح يليق مقاصده ويلقي اليه مقاصده وتدركه

اويد تلميذه للمبتديين من اصحابنا المنخرطين في سلك احبابنا

لاسيما قرة عين الرمد وسرور نفسي الكمد

1 علاء الملة والدين احمد بن صدر الامام رئيس الانام اقضى القضاة وقدوة

الحكام مظهر الحق في الاحكام عماد الملة والدين مفضل الكاشي بلغهما الله

امالهما وضاعف في العالمين اقبالهما اردت ان اشرحه شرحا يفيد طالبه

ويفيض عليه مطالبه بحيث لا يخطئ في تحليل الفاظه خطوة كثيرة

ولا يتجاوز عن تنقيح معناه الا حسانه بسيرة والتزمت ان اكتب الفاظ

المتن بتمامها من اول كتب الشرح الى تمامها حتى يكون كالوقاية

للمعلمين على التعريف ويعينهم من النسخ التي لعبت بها ايدي الجهلة

بالتحريف وارجو من الله ان يعينني على الاتمام ويجعله قائدي الى دار السلام

فانه المستعان وعليه التكلان قال الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اقول قبل الشروع

في المقصود لابد من تقديم مقدمة وهي هذه اعلم ان طالب

كل شيء ينبغي ان يتصور اولا ذلك الشيء لان المجهول من جميع الوجوه لا

يمكن طلبه وينبغي ايضا ان يتصور الغرض من مطلوبه لانه ان لم يتصوره

يكون سعيه عبثا فطالب النحو بتعلمه ينبغي ان يتصوره اولا ويتصور الغرض منه

قبل تعلمه حتى يكون في طلبه على بصيرة فنقول النحو في اللغة القصد

وفي عرف النحاة علم باصول يعرف بها احوال اواخر الكلم اعرابا وبناء والغرض منه

معرفة الاعراب والاعراب لا يوجد الا فيما يقع في التركيب الاسنادي الذي لا يوجد الا في الكلام

والكلام انما يركب من الكلمتين فلهذا الشيء جرت عادتهم في ترتيب الكتب النحوية بتقديم الكلمة على

الكلام لانها جزؤه كما عرفت ان الشيء انما يعرف بعد معرفة اجزائه وقوله الكلمة مفرد

تقديره الكلمة لفظ موضوع مفرد فيخرج باللفظ غيره كالخط والعقد والاشارة والنصب

وبالموضوع المهمل كديز وبالمفرد المركب نحو زيد عمرو واما قيل ان المهمل يخرج بقيد الموضوع

لان الموضوع لا يكون الا للمعنى والمهمل لا معنى له وانما احتاج الى لفظ موضوع لدلالة قوله مفرد

عليه لان المفرد لا يوصف به في اصطلاح النحويين الا اللفظ الموضوع قال اما اسم كرجل واما

فعل كضرب واما حرف كقد اقول يعني ان اقسام الكلمة منحصرة في الثلاثة لانها ان دلت بنفسها

على معنى غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة اعني الماضي والحال والاستقبال فهو اسم مثل رجل فانه يدل

بنفسه على الذات غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة وان دلت بنفسها على معنى مقترن فهو

الفعل مثل ضرب فانه يدل بنفسه على ضرب مقترن بزمان الماضي وان لم تدل بنفسها على معنى فهو

الحرف كقد فانه لا يدل على معنى بنفسه بل بواسطة غيره نحو قد قام قال الكلام مؤلف اما

ثم نقل منه وجعل علما لرجل وقد ينقل من فعل مضارع كيزيد فانه

في الاصل مضارع زاد فنقل منه وجعل علما لرجل وقد يرتجل العلم

اي يجعل في اول وضعه علما من غير ان ينقل عن شيء كقطفان فانه

وضع اولا علما لقبيلة فالعلم اما منقول كجعفر ويزيد او مرتجل

كقطفان والمنقول اما من مفرد او مركب فالمفرد اما من اسم جنس

وهو الغالب كجعفر واما من فعل ماض كشمر فانه في الاصل بمعنى

جمع ثم جعل علما لفرس او مضارع كيزيد او امر كاصمت بكسر الهمزة

فانه في الاصل امر من تصمت على وزن تنصر بمعنى تسكت فجعل

علما للبرية وغيرت ضمة الى الكسرة كما غير بناؤه الى الاعراب

والمركب اما اسنادي كتابط شرا فان معناه في الاصل اخذ تحت

ابطيه شرا فجعل علما لرجل اخذ تحت ابطيه حية او سيفا او اضافي

كعبد الله او غيرهما كبعلبك فان بعل اسم لصنم والبك مصدر

بمعنى الدق فجعلا علما للبلدة وللعلم قسمة اخرى وهي انه ان كان

فيه مدح او ذم فهو اللقب كمحمود وبطة والا فان كان في اوله

اب او ام فهو الكنية كابي عمرو وام كلثوم والا فهو الاسم كجعفر

قال المعرب على ضربين منصرف وغير منصرف والمنصرف وهو ما

يدخله الرفع والنصب والجر والتنوين وغير منصرف وهو الذي

من منع الجر والتنوين ويفتح في موضع الجر نحو مررت باحمد الا اذا اضيف
وعرف باللام نحو مررت باحمدكم او مررت بالاحمر اقول لما فرغ
من الصنف الثاني شرع في الصنف الثالث اعني المعرب فنوعه
نوعين منصرف وغير منصرف فالمنصرف وهو ما يدخله الرفع والنصب
والجر والتنوين كزيد في قولنا جاءني زيدٌ ورايت زيدًا ومررت
بزيدٍ وغير المنصرف وهو الذي منع من الجر والتنوين ويفتح في موضع
الجر لان الجر والفتح اخوان كاحمد في قولنا مررت باحمدَ بفتح الدال
وانما يمنع من الجر والتنوين كما سيجي من بعد وهو ان غير المنصرف
ما فيه سببان او سبب متكرر من الاسباب التسعة الاتية وكل
واحد من تلك الاسباب فرع الاصل كما سيحققه انشاء الله تعالى
فيكون في كل اسم غير منصرف فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان
فيه ايضًا فرعيتين احدهما احتياجه في تاليف الكلام الى الاسم كما
عرفت والثانية انه مشتق من الاسم والمشتق فرع المشتق منه فلما
شابه الفعل من هاتين الجهتين فيناسب ان يمنع منه اقوى خواص
الاسم وهو الجر والتنوين الا اذا اضيف غير المنصرف الى شيء اخر
او عرف باللام فان الجر لا يمنع منه حينئذ لان الاضافة واللام
من خواص الاسم فيقوى بسببهما الاسمية فيه ويضعف مشابهة الفعل

ببعض الحروف وذلك اذا كانت جمع مصحح نحو جاءني ابون ورايت ابيين
ومررت بابيين واما بتمام الحركات وذلك اذا كانت جمع تكسير نحو جاءني
اباءٌ ورايت اباءً ومررت باباءٍ قال وفي كلا وكلتا مضافا الى
مضمرٍ نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما اقول لما ذكر
الموضع الاول من المواضع الاربعة التي فيها الاعراب بالحروف اراد
ان يذكر الموضع الثاني وهو كلا للمذكر وكذلك كلتا للمؤنث فانهما
اذا كانا مضافين الى مضمر يكون اعرابهما ببعض الحروف اعني بالالف في
حالة الرفع وبالياء في حالتي النصب والجر نحو جاءني الرجلان كلاهما
والمراتان كلتاهما ورايت الرجلين كليهما والمراتين كلتيهما ومررت
بالرجلين كليهما وبالمراتين كلتيهما وانما اعرب كلا وكلتا بالحروف
لانهما شبيهان بالتثنية من حيث المعنى واللفظ اما المعنى فظاهر
واما اللفظ فكما ان في اخر التثنية الفا ونونا في حالة الرفع وياءً
ونونا في حالتي النصب والجر فكذلك كلا وكلتا الا انهما لما كانا
دائم الاضافة لم يظهر فيهما نونهما وانما قال مضافا الى مضمر لانهما
اذا اضيفا الى المظهر يكون اعرابهما بالحركات تقديرًا نحو جاءني كلا
الرجلين وكلتا المراتين ورايت كلا الرجلين وكلتا المراتين و
مررت بكلا الرجلين وبكلتا المراتين قال وفي التثنية والجمع المصحح

نحو جاءني مسلمان ومسلمون ورايت مسلمين ومسلمين ومررت بمسلمين
وبمسلمين اقول لما بين الموضع الثالث والرابع وهما التثنية والجمع المصحح
فان اعرابهما ايضًا بالحروف ولكن ببعضها اعني بالالف في رفع تثنيته
وبالواو في رفع الجمع وبالياء في نصبهما وجرهما نحو جاءني مسلمان ومسلمون
ورايت مسلمين ومسلمين ومررت بمسلمين وبمسلمين وانما اعرب التثنية
والجمع المصحح بالحروف لانهما فرعان للمفرد والاعراب بالحروف فرع
الاعراب بالحركات وقد اعرب بعض المفرد بالحروف كالاسماء الستة
فلو لم يعرب بها ببعض الحروف لان حروف الاعراب ثلثة الالف والياء
والواو ومواضعها في التثنية والجمع ستة رفعهما ونصبهما وجرهما
ويلزم التوزيع بالضرورة وانما اختص الالف في تثنية الافعال والواو
في مواضعها في التثنية والجمع في جمعها علامتان للمرفوع اعني الفاعل
نحو ضربا ويضربان واضربا وضربوا ويضربون واضربوا فجعلنا
في تثنية الاسماء وجمعها علامتين للرفع ايضا لتناسب الاسماء
الافعال وجعل الجر بالياء لانهما اختان وحمل النصب على الجر
لانهما اخوان ثم فتح ما قبل الياء وكسرت النون في التثنية وعكس
في الجمع للفرق بينهما وانما قيد الجمع بالمصحح احترازا عن الجمع المكسر
فان اعرابه لا يكون بالحروف وسنبين معنى جمع المصحح والمكسر

وقت بيانها انشاء الله تعالى قال وما لا يظهر الاعراب في لفظه قُدِّر
في محله كعصى وسعدي وغلامي والقاضي في حالتي الرفع والجر اقول المعرب
قسمان قسم يظهر الاعراب في اللفظ وقسم لا يظهر الاعراب في لفظه
فيقدر في محله والمصنف لما ذكر القسم الاول اراد ان يذكر قسم الثاني
فقال وما لا يظهر الاعراب في اللفظ الى اخره اي المعرب الذي لا يظهر
اعرابه في لفظه قدر في محله اي يحكم بان فيه اعرابا مقدرًا سواء
كان اخره الفا منقلبة عن لام الفعل كعصى فان اصله عصو فقلبت
الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار عصى او الف للتانيث
او كان ياء ما قبلها كسرة كالقاضي فتقول هذه عصًا بالتنوين
وسعدي بدون التنوين والقاضي بسكون الياء ورايت عصا وسعدي
والقاضيَ بالفتح ومررت بعصا وسعدي والقاضي فلا يظهر الاعراب
في لفظة عصا وسعدي في حالة الرفع والنصب والجر لان اخرهما الف
وهي لا تقبل الحركة واما القاضي فلا يظهر اعرابه لفظا في الرفع والجر
لثقل الضمة والكسرة على الياء واما النصب فيظهر لخفته ولذلك
قال والقاضي في حالتي الرفع والجر دون النصب والحاصل ان المعرب
اما ان يدخله الحركات الثلث لفظًا كزيد او تقديرًا كعصا واما ان
يدخله بعض الحركات الثلث لفظا كاحمد او تقديرا كسعدي واما ان

يدخل الحروف الثلثة لفظًا كالاسماء الستة او تقديرًا وهو غير موجود
واما ان يدخله بعض الحروف الثلثة لفظًا كالتثنية والجمع وكلا او
تقديرًا وهو غير موجود ايضًا واما ان يدخله الحروف الثلثة بعضها
لفظًا وبعضها تقديرًا كالجمع المصحح المضاف الى ياء المتكلم نحو مسلمىّ
فان اصله مسلمون ثم اضيف الى ياء المتكلم فصار مسلمىّ فان اصله
فهذه عشرة اقسام قسمان منها منتفيان فى كلام العرب والباقيه
قد عرفت امثلتها **قال** واسباب منع الصرف تسعة العلمية والتانيث
ووزن الفعل والوصف والعدل والجمع والتركيب والعجمة والالف
والنون المضارعتان لالفى التانيث **اقول** الاصل فى الاسماء ان
تكون منصرفة ومعربة بتمام الحركات اللفظيه حتى يدل كل حركة
منها على المفعوليه والجر على الاضافه والمصنف لما ذكر ما يقتضى العدول
من الاعراب بالحركات اللفظية الى الاعراب بالحركات التقديريه او
بالحروف اراد ان يذكر ما يقتضى العدول عن الانصراف الى عدم الانصراف
اعنى اسباب منع الصرف وهى تسعة العلميه كزينب والتانيث
كطلحه ووزن الفعل كاحمد والوصف كاحمر والعدل كعمر والجمع كمساجد
والتركيب كبعلبك والعجمة كابرهيم والالف والنون المضارعتان
المشابهتان لالفى التانيث اعنى المقصوره والممدوده مثل حبلى وحمراء

كعمران **قال** ومتى اجتمع فى الاسم سببان منها او تكرر واحد منها
لم ينصرف الا اذا كان على ثلثة احرف ساكن الاوسط كنوح ولوط
فان فيه مذهبين احدهما الصرف لخفته وعدم الصرف لحصول
السببين فيه **اقول** لما عدّ اسباب منع الصرف اراد ان يذكر
شرائطها فقال متى اجتمع فى الاسم سببان منها اى من اسباب التسعه
او تكرر واحد منها كالجمع والفى التانيث فان كلا منهما مكرر
بالحقيقه لم ينصرف ذلك الاسم اى يكون غير منصرف فيمنع من
الجر والتنوين الا ما كان على ثلثة احرف ساكن الوسط كنوح
ولوط فان فى ذلك الاسم مذهبين احدهما الصرف لخفته فان
الاسم انما يصير غير منصرف بسبب الثقل الحاصل من السببين
والثلاثى ساكن الوسط فى غاية الخفه فلا يؤثر فيه ثقل
السببين والمذهب الثانى عدم الصرف لحصول السببين فيه وانما
صارت الاسباب التسعه مانعة من الصرف لان الاسم بسببهما
ليشبه الفعل فى الفرعية كما ذكرنا فان كلا من هذه الاسباب
فرع الاصل العلميه فرع للتنكير والتانيث للتذكير ووزن
الفعل لوزن الاسم والوصف للموصوف والعدل للمعدول عنه
والجمع للواحد والتركيب للمفرد والعجمه للعربيه والالف والنون

لدخولها وانما احتيج فى منع الصرف الى حصول السببين او تكرر
واحد منها لئلا يلزم منع الصرف المخالف للاصل فى اكثر الاسماء
مشابهة للفعل فى حصول سبب واحد من تلك الاسباب وانما
الثلاثى الذى فيه المذهبان كنوح ولوط احترز من الثلاثى
الساكن الوسط الذى يكون فيه الثلثة من الاسباب فانه لا ينصرف
البته كماه وجور فانهما علمان للبلدتين وفيهما العجمة والتانيث
المعنوى **قال** وكل علم لا ينصرف ينصرف عند التنكير فى الغالب
اقول لما فرغ من ذكر اسباب التى تمنع الصرف وما يتعلق بها اراد
ان يشير الى قاعدة تفيدك فائدة وهى ان غير العلمية من الاسباب
لا يزول عن الاسم بالكلية البته واما العلمية فقد تزول بقصد التنكير
اعنى العموم فى ذلك الاسم نحو رب احمد كريم لقيته وحينئذ ينصرف فان
لم يكن العلمية فى ذلك الاسم سببًا لمنع الصرف لا يصير منصرفًا
بزوالها كساجد اذا جعل علمًا لرجل ثم نكر لم ينصرف لان العلمية
فيها لم يكن سببًا لمنع الصرف ينصرف ذلك الاسم بالتنكير فى الغالب
نحو احمد لان الاسم كما انه لا ينصرف بعروض العلمية كذلك ينصرف
بزوالها وانما قال فى الغالب احترازًا من نحو احمر فانه غير منصرف
لوزن الفعل والوصف فان جعل علمًا لا ينصرف ايضًا

...يعيد لا يعتبر وصفيه لانها تنافى العلميه
...فابل يبقى غير منصرف كذلك لان الوصفيه الزائلة
...لعود بزوالها وهذا عند سيبويه والاخفش ينصرفه
[ق]ال المرفوعات على ضربين مظهر كضرب زيد ومستتر كزيد ضرب
[اقو]ل لما كان الصنف الثالث من اصناف الاسم وهو المعرب على
[ثلثة] اقسام اعنى مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا وكان لكل قسم منها
[افرا]د متعدده اراد المصنف ان يذكر تلك الافراد على وجه تقتضيه
[الو]ضع فقدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوعات
[ا]صل وهما فرعان اذ الكلام يتم بالمرفوع وحده دون المنصوب
[والم]جرور فيقال قام زيد وزيد قائم ولا يقال زيدًا او بزيدٍ وغلام
[ز]يد والمرفوعات على ضربين اصل وملحق به فالاصل هو الفاعل
[لا]ن عامله فعل حقيقى غالبًا وعامل باقى المرفوعات ليس كذلك
[و]الفعل الحقيقى اصل فى العمل فمعموله يكون اصلًا بالقياس الى
[م]عمول غيره وانما جعل الفاعل مرفوعًا والمفعول منصوبًا والمضاف
[ال]يه مجرورًا لان الرفع اعنى الضمة اثقل الحركات والفاعل اقل
[الم]عمولات فاعطى الثقل الحركات بالقليل والنصب اعنى الفتحة
[ا]خف الحركات والمفعول اكثر المعمولات فاعطى الخفيف بالكثير

فيسمى الجر اعنى الكسرة للمضاف اليه اونقول الكسرة
فى الثقل ولامرتبة الفتحة فى الخفة والمضاف اليه
الفاعل فى القلة ولامرتبة المفعول فى الكثرة وناسبًا اعطيت
اياه والفاعل عند المصنف اسم اسند اليه ما تقدمه من فعل وشبهه
وهو على ضربين مظهر كضرب زيد فان زيدًا اسم اسند اليه فعل مقدم
عليه وهو ضرب ومضمر وهو على نوعين بارز كضربت فان التاء ضمير
بارز اسند اليه ضرب ومستتر كزيد ضرب فان فى ضرب ضمير مستتر
اسند اليه ضرب والمراد بشبه الفعل الاسماء المتصلة بالافعال اعنى
المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل
نحو زيد ضارب غلامه فان غلامًا اسم اسند اليه شبه الفعل وهو
ضارب. ويجئ مباحث كل ذلك عن قريب قال والملحق به
على خمسة اضرب المبتدا وخبره اقول لما ذكر الاصل فى المرفوعات اراد ان
يذكر الملحق بالاصل وما يتعلق به والملحق بالاصل خمسة اضرب الاول
المبتدا وخبره وهما عند المصنف اسمان مجردان عن العوامل اللفظية كزيد
قايم فانهما اسمان مرفوعان مجردان عن العوامل اللفظية اسند احدهما
وهو قايم الى الاخر وهو زيد فالمسند اليه اعنى زيد مبتدأ والمسند به
اعنى قائمًا يسمى خبرًا وحق المبتدا ان يكون معرفة وقد يجئ نكرة نحو

شرّ اهر ذا ناب اقول حق المبتدا ان يكون معرفة لانه محكوم عليه
والشئ لا يحكم عليه الا بعد معرفته وقد يجئ المبتدا نكرة قريبة من المعرفة
نحو شرّ اهر ذا ناب فان شرًا نكرة قريبة من المعرفة لانه فى معنى ما اهر
ذا ناب الا شر فشر فى الحقيقة فاعل والفاعل النكرة تقرب من
المعرفة بتقديم الفعل عليه قال وحق الخبر ان يكون نكرة وقد يجيئان
معرفتين نحو الله الهنا ومحمد نبينا اقول وحق الخبر ان يكون نكرة
وعلى امامنا
لانه محكوم به والمحكوم به ينبغى ان يكون نكرة لانه لو كان معرفة كان
معلومًا للمخاطب فلا يكون فى الحكم فايدة وقد يجيئان معرفتين
وعلى امامنا
يعنى المبتدا والخبر معرفتين نحو الله الهنا ومحمد نبينا فالمقدم من الاسمين
فى المثالين يكون مبتدأ والمؤخر خبرًا قال والخبر على نوعين
مفرد نحو زيد غلامك وجملة وهى على اربعة اضرب فعلية
نحو زيد ذهب ابوه واسمية نحو عمرو اخوه ذاهب وشرطية
نحو زيد ان تكرمه يكرمك وظرفية نحو خالد امامك وبشر من الكرام
اقول الخبر على نوعين الاول مفرد اى غير جملة سواء كان مشتقا
غير مضاف نحو زيد ضارب او مشتقا مضافا نحو زيد ضارب
او كان جامدًا غير مضاف نحو زيد غلام او جامدًا مضافا نحو زيد
غلامك والثانى جملة والجملة على اربعة اضرب فعلية اى يكون

جزؤها الاول فعلا نحو زيد ذهب ابوه فان ذهب ابوه جملة فعلية
خبر لزيد واسمية اى يكون جزؤها الاول اسما نحو عمرو اخوه ذاهب
فان اخوه ذاهب جملة اسمية خبر لعمرو وشرطية اى يكون اولها حرف
شرط نحو زيد ان تكرمه يكرمك فان ان تكرمه يكرمك جملة شرطية
خبر لزيد وظرفية اى يكون جزؤها الاول ظرفا او بمنزلة الظرف
لفعل مقدر نحو خالد امامك فان امامك ظرف لفعل مقدر وهو
حصل والجملة خبرًا لخالد ونحو بشر من الكرام فان من الكرام بمنزلة
الظرف لفعل مقدر وهو حصل ايضا والجملة خبر للبشر قال ولابد
فى الجملة من ضمير يرجع الى المبتدا الا اذا كان معلومًا نحو البر الكر بستين
درهما اقول لا بد فى الجملة الواقعة خبرًا للمبتدا من ضمير يرجع
الى المبتدا كما مر فى الامثلة المذكورة لان الجملة مستقلة بنفسها
فلو لم يكن فيها ضمير يربطها بالمبتدا لكانت اجنبية عنه الا اذا كان
هذا الضمير معلومًا من سياق الكلام فانه يحذف من اللفظ
ويقدر فى النية نحو البر الكر بستين درهما فان الكر بستين درهما
جملة مركبة من المبتدا والخبر وهى خبر للبر والضمير محذوف والتقدير
البر الكر منه بستين درهما وانما حذف منه لدلالة سوق الكلام عليه
فان تقديم البر على الكر يدل على ان الكر يكون من البر فيستغنى عن ذكره

والكر نوع من المكيال قال وقد يقدم الخبر على المبتدا نحو منطلق زيد
اقول حق المبتدا ان يكون مقدمًا على الخبر لانه محكوم عليه وحق
المحكوم عليه التقديم لكن قد يقدم الخبر على المبتدا نحو منطلق زيد فان
زيد مبتدا ومنطلق خبر له مقدم عليه وانما جاز ذلك للتوسع فى
الكلام فانه ربما يحتاج فى الوزن والقافية والسجع الى تقديم بعض
اجزاء الكلام على بعض الاخر قال ويجوز حذف احدهما عند الدلالة
قال الله تعالى فصبر جميل اقول الاصل فى المبتدا والخبر هو الثبوت
لان الحذف خلاف الاصل لكن يجوز حذف احدهما عند الدلالة اى اذا
وجدت قرينة تدل على ذلك المحذوف كما قال الله تعالى فصبر جميل
فانه اما خبر لمبتدا محذوف والتقدير فامرى صبر جميل او مبتدا والخبر
محذوف والتقدير فصبر جميل اجمل والقرينة ههنا وجود فصبر جميل
لانه يصلح احد جزئى الكلام فتدل على ان جزء الاخر محذوف ههنا
قال والاسم فى باب كان نحو كان زيد منطلقا اقول لما فرغ
من الضرب الاول من ضروب الملحق بالاصل شرع فى الضرب الثانى
وهو الاسم فى باب كان اى المرفوع بالافعال الناقصة والافعال
الناقصة افعال تذكر فى باب الفعل وسميت افعالا ناقصة
لان فيها نقصان وذلك لانها افعال لا تتم بفاعلها بل يحتاج

الى الاسم اخر تنصبه كما سيجي ويسمى المرفوع اسمها والمنصوب خبرها فالاسم
بمنزلة الفاعل والخبر بمنزلة المفعول نحو كان زيد منطلقا قال والخبر
في باب ان اقول الضرب الثالث من ضروب الملحق بالفاعل وهو الخبر
في باب ان اي المرفوع بالحروف المشبهة بالفعل وهي ستة احرف ذكرها
باب الحروف تدخل على المبتدا والخبر فتنصب المبتدا ويسمى اسمها وترفع
الخبر ويسمى خبرها قال وحكمه حكم الخبر المبتدا الا في تقديمه نحو ان
زيدا منطلق الا اذا كان ظرفا نحو ان زيدا منطلق ولا تقول ان منطلق
زيدا ولكن تقول ان في الدار زيدا اقول حكم خبر الحروف المشبهة
بالفعل مثل حكم خبر المبتدا في كونه مفردا مشتقا او غير مشتق مضافا
او غيره نحو ان زيدا ضارب وان زيدا ضاربك وان زيدا غلام
وان زيدا غلامك وفي كونه جملة فعليه نحو ان زيدا ذهب ابوه واسميه
نحو ان عمروا اخوه ذاهب او شرطيه نحو ان زيدا ان تكرمه يكرمك
او ظرفية حقيقة نحو ان خالدا امامك او مجازيه نحو ان بشرا من الكرام
وفي كونه مستحقا للضمير اذا كان جملة كما مر وفي كونه مستغنيا عن ذكر
ذلك الضمير اذا كان معلوما نحو ان البر الكر بستين درهما وفي
كونه جايز الحذف عند الدلالة نحو ان مالا وان ولدا اي ان لهم
مالا وان لهم ولدا الا في تقديم خبر باب ان على اسمه فانه غير جايز

منطلقا وقد يحذف العامل اذا دل عليه قرينه كقولك للمرتحل
راشدا مهديا اي اذهب راشدا مهديا قال والتمييز وهو رفع
الابهام عن الجمله في قولك طاب زيد نفسا او عن المفرد في قولك عندي
راقود خلا ومنوان سمنا وعشرون درهما وملؤه عسلا اقول الضرب
الثاني من ضروب الملحق بالمفعول التمييز وانما الحق به كما مر في الحال وهو
هو لرفع الابهام اما عن الجمله نحو طاب زيد نفسا فان طاب زيد
كلام تام لا ابهام في احد طرفيه الا ان نسبة الطيب الى زيد مبهمه
فانها تحتمل ان تكون الى زيد او الى ما يتعلق به من النفس والقلب والعين
او غير ذلك ونفسا ترفع ذلك الابهام وتميز ما هو المنسوب اليه في
الحقيقه عن غيره فالمعنى طاب نفس زيد وانما عدل عن تلك العبارة
الى هذه للتاكيد والمبالغه فان ذكر الشيء مبهما ثم مفسرا اوقع في النفس
من ان يفسر اولا فالتمييز فعل المتكلم في الحقيقه لكن يسمى الاسم الذي
يرفع الابهام به تمييزا واما عن المفرد فالمراد بالمفرد كل اسم تم
بالتنوين نحو عندي راقود خلا اي دن طويل الاسفل مقير الداخل
خلا او بنون التثنيه نحو عندي منوان سمنا او بنون شبه الجمع نحو عندي
عشرون درهما او بالاضافه نحو عندي ملؤه عسلا اي ملوء الاناء
عسلا فان راقود ومنوان وعشرين وملوه مبهمة تحتمل اشياء مختلفه

وخلا وسمنا وعسلا ودرهما ترفع ذلك الابهام وتميز المقصود عن
غيره ولا بد للتمييز من عامل وهو اما فعل نحو طاب او اسم نحو عشرون
والتمييز لا يتقدم على عامله الاسم بالاتفاق لضعف الاسم في العمل
فلا يقال درهما عشرون وفي تقديمه على عامله الفعل خلاف فبعضهم
جوزه لقوة الفعل في العمل متمسكا بقول الشاعر اتهجر ليلى بالفراق
حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب فان نفسا قد تقدم على تطيب
والمختار عدم الجواز لان الفعل وان كان قويا في العمل فان المانع من
التقديم عليه موجود وهو ان التمييز في الحقيقه فاعل كما ذكرنا والفاعل
لا يتقدم على الفعل والجواب عن البيت ان الروايه فيها او ردها وما كاد
نفس بالفراق تطيب على ان يكون نفس اسم كاد وتطيب خبره قال
والمستثنى بالا بعد كلام موجب نحو جاءني القوم الا زيدا او بعد
كلام غير موجب نحو ما جاءني احد الا زيدا والا زيد وان كان الفصيح
هو البدل اقول الضرب الثالث من ضروب الملحق بالمفعول المستثنى
وانما الحق به لانه اما فضلة في الكلام او مفعول به في الحقيقه كما
سيجيء بعد هذا والمستثنى اما بالا او بغير الا والثاني هو المستثنى
اما بما عدا وبما خلا وبليس ولا يكون نحو جاءني القوم ما عدا زيدا
وما خلا زيدا وليس زيدا ولا يكون زيدا وذلك واجب النصب

للنوع نحو جلست جلسة بكسر الجيم اي نوع من الجلوس وانما لم يذكره لقلته و
انما ذكر قوله قعدت جلوسا ليعلم ان شرط المفعول المطلق موافقه
الفعل في المعنى وان لم يوافقه في اللفظ وانما سمي مفعولا مطلقا
لانه غير مقيد بشي كقيد المفعول به بالباء والمفعول فيه بفي والمفعول
له باللام والمفعول معه بمع قال والمفعول به نحو ضربت زيدا اقول
الضرب الثاني من ضروب المفاعيل المفعول به ويسمى مفعولا به
لوقوع فعل الفاعل به نحو ضربت زيدا قال وينصب المفعول به
بفعل مضمر كقولك للحاج مكة وللرامي القرطاس اقول ينصب
المفعول به بفعل مضمر اي مقدر كقولك للحاج مكة وللرامي القرطاس
فان مكة والقرطاس منصوبان بفعل مضمر والتقدير تريد مكة و
تصيب القرطاس وانما حذف لدلالة الحال عليه قال ومنه المنادى
المضاف نحو يا عبد الله والمضارع له نحو يا خيرا من زيد والنكره نحو
يا راكبا اقول اضمار فعل المفعول به اما على طريق الجواز كما مر واما
على طريق الوجوب وذلك في المنادى المضاف فلذلك قال ومنه اي
من المنصوب بعامل مضمر المنادى المضاف نحو يا عبد الله والمضارع له
اي المشابه للمضاف نحو يا خيرا من زيد فان خيرا لا يتم الا بمن زيد
كما ان المضاف لا يتم الا بالمضاف اليه والنكره اي غير المعين نحو يا راكبا

وكل من هذه الثلثه منصوب بفعل مضمر لا يجوز اظهاره لان حروف
النداء اعني اليا بدل منه ولا يجوز الجمع بين البدل والمبدل منه والتقدير
ادعو عبد الله وادعو خيرا من زيد وادعو راكبا الخ فادعو ابدل
منه يا **قال** واما المفرد المعرفه فمضموم في اللفظ ومنصوب في المعنى
نحو يا زيد ويا رجل **اقول** المنادي اما مفرد معرفه او غير مفرد معرفه
وغير المفرد المعرفه منصوب في اللفظ كما مر واما المفرد المعرفه فمضموم
في اللفظ منصوب في المعنى نحو يا زيد فان تقديره ادعو زيدا
واما في اللفظ فيبنى على الضم وانما بنى هذا لانه يشبه كاف الخطاب
في ادعوك من حيث الافراد والتعريف وكاف ادعوك يشبه بكاف
ذلك من هاتين الجهتين وكاف ذلك حرف مبني الاصل فشابهه
يكون مبنيا لان مشابه المشابه مشابه لذلك الشي فيكون مبنيا
ايضا وانما بنى على الحركه فرق بين البناء اللازم والعارض وانما
بنى على الضم ليخالف حركة بنائه حركة اعرابه فان المنادي المعرب
اما منصوب كما عرفت او مجرور وذلك اذا دخل عليه لام الجر نحو
يا لزيد ويسمى هذه اللام لام الاستغاثه وهذا المنادي منادى
المستغاث وانما اعرب المضاف والمضارع له والنكره لانتفاء وجه
الشبه اعني الافراد في الاولين والتعريف في الثالث وانما اعرب

المستغاث لان الفاء عمل حروف الجر غير واقع في الكلام وفي صفة المفرد
الرفع والنصب نحو يا زيد الظريف والظريف وفي المضافه النصب
لا غير نحو يا زيد صاحب عمرو **اقول** صفة المنادي المفرد المعرفه
اذا كانت مفرده اي غير مضافه يجوز فيها الرفع والنصب نحو يا زيد الظريف
والظريف لان المنادي المفرد المعرفه مبني يشبه المعرب اما بناؤه
فظاهر واما شبهه بالمعرب فلعروض حركته كحركة المعرب فباعتباره
يجوز في صفته النصب لان صفة المبني انما يتبعه في المحل ومحله النصب
كما ذكرناه فباعتبار شبهه بالمعرب يجوز في صفته الرفع لان صفة
المعرب انما يتبعه في اللفظ اما في الصفه المضاف فانما يجوز النصب
لا غير نحو يا زيد صاحب عمرو لان المنادي المضاف مع قربه بحرف النداء
لا يجوز فيه غير النصب فصفة المضافه يكون كذلك بل هو بالطريق الاولى
لبعدها منه **قال** واذا وصف المنادى بابن نظر فيه فان وقع
بين علمين فتح المنادي كقولك يا زيد بن عمرو والا فضم نحو يا زيد
ابن اخي ويا رجل بن زيد **اقول** اذا وصف المنادى بلفظة ابن
نظر فيه فان وقع الابن بين علمين اي يكون قبله وبعده علم فتح
المنادى اي بنى على الفتح اختيارا مع جواز الضم كقولك يا زيد بن عمرو
وان لم يقع بين علمين فضم المنادي اي بنى على الضم جائزا وذلك وجوبا

بان لا يكون بعده علم نحو يا زيد بن اخي او لا يكون قبله علم نحو يا رجل
ابن زيد او لا يكون قبله ولا بعده علم نحو يا رجل ابن اخي وانما لم يذكره
المصنف لانه يعلم مما ذكر لان انتفاء العلمية في احد الطرفين اذا كان
موجبا للضم ففي كلا الطرفين بطريق الاولى وانما فعلوا كذلك لان
وصف المنادى بابن وقع بين علمين كثير في كلام العرب والفتحة خفيفة
والكثرة تستدعي الخفة فلذلك قيد الوصف بابن بين علمين فان
الوصف بغير ابن او بابن غير واقع بين علمين غير كثير في كلامهم وحكم
ابنة كحكم ابن في ذلك نحو يا هند ابنة زيد ويا هند ابنة اخي ويا امرأة
ابنة زيد ويا امرأة ابنة اخي **قال** وليس في يا ايها الرجل الا
الرفع **اقول** لما ذكر جواز الرفع والنصب في صفة المنادى المفرد المعرف
اذا كانت مفردة اراد ان يذكر ان ايا اذا وقع منادى يكون بخلاف
ذلك فان صفته وان كانت مفردة لا يجوز فيها الا الرفع فلذلك
قال وليس في يا ايها الرجل الا الرفع يعني في الرجل وذلك لان المقصود
بالندا ههنا هو الرجل الا انهم لما كرهوا الجمع بين حرفي التعريف
اعني الالف واللام وحرف الندا اتوا بلفظة اي ليفصل بينهما وحرف
جعلوها منادى ثم حملوا الرجل عليها والتزموا رفعه ليدل على انه هو
المقصود بالندا **قال** ويجوز حذف حرف النداء من العلم المضموم

والمضاف كقوله تعالى يوسف اعرض عن هذا وقوله تعالى فاطر السموات
والارض **اقول** لما ذكر المنادى واحكامه اراد ان يشير الى جواز حذف
حرف النداء فمثل بمثالين مثال الاول قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا ومثال
الثاني قوله تعالى فاطر السموات والارض اي يا يوسف ويا فاطر السموات
وانما جاز الحذف منهما لان العلم المضموم كثير الاستعمال والمضاف
قد طال بالاضافة فناسبهما التخفيف وقد يحذف ايضا من اي ومن
كقول الخطيب ايها الناس وقول العباد من لا يزال محسنا احسن الي
والتقدير يا ايها الناس ويا من لا يزال محسنا احسن الي والمراد بمن
هو الله تعالى **قال** ومن خصايص المنادى الترخيم اذا كان علما غير
مضاف وزايدا على ثلثة احرف نحو يا حار ويا عثم ويا اسم ويا منص
اقول لما ذكر المنادى اراد ان يذكر بعض خصايصه فمنها الترخيم
وهو حذف في اخر المنادى للتخفيف والمنادى انما يرخم اذا كان
علما لانه لو لم يكن علما لم يعلم انه حذف منه شيء اصلا ويشترط ان يكون
غير مضاف لانه لو كان مضافا فاما ان يحذف من اخر المضاف
او من اخر المضاف اليه والاول باطل لان تمام المضاف بالمضاف اليه
فهو كالوسط والثاني كذلك لانه ليس باخر المنادى ويشترط ايضا
ان يكون زايدا على ثلثة احرف لان الثلاثي لو رخم لبقي على حرفين

وذلك غير جايز ومثاله يا حار في يا حارث ويا اسم في اسماء ويا عثم
في عثمان ويا منص في يا منصور واعلم ان العلمية والزيادة على ثلثه
احرف انما يشترط في المنادي الذي لا يكون فيه تاء التانيث واما
اذا كان فيه تاء التانيث فهو الترخيم وان لم يكن علما ولا زايدا على
ثلثة احرف نحو يا عاذل ويا ثب في عاذلة ويا ثبة مثل بمثالين
احدهما غير علم الا انه زايد على ثلثة والاخر غير زايد على ثلثة احرف
فان ثبه في اللغة الجماعة فيقال يا ثب اقبل باعتبار القوم واقبلي
باعتبار الجماعة ويعلم من قوله غير مضاف ان المركب غير الاضافي قد يرخم
فيقال يا بعل في بعلبك ولا يرخم المستغاث لان تطويل الصوت فيه
مطلوب والحذف ينافيه قال والمفعول فيه وهو ظرفان ظرف الزمان
ينصب كله نحو اتيته اليوم وبكرة وذات ليلة والمكان لا ينصب منه
الا المبهم نحو قمت امامك ولا بد للمحدود من في نحو صليت في المسجد
اقول الضرب الثالث من ضروب المفاعيل المفعول فيه وهو الظرفان
يعني ظرفي الزمان والمكان ويسمى الظرف مفعولا فيه لوقوع فعل الفاعل
فيه فظرف الزمان ينصب كله اي محدوده اعني معينه نحو اتيته اليوم
ومبهمه نحو اتيته بكرة وذات ليلة اي ليلة فذات زايدة ويجوز ان
يكون بمعنى صاحبة اي في ساعة هي صاحبة هذا اللفظ هو الليلة

ظرف المكان لا ينصب منه الا المبهم نحو قمت امامك ولا بد لظرف
المكان المحدود من في نحو صليت في المسجد ولا يقال صليت المسجد
وانما ينصب المعين من الزمان دون المكان لانه يدل على الزمان
المعين كضرب فانه يدل على الزمان الماضي ولا يدل على المكان
المعين والمكان المبهم هو الجهات الست وهي فوق وتحت و
امام وخلف ويمين وشمال والمكان المعين نحو المسجد والدار و
السوق قال والمفعول معه نحو ما صنعت واباك وما شانك
وزيدا ولا بد له من فعل او معناه اقول الضرب الرابع من ضروب
المفاعيل المفعول معه وهو ما وقع بعد واو بمعنى مع وكذلك
يسمى مفعولا معه نحو ما صنعت واباك اي مع ابيك وما شانك
وزيدا اي مع زيد ولا بد للمفعول معه من عامل يعمل فيه وهو
اما فعل كالمثال الاول او معنى الفعل كالمثال الثاني فان معنى
ما شانك وزيدا ما تصنع مع زيد فلذلك مثل بمثالين قال
والمفعول له نحو ضربته تاديبا له وكذا كل ما كان علة للفعل
اقول الضرب الخامس من ضروب المفاعيل المفعول له وهو ما فعل
الفاعل فعله لاجله ولذلك يسمى بالمفعول له نحو ضربته تاديبا له
اي لتاديبه وكذا كل شيء كان علة للفعل فانه يكون مفعولا له

نحو السمن في قولك جئتك للسمن **قال** والملحق به سبعة اضرب

الحال وهي لبيان هيئة الفاعل او المفعول به او هما نحو ضربت زيدا

قائما **اقول** لما فرغ من الاصل في المنصوبات اعني المفاعيل شرع

في بيان الملحق بالاصل وهي سبعة اضرب الضرب الاول منها الحال

وهي لبيان هيئة الفاعل والمفعول به نحو ضربت زيدا قائما فان

قائما حال اما من التاء والمعنى ضربت زيدا حال كوني على هيئة القيام

واما من زيد والمعنى ضربت زيدا حال كونه على هيئة القيام واما

من الفاعل والمفعول به معا نحو ضربت زيدا انا وهو قائمين وانما

الحق الحال بالمفاعيل لانها زائدة في الكلام كالمفعول به **قال**

وحقها التنكير وحق ذي الحال التعريف فان تقدم الحال عليه

جاز تنكيره نحو جاءني راكبا رجل **اقول** وحق الحال ان تكون نكرة

لانها لو كانت معرفة لالتبست بالصفة في مثل ضربت زيدا الراكب

وحق ذي الحال ان يكون معرفة لانه لو كان نكرة لالتبستا

ايضا في مثل ضربت رجلا قائما وان تقدم الحال على ذي الحال جاز

تنكيره نحو جاءني راكبا رجل لعدم الالتباس حينئذ فان الصفة

لا يتقدم على الموصوف واعلم انه لا بد للحال من عامل وهو اما فعل

كما مر او شبهه نحو زيد ضارب عمرا قائما او معنى فعل نحو هذا عمرو

وتقديم خبر المبتدا على المبتدا جائز لان هذه الحروف انما تعمل لشابهته

الفعل كما سيجي فيكون عملها فرعا لعمل الفعل ومرفوع الفعل مقدم على

المنصوب فلو قدم مرفوع هذه الحروف ايضا لم يبق فرق بين عمل الاصل

والفرع الا اذا كان الخبر ظرفا فانه حينئذ يجوز تقديمه على الاسم لان

رفع الظرف لا يظهر في اللفظ او لان في الظروف اتساعا لكثرة وقوعه

في كلامهم ليس في غيره فتقول في مثال ذلك ان زيدا منطلق ولا تقول

ان منطلق زيدا بتقديم الخبر غير الظرف ولكن تقول ان في الدار زيدا

لا باس ع

بتقديم الخبر الظرف على اسمه **قال** وخبر لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل

افضل منك وقد يحذف الخبر كقولهم لا باس عليك **اقول** الضرب

الرابع من ضروب الملحق بالفاعل خبر لا التي لنفي الجنس اي المرفوع بها

لا باس ع

وقيد لا التي لنفي الجنس احترازا عن لا التي بمعنى ليس فان خبرها منصوب

وقد يحذف خبر لا التي لنفي الجنس اذا دل عليه قرينة كقول العرب لا باس

قال واسم ما ولا بمعنى ليس نحو ما زيد منطلقا وما رجل خيرا منك

ولا احد افضل منك **اقول** الضرب الخامس من ضروب الملحق بالفاعل

اسم ما ولا بمعنى ليس اي المرفوع بهما نحو زيد في ما زيد منطلقا ورجل

في ما رجل خيرا منك واحد في لا احد افضل منك وانما مثل في ما

بمثالين لانها تعمل في المعرفة والنكرة بخلاف لا فانها لا تعمل

الا في النكرة وذلك لانهما انما تعملان لشبههما بليس وشبهة ما بليس اكثر
من شبهه لا بليس لان ما لنفي الحال والاستقبال مثل ليس بخلاف لا
فانها لنفي الاستقبال فقط **قال** المنصوبات على ضربين اصل و — المنصوبات
ملحق به فالاصل هو المفعول وهو على خمسة اضرب الاول المفعول
المطلق وهو المصدر نحو ضربت ضربًا وضربة وضربتين وقعدت
جلوسًا **اقول** لما فرغ من القسم الاول من اقسام المعرب وهو المرفوعات — المفعول المطلق
شرع في القسم الثاني اعني المنصوبات وانما قدمها على المجرورات
لان المنصوبات في الكلام اكثر من المجرورات فيكون المنصوبات
اصلا بالنسبة الى المجرورات او لان عامل المنصوبات انما يكون
فعلا غالبا وعامل المجرورات لا يكون الا غير فعل ابدا وقد قلنا
انه اصل في العمل فمعموله ايضا يكون اصلا والمنصوبات ايضا على
ضربين كالمرفوعات اصل وملحق به والاصل هو المفاعيل لان عاملها
افعال حقيقة بخلاف باقي المنصوبات فان عواملها اما حروف او
افعال غير حقيقة والمفاعيل على خمسة اضرب الاول المفعول المطلق
وهو المصدر غالبا نحو ضربت ضربا وهذا للتاكيد اي معناه معنى
الفعل بلا زيادة وضربت ضربة وضربتين هذان للعدد اي معناهما
معنى الفعل مع الزيادة وهي افادة العدد وقد يكون المفعول المطلق

لان هذه الكلمات افعال اضمر فاعلها والتقدير ما عدا وما خلا
وليس ولا يكون بعضهم زيدا واما بغير وسوى وسواء نحو جاء في القوم
غير زيد وسوى زيد وسواء زيد وذلك واجب الجر لانه مضاف اليه واما
بحاشا وعدا وخلا ولا سيما نحو جاءني القوم حاشا زيدا وعدا زيدا وخلا زيدا
ولا سيما زيدًا وهذا يجوز فيه انواع الاعراب اما في حاشا وخلا وعدا
فالرفع على الفاعلية بناء على انها افعال لازمة والنصب على المفعولية بناء — وما بعدها فاعلها
على انها قد استعملت متعدية يقال حاشاك وعداك وخلاك اي تجاوزك
والجر بناء على انها حروف الجر واما في لا سيما فالرفع بناء على انه مركب
من لا وسي وما وسي بمعنى المثل واصله سِوْي بسكون الواو فقلبت الواو
ياء وادغمت الياء في الياء فيكون ما بمعنى شيء اضيف اليه سي فيكون زيد
مرفوعا على انه خبر المبتدا المحذوف والتقدير جاءني القوم لا مثل شيء
هو زيد والنصب على ان لا سيما كلمة واحدة بمعنى الا فما بعدها مستثنى
والجر على ان ما زائدة وسي مضاف الى زيد والاول اعني المستثنى بالا اما
متصل وهو المخرج من متعدد بالا او منقطع وهو المذكور بعد الا
غير مخرج من المتعدد والمتصل اما مقدم على المستثنى منه اعني ذلك
المتعدد او مؤخر عنه والمؤخر اما بعد كلام موجب اي غير منفي او بعد
كلام غير موجب اي منفي فهذه اربعة اقسام المستثنى المتصل الم

بعد كلام الموجب والمستثنى المتصل المؤخر بعد المنفي والمستثنى المتصل
المقدم بعد كلام موجب والمستثنى المنقطع ثلثه منها واجب النصب
وواحد منها يختار دفعه فقوله والمستثنى عطف على قوله والتميز
والتقدير والملحق به سبعة اضرب الحال والتميز والمستثنى والمعنى ان
المستثنى المتصل المؤخر بعد كلام موجب نحو جاءني القوم الا زيدًا
يجب نصبه فقوله بالا احتراز عن المستثنى بحاشا وعدا وخلا وغيرها
مما يجوز فيه غير النصب وقوله بعد كلام موجب احتراز من القسم
الثاني الذي اشار اليه بقوله او بعد كلام غير موجب نحو ما جاء
احد الا زيدًا يجوز فيه الرفع والنصب ونبّه بقوله وان كان
الفصيح هو البدل على جواز النصب غير مع ان الفصيح هو الرفع على البدلية
من احد وانما قلنا ان المعنى المستثنى المتصل المؤخر لدلالة قوله
بعد هذا والمستثنى المنقطع على ذلك وانما لم يجز الرفع في الاول
على البدلية لان المبدل منه في حكم السقوط كما سيجيء فلو رفع الاول
على البدلية لصار التقدير نحو جاءني الا زيد فيلزم مجيء جميع العالم
سوى زيد وذلك محال بخلاف الثاني فانه يستقيم ذلك فيه
ان تقديره ما جاءني الا زيد والمعنى ما جاءني من العالم سوى زيد
ذلك ممكن قال والمستثنى المقدم نحو ما جاءني الا زيدًا احد

المستثنى المنقطع نحو ما جاءني احد الا حمارًا اقول هذا هو القسم الثالث
والرابع فلا يجوز فيهما البدل اما في الاول فلعدم جواز تقديم البدل
على المبدل منه واما في الثاني فلعدم الجنسية بين حمار واحد وانما اتى
بمثالين في المنفي ليعلم ان امتناع البدل في موجبها بالطريق الاولى
لانه اذا كان تقدم المستثنى وانقطاعه مانعين من البدلية مع النفي الذي
هو شرطها فمع الايجاب يكون الاولى قال وحكم غير حكم الاسم
الواقع بعد الا تقول جاءني القوم غير زيد وما جاءني احد غير زيدٍ و
غيرُ زيدٍ اقول قد عرفت ان المستثنى بغير واجب الجر واما نفس غير فحكمه
حكم الاسم الواقع بعد الا ففي كل موضع كان المستثنى بالا واجب النصب
فيكون غير واجب النصب ايضا وحيثما كان جايز النصب يكون غير كذلك
فتقول جاءني القوم غيرَ زيدٍ بالنصب كما قلت جاءني القوم الا زيدًا
~~وتقول ما جاءني غيرَ زيدٍ احدٌ بالنصب كما قلت ما جاءني الا زيدًا احد~~
احد وتقول ما جاءني احد غيرُ زيدٍ بالنصب والرفع ايضا كما قلت
ما جاءني احد الا زيدًا والا زيدٌ وتقول ما جاءني احد غيرَ حمارٍ
بالنصب ايضا كما قلت ما جاءني احد الا حمارًا قال والخبر في باب كان نحو
كان زيد منطلقا اقول الضرب الرابع من ضروب الملحق بالمفعول الخبر في
باب كان اي المنصوب في باب كان واخواتها اعني الافعال الناقصة

نحو منطلقا في كان زيد منطلقا وانما الحق بالمفعول لمجيئه بعد الفعل
الفاعل كالمفعول قال والاسم في باب ان نحو ان زيدا قائم اقول
الضرب الخامس من ضروب الملحق بالمفعول الاسم في باب ان اي المنصوب
بالحروف المشبهة بالفعل نحو زيدا في ان زيدا قائم وانما الحق بالمفعول
لان كلا من هذه الحروف متضمنة لمعنى الفعل كما سيجي في باب الحروف فاسماؤها
مفاعيل في الحقيقة قال واسم لا لنفي الجنس اذا كان مضافا نحو لا غلام
رجل عندك او مضارعا له نحو لا خيرا منك عندنا اقول الضرب السادس
من ضروب الملحق بالمفعول اسم لا لنفي الجنس اذا كان مضافا نحو لا غلام
في لا غلام رجل عندك او مضارعا له اى مشابها للمضاف نحو خيرا في
لا خيرا منك عندنا وانما الحق بالمفعول لان لا بمعنى النفي فما
بعدها في معنى المفعول تقديره نفيت غلام رجل عندك قال واما
المفرد فمفتوح نحو لا غلام لك اقول اسم لا لنفي الجنس انما يكون منصوبا
اذا كان مضافا او مضارعا له كما مر واما المفرد اعني غير المضاف و
المضارع له فمفتوح اى يجب ان يبنى على الفتح نحو لا غلام لك عندنا اما
البناء فلانه جواب عن سؤال مقدر كان سائلا سال قال هل من غلام
لك عندك فقيل في جوابه لا غلام لك عندنا وكان من الواجب ان يقال
لا من غلام لك عندنا بزيادة من ليطابق الجواب السوال لكنهم حذفوها

من الجواب بقرينة السوال فتضمنها الجواب فاحتاج اليها فاشبه بذلك
الحرف واما البناء على الحركة للفرق بين بناء اللازم والعارض واما
البناء على الفتحة فلخفته وقد يحذف اسم لا اذا كان معلوما نحو لا عليك
اي لا باس عليك قال وخبر ما ولا بمعنى ليس وهي لغة الحجازية
والتميمية يرفعهما على الابتدا اقول الضرب السابع من ضروب الملحق
بالمفعول خبر ما ولا بمعنى ليس اي المنصوب بهما نحو ما زيد منطلقا
ولا رجل افضل منك وهي اي هذه اللغة اعني النصب بما ولا لغة
الحجازية والتميمية رفعهما على الابتدا اي رفع الاسمين الواقعين بعد
ما ولا على ان الاول مبتدا والثاني خبره ودليل الحجازية قوله تعالى ما
هذا بشرا وما هن امهاتهم ودليل التميمية دخولهما على القبيلتين اعني
الاسماء والافعال فان العامل ان يختص باحدهما قال واذا تقدم
الخبر او انتقض النفي بالا فالرفع لازم نحو ما منطلق زيد وما زيد الا
منطلق اقول اذا تقدم خبر ما ولا على اسميهما او انتقض نفيهما بالا
يبطل عملهما نحو ما منطلق زيد وما زيد الا منطلق ولا يجوز النصب
في منطلق لان ما ولا انما عملتا لمشابهتهما بليس من جهة النفي فيبطل
عملهما بتقديم الخبر لضعفهما في العمل وكذا بانتقاض نفيهما بالا لانتفاء
وجه الشبه بينهما وبين ليس حينئذ وكذا يبطل عملهما بزيادة ان معهما نحو

لان تقع خبرهما
بعد الا فالرفع
لازم
يبطل عملها

ثم ان زيد منطلق لضعف عمله **قال** المجرورات على ضربين مجرور بالاضافة

ومجرور بحرف الجر كقولك غلام زيد وسرت من البصرة الى الكوفة **اقول**

لما فرغ من القسم الثاني من الاقسام المعرب وهو المنصوبات شرع في القسم

الثالث اعني المجرورات فقال ثم قال وقوله مجرور بالاضافة مجملا لا يعلم

منه ان العامل في المضاف اليه هو المضاف او الحرف الجر المقدر او كلاهما

ولكل قائل **قال** والاضافة على ضربين معنوية وهي التي بمعنى اللام او

بمعنى من كقولك غلام زيد وخاتم فضة **اقول** الاضافة بمعنى اللام انما

يكون اذا لم يكن المضاف اليه من جنس المضاف ولا ظرفه نحو غلام زيد

اي غلام لزيد وبمعنى من انما يكون اذا كان المضاف اليه من جنس المضاف

نحو خاتم فضة اي خاتم من فضة وثوب من قطن وقد يكون بمعنى في

وذلك اذا كان المضاف اليه ظرفا للمضاف نحو ضرب اليوم اي ضرب وقع

في اليوم وكقوله تعالى بل مكر الليل والنهار اي مكركم في الليل والنهار ولم يتعرض

لها لقلتها **قال** ولفظية وهي اضافة اسم الفاعل الى معموله نحو ضارب

زيد والصفة المشبهة الى فاعلها كقولك حسن الوجه **اقول** يعني بالمعمول

المفعول الذي لو لم يكن مجرورا بالاضافة لكان منصوبا على المفعولية

وذلك انما يكون اذا كان اسم الفاعل عاملا بان يكون بمعنى الحال

او الاستقبال نحو زيد ضارب عمرو الآن او غدا فان عمرا ههنا

لو لم يكن مجرورا بالاضافة لكان منصوبا على المفعولية واما اذا لم يكن

عاملا بان كان بمعنى الماضي نحو زيد ضارب عمرو امس فلا يكون الاضافة

حينئذ لفظية بل معنوية لان اسم الفاعل لا يعمل النصب اذا كان بمعنى

الماضي كما سيجي ومن الاضافة اللفظية اضافة اسم مفعول الى معموله

نحو زيد معمور الدار ذكره المصنف في المفصل **قال** ولا بد في اي زيد معمور الدار

المعنوية من تجريد المضاف عن التعريف **اقول** ولا بد ان يكون المضاف

في الاضافة المعنوية نكرة لان الغرض منها اما تعريف المضاف و

ذلك اذا كان المضاف اليه معرفة او تخصيصه وذلك اذا كان المضاف اليه

نكرة فالمضاف ان كان معرفة واما ان يضاف الى معرفة او الى نكرة

والاول يستلزم اجتماع التعريفين تعريفا الذاتي والمكتسب من

المضاف اليه والثاني يستلزم تخصيص الاخص بالاعم وهو محال

فلا يقال الغلام زيد ولا الخاتم فضة ولا الضرب اليوم والكوفيون

جوزوا ذلك في اسماء العدد نحو الثلثة الاثواب والخمسة الدراهم وهو

ضعيف لخروجه عن القياس واستعمال الفصحاء **قال** وتقول

في اللفظية الضارب زيد والضاربا زيد والضاربوا زيد والضارب الرجل ولا يجوز

الضارب زيد **اقول** لما شرط تجريد المضاف عن التعريف في الاضافة

المعنوية اراد ان يذكر انه لا يشترط [illegible] اللفظية لان الغرض منها التخفيف

وهو قد يحصل مع تعريف المضاف وتنكيره فتقول في اللفظية الضاربا زيد
والضاربو زيد لحصول التخفيف فيه بحذف النون وتقول ايضا الضارب
الرجل لانه شبيه بقولنا الحسن الوجه من حيث ان المضاف في الصورتين
صفة معرفة باللام التعريف والمضاف اليه ايض معرف باللام ولا
يجوز ان يقال الضارب زيد لانتفاء هذه المشابهة مع عدم
التخفيف وانما جاز الحسن الوجه لان اصله الحسن وجهه فحذف
الضمير وجيء باللام ففيه نوع خفة **قال** والمعنوية تعرف كل
مضاف الى المعرفة الا نحو غير ومثل وشبه تقول مررت برجل غيرك
ومثلك وشبهك **اقول** الاضافة المعنوية تجعل كل مضاف الى المعرفة
معرفة نحو غلام زيد فان غلاما قبل الاضافة نكرة عامة وبعدها
يصير معرفة خاصة الا نحو غير ومثل وشبه من الاسماء التي توغلت
في الابهام فانها لا تصير معرفة بالاضافة الى المعرفة لانها لا تختص
بسببها فانك تقول جاءني رجل غير زيد ولم تعلم ان من هو غير زيد
اي رجل من الرجال والدليل على ان هذه الاسماء لا تصير معرفة بالاضافة
الى المعرفة لانها تقع صفة للنكرة مع وجود هذه الاضافة فانك تقول
مررت برجل غيرك ومثلك وشبهك **قال** وقد يحذف المضاف
ويقام المضاف اليه مقامه كقوله تعالى واسئل القرية **اقول** يجوز

ان يحذف المضاف ويقام المضاف اليه مقامه اي يعرب باعرابه اذا
دل عليه قرينة كما في الاية فان قوله واسئل القرية يدل على ان التقدير
واسئل اهل القرية لان السؤال من القرية غير معقول واما اذا لم يدل
عليه قرينة فلا يجوز الحذف فلا يقال رايت هندا اذا كان المراد غلام
هند **قال** والتوابع وهي خمسة التاكيد نحو جاءني زيد نفسه والرجلان
كلاهما والقوم كلهم اجمعون ولا يؤكد النكرات بها **اقول** لما فرغ من
مباحث المعرب شرع في توابعه وهي خمسة اقسام الاول التاكيد وهو
على ضربين لفظي ومعنوي فاللفظي تكرير اللفظ الاول بمراده
ويجري ذلك في الاسم نحو جاءني زيد زيد وفي الفعل نحو ضرب ضرب زيد
وفي الحرف نحو ان ان زيدا قائم وفي الجملة نحو قام زيد قام زيد
وفي الضمير نحو ما ضربني الا انت انت ومررت بك انت والمعنوي
انما يكون بالفاظ مخصوصة وهي النفس والعين وكلا وكلتا وكل واجمع
واكتع وابتع وابصع والاولان اعني النفس والعين انما يؤكد بهما المفرد
والمثنى والمجموع من المذكر والمؤنث ويتميز بين نوع ونوع اخر باختلاف
صيغتها وضميرها نحو جاءني زيد نفسه وعينه وهند نفسها وعينها
والزيدان والهندان انفسهما واعينهما والزيدون انفسهم والهندات انفسهن
وانما جمعت الصيغة في المثنى لانها مضافة الى ضمير التثنية والمثنى

اذا اضيف الى مثله يجوز ان يجمع للامن عن اللبس كقوله تعم فقد صغت
قلوبكما والثالث والرابع اعنى كلا وكلتا لا يؤكد بهما الا المثنى فيقال
جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما والبواقى انما يؤكد بها غير
المثنى اعنى المفرد والجمع من المذكر والمؤنث ويتميز في كل باختلاف الضمير
نحو اشتريت العبد كله والجارية كلها وجاءني القوم كلهم والنسوة كلهن وفي
البواقى باختلاف الصيغة نحو اشتريت العبد اجمع اكتع ابصع والجارية جمعا
كتعاء بتعاء بصعاء وجاءني القوم اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون
والنسوة جمع كتع بتع بصع ولم يذكر المصنف التاكيد اللفظى لان التاكيد
الحقيقى هو المعنوي وانما ذكر من الالفاظ المعنوي بعضها للاختصار
فاكتفى بالنفس عن العين لاشتراكهما في جميع الاحكام وبكلا عن كلتا
لاشتراكهما في تاكيد التثنيه وذكر كلا لاختصاصه باختلاف الضمير
من بين اخواته واكتفى باجمعين عن بقية الالفاظ لاشتراكها في تمام
الاحكام ايضا وقوله ولا يؤكد المنكرات بها يعنى بالتاكيد المعنوي
لان البحث فيه وسببه ان هذه الالفاظ معرفة فلو وقعت تاكيد النكرات
لشاقض الكلام اذ المؤكد حينئذ يفيد العموم والمؤكد يفيد الخصوص
واعلم ان اكتع وابتع وابصع كلها بمعنى اجمع وانها لا تذكر بدون
اجمع الا على ضعف فلا تتقدم عليه وفايدة التاكيد امن المتكلم

عن فوات مقصوده اما في اللفظى فلانه اذا قال جاءني زيد مثلا فربما
لا يسمعه المخاطب في الاول فيفوت مقصوده واذا اكده امن عن ذلك
واما في المعنوي فلانه اذا قال مررت بزيد مثلا فربما يتوهم السامع
انه انما مر بمنزل زيد وقال مررت بزيد مجازا فاذا اكده بنفسه يعلم
بانه اراد الحقيقة لا المجاز فيحصل المقصود قال والصفة نحو جاءني
رجل ضارب ومضروب وكريم وعدل وهاشمي وذو مال اقول الثاني
من التوابع الصفة ويقال له الوصف والنعت وهو اما مشتق او في معناه
والمشتق اما اسم الفاعل نحو جاءني رجل ضارب او اسم المفعول نحو جاءني
رجل مضروب او صفة مشبهة نحو رجل كريم وما في معنى المشتق اما مفرد
او مركب والمركب اما اضافي او غير اضافي فالمركب الغير الاضافي
نحو رجل هاشمي اي منسوب الى هاشم والمفرد نحو رجل عدل اي عادل
والمركب الاضافي نحو رجل ذو مال اي متمول وفايدة الصفة في المعارف
التوضيح نحو جاءني زيد الظريف وفي النكرات التخصيص نحو جاءني
رجل عالم قال ويوصف النكرة بالجملة نحو مررت برجل وجهه حسن
ورايت رجلا اعجبني كرمه اقول يجوز وصف النكرة بالجملة الاسمية
نحو مررت برجل وجهه حسن فان وجهه حسن مبتدا وخبر صفة لرجل
او الفعلية نحو رايت رجلا اعجبني كرمه فان اعجبني كرمه

وهو تابع يدل على معنا في متبوعه

فعل وفاعل ومفعول صفة لرجل ويشترط ان يكون الجملة خبرية اي
محتملة للصدق والكذب لان الصفه في الحقيقه خبر عن الموصوف
وانما لم يتعرض المصنف لذلك اعتمادا على المثال ولا يجوز وصف
المعارف بالجمل لان الجمل نكرات والصفه يجب ان يكون توافق
الموصوف في التعريف ولا بد في الجملة الواقعة صفة من ضمير يرجع
الى الموصوف كهاء وجهه وكرمه قال والصفه توافق الموصوف في
اعرابه وافراده وتثنيته وجمعه وتعريفه وتنكيره وتذكيره وتانيثه
اقول الصفه اما فعل الموصوف او فعل سببه والثاني سيجي
والاول يجب ان يوافق الموصوف في عشرة اشياء وهي التي ذكرت في
الكتاب اذا وجد شيء منها في الموصوف يجب ان يوجد في الصفه ايضا
وهذه العشره بعضها ممكن الاجتماع وبعضها غير ممكن الاجتماع واما
الثاني فكالاعراب الثلثه فانه لا يمكن ان يجتمع بعضه مع بعض الاخر و
كالافراد والتثنيه والجمع فانه لا يمكن ايضا ان يجتمع بعض هذه الثلثه مع بعض
الاخر وكالتعريف والتنكير والتذكير والتانيث فانه لا يمكن ايضا ان
يوجد الا واحد من المتقابلين واما الاول اعني ممكن الاجتماع فينتهي
الى اربعة واحد من الاعراب وواحد من الافراد والتثنيه والجمع وواحد
من التعريف والتنكير وواحد من التذكير والتانيث نحو جاءني رجل عالم

قال الصفه والموصوف متوافقان في اربعة اشياء من العشر الاعراب والتنكير
والافراد والتذكير واذا قيل رايت رجلا او مررت برجل فالواجب عالما
او عالم واذا قيل رجلان او رجال فالواجب عالمان او عالمون واذا قيل الرجل
فالواجب العالم فاذا قيل امرءة فالواجب عالمة وعلى هذا القياس
قال ويوصف الشيء بفعل ما هو من سببه نحو مررت برجل منيع جاره
ورحب فناؤه ومؤدب خدامه اقول هذا هو القسم الثاني من قسمي
الصفه اعني صفة الشيء بفعل سببه اي يوصف الشيء بفعل شيء آخر
يكون ذلك الشيء اعني الثاني حاصلا بسبب الشيء الاول نحو مررت برجل
منيع جاره اي مانع جاره ورحب فناؤه اي واسع فناؤه ومودب
خدامه فان المنيع والوسيعه والتاديب ليس شيء منها افعالا لرجل وانما
هي افعال جاره وفنائه وخدامه لان الجار والفناء والخدام لما كان متعلقا
مضافا الى ضميره صار كل واحد من الثلثه سببا له لانه اذا تعلق شيء
بالشيء فالمتعلق به يكون سببا للمتعلق ولذلك لا يقال مررت برجل
منيع جارك لانتفاء التعلق بالاضافه فلما كان كذلك نزل فعل المتعلق
بمنزلة فعل المتعلق به وجعل وصفا له وهو في اللفظ صفة المتعلق به
وفي المعنى صفة المتعلق ولذلك يجب ان يوافق الصفة الموصوف اللفظي
وهو المتعلق به في الاحكام اللفظيه اعني الخمسة الاول وهي الرفع

والنصب والجر والتعريف والتنكير دون الاحكام المعنوية اعني حسن البناء

فانه يوافق فيها الموصوف المعنوي وهو المتعلق فيقول جاءني رجل

حسن غلامه ورايت رجلا حسنا غلامه ومررت برجل حسن غلامه و

مررت بالرجل الحسن غلامه فوافق الوصف اعني حسنا والحسن الموصوف

اللفظي اعني رجلا والرجل في الاعراب الثلثة والتعريف والتنكير ولا

يوافقه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث بل يعتبر حكمه

في ذلك بالقياس الى ما بعده فيكون حكمه كحكم الفعل مع فاعله لان

[illegible] الافراد والتثنية والجمع والتذكير و

التانيث فعل به ذلك نحو مررت برجل حسنة جاريته مثلا ومررت

برجلين حسنة جاريتهما ومررت برجال حسنة جاريتهم يجي التحقيقه

ان شاء الله تعـ قال والبدل وهو على اربعة اضرب بدل الكل من

الكل نحو رايت زيدا اخاك وبدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا

راسه وبدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه وبدل الغلط نحو مررت

برجل حمار اقول الثالث من التوابع البدل وهو على اربعة اضرب

لانه ان كان البدل كل المبدل منه فبدل الكل من الكل نحو رايت

زيدا اخاك فان الاخ كل زيد الخلك فان ~~الاخ كل زيد~~ والا فان

كان بعضه فبدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا راسه فان الراس

بعض زيد والا فان كان البدل مشتملا عليه فبدل الاشتمال نحو سلب

زيد ثوبه فان الثوب مشتمل على زيد والا فبدل الغلط نحو

مررت برجل حمار ويسمى بدل الغلط لوقوع الغلط في المبدل فان

القائل انما اراد ان يقول مررت بحمار فغلط فقال برجل ثم

استدركه فقال بحمار فهو بدل وقع فيه الغلط وفائدة البدل رفع

اللبس فانك اذا قلت ضربت زيدا مثلا يحتمل ان يكون ضربت راسه

او غير راسه فاذا ذكرت راسه رفعت اللبس وتحقيقه ان يكرر

آخر ويجعل الاول في حكم الساقط ليحصل بيان ما لا يحصل

بدون ذلك ويجب ان يكون في بدل البعض والاشتمال ضمير يرجع

الى المبدل منه ليس بشطامعا كما عرفت في المثال قال وتبدل

النكرة من المعرفة وعلى العكس ويشترط في النكرة المبدلة من المعرفة

ان يكون موصوفة نحو بالناصية ناصية كاذبة اقول يجوز

ان تبدل النكرة من المعرفة والمعرفة من النكرة فالبدل والمبدل

منه اذن يكونان على اربعة اقسام لانهما اما ان يكونا معرفتين

نحو رايت زيدا اخاك او العكس او نكرتين نحو رايت رجلا اخا لك

او يكون البدل معرفة والمبدل منه نكرة نحو رايت رجلا اخاك

او على العكس نحو قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة ويشترط في هذه

القسم اعني في النكرة المبدلة من المعرفة ان يكون موصوفة مثل
ناصية فانها وصفت بكاذبة وذلك لان الاصل في الكلام هو
البدل فلو كان نكرة غير موصوفة والمبدل معرفة لكان للفرع مزية على
الاصل وتبدل ايضا الظاهر من الضمير وعلى العكس فيحصل بحسب
ذلك اربعة اقسام اخر وانا اذكر امثلة بدل الكل من الكل كما
في اقسام المعرفة والمنكرة فعليك باستخراج ساير الابدال فالظاهر
من الظاهر كما قد عرفت والضمير من الضمير نحو زيدا ضربته اياه
وعلى عكسه نحو ضربت زيدا اياه **قال** وعطف البيان وهو ان
تتبع المذكور باشهر اسميه نحو جاءني اخوك زيد وابو عبد الله
زيد **اقول** الرابع من التوابع عطف البيان وهو ان تتبع المذ
كور باشهر اسميه اي تجعل اشهر اسميه تابعا له بان تذكره
بعده نحو جاءني اخوك زيد وابو عبد الله زيد فان الجائي
هذا كان يقال له الاخوك وابو عبد الله يقال له ايضا زيد — لمن
فاذا كان زيد اشهر اسميه عند الناس من الاخ وابي عبد الله
يذكر ثانيا تابعا بيانا للاول فان كان بالعكس نحو جاءني زيد — فبالعكس
اخوك وابو عبد الله وهذا مذهب المص والاخرون لا يفرقون
بين ان يذكر اسم الاشهر اولا او اخرا وفايدة عطف البيان

ايضا

ايضاح المتبوع **قال** والعطف بالحروف نحو جاءني زيد وعمرو وحروف
العطف يذكر في باب الحروف ان شاء الله تعالى **اقول** الخامس من
التوابع العطف بالحروف ويقال له النسق نحو جاءني زيد وعمرو وعمرو
معطوف وزيد معطوف عليه وحروف العطف تذكر في باب الحروف ان شاء الله
قال والمبني وهو الذي سكون اخره وحركته لا بعامل نحو كم و
حيث واين وامس ومن وهولاء فان كل ذلك مما ليس بسبب
عامل وسكون اخر المبني يسمى وقفا وحركاته فتحا وضما وكسرا **اقول**
لما فرغ من توابع المعرب شرع في المبني وهو الذي سكون اخره
وحركته لا بسبب عامل نحو سكون كم وحركة اين وحيث وامس فان
~~وهولاء~~ وكل ذلك مما ليس بسبب العامل وسكون اخر المبني يسمى
وقفا وحركاته فتحا وضما وكسرا ومعنى المبني في اللغة المثبت ويسمى
المبني المصطلح مبنيا لثباته على حالة واحدة مع اختلاف عامله
وسبب بنائه مناسبته لغير المتمكن **قال** وسبب بناء المبني مناسبته
لغير المتمكن اعني الحروف والماضي والامر بالصيغة نحو صه واف ورويد
فان صه تناسب الحروف من حيث الصيغة **اقول** واف يناسب الماضي
من حيث المعنى لان معناه تضجرت ورويد يناسب الامر من جهة المعنى
ايضا لانه بمعنى امهل **قال** فمنه المضمرات وهي على ضربين متصل

نحو اخوك وضربك ومر بك وداره وثوبي وثوبنا وضربت وضربنا
وضربا وضربوا وضربت وضربن وكذلك المستكن في نحو زيد ضرب
وا فعل وتفعل وتفعل ويفعل والمنفصل نحو هو هما هم هي هما هن انت
انتما انتم انت انتما انتن وانا ونحن واياك **اقول** بعض المبني
المضمرات وانما بنيت لمناسبة بعضها ببعض الحروف في الصيغة كهو
وحمل الباقي عليه والمضمرات على ضربين ضرب متصل اعني الذي لا يمكن
ان يتلفظ به وحده وهو اما بالاضافة مخاطب نحو اخوك اخوكما
اخوكم اخوك اخوكما اخوكن واما منصوب متصل مخاطب نحو ضربك ضربكما
ضربكم ضربك ضربكما ضربكن او غايب نحو ضربه ضربها ضربهما ضربهم ضربها
ضربهما ضربهن او متكلم نحو ضربني ضربنا واما مجرور بحرف الجر مخاطب
نحو مر بك مر بكما مر بكم مر بك مر بكما مر بكن او غايب نحو مر به مر بهما
مر بهم مر بها مر بهما مر بهن او متكلم نحو مر بي مر بنا واما مجرور با
الاضافة متكلم نحو ثوبي ثوبنا واما مرفوع متصل نحو ضرب ضربا ضربوا
ضربت ضربتا ضربن ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن
ضربت ضربنا وكذلك المستكن اي المستتر فانه ايضا متصل كهو في
زيد ضرب وانا في افعل ونحن في نفعل وانت في تفعل اذا كان مخاطبا
وهي فيه مستتر اذا كانت غايبة نحو هي في يفعل وضرب منفصل اعني الذي

بكن

غايب نحو داره دارهما دارهم دارها دارهما دارهن وانا مجرور
بالاضافة الى مخاطب نحو دارك داركما داركم دارك داركما داركن
وانما مجرور بالاضافة الى متكلم

يمكن ان يتلفظ به وحده نحو هو هما هم هي هما هن وانت انتما انتم
انت انتما انتن انا ونحن واياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن
اياه اياهما اياهم اياها اياهما اياهن اياي ايانا **قال** ومنه اسماء
الاشارة نحو ذا وتا وتي وتهي وته وذي وذهي وذه واولاء
اقول بعض المبني الاسماء الاشارة نحو ذا للمفرد المذكر العاقل وغيره
وذان وذين لمثناه في الرفع وغيره وتا وتي وتهي وته وذي وذهي وذه
للمفرد المؤنث العاقل وغيرها وتان وتين لمثناها في الرفع وغيره
لا يثنى غير ذا وتا واولاء بالمد والقصر لجمعهما وانما بنيت اسماء
الاشارة لمناسبتها الحروف اما من جهة الاحتياج الى المشار اليه
كذلك في الجميع واما من جهة ان وضع بعضها كوضع الحروف فيحمل الباقي
عليه **قال** ويلحق باوايلها حرف التنبيه اعني ها التنبيه المخاطب لالا
يفوت به غرض المتكلم نحو هذا هذان هذين وهاتا وهاتان
وهاتين وهاتي وهاته وهذهي وهذه وهؤلاء ويتصل
باواخر اسماء الاشارة كاف الخطاب ليعلم ان المخاطب
اي جنس من المذكر والمؤنث والمفرد وغيره نحو ذاك ذا
ذاكم ذاك ذاكما ذاكن وكذلك ذانك وذينك وتاك وتا
تنيك واولائك فاذا قيل ذاك يكون الاشارة والخطاب

نحو هذا وهاتا وهاتان وهذه وهؤلاء وتتصل
حرف كاف الخطاب نحو
وتاك وذانك وتانك
واولائك اقول يجي
الاسماء الاشارة

كلاهما للمفرد المذكر واذا قيل ذلك بكسر الاشارت الى التثنية المذكر والخطاب بحاله فاذا قيل ذلكما ينعكس فاذا قيل تالك تكون الاشارة الى مفرد مؤنث والخطاب الى مفرد مذكر واذا قيل ذاكِ بكسر الكاف ينعكس واذا عرفت ذلك فقس الباقي عليه ويقال ذا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد قال ومنه الموصولات نحو الذي والتي واللذان واللتان والذين والتي واللات واللائي واللاء واللاى واللواتي ومن وما واي واية اقول بعض المبني الموصولات نحو الذي للمفرد المذكر عاقلا او غيره وتثنيته اللذان في الرفع واللذين في النصب والجر وجمعه الذين في احوال الثلثة والتي للمفرد المؤنث العاقلة وغيرها وتثنيتها اللتان واللتين وجمعها اللاتي بالياء الساكنة بعد التاء المكسورة واللات بالتاء المكسورة واللائي بالياء الساكنة بعد الهمزة المكسورة واللاء بالهمزة المكسورة واللاى بالياء المكسورة واللواتي بالواو المفتوحة والالف وبعدها التاء التانيث المكسورة والياء الساكنة للمؤنث وما بمعنى الذي او التي لغير عاقل غالبا ومن بمعنى الذي او التي او الذين او اللواتي عاقل غالبا واي للمفرد المذكر واية المؤنث وانما بنيت الموصولات لاحتياجها الى الصلة والعايد كما سيجي

ومن الموصولات ذو بمعنى الذي والتي في لغة طي كقولهم جائني ذو قام وذو قامت اى الذي قام والتي قامت وذا بعد ما الاستفهامية بمعنى الذي او التي نحو ماذا صنعت اي اي شئ الذى صنعت او اي شئ التى صنعت ومنها الالف واللام في الاسم الفاعل والمفعول نحو الزانية والزاني اى التي زنت والذي زنا والمصنف لم يذكر هذه الثلثة اختصارا على ما هو الكثير استعمالا قال والموصول ما لا بد له من جملة تقع تلك الجملة صلة له ومن ضمير يعود اليه نحو جائني الذي ابوه منطلق او ذهب اخوه او من عرفته وما طلبته اقول الموصول اسم لا بد له من جملة تقع تلك الجملة صلة لذلك الاسم وتلك اما اسمية كابوه منطلق في نحو جاءني الذي ابوه منطلق واما فعلية كذهب اخوه نحو جاءني الذي ذهب اخوه وكعرفته في نحو من عرفته وطلبته في نحو ما طلبته وانما احتاجت الموصولات الى الصلة لانها مبهمة في اصل وضعها ولذلك سميت مبهمات فلا بد لها من جملة توضحها وسميت تلك الجملة صلة لاتصالها بالموصول ويسمى عايدا كما عرفت وقد يحذف العايد اذا كان معلوما كقوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء اي

بعدها الجملتان نحو اجلس اذ جلس زيد واذ زيد جالس وانما بنيت اذ لان وضعها وضع الحروف واذا وهي للمستقبل ولا تقع بعدها الا الجملة الفعلية على مذهب المصنف كقوله تعالى والليل اذا يغشى وانما بنيت اذا لاحتياجها الى الجملة التي يضاف اليها ومتى وهي اما للاستفهام نحو متى القتال او للشرطية نحو متى تاتني اكرمك وانما بنيت متى لتضمنها همزة الاستفهام وان الشرطية وايان وهي للاستفهام نحو ايان يوم الدين وانما بنيت ايان لتضمنها همزة الاستفهام والجهات الست اعنى قبل وبعد وفوق وتحت ويمين ويسار وما في معناها من نحو قدام وخلف ووراء وامام وعلى واسفل وهي لا تخلو من ان يكون مضافة او مقطوعة عن الاضافة فان كانت مضافة كانت معربة اما منصوبة نحو جئتك قبل زيد او مجرورة نحو جئتك من قبل زيد وان كانت مقطوعة فلا يخلو من ان يكون المضاف اليه منويا او منسيا فان كانت منسيا كانت معربة ايضا كقول الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفراة وان كانت منويا كانت مبنية على الضم

كقوله تعالى لله الامر من قبل ومن بعد اي من قبل غلبة الفارس على الروم ومن بعد غلبة الروم على الفارس واما البناء فلاحتياجها الى المضاف اليه المنوي واما الحركة فللفرق بين البناء اللازم والعارض واما الضم فلتخالف حركتها البنائية حركتها الاعرابية ومنه ما لم يذكره المصنف ولدن الآن وحيث ولما وامس وقط وعوض ومذ ومنذ وكيف وانى واين وعندي واي ولدى قال ومنه المركبات نحو عندي خمسة عشر واتيك صباح مساء وهو جاري بيت بيت ووقعوا في حيص بيص اقول بعض المبني المركبات وهي كل اسم مركب من كلمتين ليست بينهما نسبة والمركبات كثيرة لكن المصنف لم يذكر الا اربعة امثلة وهي خمسة عشر وصباح مساء وبيت بيت وحيص بيص والاصل فيها خمسة وعشر وكل صباح ومساء وجاري من بيت الى بيت اى ملاصقا وفي حيص وبيص اي في فتنة شديده فحذف منهما ما حذف ثم بني الجزآن من الجميع اما اوله فلكونه بمنزلة اول الكلمة واما الثاني فلتضمنه معنى الحرف المحذوف وانما بنيا على الحركة لما مر من الفرق بين البناء اللازم والعارض وبنيا على الفتح للخفة واعلم ان الاعداد المركبة اعنى من احد عشر الى تسعة عشر كلها كخمسة عشر في بناء الجزئين الا اثنا عشر فان اوله معرب لشبهه بالمضاف في حذف النون قال ومنه الكنايات

لمن يشاء وه قال ومنه اسماء الافعال كندويله زيدا ثم
وهلم شهد اتكم وحيهل الثريد وهيهات ذاك و
شتان ما بينهما واف وصه ومه ودونك وعليك اقول
وبعض المبني اسماء الافعال اي اسماء بمعنى الافعال وهي
كثيرة في المصنف لم يذكر الا المشهورة منها وذلك اما بمعنى
الامر وامّا متعد او لازم والمتعدي امّا مفرد او مركب والمركب
اما آخره كاف الخطاب او غيرها والذي آخره كاف الخطاب
امّا اوله اسم او حرف والذي آخره غير كاف الخطاب امّا حذف
منه شيء بالتركيب اولا واللازم امّا مشتق منه فعل اولا او
الذي بمعنى الماضي اما جوّز في آخره غير الفتح اولا والذي
بمعنى المضارع لفظة واحدة فصفه عشرة اقسام الاول
المتعدي المفرد الذي بمعنى الامر كرويد زيدا اي امهله
الثاني المتعدي المركب الذي حذف منه شيء بمعنى الامر وآخره
غير كاف الخطاب كهلم شهداءكم اي قربوهم فانّه مركب
من هاء التنبيه بعد حذف شيء منه بمعنى الامر الفها مع
لم الثالث المتعدي المركب الذي بلا حذف شيء منه بمعنى
الامر وآخره غير كاف الخطاب كحيهل الثريد اي

وصرمان

او الماضي او المضارع والذي بمعنى الامر

الذي

ائتيه الثريد فانّه مركب من حي وهل الرابع الذي
بمعنى الماضي مع جواز غير الفتح في آخره كهيهات
ذاك اي بعد ذاك فانّه يجوز في تائه الحركات الثلث
الخامس الذي بمعنى الماضي بلا جواز غير الفتح في آخره كشتان
ما بينهما اي فترقا فانّه لا يجوز في نونه غير الفتح السادس
الذي بمعنى المضارع كاف اي تضجر السابع اللازم الذي
بمعنى الامر مع اشتقاق الفعل عنه كمه اي اكفف فانه يقال
مهمهت زيدا اي زجرته الثامن اللازم الذي بمعنى
الامر بلا اشتقاق الفعل عنه كصه اي اسكت التاسع
المتعدي بمعنى الامر المركب الذي آخره الكاف الخطاب واوله اسم
كدونك زيدا اي خذه العاشر المتعدي بمعنى الامر المركب
الذي آخره الكاف الخطاب واوله حرف كعليك زيدا اي
الزمه وانما بنيت اسماء الافعال لان وضع بعضها
وضع الحروف فحمل الباقي عليه قال ومنه بعض الظروف
نحو اذ واذا ومتى وايان وقبل وبعد اقول وبعض المبني بعض
الظروف وانما قيد بالبعض لان اكثر الظروف معربة
فمن المبني ما ذكره المصنف وذلك نحو اذ وهي للماضي وتقع

بسم الله الرحمن الرحيم

آعشيان وجُليان وجباريان ومصطفيان اقول لينبغي كل اسم
مقصور يزيد الثلاثي اذا اريد ان يثني الا الياء اي يجب ان يقلب
الفه ياء لانها اخف من الواو ومن يزيد الثلاثي يشمل سواء كانت الاصل
ياء او واوا نحو اعشيان وهو الذي لا يبصر في الليل وفي مصطفيان وهو
مفعول من الاصطفاء او للتانيث نحو جبليان في الجبلى وهي الحامل او
لتكثير الكلمة نحو جباريان في جباري وهو طاير يقال له حُبرد قال وان
كان في آخر الممدود الف التانيث كحمراء قلت حمراوان اقول اما القلب
فلانه لا يكون علامة التانيث في وسط الكلمة واما الواو فلئلا يجتمع ياآن
قبلها الف في النصب والجر نحو رايت حمرايين ومررت بحمرايين والحمراء
تانيث احمر قال ونقول في كساء وقراء وحرباء كساان وقراان و
حرباان اقول اذا كانت همزة الممدودة بدلا من حرف اصلي او اصلية
او للالحاق يكون الهمزة ثابتة عند التثنية فتقول في كساء كساآن
وكذلك البواقي واصل كساء كساو ابدلت الواو بالهمزة فصار كساء
وهو بالفارسية گليم سياه والقراء العابد القاري وهمزته اصلية
والحرباء دويبة تدور مع الشمس وهمزته للالحاق بحلاق وهو باطن
الجفن قال المجموع على ضربين مصحح وهو ما لحقت آخره واو مضموم
ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها بمعنى الجمع ونون مفتوحة عوضا عن الحركة

والتنوين

والتنوين في المفرد وهذا في المذكر كمسلمون ومسلمين اقول
لما فرغ من الصنف السادس شرع في الصنف السابع اعني المجموع وهو على
ضربين لان بناء الواحد ان كان سالما فيه فصحيح والا فمكسر والمصحح اسم
لحقت آخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها لدلالتهما على معنى
الجمع ولحقت بعد الواو والياء نون مفتوحة حال كونها عوضا عن الحركة و
التنوين في المفرد وذلك في المذكر كمسلمون ومسلمين فانهما جمعان مذكران
والواو والياء تدلان على معنى الجمع والنون عوضا عن حركة مسلم وتنوينه
فقوله ما شامل لجميع الاسماء قوله لحقت آخره واو مضموم ما قبلها او ياء
مكسور ما قبلها يخرج ما لا يكون كذلك لكنه شامل لمثل مجنون ومسكين
وقوله بمعنى الجمع يخرج ذلك قال ويختص في المذكر بمن يعلم اقول
ويختص جمع المذكر السالم بذوي العلم لانه اشرف الجموع لصحة بناء الواحد
فيه وذوي العلم اشرف من غيره فاختص الاشرف بالاشرف واعلم ان
اللفظ الذي يراد ان يجمع جمع المذكر السالم اما ان يكون اسما او صفة
فان كان اسما فشرطه ان يكون مذكرا علما عاقلا فلا يقال هندون
في هند لانتفاء التذكير ولا رجلون في رجل لانتفاء العلمية ولا
اعوجون في اعوج وهو علم للفرس لانتفاء العالمية وان كان صفة
فشرطه ان يكون مذكرا عالما فلا يقال مسلمتون في مسلمة لانتفاء التذكير

الكنايات

نحو كم مالك وعندي كذا درهما وكان من الامر كيت كيت اقول ويعني
المبني الكنايات وهي ههنا الفاظ مبهمة يعبر بها عن اشياء مفردة
وقعت مفسرة عند المتكلم فكم لا يكون من الكنايات على هذه الوجه
لانها ليست كذلك لكن لما كانت مثل كذا في العدد اجريت مجراها
وانما بنيت كم لان وضعها وضع الحروف وكذا لان اصلها ذا فزيدت
الكاف عليه فصار كذا وكيت كيت لانها كناية عن الجملة المبنية واعلم
ان كم استفهامية او خبرية وعلى هذين التقديرين مبهم لا بد لها من
مميز فمميز الاستفهامية منصوب مفرد نحو كم درهما مالك ومميز
الخبرية مجرور مفردا ومجموع نحو كم رجل او رجال ضربت وقد يحذف
المميز اذا كان معلوما كما مر في الكتاب واصل كيت كيت بتشديد
الياء فخففت ثم حذفت وكذلك ذيت اصله ذيت ومعناها
بالفارسية چنين وچنين ولا يستعملان الا مكررتين ويجوز في
تائهما الحركات الثلث قال المثنى وهو ما لحقت اخره الف او ياء
مفتوح ما قبلها لمعنى التثنية ونون مكسورة عوضا عن الحركة و
التنوين اقول لما فرغ من الصنف الخامس شرع في الصنف السادس
اعني المثنى وهو اسم لحقت اخره الف او ياء مفتوح ما قبل تلك الياء
لمعنى التثنية ولحقت بعد الالف والياء نون مكسورة حال كونها
عوضا

عوضا عن الحركة والتنوين اللتين كانتا في المفرد نحو رجلان ورجلين
فان الالف والياء فيهما انما لحقتا لتدلا على معنى التثنية والنون
انما لحقت لتكون عوضا عن حركة رجل وتنوينه وقوله شامل
لجميع الاسماء وقوله لحقت اخره الف او ياء مفتوح ما قبلها يخرج
ما لا يكون كذلك لكنه شامل لمثل عثمان وحسين قوله لمعنى التثنية
يخرج ذلك قال وتسقط النون عند الاضافة نحو غلاما زيد و
الالف اذا لاقاها ساكن نحو غلاما الحسن وثوبا ابنك اقول اما
سقوط النون فلكونها بدلا مما تسقط عند الاضافة اعني التنوين
واما سقوط الالف فلالتقاء الساكنين قال وما في
اخره الف مقصورة ان كان ثلاثيا يرد الى اصله عند التثنية نحو
عصوان ورحيان اقول الاسم الذي اذا كان اخره الف مقصورة
ان كان ثلاثيا يجب ان يرد عند التثنية الى اصله بقلب الفه
واوا ان كان واويا او ياء ان كان يائيا وذلك لانه يجتمع عند
التثنية الفان ولا يمكن حذف احدهما لانه حينئذ يلتبس المثنى
بالمفرد عند الاضافة نحو عصا زيد فيجب ان يحرك احدهما والتحريك
انما يمكن بعد القلب بحرف تقبل الحركة فاذا كان المقلوب في الاصل
يكون القلب به اولى قال وليس فيما جاوز الثلاثي الا الياء نحو

ولا يكيتون

فى كيت علم للعزيز لاشفاء العالميه قال اوالف وتاء
فى المونث وتكون مضمومه فى الرفع ومكسوره فى النصب والجر كمسلمات
وهندات اقول لما ذكر المصحح من جمع المذكر اراد ان يذكر من المونث
فقال اوالف وتاء اى المصحح اسم لحقت اخره الف وتاء فى جمع المونث
وتكون تلك التاء مضمومة فى الرفع ومكسورة فى النصب والجر
كمسلمات فى الصفه وهندات فى الاسم وانما كانت التاء مكسورة
فى النصب والجر لان النصب فى جمع المذكر محمول على الجر فلو لم يحمل
فى جمع المونث للزم للفرع مزية على الاصل قال ومكسر وهو ما كسر
فيه بناء الواحد كرجال وافراس ويعم ذوى العلم وغيرهم اقول
لما فرغ من جمع المصحح شرع فى المكسر فقوله ومكسر عطف على قوله
مصحح اى المجموع اما مصحح كما مر واما مكسر وهو الذي تكسر اى تغير
فيه بناء الواحد كرجال وافراس فى رجل وفرس فان بناء رجل وفرس
قد تغيران فى الجمع ويعم جمع المكسر ذوى العلم وغير ذوي العلم ولذلك
مثل بمثالين قال والمذكر والمونث من المصحح يستوى فيهما بين لفظي
الجر والنصب نقول رايت المسلمين والمسلمات ومررت بالمسلمين و
المسلمات اقول قوله ويستوى مبنى للمفعول من التسوية والقائم مقام
فاعله فيهما وبين ظرف له والمعنى يجعل فى جمع المذكر والمونث لفظ النصب

نحو الخ ... فى ... النكر ... وفتحه ... قال (margin)

ساويا للجر وهذا الكلام تكرار لان التسوية فى المذكر قد علمت فى اول
الكتاب وفى المونث من قبل هذا قال والجمع المصحح مذكره ومونثه
للقلة وما كان من المكسر على افعل وافعال وافعلة وفعلة جمع القلة
وما عدا ذلك فهو جمع كثرة اقول الجمع اما جمع قلة او كثرة وجمع القلة
ما يطلق على العشرة فما دونها من غير قرينة ويطلق على ما فوق العشرة
مع القرينه وجمع الكثرة بخلاف ذلك والجمع المصحح مذكره ومونثه
للقلة والذي يكون من الجمع المكسر على وزن افعل كافلس وافعال
كافراس وافعلة كافئدة جمع قلة ايضا وما عدا المذكور من المجموع
جمع كثرة فيقال فى جمع القلة عندي افلس من غير قرينه اذا كان
المراد عشرة فما دونها وعندي اثنى عشر افلس مع قرينة وهي اثنى عشر
اذا كان المراد ما فوق العشرة ويقال فى جمع الكثرة على خلاف ذلك
نحو عندي رجال من غير قرينه اذا كان المراد ما فوق العشرة وعندي
ثلثة رجال مثلا اذا كان المراد لما دونها قال وما جمع بالالف
والتاء نحو فعلة صحيح العين فالاسم منه يجيء متحرك العين نحو تمرات
والصفة منه يجيء ساكن العين على سكونها نحو ضخمات واما معتلتها
فعلى السكون كبيضات وجوزات اقول اللفظ الذي يجمع بالالف
والتاء مما هو على وزن فعلة مع صحة العين فالاسم منه يجيء متحرك

فهو (margin)

وفعلة كغلمة (margin)

التابع شرع فى الصنف الثامن والتاسع اعنى المعرفة والنكرة فقال
المعرفة ما دل على شئ بعينه وقد عرفت فى اول الكتاب والمعرفة على خمسة
اضرب العلم والضمير والمبهم والمضاف وقد ذكرت المعرفة باللام
ويجيء وقيد المضاف بقوله الى احدها اى الى احد المذكورات لان
الاضافة الى غير المعارف لا يوجب التعريف بل توجب التخصيص
مثل غلام رجل وقيد بقوله اضافة حقيقية اي معنوية لان الاضافة
اللفظية لا تفيد التعريف كما مر وقوله والنكرة ما شاع فى امته
نحو جاءني رجل وركبت فرسا وقد عرفت معناها ايضا وشاع
اي انتشر فى امته اي افراده فان رجلا وفرسا منتشر شامل لكل
واحد من افراد الرجال والافراس على البدلية قال المذكر والمونث
فالمذكر ما ليس فيه تاء التانيث والالف المقصوره والممدوده والمونث
ما فيه احديها كغرفة وحبلى وحمراء اقول لما فرغ من الصنف الثامن
والتاسع شرع فى الصنف العاشر والحادي عشر اعنى المذكر والمونث
فعرف المذكر بانه اسم ليس فيه تاء التانيث ولا الالف المقصورة
والممدوده كرجل والمونث بانه اسم فيه احديها اى تاء كغرفة او الف
المقصوره كحبلى او الممدوده كحمراء قال والتانيث على ضربين حقيقي
كتانيث المراة والحبلى والناقة وغير حقيقي كتانيث الظلمة والبشرى

الى احدها (margin)

فشانه (margin)

المذكر والمونث (margin)

وانما مثل بمثالين احدهما من ذوى العلم والثانى من غير ذوى العلم (margin)

اقول التانيث على ضربين لان المونث لا تخلو من ان يكون لها
مذكر من الحيوان او لا فان كان فهو الحقيقي كتانيث المراة
والحبلى والناقة فان لها الرجل والجمل وان لم يكن فهو
غير الحقيقي كتانيث الظلمة والبشرى وهي البشارة
قال والحقيقي اقوى ولذلك امتنع جاء هند وجاز
طلع الشمس اقول التانيث الحقيقي فان فصل جاز نحو جاء اليوم
هند وحسن طلع اليوم الشمس التانيث الحقيقي اقوى من
التانيث غير الحقيقي لوجود معنى التانيث فيه بخلاف غير الحقيقي
لهذا امتنع ان يقال جاء هند بتذكير الفعل المسند الى هند التى
هي المونث الحقيقي لان المطابقة بين الفعل والفاعل المونث الحقيقي
فى التانيث واجب وجاز فى غير الحقيقي نحو طلع الشمس لضعف
تانيثه فان فصل بين الفعل والفاعل الحقيقي بشئ جاز ترك التاء
فى الحقيقي نحو جاء اليوم هند لضعفه بالفاصلة مع ان عدم الترك
اولى وحسن الترك فى غير الحقيقي نحو طلع اليوم الشمس لزيادة ضعفه
مع ان عدم الترك جائز هذا اذا اسند الفعل الى ظاهر الاسم
واما اذا اسند الى ضميره تعين الحاق العلامة اى التاء بفعله
سواء كان مؤنثا حقيقيا او غير حقيقي وذلك
لانه لو لم يلحق التاء لتوهم ان الفاعل

اقول ... الفعل المسند ... نحو الشمس طلعت جاز ترك التاء فى ... الظاهر ... اذا اسند الفعل الى ... المونث ... الضمير ... (margin)

العين اي يتحرك عين الفعله في الجمع نحو ثمرات بفتح الميم في ثمره و
الصفة مبقات العين اي يبقى عين فعلها على السكون نحو ضخمات
بسكون الخاء في ضخمه وهي الغليظه وذلك للفرق بين الاسم والصفه
ولم يفعل بالعكس لان الصفه ثقيلة لكثرة الاستعمال فهي بالسكون
اولى واما معتل العين من فعلة فعلى السكون اي يبقى عين فعله على
سكونها وقت الجمع وان كان اسما واويا او يائيا كبيضات في بيضة
وجوزات في جوزة وذلك للفرق بين الصحيح والمعتل ولم يفعل
بالعكس لان الخفة بالمعتل اولى **قال** وفواعل يجمع عليه فاعل اسما اذا كان
نحو كواهل او صفة اذا كان بمعنى فاعلة نحو حوايض وطوالق و
فاعلة اسما او صفة نحو كواثب وضوارب وقد شذ نحو فوارس
اقول وزن الفواعل انما يجمع عليه كلمة تكون على وزن فاعل اذا كانت
اسما نحو كواهل في كاهل وهو ما بين الكتفين او صفة اذا كانت
ذلك الفاعل بمعنى فاعلة نحو حوائض وطوالق في حائض وطالق
اذا كانتا بمعنى حايضه وطالقه ويجمع ايضا على وزن فواعل كل
كلمة تكون على وزن فاعله سواء كانت اسما نحو كواثب في كاثبه
وهي ما يقع عليه يد الفارس من عنق الفرس ويسمى بالفارسية يال
او صفة نحو ضوارب في ضاربه وقد شذ نحو فوارس في جمع فارس

وزن فواعل جمعا

لان فاعل الصفه اذا لم يكن بمعنى فاعله فالقياس ان يجمع على فعلة او
فعال او فعلة كجهل وجهال وجهلة وانما قال نحو فوارس لانه
قد جاء غير هذه اللفظ مثل هوالك في هالك ونواكس في ناكس وجواهل
في جاهل وهو الذي يخفض راسه **قال** وقد يجمع الجمع نحو اكالب
واساور واناعيم ورجالات وجمالات **اقول** قد يجمع الجمع للمبالغة
في التكثير نحو اكالب في اكلب جمع كلب واساور في اسورة جمع سوار
وهي ما تضع المراه في يدها من الحلي واناعيم في انعام جمع نعم وهو ما يرعى
من الحيوان ورجالات في رجال جمع رجل وجمالات في جمال جمع جمل
وهو المذكر من الابل واعلم ان الفرق بين الجمع وجمع الجمع ان الجمع انما
يدل على احاد كل واحد منها يكون فردا من ذلك الجنس فالجمع في جمع
الجمع بمنزلة الاحاد في الجمع فاذا قيل اكلب فالمراد منه افراد الكلب واذا
قيل اكالب فالمراد جموع من الكلب ولذلك قيل ان جمع الجمع لا يطلق
على اقل من التسعه من افراده كما ان الجمع لا يطلق على اقل من ثلثه
قال المعرفة والنكره فالمعرفة ما دل على شيء بعينه وهي على خمسة
اضرب العلم والمضمر والمبهم وهو شيئان الاول اسماء الاشاره والموصولات
والمعرف باللام والمضاف الى احدها اضافة حقيقة والنكره ما شاع
في امته نحو جاءني رجل وركبت فرسا **اقول** لما فرغ من الصنف

جمع الجمع

وجمع الجمع ... منها ... على ...

المعرفة والنكرة

المذكر يجي من بعده نحو الشمس طلعت فلا يجوز
الشمس طلع كما مرّ فاذا لم يجز في غير الحقيقي ففي
الحقيقي اولى وكذلك اقتصر في المثال على
غير الحقيقي والتاء تقدر في بعض الاسماء
المونثة نحو ارض ونعل فان التاء فيهما مقدرة
بدليل تصغيرهما اريضة ونعيلة فان التاء
التي تظهر في المصغر تدل على ان المكبر مونث
وهذا الدليل انما يكون في الثلاثي ومن الدلايل
المشتركة بينه وبين غيره تانيث الفعل كقوله تعالى
واخرجت الارض وبرزت الجحيم والصفة كقوله
تعالى فيها عين جارية والسماء ذات البروج والاشارة
كقوله تعالى هذه النار وقل هذه سبيلي
والاضمار كقوله تعالى والارض
فرشناها والسماء وما بنيها
والخبر كقوله تعالى وقالت اليهود يد الله مغلولة
واذا السماء انشقت والحال قوله تعالى ولسليمان الريح
عاصفة

وقولنا

وكقولنا سقتنا السماء ممطرة **قال** وممّا يستوي فيه المذكر والمونث
فعول وفعيل بمعنى مفعول كجلوب وبغي وقتيل وجريح **اقول** من الاسماء
التي يستوي فيه لفظ المذكر والمونث فعول كجلوب وبغي فانه يقال
رجل جلوب وبغي اي حالب وباغ بمعنى زانٍ وامراة حلوب وبغي
اي حالبة وباغية بمعنى زانية واصل بغي بغوي فقلبت الواو ياء و
ادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها وفعيل بمعنى المفعول كقتيل
وجريح فانه يقال رجل قتيل وجريح اي مقتول ومجروح وامراة قتيل
وجريح اي مقتولة ومجروحة وانما قال في الفعيل بمعنى المفعول لانه اذا
كان بمعنى الفاعل يجب الحاق التاء في المونث نحو امراة قتيلة وجريحة
اي قاتلة وجارحة وانما قلنا ان قوله بمعنى المفعول قيد في الفعيل ولا
قيد في الفعول لان مذهب المصنف ان فعولا لا يكون الا بمعنى الفاعل
وهو الحق **قال** وتانيث الجموع غير حقيقي ولذلك قيل فعل الرجال
وجاء المسلمات ومضى الايام **اقول** النحويون قد اصطلحوا على ان
كل جمع مونث الا جمع المذكر السالم اما تانيث غيره فلان الجمع بمعنى
الجماعة فان قولنا الرجال والمسلمات والايام بمعنى جماعة الرجال و
جماعة المسلمات وجماعة الايام واما تذكيره فلسلامة بناء المفرد فيه
فقال تانيث الجموع غير حقيقي لان الجماعة ليست مما في ازائها مذكر من

ما يستوي فيه المذكر والمونث

فاراد المصنف ان يشير الى حكمه في التذكير والتانيث

اقول جواز ترك التاء في الفعل المسند الى المونث غير الحقيقي انما
هو اذا اسند ذلك الفعل الى ظاهر ذلك الاسم المونث واما اذا
اسند الفعل الى ضمير الاسم المونث فتعين العلامة اي التاء بفعله سواء
كانت مونثا حقيقيا او غير حقيقي وذلك لانه لو لم يلحق التاء لتوهم
ان الفاعل مذكر يجيء من بعد نحو الشمس طلعت فلا يجوز الشمس طلع كما مرّ
واذا لم يجز في تانيث غير الحقيقي ففي الحقيقي اولى ولذلك اقتصر في
المثال على غير الحقيقي **قال** التاء تقدر في بعض الاسماء المونث نحو
ارض ونعل بدليل اريضة ونعيلة **اقول** التاء قد يكون مقدرة في
بعض الاسماء المونث نحو ارض ونعل فان التاء فيها مقدرة بدليل
تصغيرها على اريضة ونعيلة فان التصغير يرد الاشياء الى اصولها
فان التاء التي تظهر في المصغر تدل على ان المكبر مونث وهذا الدليل
انما يكون في الثلاثي لا في الرباعي ومن الدلايل المشترك بينه وبين
غيره تانيث الفعل كقوله تعالى واخرجت الارض اثقالها وبرزت
الجحيم والصفة كقوله تعالى فيها عين جارية والسماء ذات البروج
والاشارة كقوله تعالى هذه النار التي وقل هذه سبيلي والاضمار
كقوله تعالى والارض فرشناها والسماء بنيناها والخبر كقوله تعالى يد الله
مغلولة واذا السماء انشقت والحال كقوله تعالى ولسليمان الريح عاصفة

الحاقه

وكقولنا

فان النخل والتمر انما يقال للجنس والنخلة والتمرة للواحدة منه ويجوز في
صفة الذي للجنس التذكير والتانيث اما التذكير فلان لفظ النخل والتمر
مذكر واما التانيث فلانها بمعنى جماعة النخل وجماعة التمر وقد ورد في
القران والامثلة قال الله تعالى كانهم اعجاز نخل خاوية واعجاز نخل منقعر
ويقال تمر طيبة وتمر طيب **قال** المصغر هو ما ضم اوله وفتح ثانيه
والحقت قبل ثالثه ياء ساكنة **اقول** لما فرغ من الصنف العاشر والحادي عشر
شرع في الصنف الثاني عشر اعني المصغر فعرفه بما عرفه وهذا التعريف
انما للمتمكن من الاسماء المصغرة وانما ضم اوله لانه فرع للمكبر كما ان المبني
للمفعول فرع المبني للفاعل فكما ان اول ذلك مضموم ضم اول هذا
وانما فتح ثانيه لانه ربما لا يحصل الفرق بين المكبر والمصغر بضم الاول
نحو قفل وبعد وانما زيدت الياء لانه قد لا يحصل الفرق بين المكبر
والمصغر ايضا بدونها كما في صرد بضم الصاد وفتح الراء وهو طاير وانما
اختصت الزيادة بحرف اللين لكونها اخف وبالياء لكونها اخف من
الواو وانما لم يزد الالف مع انها اخف من الياء لانها زيدت في
الجمع المكسر الذي بينه وبين المصغر مواخاة فان التصغير والتكسير
متناسبان وانما لم يفعل بالعكس لان الالف اخف والجمع اثقل وانما
زيدت قبل ثالثه لانها ان كانت في الاول يلتبس بالمضارع وبين الاول

الهمز

الحيوان ولاجل ان التانيث الجموع غير الحقيقي قيل فعل الرجال وجاء
المسلمات ومضى الايام بترك التاء في الافعال المسند الى هذه الجموع وانما
مثل ثلثة امثله ليعلم ان التانيث الجموع غير الحقيقي سوا كان مفردها
مؤنثا او مذكرا حقيقيا او غير حقيقي قال وتقول في الضمير
الرجال فعلوا وفعلت والمسلمات جئن وجاءت والايام مضين ومضت
اقول لما بين حكم الفعل المسند الى ظاهر الجموع اراد ان يبين حكم
افعال المسند الى ضميرها فقال وتقول الى اخره يعني ان الضمير اذا كان
لجمع المذكر العاقل يجوز ان يوتى به جمعا مذكرا على الاصل نحو الرجال فعلوا
او مفردا مؤنثا لكونه في معنى الجماعه نحو الرجال فعلت واذا كان الجمع
المؤنث العاقله يجوز ان يوتى به جمعا مؤنثا على الاصل نحو المسلمات جئن
او مفردا مؤنثا لكونها بمعنى الجماعه نحو المسلمات جاءت وكذلك اذا
كانت لجمع المذكر غير العاقل نحو الايام مضين ومضت قال ونحو
النخل والتمر مما يفرق بينه وبين واحده بالتاء يذكر ويؤنث اقول
اسماء الاجناس اذا اطلقت واريد بها الجنس فلا يدخلها التاء واذا
اطلقت واريد بها واحد من ذلك الجنس يدخلها التاء فاراد ان يشير
الى حكم ذلك الجنس في المذكر والمونث فقال ونحو النخل والتمر من الاسما
الاجناس التي يفرق بين جنسها وبين الواحد من جنسها بالتاء يذكر ويؤنث
نحو وقد

فلن

الثالث

قال التانيث على ضربين لان المونث لا يخلو من ان يكون لها مذكر
من الحيوان او لا فان كان لها المذكر فهو الحقيقي كتانيث المراه
والجملي والناقه فان لها المذكر من الرجل والجمل وان لم يكن فهو
غير حقيقي كتانيث الظلمه والبشرى في البشاره قال والحقيقي
اقوى ولذلك امتنع جاء هند وجاز طلع الشمس فان فصل جاز نحو
جاءني اليوم هند وحسن طلع اليوم الشمس اقول التانيث
الحقيقي اقوى من التانيث غير الحقيقي لوجود المعنى التانيث فيه
بخلاف غير الحقيقي فانه انما يقال له التانيث لوجود علامة التانيث
في لفظه ولاجل ان الحقيقي اقوى امتنع ان يقال جاء هند
بتذكير الفعل المسند الى هند التي هي المونث الحقيقي لان المطابقه
بين الفعل والفاعل المونث الحقيقي في التانيث واجب وجاز في
غير الحقيقي نحو طلع الشمس لضعف تانيثها فان فصل بين الفعل
والفاعل المونث بشيء جاز ترك التاء في الحقيقي نحو جاء اليوم هند
لضعفه بالفاصله مع ان عدم الترك اولى وحسن الترك في
غير الحقيقي نحو طلع اليوم الشمس لزيادة ضعفه مع ان عدم الترك
جائز قال هذا اذا اسند الفعل الى الظاهر الاسم اما اذا اسند
الفعل الى ضميره تعين الحاق علامة التانيث نحو الشمس طلعت

والثاني يلزم تحريكها وفي الاخر يلتبس بياء الاضافه فلما تعينت في الثلاثي
حمل الباقي عليه وانما كانت ساكنه لئلا ينقلب الفا قال وامثلته
فعيل كفليس وفعيعل كدريهم وفعيعيل كدنينير اقول امثله
المصغر فعيل في الثلاثي المجرد كفليس في فلس وفعيعل في الرباعي بلا مدة
كدريهم في درهم وفعيعيل في الخماسي مع مدة كدنينير في دينار فان
اصله دنار بنونين قلبت الاول ياء فرد في التصغير الى اصله وقلبت
الفه ياء لكسرة ما قبلها قال وقالوا اجيمال وحميراء وسكيران
وجبيلى للمحافظه على الالفات اقول كانه جواب عن سؤال مقدر وتقديره
ان يقال لم لم يكسر ما بعد ياء التصغير في الامثلة المذكوره حتى ينقلب
الفاتها ياء لكسرة ما قبلها كما في دنينار وجوابه انهم قالوا اجيمال الى
اخره على خلاف القياس للمحافظه على الفاتها فانها لو انقلبت ياء
انتفت معانيها المقصوده اعني الجمعيه في اجيمال والتانيث في نحو
حميراء وجبيلى والتذكير في سكيران قال وتقول في ميزان وباب
وناب وعصا وعدة ومويزين وبويب ونييب وعصيه وفي عدة وعيد
وفي يد يديه وفي سه ستيهه يرجع الى الاصل اقول كل اسم غير
من اصله اما بالقلب والحذف يجب ان يرجع الى اصله عند التصغير اذا
لم يبق ما يقتضي تغييره اما القلب فتقول في تصغير ميزان مويزين

برد يائه الى الواو وفي تصغير باب وناب بويب ونييب برد الفيهما
الى الواو والياء وفي تصغير عصا عصيه برد الفها الى الواو ثم قلبها ياء
وادغامها في ياء التصغير لان اصل ميزان موزان من الوزن قلبت واوه
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها واصل باب وناب وعصا بوب ونيب
وعصو قلبت الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فلما زال
في التصغير ما يقتضي هذه التغيرات وجب ان يرجع كل واحد من
التغيرات الى اصله والناب سن من الاسنان واما الحذف فتقول
في تصغير عدة وعيد برد واوه التي حذفت وعوضت عنها التاء
وفي تصغير يد يديه برد يائه المحذوفه وادغامها في ياء التصغير وفي
تصغير سه ستيهه برد عينه المحذوفه لان اصل عدة وعد فنقلت
كسرة فائه الى العين وحذفت الفاء للتخفيف ثم عوضت التاء عنها
واصل يد يدي على وزن فعل حذفت لامه على خلاف القياس واصل
سه ستة وهو الاست حذفت عينه على خلاف القياس فلما زال
مقتضى الحذف وجب رد المحذوف الى اصله وانما مثل ثلثة امثله
ليعلم ان رد المحذوف واجب سوا كان فاء او عينا او لاما وانما
حذفت تاء عدة في التصغير لئلا يجتمع العوض والمعوض عنه فانها
عوض من الواو كما مر وانما اتى بالتاء في عصيه ويديه وستيهه لانها

مقدرة فيها فيجب ان يظهر في التصغير كما يجي بعد هذا قال وتاء

التانيث المقدره في الثلاثي تثبت في التصغير الا ما شذ من نحو عريب

وعريس ولا يثبت في الرباعي كقولك عقيرب الا ما شذ من نحو قديديمة قديديمة

ووريئة اقول لا فرق في ذلك بين المونث الحقيقي وغيره فتقول

هنيدة في هند وشميسة في شمس وذلك لان التصغير كالصفة

فكما انه يجب تانيث صفة المونث نحو هند المليحة والشمس المضيئة

كذا يجب تانيث مصغرها والعريب تصغير العرب والعريس تصغير

العرس بكسر العين وهي امراة الرجل وكان قياسهما عريبة وعريسة

وانما لا تثبت في الرباعي لطوله سوا كان حقيقيا كزيينب في زينب

او غيره كعقيرب في عقرب والقديديمة تصغير قدام والوريئة

تصغير وراء قال وجمع القلة يحقر على بنائه نحو اكيلب واجيمال

وجمع الكثرة يرد الى واحده ثم يصغر ثم يجمع جمع السلامة نحو شويعرون

ومسيجدات في شعراء ومساجد والى جمع قلة ان وجد نحو غليمة

في غلمان وان شئت قلت غليمون اقول لما ناسب التصغير

والقلة جاز ان يحقر اي يصغر جمع القلة على بنائه نحو اكيلب في

اكلب واجيمال في اجمال واغيلمة في اغلمة وغليمة في غلمة ولما

لم يكن جمع الكثرة والتصغير متناسبين وجب ان يرد جمع الكثرة في التحقير

اما الى الواحد اذا لم يوجد جمع قلة ويجب ان يجمع بعد التصغير حينئذ

بالواو والنون وبالالف والتاء على ما يقتضيه القياس ليصير جمع السلامة

كالعوض من جمع الكثرة نحو شويعرون في الشعراء فانه رد الى شاعر ثم

صغر شويعر ثم جمع جمع السالم وهو شويعرون ونحو مسيجدات فانه رد

الى مسجد ثم صغر ثم جمع واما الى جمع قلته ان وجد جمع قلته نحو غليمة في غلمان

فانه رد الى غلمة ثم صغر ويجوز ان يرد هذا ايضا الى الواحد كالذي ليس له

جمع القلة واشار المصنف الى ذلك بقوله وان شئت غليمون اي وان شئت

قلت غليمون في غلمان برده الى غلام ويصغر ثم جمعه جمع السلامة والحاصل

ان جمع الكثرة ان لم يوجد قلته يجب رده الى الواحد ثم جمعه جمع السلامة وان وجد

يجوز رده الى جمع القلة من غير تغير اخر او الى الواحد ثم جمعه جمع السلامة قال

تحقير الترخيم وهو ان تحذف منه الزوائد الاسم نحو زهير وحريث في ازهر

وحارث اقول ومن التحقير نوع يسمى تحقير الترخيم وهو ان تحذف منه زوائد

الاسم ثم يصغر نحو زهير في ازهر بحذف الهمزة وحريث في حارث بحذف الالف

قال وتقول في ذا وتا ذيا وتيا وفي الذي والتي اللذيا واللتيا اقول لما خالفت

الاسماء الغير المتمكنة الاسماء المتمكنة ناسب ان يصغر على خلاف تصغيرها

فتبقى اوايلها على الفتح ويزاد قبل اخرها ياء وبعده الف وتقلب الفها

ياء وتدغم وذلك في المفرد فتقول في ذا وتا ذيا وتيا بتشديد الياء لانه

في مساجد

على مسيجد ثم جمع مسيجدات جمع

اذا زيدت قبل الاخر ياء وبعده الف يجتمع الفان فتقلب الاولى ياء وتدغم
وتقول في الذي والتي اللذيا واللتيا ايضا لانه اذا زيدت قبل الاخر ياء و
وبعده الف يجتمع الياآن فتدغم قال والمنسوب وهو الاسم الملحق باخره
ياء مشددة للنسبة اليه اقول لما فرغ من الصنف الثاني عشر شرع اعني
المنسوب فعرفه بما عرفه وانما احتاجت النسبة الى الزيادة الياء لانها بمعنى حادث
كالتثنية والجمع فلابد لها من علامة تدل عليها وانما تعينت الياء لانها
من حروف اللين وانما لم يزد الواو لان الياء اخف من الواو وانما لم يزد الالف مع
انها اخف من الياء لان النسبة في معنى الاضافة فان قولنا رجل بغدادي في معنى رجل
مضاف الى بغداد والياء قد يقع مضافا اليها نحو غلامي وانما شددت الياء
لئلا يلتبس بياء الاضافة وانما خصوها بالاخر قياسا على ياء الاضافة فالالف واللام
في الملحق بمعنى الذي وهو عبارة عن الاسم فيكون بمنزلة الجنس اي الاسم الذي
الحق باخره ياء مشددة وبقوله الحق باخره ياء يخرج ما لم يلحق باخره شيء او الحق
غير الياء كرجل وعجلان وبقوله مشددة نحو غلامي وبقوله للنسبة اليه
يخرج نحو كرسي وفائدة النسبة فائدة الصفة صح قال وحقه ان يحذف
منه تاء التانيث ونون التثنية والجمع كبصري وقنسري اقول وحق المنسوب
ان يحذف من المنسوب اليه تاء التانيث ان كانت فيه نحو بصري في بصرة لئلا يقع علامة
التانيث في الوسط وان تحذف زيادة التثنية والجمع نحو زيدي في زيدان وزيدون
وزيدين

وزيدين لئلا يلزم اعرابان في اسم واحد اعراب بالحروف واخر اعراب بالحركة
وكذا قنسري بتشديد النون في قنسرين لان نونه تشابه نون الجمع وهو اسم بلد
قال وان يقال في نحو نمر ودئل نمري ودؤلي اقول وحق المنسوب
ان يقال في نحو نمر ودئل بكسر العين لقبيلتين نمري ودؤلي بفتح العين لئلا
تجتمع كسرتان مع الياءين قال وفي نحو حنيفة حنفي قال وحق المنسوب ان
يقال في نحو حنيفة مما هو على وزن فعيلة مع صحة العين واللام وعدم
التضعيف حنفي اي يحذف تاؤه كما مر ثم ياؤه للفرق بينه وبين فعيل نحو كريمي
في كريم ولم ينعكس لان المؤنث لثقله اولى بالحذف وحينئذ يصير على وزن
فعيل فيفتح ثانيه ولا يحذف من معتل العين نحو طويلي في طويلة ولا من المضاعف
نحو شديدي في شديدة واما معتل اللام فسيجيء عقيب هذا اقول وفي نحو
غنية وضرية وامية غنوي وضروي واموي قال وحق المنسوب ان
يقال في فعيلة بفتح الفاء نحو غنية وضرية اسم قرية وفعيلة بضمها نحو امية
اسم قبيلة من معتل اللام غنوي وضروي واموي ان يحذف تاؤه ثم ياؤه الاولى
ثم قلبت ياء الاخيرة واوا لئلا يجتمع ثلاث ياءات ثم يفتح ثانيه ان لم يكن مفتوحا
وتكسر الواو لمناسبة الياء قال وفيما اخره الف ثالثة او رابعة منقلبة عن
واو كعصى واعشى عصوي واعشوي قال وحق المنسوب في الاسم الذي اخره
الف ثالثة او رابعة منقلبة عن واو كعصى واعشى او ياء كرحى واعمى عصوي رحوي

واعشوي وعحوي واعمي بقلب الالف واو لالتقاء الساكنين قال وفي الالف

الزائدة الرابعة القلب والحذف كحبلى وحبلوي اقول وحق المنسوب في

الالف الزائدة الرابعة مثل حبلى الحذف قياسا على تاء التانيث كحبلي والقلب قياسا

على اعشوي كحبلوي قال وفي الخامسة الحذف لا غير كحبارى في حباري

اقول وحق المنسوب في الالف الخامسة الحذف لا غير يعني لا يجوز القلب لاستثقال

كحباري في حبارى ويعلم من ذلك اولوية وجوب الحذف في السادسة نحو قبعثري

وهو الابل القوي اقول وفيما اخره ياء ثالثة كعم عموي وفي الرابعة كقاض قاضي

وقاضوي والحذف افصح وفي الخامسة الحذف لا غير كمشتري في مشتري قال وحق

المنسوب في الاسم الذي اخره ياء ثالثة كعم اي الجاهل واصله عمي اعل اعلال قاض عموي

اي القلب بالواو لاجل اجتماع الياءات وفي الياء الرابعة كقاض قاضي اي الحذف قاضوي

اي القلب والحذف افصح لثقل الرباعي وفي الياء الخامسة كمشتري مشتري في الحذف لا غير

لزيادة الثقل ويعلم من ذلك اولوية وجوب الحذف في السادسة كمستسقي في مستسقي قال وفي

المنصرف الممدود كسائي وحربائي وفي غير المنصرف نحو حمراوي وذكرياوي

اقول وحق المنسوب في الممدود المنصرف اي الذي همزته بدل من الاصلي نحو

كساء او للالحاق نحو حرباء كسائي وحربائي اي باثبات الهمزة ويعلم منه

اثبات الهمزة الاصلية بالطريق الاولى نحو قرائي في قراء وحق المنسوب في

الممدود الغير المنصرف اي الذي همزته للتانيث نحو حمراء وزكرياء حمراوي وزكرياوي

اي القلب بالواو واما القلب فلان الحذف يخل لمعنى التانيث والاثبات

يستلزم كون علامة التانيث في الوسط واما الواو فلئلا يجتمع الياءات وزكريا

وان كان اعجميا لكنه اجري مجرى العربي قال واذا انسب الى الجمع

رد الى واحده كفرضي وصحفي اقول الفرضي الماهر في الفرائض والصحفي الكثير

النظر في الصحف وهما منسوبان الى الفرائض والصحائف بعد ان ردا الى صحيفة وفريضة

وفعل بهما ما فعل بحنيفة قال اسماء العدد تقول ثلاثة الى عشرة في

المذكر وفي المونث ثلاث الى عشر اقول لما فرغ من الصنف الثالث عشر

شرع في الصنف الرابع عشر اعني اسماء العدد وقد عرفت معناها في اول الكتاب

والغرض منها هنا بيان كيفية استعمالها وانما لم يذكر واحد واثنين لانهما لا يستعملان

الا على القياس في المذكر تقول واحد واثنان بالتذكير وفي المونث واحدة

وثنتان او اثنتان بالتاء وبعد ذلك يكون بخلاف القياس اي يؤنث في المذكر ويذكر في

المونث فتقول ثلاثة رجال واربعة رجال الى عشرة رجال بتاء التانيث وثلاث نسوة

واربع نسوة الى عشر نسوة من غير التاء وذلك لان الثلاثة فما فوقها الجماعة فهي في

المعنى مؤنثة فينبغي ان يزاد علامة اعني التاء في اللفظ ليطابق المعنى والمذكر

لكونه اصلا اولى برعاية هذه المطابقة واذا روعيت فيه ففي المونث لا يمكن

والا لم يبق فرق بينهما قال والمميز مجرور ومنصوب فالمجرور مفرد وهو

مميز المائة والالف ومجموع وهو مميز الثلاثة الى عشرة نحو مائة درهم والف

دينار وثلاثة اثواب وعشرة غلمة وقد شذ نحو ثلاثمائة واربعمائة اقول العدد
لابهامه لابد له من مميز يتميز به المعدود عن غيره وتمييزه مع الاختلاط وانما يجوز الجر
لاضافة العدد اليه وانما يكون في المائة وتثنيتها والالف وتثنيته وجمعه مفردا للاستغناء عن
الجمع وانما يكون في الثلاثة الى العشرة مجموعا ليطابق العدد واما الشذوذ في ثلثمائة واربعمائة
الى تسعمائة فلان مائة مفرد وقد وقع مميزا للثلاثة الى التسعة وقد قلنا ان مميز
ذلك وجب ان يكون جمعا فالقياس ان يقال ثلاث مئات او مئين الى تسع مئات او مئين
قال والمنصوب مميز احد عشر الى تسعة وتسعين ولا يكون الا مفردا اقول
اما النصب فلامتناع اضافة المركب لانه يمتنع ان تصير ثلاثة اشياء كشيء واحد واما
الافراد فللاستغناء عن الجمع ولكون المفرد اخف من الجمع ومثاله عندي احد عشر
درهما وعشرون دينارا او تسعة وتسعون ثوبا قال ومميز العشرة
فما دونها حقه ان يكون جمع قلة نحو عشرة افلس الا اذا اعوز نحو ثلاثة
شسوع اقول معناه وسببه ان العدد لما كان من مرتبة الآحاد
التي هي اول مراتب العدد جعل مميزه ما يطابقه في القلة الا اذا اعوز اي فقد جمع قلة
بان لا يكون من ذلك المميز مسموعا عن العرب فيؤتى بجمع الكثرة نحو ثلاثة شسوع
فانه لم يسمع من العرب جمع القلة من الشسع وهو زمام النعل قال وتقول
في تانيث الاعداد المركبة احدى عشرة اثنتا عشرة وثلاث عشرة واربع عشرة
يؤنث الاول اقول يعني بالاعداد المركبة ما يتركب من الآحاد والعشرة

في المذكر والثاني في المؤنث تقول ثلاثة عشر رجلا وثلاث عشرة امراة صح

اعني احدى

اعني احدى عشرة الى تسع عشرة فتقول في تانيثها احدى عشرة واثنتا عشرة وثلاث عشرة
الى تسع عشرة امرأة واما تانيث احدى عشرة واثنتا عشرة فقياسا على حالة
الافراد واما تانيث ثلاث الى تسع فكذلك ايضا واما ادخال التاء في عشرة مع ثلاث
الى تسع فلان اسقاطها حالة الافراد انما كان لئلا يلتبس بالمذكر ولا لبس حالة التركيب
لحصول الفرق بالجزء الاول واما ادخالها فيهما مع احدى واثنتا فلاجراء الباب
على نهج واحد فقوله يؤنث الاول معناه ان جزء الاول من احدى عشرة واثنتي عشرة
وثلاث عشرة الى تسع عشرة يؤتى به على ما هو القياس في المؤنث اي بادخال
الالف والتاء في احدى واثنتان باسقاط التاء في ثلاث الى تسع اذ الاسقاط فيه
دليل التانيث قال وتسكين الشين من عشرة او تكسرها اقول الاسكان
حجازية والكسر تميمية وذلك لئلا يتوالى اكثر من ثلاث فتحات في كلمة واحدة قال
الاسماء المتصلة بالافعال كالمصدر هو الاسم الذي يشتق منه الفعل ويعمل
عمل فعله نحو عجبت من ضرب زيد عمرا او من ضرب عمرو زيد اقول
لما فرغ من الصنف الرابع عشر شرع في الصنف الخامس عشر الذي هو اخر الاصناف
الاسم اعني الاسماء المتصلة بالافعال فمنها المصدر وهو الاسم الذي يشتق
منه الفعل فقوله الاسم شامل لجميع الاسماء وبقوله يشتق منه الفعل يخرج غيره
ويعمل المصدر عمل الفعل الذي يشتق منه سوى كان بمعنى الماضي او الحال
او الاستقبال نحو عجبت من ضرب زيد عمرا امس او الان او غدا برفع زيد

وذلك لئلا يلزم توالي اربع حركات في كلمة

٢ منهاج

امس صح

على الفاعلية وينصب عمروا على المفعولية كما في عجبت من ان ضرب او يضرب الآن
او غدا زيد عمروا وان شئت قدمت المفعول على الفاعل نحو عجبت من ضرب عمروا
زيد قال ويضاف الى الفاعل فيبقى المفعول منصوبا نحو عجبت من ضرب زيد عمروا
والى المفعول فيبقى الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب عمرو زيد اقول انما
الاضافة للتخفيف وهذه الاضافة معنوية بمعنى اللام بدليل قولهم عجبت من قيام
الحسن فان الحسن صفة للقيام مع انه معرفة قال ولا يتقدم عليه معموله
اقول المراد بالمعمول المفعول وسببه ان المصدر مقدر بأن مع الفعل فكما لا يتقدم
ما بعد ان عليها لا يتقدم ما بعد المصدر عليه فلا يقال زيدا ضربك خير له كما لا يقال
زيدا ان تضرب خير له قال واسم الفاعل يعمل عمل فعله من فعله اذا كان بمعنى
الحال او الاستقبال نحو زيد ضارب غلامه عمرا اليوم او غدا ولو قلت امس لم يجز الا

عمرو في حالة النفصل بلحقة الواو وتفارقه على كل حال

اذا اريد حكاية الحال الماضية اقول ومن الاسماء المتصلة بالافعال اسم الفاعل
وهو المشتق من يفعل لمن قام به الفعل على معنى الحدوث ويعمل عمل يفعل من فعله
اى عمل فعل المضارع المبني للفاعل المشتق من المصدر بشرط ان يكون اسم الفاعل
بمعنى الحال او الاستقبال نحو زيد ضارب غلامه عمرا اليوم او غدا وانما اختص بعمل
المضارع واشترط فيه الحال او الاستقبال لانه انما يعمل بمشابهة الفعل وهو في
اللفظ مشابه للمضارع من حيث الحروف والحركات والسكنات فان ضاربا
مثل يضرب في الحروف والحركات والسكنات فاذا كان بمعنى الحال او الاستقبال كان شابها

لدخول المعنى ايضا

لدخول المعنى ايضا فيقوى مشابهته بالفعل لفظا ومعنى بخلاف المصدر فانه
انما يعمل لانه اصل الفعل ومشتمل على معناه ولذلك قال ويعمل عمل فعله اى سواء
كان ماضيا او غيره اى سوى كان كذلك واذا فلو قلت زيد ضارب غلامه عمرا امس
لم يجز لفقدان المشابهة المعنوية الا اذا اريد بذلك الماضي حكاية الحال الماضية
فح يجوز ان يعمل كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان ذراعيه منصوب
بباسط مع ان هذا البسط في قصة اصحاب الكهف وهي ماضية لكن لما وردت في مورد
الحكاية صارت كالموجود في الحال قال واسم المفعول يعمل عمل يفعل من فعله
نحو زيد مضروب غلامه اقول ومن الاسماء المتصلة بالافعال اسم المفعول
وهو المشتق من يفعل لمن وقع عليه الفعل ويعمل عمل يفعل اي عمل المضارع المبني
للمفعول المشتق من مصدره نحو زيد مضروب غلامه وسبب ذلك ما مر
في اسم الفاعل ويشترط ههنا ما يشترط هناك قال والصفة المشبهة نحو
كريم وحسن عملها كعمل فعلها نحو زيد كريم حسبه وحسن وجهه اقول
ومن الاسماء المتصلة بالافعال الصفة المشبهة وهي ما اشتق من فعل لازم لمن
قام به على معنى الثبوت نحو كريم وحسن فانهما مشتقان من الكرامة والحسن
لذاتين متصفين بهما وعمل الصفة المشبهة كعمل فعلها الذي يشتق من مصدرها
نحو زيد كريم حسبه وحسن وجهه وسميت صفة مشبهة لشبهها باسم الفاعل
في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانه يقال حسن حسنان حسنون حسنة

حسنتان حسنات كما يقال ضارب ضاربان ضاربون ضاربة ضاربتان ضاربات
مع اشتراكهما في قيام الفعل بهما ولذلك لم تشبه باسم المفعول وانما لم يشترط في عملها ان يكون
بمعنى الحال او الاستقبال لانها بمعنى الثبوت والحال والاستقبال من خواص
الحدوث **قال** وافعل التفضيل لا يعمل في الظاهر فلا يقال مررت برجل
افضل منه ابوه **اقول** ومن الاسماء المتصلة بالافعال افعل التفضيل وهو
المشتق من فعل الموصوف بالزيادة على غيره نحو الافضل فانه مشتق من الفضل
لذات موصوفة بزيادة الفضل على غيرها ولا يعمل افعل التفضيل في ظاهر الاسم
لضعف عمله فانه لا فعل بمعناه بخلاف باقي المشتقات فلا يقال مررت برجل افضل منه
ابوه بفتح افضل حتى يكون مجرورا صفة لرجل وابوه فاعله بل يقال برفعه حتى تكون
ابوه مبتدأ وافضل خبره ومنه متعلق به والجملة صفة لرجل **قال** ويلزمه
التنكير مع من فاذا فارقته فالتعريف باللام او الاضافة نحو زيد الافضل
وافضل الرجال **اقول** يلزم افعل التفضيل التنكير مع من اي اذا استعمل مع
من لا يجوز ان يكون مضافا او معرفا باللام فاذا فارقت من عن افعل التفضيل فيلزمه
التعريف اما باللام او الاضافة نحو زيد الافضل وزيد افضل الرجال والحاصل
ان افعل التفضيل يجب ان يكون مستعملا مع احد الامور الثلاثة اعني من واللام
والاضافة لانه لا بد من ذكر المفضل عليه وذكر المفضل عليه لا يمكن الا بواحد من هذه
الطرق فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو ولا ترك الجميع نحو زيد

نحو زيد افضل من عمرو

افضل

افضل الا اذا علم كقول المكبر الله اكبر اي اكبر من كل شيء وفي كلامه نظر لانه يوهم
بان افعل التفضيل اذا لم يكن مع من يلزم ان يكون مضافا الى المعرفة او معرفا باللام
وليس كذلك اذ يجوز ان يكون مضافا الى نكرة نحو مررت برجل افضل رجال
قال وما دام منكرا استوى فيه المذكر والمؤنث والاثنان والجمع **اقول**
ما دام افعل التفضيل منكرا اي مستعملا مع من استوى فيه المذكر والاناث
والمفرد والاثنان والجمع نحو زيد افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو
والزيدون افضل من عمرو وهند اجمل من دعد والهندات اجمل من دعد
وذلك لان افعل التفضيل يشبه افعل التعجب في اللفظ والمعنى اعني المبالغة
وذلك لا يبنى الا مما يبنى منه افعل التعجب اعني ثلاثيا مجردا الذي ليس بلون ولا عيب
لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لانه فعل فكذلك ما يشبهه **قال** فاذا عرف باللام
انث وثني وجمع **اقول** اذا عرف افعل التفضيل باللام انث وجمع وثني نحو
زيد الافضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون هند الفضلى
الهندان الفضليان الهندات الفضليات وانما كان ذلك لانه يخرج بسبب اللام عن شبه
الفعل لانها من خواص الاسماء فلا جرم يدخله التثنية والجمع والتانيث
قال واذا اضيف جاز فيه الامران **اقول** اذا اضيف افعل التفضيل جاز
فيه الامران التسوية بين المذكر والمؤنث والمفرد وتثنيته وغيره وعدم التسوية وتعبير
عن الامرين بالمطابقة وعدم المطابقة نحو زيد افضل الناس والزيدان افضل الناس

بمررت برجل
والمفرد
وهندات اجمل من دعد
وافعل التعجب
وثني

وافضلا الناس والزيدون افضل الناس وافضلوا الناس وهند افضل

النساء والهندات افضل النساء وفضليات النساء والهندات افضل النساء

وفضليات النساء اما المطابقة فلضعف شبهه بالفعل لدخول الاضافة واما

فلشبهه بالذي من في ذكر المفضل عليه **قال الفعل** وهو ما

صح ان يدخله قد وحرف الاستقبال والجوازم واتصل به الضمير المرفوع

وتاء التانيث الساكنة نحو قد ضرب وسيضرب وسوف يضرب ولم يضرب

وضربت وضربت **اقول** لما فرغ من القسم الاول من اقسام الكلمة اعني

الاسم شرع في القسم الثاني اعني الفعل فعرفه ببعض خواصه المشهورة

وانما قدمه على الحرف لاصالته لوقوعه احد جزئي الكلام المسند وسبب الاختصاص

في قد لانها لتقريب الماضي من الحال وهما لا يوجدان الا في الفعل وفي حرف الاستقبال

والجوازم ان الاستقبال والجوازم لا يوجدان الا في الفعل وفي حرف الاستقبال

ان الاستقبال والجوازم لا يوجدان ايضا الا في الفعل وفي الضماير المرفوعة

الالف والواو والياء والتاء والنون في نحو ضربا اضربوا اضربي وتضربين وضربت

وضربنا الاتصالها بالفاعل والفاعل لا يكون بالاصالة الا في الفعل وفي تاء

الساكنة انها دليل تانيث الفاعل وقد قلنا ان الفاعل انما يكون بالاصالة

وانما قيد التاء بالساكنة لان المتحركة من خواص الاسم كطلحة **قال** واضافه

والمضارع الامر المتعدي وغير المتعدي المبني للمفعول افعال القلوب الافعال

الافعال المقاربة فعلا المدح والذم فعلا التعجب **اقول** كما ان الاسم ذو اصناف كان

اصناف كذلك الفعل له اصناف وقد عرفت معنى الصنف واصناف الفعل المذكورة

في هذا الكتاب احد عشر وستعرف كل واحد منها في موضعه **قال** الماضي هو

الفعل الذي يدل على حدث وجد في زمان قبل زمانك نحو ضرب **اقول** لما ذكر

اصناف الفعل على طريق الاجمال شرع في ذكرها على طريق التفصيل مع رعاية

الترتيب السابق في اللاحق فابتداء بالماضي الذي هو اول الاصناف فعرفه

بانه الفعل الذي يدل على حدث اي على معنى واقع في زمان قبل زمانك

نحو ضرب فانه يدل على ضرب واقع في الزمان الماضي **قال** وهو مبني

على الفتح الا اذا عرض عليه ما يوجب سكونه او ضمه نحو ضربت ضربوا **اقول**

الماضي مبني على الفتح اما البناء فلعدم احتياجه الى الاعراب واما الحركة فلوقوعه

موقع الاسم نحو زيد ضرب فانه في معنى زيد ضارب واما الفتح فلخفته الا اذا

اعترض شي يوجب ذلك الشي سكون الماضي كالضمير المرفوع المتحرك نحو

ضربت او يوجب ضمه كالواو في نحو ضربوا فانه مبني على السكون او الضم

اما السكون فلكراهة توالي الحركات الاربع فيما هو كالكلمة الواحدة فان الفاعل

كالجزء من الفعل بخلاف المفعول فانه كالمنفصل فلذلك لم يغير ما قبله نحو

ضربكم واما الضم فلمجانسة الواو **قال** المضارع هو ما اعتقب في

صدره احدى الزوائد الاربع نحو يفعل وتفعل وافعل ونفعل **اقول**

لما فرغ من الصنف الاول من اصناف الفعل شرع في الصنف الثاني اعني المضارع
وهو الفعل الذي وجدت في اوله احدى الزوايد الاربع من اليا في نحو يفعل
والتا نحو تفعل والهمزة نحو افعل والنون نحو نفعل وتسمى هذه الحروف حروف
المضارعة اي المشابهة لان الفعل بسببها يشبه الاسم كما سيجي فلذلك يسمى
مضارعا وانما اختصت هذه الزيادة بهذه الحروف لان بعضها من حروف
اللين وهي الياء وبعضها قريب المخرج منها وهي الهمزة فانها قريب المخرج من
الالف وبعضها يبدل منها وهي التاء لانها تبدل من الواو نحو وراث بمعنى
الميراث وبعضها يشبهها في سهولة التلفظ وهي النون فان غنتها تشبه حروف
اللين واعلم ان الاعتقاب والتعاقب بين الشيئين ان يجي احدهما عقيب الاخر
فمعناه في الحروف انه لا يجوز خلو الكلمة عن جميعها ولا يجتمع اكثر من الواحد منها
والزوايد الاربع كذلك فان المضارع لا يجوز ان يخلو عنها ولا ان يجتمع فيه اكثر
من واحد منها قال ويشترك فيه الحاضر والمستقبل الا اذا دخله
اللام او سوف اقول ويشترك في المضارع الحاضر والمستقبل اي
يصلح لكليهما نحو يفعل فانه يحتمل ان يفعل الآن او غدا الا اذا دخل المضارع
لام الابتداء فانه يختص حينئذ بالحاضر نحو زيد ليقوم اي الآن او دخله
سوف فانه يختص بالمستقبل نحو سوف يقوم وكذا اذا دخله السين
نحو سيقوم وانما لم يذكره باستغنائه باختها عنها وهذا المعنى اعني العموم

والخصوص

الخصوص كرجل والرجل قال ويعرب بالرفع والنصب والجزم اقول انما
عرب المضارع لانه مشابه للاسم كما مر وانما دخل فيه الجزم ليكون عوضا عن الجر
في الاسم قال وارتفاعه بمعنى وقوعه موقع الاسم نحو زيد يضرب اقول
ارتفاع المضارع بعامل معنوي وهو وقوع المضارع موقع الاسم نحو زيد يضرب
فانه في معنى زيد ضارب فوقوع يضرب في موقع ضارب عامل فيه وهو
امر معنوي قال وانتصابه باربعة احرف نحو ان يخرج ولن يضرب وكي
يكرم واذن يذهب اقول انتصاب المضارع باربعة احرف الاول ان وهي لا
تخلو من ان يكون قبلها فعل علم او ظن او غيرهما فان كان غيرهما تكون ناصبة
نحو اريد ان يخرج زيد وان كان فعل العلم فليست ناصبة بل مخففة من المثقلة
نحو علمت ان سيقوم زيد برفع يقوم وزيادة السين للفرق وان كان فعل
الظن جاز الوجهان نحو ظننت ان يقوم بالنصب وان سيقوم بالرفع والثاني
لن نحو لن يضرب زيد والثالث كي نحو جيتك كي تكرمني والرابع اذن وهي انما
تنصب بشرطين الاول ان لا يكون ما بعدها معتمدا على ما قبلها اي لا يكون بينهما
تعلق والثاني ان يكون مدخولها مستقبلا نحو اذن تذهب فان فقد الشرطان او احدهما
لا تنصب اما لانتفاء الاول فنحو قولك لمن قال انا اتيك انا اذن اكرمك فان اكرمك
متعلق بما قبله لانه خبره واما انتفاء الثاني فنحو قولك لمن يحدثك اذن اظنك
كاذبا فانه للحال واما انتفاؤهما فنحو قولك انا اذن اظنك كاذبا

و معنى لن نفي الاست...
ولهذا لا يستعمل الا
الفعل المستقبل

وينتصب باضمار ان بعد خمسة احرف حتى واللام واو بمعنى الى وواو والفاء في جواب
الاشياء الستة الامر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض نحو سرت حتى
ادخلها وجيتك لتكرمني ولا املن منك او لتعطيني حقي ولا تاكل السمك وتشرب
اللبن واتيني فاكرمك ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي وما تاتينا فتحدثنا
وهل اسالك فتجيبني وليتني عندك فافوز فوزا والا تنزل فتصيب خيرا
ينتصب المضارع باضمار ان بعد الحروف المذكورة اما بعد حتى
واللام فلانهما حرفا جر فيجب ان تضمر ان بعدهما حتى يصير ما بعدهما في تاويل الاسم
فان حرف الجر لا يدخل على الافعال واما بعد او فلانها بمعنى حرف الجر اعني الى ان
والتقدير حتى ان ادخلها والا ان تكرمني والى ان تعطيني حقي اي حتى دخولي اياها
ولاكرامك اياي والى اعطائك حقي واما بعد الواو والفاء فلان ما قبلهما في غير النفي
انشاء وما بعدهما اخبار وعطف الانشاء على الاخبار غير مناسب فيجب ان يؤول
ما قبلهما بما هو في معناه ويصير المعطوف عليه بالضرورة اسما كما سيتحقق عند
بيان معنى الامثلة فيلزم ان يجعل المعطوف على المضارع ايضا في تاويل الاسم
لا يمكن الا باضمار ان واما في النفي فلحمله على النفي لانهما اخوان فتقدير فان تشرب
اللبن فان اكرمك فان يحل فان تحدثنا فان تجيبني فان افوز فان تصيب والمعنى
ليكن منك اكل السمك وشرب اللبن فان اكرمك وليكن الاتيان منك فاكرامي
ولا يكن طغيان منكم فحلول غضبي ولم يكن منك اتيان فحديث منا اي تاتينا لتحدثنا

وبالمر تاتينا

سرت البلد صح

وبالمر تاتينا فكيف تحدثنا وهل يكون سؤال مني فاجابة منك وليت لي عندك
حصولا ففوزا ولا نزول لك بيننا فاصابة خير منا واعلم ان النصب باضمار ان بعد
الواو والفاء مشروط بشرطين احدهما مشترك والاخر مختص اما المشترك فهو
ان يكون ما قبل الواو والفاء احد الامور الستة المذكورة في الكتاب اما المختص بالواو
فالجمعية بين ما قبلها وما بعدها واما المختص بالفاء فالسببية ما قبلها
لما بعدها والمصنف خلط امثلة الواو والفاء اعتمادا على فهم المتعلم فان كل مثال بالواو
يجوز ان يقرأها بالفاء وبالعكس واعلم ان هذا الموضع يستدعي زيادة تحقيق لكن
فهذا المختصر لا يتسع ذلك   والجزم بخمسة احرف نحو لم يضرب ولما يضرب وليضرب
ولا تفعل وان تكرمني اكرمك وبتسعة اسماء متضمنة لمعنى ان وهي من وما واي
واين وانى ومتى وحيثما واذما ومهما نحو من يكرمني اكرمه وعليه فقس ذلك
انجزام المضارع اما بالحروف واما بالاسماء والحروف الجازمة خمسة
اربعة منها تجزم فعلا واحدا وهي لم ولما ولام الامر ولا الناهية وواحدة ٧ منها
تجزم فعلين وهي ان الشرطية والاسماء الجازمة هي التسعة المذكورة وهي انما
تجزم فعلين لانها متضمنة لمعنى ان فان قولنا من يكرمني اكرمه في معنى ان
يكرمني هو اكرمه انا فيجزم الفعلين كما تجزمهما ان والمذكورة من الامثلة ظاهرة
والبواقي ما تصنع اصنع واي تضرب اضرب واين تكن اكن واني تجلس اجلس ومتى
تقعد اقعد وحيثما تذهب اذهب واذما تفعل افعل ومهما تضحك اضحك

فيهما ما زيدت عليه ما للتوكيد فصار ماما ثم ابدلت الالف هاءً لتحسين اللفظ
فصار مهما ويجزم بان مضمرة في جواب الاشياء الستة التي تجاب بالفاء
الا النفي نحو ايتني اكرمك وعليه فقس ويجزم المضارع ايضا بان الشرطية المقدرة
حال كونها مضمرة في جواب الاشياء الستة التي تجي في جوابها الفاء اعني الامر
الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض الا النفي منها فان ان لا تضمر بعده
والامثلة نحو ايتني اكرمك اي ايتني فانك ان تاتني اكرمك ولا تكفر تدخل
الجنة اي لا تكفر فانك ان لا تكفر تدخل الجنة واين بيتك ازرك اي اين بيتك
فاني ان اعرف بيتك ازرك وليت لي مالا انفق اي ليت لي مالا فاني ان
ينام يحصل لي مال انفقه والا تنزل تصب خيرا اي الا تنزل فانك ان تنزل
بنا تصب خيرا وانما اضمرت ان بعد المذكورات لان كلا منها يدل على ان تجزم الثاني
مشروطا بالاول فيدل على ان هناك شرطا مقدرا بخلاف النفي فان مدخوله
اي جزمي قطعي فلا يدل على تعلق ما بعده بشيء فلا يصير دليلا على تقدير الشرط
ويلحقه بعد الالف الضمير وواوه وياؤه نون نحو يضربان
ويضربون وتضربين وذلك في الرفع دون النصب والجزم
ويلحق المضارع بعد الالف الضمير وواوه وياؤه نون عوضا عن الحركة في
المفرد وتكون مكسورة في التثنية ومفتوحة في الجمع قياسا على تثنية الاسماء
وجمعها ولحوق النون انما يكون في الرفع فتحذف في النصب والجر اما في الجزم فلكونها

عوضا

عوضا عما يحذف فيه عن المفرد اعني الحركة واما في النصب فللحمل على الجر فان الجزم
في الافعال بمنزلة الجر في الاسما فكما ان النصب محمول على الجر في الاسما كذلك حمل على ما
هو بدل على الجر في الافعال   الامر يؤمر به الفاعل المخاطب على مثال افعل
نحو ضع وضارب ودحرج وغيره باللام نحو ليضرب زيد ولتضرب انت ولاضرب
انا وليضرب زيد ولنضرب نحن   لما فرغ من الصنف الثاني شرع في الصنف
الثالث اعني الامر وهو الفعل الذي يؤمر به الفاعل المخاطب حال كونه على مثال
افعل نحو ضع من تضع وضارب من تضارب ودحرج من تدحرج او يؤمر به غير
الفاعل المخاطب باللام سواء كان المامور غير فاعل نحو ليضرب زيد ولتضرب انت
ولاضرب انا على البنا المجهول في الكل او فاعلا نحو ليضرب زيد ولاضرب انا
على البنا للمعلوم فيهما والاول يسمى امر المخاطب والثاني امر الغائب ومعنى على مثال   قوله على مثال افعل ح
ان تحذف حرف المضارعة وتجعل الباقي كالمجزوم على وجه يمكن التلفظ به
بان يكون ما بعد حرف المضارعة متحركا او تزاد في اوله همزة مفتوحة ان كان
من باب الافعال او مكسورة ان كان ساكنا عينه الا اذا كان عين فعله مضموما
فان الهمزة تضم كما عرفت كل ذلك في التصريف ويكون متضمنا المعنى افعل نحو ضع فان
معناه افعل الوضع وضارب فان معناه اي افعل المضاربة ودحرج اي افعل
الدحرجة واضرب اي افعل الضرب ولذلك خص المثال بافعل قال
المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي ما كان له مفعول به يتعدى الى المفعول

واحد كضربت زيدا والى اثنين نحو كسوته جبة وعلمته فاضلا والى ثلاثة نحو
اعلمت زيدا عمرا خير الناس او غير المتعدي يختص بالفاعل كذهب زيد اقول
لما فرغ من الصنف الثالث شرع في الصنف الرابع والخامس اعني المتعدي وغير المتعدي
ولفظ الكتاب واضح وانما مثل في المتعدي الى اثنين بمثالين لان المتعدي الى
اثنين قسمان قسم يدخل على المبتدا والخبر ويعبر عنه بان مفعوله الثاني عبارة
عن الاول نحو علمت زيدا فاضلا فان الاصل زيد فاضل والفاضل نفس زيد وقسم الثاني
ليس كذلك نحو كسوت زيدا جبة فان زيد الجبة ليس بمستقيم فان الجبة غير
زيد فاتى لكل قسم بمثال قال وللتعدية ثلاثة اسباب الهمزة وتثقيل الحشو
وحرف الجر نحو اذهبته وفرحته وخرجت به اقول التعدية جعل الشيء
متعديا وذلك الشيء قد يكون لازما فيجعل متعديا الى واحد كالامثلة المذكورة
فان كلا من ذهب وفرح وخرج لازم وقد صار بالهمزة والتشديد والباء
متعديا الى المفعول وقد يكون متعديا الى واحد فيجعل متعديا الى اثنين نحو علمته
القرآن فان علم بمعنى عرف متعديا الى مفعول وبالتشديد صار متعديا الى
اثنين وقد يكون متعديا الى اثنين فيجعل متعديا الى ثلاثة نحو اعلمت زيدا
عمرا فاضلا فان علم متعد الى مفعولين وقد صار بالهمزة متعديا الى ثلاثة قال
المبني للمفعول هو فعل ما لم يسم فاعله ويسند الى المفعول به الا اذا كان الثاني
من باب علمت والثالث من باب اعلمت والى المصدر والظرفين نحو ضرب زيد

ومُرّ بعمرٍ

ومُرّ بعمرٍ وسير سير شديد وسير يوم وكذا او سير فرسخان اقول
لما فرغ من الصنف الرابع والخامس شرع في الصنف السادس اعني المبني للمفعول
وهو فعل ما لم يسم فاعله اي فعل اسند الى مفعوله ما لم يسم فاعل ذلك المفعول
وترك التسمية قد تكون للجهل بالفاعل او لتعظيمه او لتحقيره مع قصد الاختصار
وشرطه في الماضي ان يكسر ما قبل الآخر ويضم اوله فقط ان لم يكن همزة ولا تاء
ومع الثالث ان كانت همزة ومع الثاني ان كانت تاء وفي المضارع ان يضم اوله
ويفتح ما قبل آخره لئلا يلتبس بناؤه بغيره فانه لو لم يضم الاول في الماضي لم يحصل
الفرق في باب علم ولو لم يكسر ما قبل الآخر لم يحصل الفرق في باب اكرم اذ يلتبس بالمتكلم
المبني للمفعول من مضارعه فانه لا اعتماد على حركة الآخر لانها تزول في
الوقف ولو لم يضم الثالث فيما اوله الهمزة نحو استخرج لالتبس بالامر عند الوصل والوقف
نحو استخرج ولو لم يضم الثاني فيما اوله التاء نحو تعلم وتجوهل لالتبس بمضارع باب
التفعيل والمفاعلة ولو لم يضم الاول في المضارع لم يحصل الفرق في باب تعلم
ولو لم يفتح ما قبل الآخر لم يحصل في باب يكرم ويسند الفعل الذي ما لم يسم فاعله
الى المفعول به سواء كان بلا واسطة نحو ضرب زيد او مع الواسطة نحو مُرّ بعمرو
الا اذا كان ذلك المفعول به المفعول الثاني من باب علمت اي في افعال
القلوب فانه لا يسند اليه فلا يقال في علمت زيدا فاضلا عُلِم فاضلٌ زيدا لان
المفعول الثاني من افعال القلوب مسند الى الاول فلو اقيم مقام الفاعل

بتقدم معمولها عليها ومن شأنها ايضا التعليق وهو ابطال علامة المفعولية
بينها وبين مفعوليها لفظا لا معنى وذلك اذا وقعت قبل لام الابتداء
نحو علمت لزيد منطلق او قبل حرف الاستفهام نحو علمت أزيد عندك ام عمرو او قبل
اسم الاستفهام نحو علمت ايهم في الدار او قبل حرف النفي نحو علمت ما زيد بمنطلق وانما
يبطل التعليق عملها اللفظي قبل هذه الكلمات لانها تستحق صدر الكلام فلو
اعملت هذه الافعال فيما بعدها لبطلت صدارتها ولم يبطل التعليق المعنوي
لان هذه الافعال واقعة على ما بعد هذه الكلمات في المعنى الافعال الناقصة
وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وما زال وما برح وما فتئ وما انفك
وليس ترفع الاسم وتنصب الخبر نحو كان زيد منطلقا لما فرغ من
الصنف السابع شرع في الصنف الثامن اعني الافعال الناقصة وهي افعال
وضعت لتقرير الفاعل على صفة والمذكور منها في الكتاب ثلاثة عشر وهي تدخل
على المبتدا والخبر كافعال القلوب لانها ترفع المبتدا ويسمى اسمها وتنصب الخبر
ويسمى خبرها كما تقدم وانما سميت افعالا ناقصة لنقصانها عن سائر الافعال
فانها لا يتم كلاما مع فاعلها بل تحتاج الى الخبر نحو كان زيد قائما فان كان تدل
على تقرير الفاعل اعني زيدا على صفة وهي القيام وقد تكون كان
ناقصة وتامة نحو كان الامر اي وقع وزائدة نحو ما كان احسن زيدا او
مضمرا فيها ضمير الشأن نحو كان زيد منطلق اي كان الشأن

لما عد الافعال

لما عد الافعال الناقصة شرع في بيان معانيها ولم يبين غير معنى كان لانه
اصل الباب ولهذا سمي المرفوع في هذا الباب اسم كان والمنصوب خبر كان وكان
على اربعة اضرب لانها اما ان تكون ناقصة اي تدل على ثبوت خبرها لاسمها
في الزمان الماضي اما دائما نحو كان الله قادرا او اما منقطعا نحو كان الفقير غنيا
او تامة اي غير محتاجة الى الخبر نحو كان الامر اي وقع او زائدة اي غير محتاج اليها
نحو ما كان احسن زيدا او مضمرا فيها ضمير الشأن نحو كان زيد منطلق فان اسم
كان ضمير يعود الى الشأن وزيد مبتدأ ومنطلق خبره والجملة خبر كان والتقدير
كان الشأن زيد منطلق وهذا القسم من الاقسام الناقصة ايضا الا انها مختصة
بكون اسمها ضمير الشأن وخبرها جملة وصار للانتقال من حال الى حال اما
بحسب العوارض نحو صار زيد غنيا او بحسب الذات نحو صار الطين خزفا واصبح وامسى
واضحى وظل وبات للدلالة على اقتران مضمون جملة باوقاتها اعني الصبح والمساء
والضحى والظلول والبيتوتة نحو اصبح زيد مكرما المعنى اقتران تكرم زيد بالصباح
وكذا البواقي وما زال وما برح وما فتئ وما انفك للدلالة على استمرار ثبوت
خبرها لفاعلها في زمان صلح الفاعل لقبول ذلك الخبر نحو ما زال زيد اميرا
المعنى ثبوت امارته من زمان صلح لقبولها الى حين هذا القول وما دام لتوقيت
امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها نحو اجلس ما دام زيد جالسا فان جلوس المخاطب
موقت بمدة ثبوت جلوس زيد وليس لنفي الحال ويجوز تقديم خبرها

يكون مسندا اليهما ايضا والاول في اعلمت ليس بمسند ولا مسند اليه واذا اقيم مقام

الفاعل يصير مسندا اليه ولا امتناع في شيء من ذلك وانما قيد الثاني بباب علمت احترازا

من الثاني في غيره مما لا يكون مفعوله الثاني عبارة عن الاول نحو اعطيت زيدا

درهما فانه يجوز ان يقال اعطي درهم زيدا واعطي زيد درهما لان مفعولي اعطيت

ليسا بمبتدا وخبر فلا يكون ثانيهما مسندا الى الاول فلا يلزم محذور ويسند ايضا

الى المصدر نحو سير سير شديد وانما وصف المصدر ليعلم انه لا يجوز اقامة المصدر

للتاكيد مقام الفاعل من غير وصف اذ لا فايدة في ذلك لان الفعل وحده يدل

على ما يدل عليه مع المصدر التاكيدي بحذف الفاعل واقامة المفعول مقامه ينبغي ان

يفيد فايدة متجددة ويسند ايضا الى الظرفين اعني ظرف الزمان نحو سير يوم كذا

او ظرف المكان نحو سير فرسخان واعلم انه لا يجوز اقامة المفعول معه والمفعول له

مقام الفاعل وانه اذا وجد المفعول به في الكلام لا يجوز ان يقام غيره مقام الفاعل

وافعال القلوب وهي ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت

ووجدت ورايت تدخل على المبتدا والخبر فتنصبهما على المفعولية نحو ظننت زيدا

منطلقا — لما فرغ من الصنف السادس شرع في الصنف السابع اعني

افعال القلوب وهي سبعة افعال تدل على شك او يقين ثلاثة منها للشك

وهي ظننت وحسبت وخلت وثلاثة منها لليقين وهي علمت ورايت ووجدت

وواحد مشترك بينهما اي يستعمل تارة للشك واخرى لليقين وهي زعمت وانما

سميت افعال

سميت افعال القلوب لكونها عبارة عن الادراك المتعلق بالقلب والباقي لها

وحسبت وخلت لازمان لذلك دون الباقية فانك تقول ظننته

اي اتهمته وعلمته اي عرفته وزعمت ذلك اي قلته ورايته اي ابصرته ووجدت

الضالة اي صادفتها — حسبت وخلت لازمان للدخول على المبتدا والخبر

وتنصبهما على المفعولية دون الخمسة الباقية فان كلا منها قد يستعمل بمعنى فعل

متعد الى واحد اذ ظننت قد يكون من الظنة بكسر الظاد بمعنى التهمة وهي

لا تستدعي الا مفعولا واحدا وكذا العلم بمعنى المعرفة والظن والزعم بمعنى القول

والروية بمعنى الابصار والوجدان بمعنى المصادفة اي الاصابة والا مثلة ظاهرة

ومن شانها جواز الالغاء متوسطة او متاخرة نحو زيد ظننت مقيم

وزيد مقيم ظننت والتعليق نحو علمت لزيد منطلق علمت ازيد عندك ام عمرو

وايهم في الدار وما زيد بمنطلق — ومن شان افعال القلوب اي من

خصايص افعال القلوب جواز الالغاء وهو ابطال علامة المفعولية لفظا ومعنى

بينها وبين مفعوليها حال كون تلك الافعال متوسطة بين المفعولين نحو

زيد ظننت مقيم او متاخرة عنهما نحو زيد مقيم ظننت وذلك لان هذه

الافعال بتقدم احد مفعوليها او كليهما عليها يضعف عملها مع ان مفعوليها

كلام تام بدون عملها فيهما وبذلك يحصل ما هو الغرض منها فيجوز لذلك

الالغاء والاعمال لكونها افعالا والافعال القوية عملها لا تمتنع من العمل

نحو ظننت زيدا فاضلا

مفعولا صح

على اسمها وعليها الا ما اوله ما فانه لا يتقدم عليه معموله ولكن يتقدم على اسمها فحسب

يجوز تقديم خبر الافعال الناقصة على اسمها نحو كان منطلقا زيد وعلى نفسها نحو

وعليها نحو منطلقا كان زيد وذلك لقوة عملها لانها افعال الا ما في اوله ما من

هذه الافعال فانه لا يتقدم عليه معموله بل يتقدم على اسمه فحسب فلا يقال اميرا

مازال زيد بل انما يقال مازال اميرا زيد وذلك لان ما تقتضي صدر الكلام

فلو قدم الخبر عليها لبطلت صدارتها افعال المقاربة وهي عسى وكاد

واوشك وكرب عملها كعمل كان الا ان خبر عسى ان مع الفعل المضارع نحو عسى

زيد ان يخرج وقد يقع الفعل المضارع فاعلا لها ويقتصر عليه نحو عسى ان يخرج

زيد لما فرغ من الصنف الثامن شرع في الصنف التاسع اعني افعال

المقاربة وهي افعال وضعت لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه وهذه الاربعة

المذكورة في الكتاب واخذ وجعل وطفق عملها كعمل كان اذ ترفع الاسم وتنصب الخبر

لكن خبر عسى يجب ان يكون فعلا مضارعا دخل عليها ان لان عسى للمقاربة الاستقبال

وان مما يختص به المضارع المشترك بين الاستقبال والحال بالاستقبال ويكون

عسى بمعنى قارب والخبر في تاويل المصدر نحو عسى زيد ان يخرج اي قارب

زيد الخروج وقد يقع ان مع الفعل المضارع فاعلا لعسى ويقتصر عليه ولا

يذكر لها خبر اذ لا يحتاج الى الخبر بل يكون بمعنى قرب نحو عسى ان يخرج زيد

اي قرب خروجه

هذا ظاهر وهنا زيادة في بعض النسخ ونسخة الاصل

قال وخبر البواقي الفعل المضارع بغير ان نحو كاد زيد يخرج

ماكتبناها

ما كتبناها ولا مزيد عليها وحاصل تلك الزيادة انه يجوز تشبيه كاد بعسى في

دخول ان على خبرها نحو كاد زيد ان يخرج وفي وقوع ان مع الفعل المضارع

فاعلا لها نحو كاد ان يخرج زيد ويجوز ايضا تشبيه عسى بكاد في حذف ان من جوازم

خبرها نحو عسى زيد يخرج واعلم ان كرب على وزن نصر واوشك مثل كاد

الاستعمال نحو كرب زيد يفعل واوشك زيد يقوم واعلم ان اخذ وجعل وطفق يخرج

مثل كاد في الاستعمال نحو اخذ وجعل وطفق زيد يقوم فعلان

المدح والذم وهما نعم وبئس يدخلان على اسمين مرفوعين اولهما يسمى الفاعل

والثاني يسمى المخصوص بالمدح او الذم نحو نعم الرجل زيد وبئست المراة

دعد لما فرغ من الصنف التاسع شرع في الصنف العاشر اعني

فعل المدح والذم وفعل المدح والذم ما وضع لانشاء المدح او الذم والاصل فيه نعم

وبئس والدليل على فعليتهما لحوق تاء التانيث الساكنة بهما نحو نعمت وبئست

واضح وحق الاول التعريف بلام الجنس وقد يضمر ويفسر بنكرة منصوبة نحو

نحو نعم رجلا زيد وحق فاعل فعل المدح والذم اذا كان مظهرا ان يكون

معرفا بلام الجنس لكونهما موضوعين للمدح والذم العامين ولام الجنس تفيد

العموم وقد يضمر فاعلها ويفسر بنكرة منصوبة وانما يجب التفسير لئلا يبقى مبهما

وانما يفسر بنكرة لان الغرض يحصل بها فلو عرفت لبقي التعريف ضايعا

واعلم ان المضاف الى المعرف بلام الجنس كالمعرف نحو نعم صاحب المال زيد

وقد يحذف المخصوص نحو قوله تعالى فنعم الماهدون انما الحذف
يجوز اذا دلت عليه قرينة كما في الاية فانه تعالى لما قال والارض فرشناها فنعم الماهدون
واعلم ان التقدير فنعم الماهدون نحن   وحبذا يجري مجرى نعم فعال حبذا
الرجل زيد وحبذا رجلا زيد وساء يجري مجرى بئس   حب اصله حبب
بضم العين فادغم ثم ركب مع فاعله وهو ذا للتخفيف فصار كالكلمة الواحدة ومعناه صار
محبوبا جدا وانما لم يجعل من افعال المدح بل جعل جاريا مجرى نعم لامتيازه بامور
منها ان فاعله لا يكون الا ذا لان الغرض اعني الابهام في المدح يحصل به فانه من
المبهمات ومنها انه لا يثنى ولا يجمع ولا يونث لانه كالامثال والامثال لا تتغير ومنها
انه لا يجب ذكر التفسير بعد حذف فاعله بل يجوز ان يقال حبذا رجلا زيد وحبذا زيد
بلا تمييز بخلاف نعم فانه يجب ذلك فيه لان الفاعل في حبذا ذا وفي نعم مستتر فجعل ذكر التمييز
في نعم كالبدل عنه وهذا الاستعمال اعني حبذا الرجل زيد انما هو عند من لم يجعل
ذا فاعلا بناء على انه صار كالجزء بالتركيب فخرج عن الفاعلية واما من يجعله فاعلا
فلا ياتي بعده بلفظ الرجل لان الفاعل لا يكون الا واحدا وساء يجري مجرى بئس نحو ساء
الرجل زيد وساء مثلا القوم وانما لم يجعله من افعال الذم لانه ربما لم يستعمل استعمال
بئس فيقال في الخبر ساءني فلان بمعنى نقيض سرني   فعلا التعجب
وهما ما افعل زيدا وافعل به ولا يبنيان الا من الثلاثي المجرد الذي ليس بمعنى افعل
وافعال   لما فرغ من الصنف العاشر شرع في الصنف الحادي عشر

اعني فعلي التعجب

اعني فعلي التعجب وهما فعلان موضوعان لانشاء التعجب احدهما على مثال ما افعله
نحو ما احسن زيدا والثاني على مثال افعل به نحو احسن بزيد ومعناهما ان زيدا
احسن جدا وانما لا يبنيان الا من الثلاثي المجرد لان هذين البنائين لا يمكنان من
غيره وانما يجب ان لا يكون بمعنى افعل وافعال اي لا يكون من الالوان والعيوب
لان فعل التعجب شبيه لافعل التفضيل في المبالغة وقد عرفت ان افعل التفضيل لا
يبنى من الالوان والعيوب   ويتوصل الى التعجب فيما وراء ذلك
باشد وابلغ واكثر ونحو ذلك ويقال ما اشد دحرجته وما ابلغ سواده
وما اقبح عوره   اذا اريد بناء التعجب فيما وراء الثلاثي المجرد الذي
ليس بمعنى افعل وافعال اي في الثلاثي المزيد فيه وفي غير الثلاثي وفي الثلاثي
المجرد اللوني والعيبي يتوصل باشد ونحوه اي يجعل ذلك وسيلة اليه بان
يبنى التعجب منه ويجعل ذلك المزيد واللون وغيرهما مفعولا له لانه يفيد حينئذ
ما لا يفيده التعجب المبني من نفس ذلك المزيد واللوني وغيرهما فيقال في
غير الثلاثي ما اشد دحرجته وفي اللوني ما ابلغ سواده وفي العيبي ما اقبح
عوره وفي المزيد ما اكثر استخراجه وان شئت قلت اشدد بدحرجته
وابلغ بسواده واقبح بعوره واكثر باستخراجه والمعنى ما كان في ما احسن
زيدا ونحو اشد وابلغ اتم واكثر واكمل   وما افعل مبتدا وافعل خبره
هذا مذهب سيبويه وعند الاخفش ما مبتدا بمعنى الذي وافعل

صلته وخبره محذوف اي الذي احسن زيدا شيء واما احسن بزيد فعند
سيبويه اصله احسن زيد اي صار ذا حسن فاحسن فعل ماض وزيد فاعله
نقل من صيغة الاخبار الى الانشاء وزيد الباء في فاعله كما في كفى بالله شهيدا
وعند الاخفش امر وفاعله مستتر والمامور كل واحد بان يجعل زيدا حسنا
والباء زايدة في المفعول كما في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة باب

الحرف هو ما دل على معنى في غيره واصنافه حروف الاضافة الحروف المشبهة
بالفعل حروف العطف حروف النفي حروف التنبيه حروف النداء حروف التصديق
حروف الاستثناء حروف الخطاب حروف الصلة حروف التفسير حروف المصدر
حروف التحضيض حروف التقريب حروف الاستقبال حروف الاستفهام حروف
الشرط حرف التعليل حرف الردع اللام تاء التانيث الساكنة النون المؤكدة هاء
السكت لما فرغ من القسم الثاني من اقسام الكلم وهو الفعل شرع
في القسم الثالث اعني الحرف وهو ما دل على معنى في غيرها اي كلمة تدل على معناها
بواسطة الغير كما سيتحقق بعد هذا ولما كان هذا القسم ذا اصناف اراد ان
يبين اصنافه اضاف اخو بير فعدها مجملة ثم ابتدا يبحث عن كل واحد منفصلة
بالترتيب واصناف الحروف المذكورة في هذا الكتاب ثلاثة وعشرون وستعرف
كلا في موضعه حروف الاضافة وهي الجارة من للابتداء والى
وحتى للانتهاء وفي للوعاء والباء للالصاق واللام للاختصاص ورب

للتقليل

للتقليل وهي تختص بالنكرات وواو القسم وباؤه وتاؤه وعلى للاستعلاء وعن
للمجاوزة والكاف للتشبيه ومذ ومنذ للابتداء في الزمان وحاشا وعدا وخلا
للاستثناء سميت هذه الحروف حروف الاضافة والجارة لانها تضيف اي تنسب
تنسب معنى الفعل او شبهه وتجره الى مدخولها نحو مررت بزيد فان الباء
معنى المرور وتجره الى زيد وهي سبعة عشر حرفا الاول من وهي في الاصل للابتداء
الغاية اي تفيد معنى الابتداء وتعرف باستقامة تقدير الى بعدها نحو سرت من
البصرة الى الكوفة يعني ابتداء السير من البصرة الى الكوفة وقد تستعمل للتبيين
اي يجوز ان يجعل مكانها الذي كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان يعني الذي
هو الوثن وللتبعيض اي يجوز ان يجعل مكانها بعض نحو اخذت من الدراهم
يعني بعض الدراهم وقد تكون زايدة اي يجوز حذفها نحو ما جاءني من احد والثاني
والثالث الى وحتى وهما للانتهاء اي يفيدان معناه والفرق ان ما بعد الى لا يجب
ان يدخل في حكم ما قبلها بخلاف حتى فانه يجب ذلك فيها فاذا قلت اكلت السمكة
الى راسها يكون المعنى انتهاء اكلي عند الراس ولا يجب ان يكون الراس ماكولا
ايضا بخلاف ما اذا قلت اكلت السمكة حتى راسها فان المعنى يكون انتهاء اكلي
بالراس فيجب ان يكون الراس ماكولا ايضا الرابع في وهي للوعاء اي الظرفية نحو
الماء في الكوز الخامس الباء وهي للالصاق في الاصل نحو مررت بزيد اي
التصق مروري بمكان قريب من مكان زيد وباء القسم في اقسمت بالله

هذا القبيل اذ المعنى التصق قسمي بلفظة الله وقد تستعمل للاستعانة نحو كتبتُ
بالقلم اي باستعانة القلم وللمصاحبة اي بمعنى مع نحو اشتريتُ الفرس بسرجه
ولجامه يعني معهما وللتعدية نحو ذهبتُ بزيدٍ اي اذهبته وللظرفية نحو جلست
بالمسجد اي فيه وقد تكون زايدة نحو كفى بالله اي كفى الله والسادس اللام وهي
للاختصاص نحو الجلُّ للفرس اي مختص به وقد تكونُ للتعليل اي بمعنى كي نحو جيتك
لتكرمني بمعنى كي تكرمني وقد تكون زايدة كما قال الله تعالى ردف لكم اي ردفكم
السابع ربّ وهي للتقليل اي تدل على تقليل نوع من جنسٍ نحو ربّ رجلٍ كريم
لقيتُه المعنى ان الرجال الكرام الذين لقيتهم وان كانوا كثيرين لكنهم بالقياس
الى الذين ما لقيتهم قليلون وتختص رُبّ بالنكرات اي لا تدخل على المعارف لان
ما هو الغرض منها اعني الدلالة على تقليل نوع من جنسٍ يحصل بدون التعريف
فلو عرف مدخولها كان التعريف ضايعًا ويجب ان تكون النكرة التي دخلت
عليها رُبّ موصوفة كما ذكرنا ليجعل الوصف ذلك الجنس النكرة نوعا فيحصل الغرض
وقد يلحق ما برُبّ فتمنعها من العمل وتُسمي ما الكافة وح يجوز ان تدخل على الافعال
نحو ربما قام زيد الثامنُ والتاسعُ واو القسم وتاؤه نحو والله وتالله
لافعلن واعلم ان الاصل في القسم الباء والواو مبدل منها عند حذف الفعل
فقولنا والله في معنى اقسمت بالله والتاء بدل من الواو وفي تالله خاصة فالباء
لاصالتها تدخل على المظهر والمضمر نحو بالله وبك لافعلنّ والواو لا تدخل الا على

المظهر لنقصانها

المظهر لنقصانها عن الباء فلا يقال وك لافعلنّ والتاء لا تدخل على المظهر الا على لفظة
الله لنقصانها عن الواو والعاشر على وهي للاستعلاء نحو زيد على السطح اي
مستعل عليه والحادي عشر عن وهي للمجاوزة نحو رميتُ السهم عن القوس اي
جعلته مجاوزا عنه والثاني عشر الكاف وهي للتشبيه نحو الذي كزيدٍ اخوك اي الذي
اشبهه زيد اخوك وقد تكون زايدة كقوله تعالى ليس كمثله شيء اي ليس شيء مثله
والثالث عشر والرابع عشر مذ ومنذ وهما للابتداء في الزمان وقد عرفت معنى الابتدا
نحو ما رايت زيدا مذ ومنذ يوم الجمعة اي ابتداء زمان انتفاء الرؤية يوم الجمعة
والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر حاشا وخلا وعدا وهي للاستثناء اي
بمعنى الا نحو جاءني القوم حاشا زيدٍ اي الا زيدًا وقد مرّ ذلك في المستثنى واعلم ان
حرف الجرّ قد يحذف وينصب مدخولها ويقال انه منصوب على نزع الخافض او على المفعول له
كقوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلًا اي من قومه
الحروف المشبه بالفعل انّ وأنّ للتحقيق ولكنّ للاستدراك وكأنّ للتشبيه
وليت للتمني ولعلّ للترجي لما فرغ من الصنف الاول من اصناف
الحروف شرع في الصنف الثاني اعني الحروف المشبه بالفعل ووجه شبهها به
لفظي ومعنوي اما اللفظي فلكونها ثلاثية ورباعية مفتوح الاخر كالماضي
واما المعنوي فلكون كل منها بمعنى فعل فان معنى انّ وانّ حققت ومعنى واحد صح
لكن استدركت ومعنى كانّ شبهتُ ومعنى ليت تمنيتُ ومعنى لعلّ ترجيتُ

وقد تقدم كيفية عمل هذه الحروف والغرض هنا بيان ساير احوالها كما
يتوضح بعد هذا وانّ المكسورة مع ما بعدها جملةٌ والمفتوحة مع
ما بعدها مفردٌ فاكسر في مضان الجمل وافتح في مضان المفردات نحو ان زيدا منطلق
وعلمتُ انك خارجٌ انّ المكسورة والمفتوحة كلتاهما يدخلان على
الاسمية ص الجملة اعني المبتدا والخبر والفرق بينهما ان مدخول المكسورة بعد دخولها باقٍ على حاله كما كان
بعد دخولها جملةً ومدخول المفتوحة يصير في تاويل المفرد فاكسر الهمزة في مضان الجمل يعني
ان في كل موضع مظنة الجمل اي يظن انه يقع فيه الجمل نحو ان زيدا منطلقٌ
فانه كلام ابتدائي فيكون موضع الجمل وافتحها في مضان المفردات نحو علمتُ
انك خارجٌ فانك خارج في تاويل المفرد وههنا بحث ذكره يورث التطويل
واعلم ان المضان جمع المظنة ومظنة الشي الموضع الذي يظن كونه فيه
واذا عطفت على اسم المكسورة بعد ذكر الخبر جاز في المعطوف الرفع
والنصب نحو ان زيدًا منطلقٌ وبشرٌ وبشرًا حملًا على اللفظ والمحل وكذلك لكن
دون غيرها انما جاز الحمل على المحل لان المكسورة لا تغير معنى الجملة
عما كان عليه كما عرفتَ والاسم مرفوع المحل على الابتداء به كما كان قبل
دخولها بخلاف المفتوحة فانها تغير معنى الجملة ولذا لم يقيد المعطوف بالمكسورة وانما
اشترط بعد ذكر الخبر لانه لا يجوز ان يقال ان زيدا وبشر منطلقان لانه يلزم
منه توارد العاملان اعني ان والتجرد على معمول واحد اعني منطلقان لانه من

حيث كونه

حيث كونه خبر ان يكون العامل فيه ان ومن حيث كونه خبر بشر يكون
العامل فيه التجرد ولكن مثل ان في العطف دون غيرها لانها لا تغير معنى الجملة
بخلاف ساير اخواتها فانك ويبطل عملها الكف والتخفيف ويتصلان
للدخول على القبيلتين نحو انما زيد منطلق وانما ذهب عمرو وان زيد لكريم و ح خارج
وما ادركت زيب لكن بلغني انما زيد منطلقٌ وانما ذهب عمرو وان زيدٌ وبلغني ح
لاخوك وان قد ضرب زيدٌ ولكن اخوك قايم ولكن خرج بكر وكان ثدياه
حقان وكان قد كان امر كذا يبطل عمل حروف المشبه بالفعل الكف
اي اتصال ما الكافة بها وذلك عام في الجميع وكذلك يبطل عملها التخفيف
فيما يخفف منها اعني الاربعة التي اواخرها النون ويهيئ الكف والتخفيف
هذه الحروف للدخول على القبيلتين اعني الاسماء والافعال لان اختصاصها
بالاسماء انما كان لاجل العمل فان العامل يجب ان يكون مختصا بقبيل ما يعمل
فيه والامثلة ظاهرة وقوله كان ثدياه حقان اوله ونحر مشرق اللون كان
ثدياه حقان والفعل الذي يدخل عليه ان المخففة يجب ان يكون مما
يدخل على المبتدا والخبر نحو ان كان زيد لكريما وان ظننته لقايما واللام
لازمة لخبرها انما وجب ان يكون ذلك الفعل من دواخل المبتدا والخبر
كالافعال الناقصة وافعال القلوب لان اصل هذه الحروف ان تدخل على المبتدا
والخبر فلما عرض لها ما زال اختصاصها بالاسماء وهياها للدخول على الافعال وجب

ان يكون ذلك الفعل من دواخل المبتدا والخبر ليبقى عليها مقتضاها ولئلا
يلزم العدول عن الاصل من كل وجه وانما لزمت اللام في خبرها للفرق بينها
وبين ان النافية — ولا بد ان المخففة من احد حروف اربعة
وهي قد وسوف والسين وحروف النفي نحو علمت ان قد خرج زيد وان سوف
يخرج وان سيخرج وان لم يخرج — انما لا بد قال ان المخففة من احد الحروف
الاربعة اذا كانت داخلة على الافعال وذلك للفرق بينها وبين ان الناصبة
ولم يفعل بالعكس لان الزيادة بالمخففة اولى — وحروف العطف الواو
للجمع بلا ترتيب والفاء وثم له مع الترتيب وفي ثم تراخ دون الفاء وحتى بمعنى
الغاية — هذه الحروف الثلاثة من اصناف الحروف وهي عشرة احرف اولها
الواو وهي للجمع بلا ترتيب اي تدل على ثبوت الحكم للمعطوف والمعطوف عليه مطلقا
الا مع الاشعار بالترتيب او عدمه نحو جاءني زيد وعمرو اي اجتمعا في المجي
مطلقا وثانيها وثالثها الفاء وثم وهما للجمع ايضا لكن مع الترتيب نحو جاءني
زيد فعمرو او ثم عمرو اي اجتمعا في المجي ولكن مجي عمرو بعد مجي زيد والفرق
بينهما ان في ثم تراخيا دون الفاء ورابعها حتى وهي ايضا للجمع مع الغاية اي
يجب ان يكون معطوفها جزء من المعطوف عليه نحو اكلت السمكة حتى راسها
وفي ذلك تفيد قوة نحو مات الناس حتى الانبياء فان الانبياء اقوى من
غيرهم او ضعفا نحو قدم الحاج حتى المشاة فان المشاة اضعف من

غيرهم فلا يجوز ان يقال جاءني زيد حتى عمرو وجاءني القوم حتى البغال لانتفاء
الجزئية — واو واما لاحد الشيئين او الاشياء ويقعان في الخبر والامر
والاستفهام — الخامس من حروف العطف وسادسها او واما وهما
للدلالة على ثبوت الحكم لواحد من الشيئين اذا كان المعطوف متحدا نحو جاءني زيد
او عمرو وجاءني اما زيد واما عمرو او لواحد من الاشياء اذا كان
المعطوف متكثرا نحو جاءني زيد او عمرو او بكر واما عمرو واما بكر اي جاءني احدهم ويقع
او واما في الخبر كما مر وفي الامر نحو جالس الحسن او ابن سيرين وخذ اما درهما واما
دينارا او في الاستفهام نحو القيت عبد الله او اخاه واضربت اما عبد الله واما
اخاه — وام نحوهما غير انها لا تقع الا في الاستفهام متصلة وتقع فيه وفي
الخبر منقطعة نحو ازيد عندك ام عمرو وانها لابل ام شاة — من حروف سابع
العطف ام وهي مثل او واما في الدلالة على ثبوت الحكم لاحد الشيئين او الاشيا
لكنها لا تقع الا في الاستفهام حال كونها متصلة وتقع فيه وفي الخبر حال كونها
منقطعة يعني ان ام على ضربين متصلة ومنقطعة فالمتصلة هي التي تقع بعد
الاستفهام يليه مثل ما يلي ام من المفرد نحو ازيد عندك ام عمرو والجملة
نحو اضربت زيدا ام ضربت عمرا والمنقطعة هي التي تقع ام بعدها غير استفهام
نحو انها لابل ام شاة او بعد استفهام لا يليه مثل ما يلي ام نحو ارايت زيدا ام
عمرا او هي في معنى بل والهمزة فان قولنا ام شاة وام عمرا معناهما بل اهي

شاة وبل ارايت عمرا والهاء في انها للجثة كان القايل راى جثة ظنها ابلا فاخبر
على ما ظنه ثم تيقن انها ليست بابل وتردد في انها شاة ام لا فاستانف سوالا اخر
فقال ام شاة اي بل اهي شاة والفرق بين او وام ان السوال باو انما يكون اذا لم
يتحقق ثبوت الحكم لواحد من المعطوف والمعطوف عليه نحو ازيد عندك او عمرو
فانه انما يصح اذا لم يعلم كون احدهما عند المخاطب واما ام فان السوال بها انما يكون
اذا كان ثبوت الحكم معلوما لاحدهما ويكون الغرض من السوال التعيين نحو
ازيد عندك ام عمرو فانه انما يصح اذا كان كون احدهما عند المخاطب معلوما
لا بعينه ويكون الغرض من السوال التعيين ولذلك يكون جوابا بلا او بنعم لحصول
الغرض بذلك ولا يكون جواب ام الا بالتعيين والفرق بينهما وبين اما ان اما يجب
ان يتقدم منها على اما اخرى بخلافهما نحو جاءني اما زيد واما عمرو
ولا لنفي ما وجب للاول نحو جاءني زيد لا عمرو وبل للاضراب عن الاول
منفيا كان او موجبا نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل خالد ولكن
للاستدراك وهي في عطف الجمل نظيرة بل وفي عطف المفردات نقيضة لا
الثامن من حروف العطف وتاسعها وعاشرها لا وبل ولكن وهذه الثلاثة
مشتركة في الدلالة على ثبوت الحكم لواحد من المعطوف والمعطوف عليه على
التعيين ويفرق كل واحد من الاخرين بخاصية فلا تدل على نفي ما وجب للاول نحو جاءني
زيد لا عمرو فقد نفيت المجي لزيد عن عمرو وبل للاضراب اي الاعراض عن

الكلام الاول منفيا كان ذلك الكلام او موجبا اما الموجب نحو جاءني زيد
بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو فاعرضت عن الكلام الاول لكونه
غلطا والمنفي نحو ما جاءني بكر بل خالد وهذا يحتمل وجهين الاول ان يكون
المعنى بل ما جاءني خالد وجاءني بكر وح يكون الاضراب عن الفعل مع حرف
النفي والثاني ان يكون المعنى بل جاءني خالد وح يكون الاضراب عن الفعل
دون حرف النفي فقول المصنف بل للاضراب يكون صحيحا ولكن للاستدراك
والاستدراك رفع توهم نشا من كلام تقدم عليه وهي في عطف الجمل نظيرة بل
في الاستدراك فقط فان بل مع انها تفيد الاضراب تفيد الاستدراك
ايضا نحو ما جاءني زيد لكن عمرو جاءني وجاءني زيد لكن عمرو لم يجي وفي عطف المفردات
نقيضة لا يعني لا يعطف بها مفرد على مفرد الا اذا كان قبلها نفي فح يكون
نقيضة لا نحو ما جاءني زيد لكن عمرو اي لكن عمرو جاءني فقد اثبت للثاني ما
نفيت عن الاول على عكس لا وانما لا يعطف بها المفرد على المفرد الا اذا كان
فيما قبلها نفي ليعلم المغايرة بين ما قبلها وما بعدها فانها يجب ان تقع
بين الكلامين المتغايرين — حروف النفي ما لنفي الحال والماضي
القريب منها نحو ما يفعل الان وما فعل وان نظيرها في نفي الحال
من اصناف الحروف حروف النفي وهي ستة ما لنفي الحال في المضارع نحو ما يفعل
الان والجملة الاسمية نحو ما زيد منطلق او لنفي الماضي القريب من الحال نحو

نحو ما فعل وانْ بكسر الهمزة وسكون النون نظيرة ما في الحال فقط وتدخل
في الماضي والمضارع والجملة الاسمية نحو ان قام زيد وان يقوم زيد
وان زيد منطلق قال ولا للنفي المستقبل والماضي بشرط التكرير
والامر والدعا نحو لا يفعل زيد ونحو قوله تعالى فلا صدّق ولا صلّى وقد لا
يتكرر نحو لا فعل ولا تفعل ويسمى النهي ونحو لا رعاك الله اقول قوله
ويسمى النهي معناه ان المثال المذكور اعني لا تفعل يسمى نهيا اذ نفي لا
نهي وقوله لا فعل مثال النفي الماضي بلا تكرير وقد جاء في الشعر ايضا
اي امر سيّئ لا فعله والباقي ظاهر قال ولا لنفي العام نحو لا رجل فيها ولا
امرأة ولا زيد فيها ولا عمرو اقول قد تجي لا لنفي الجنس ولا تدخل
الا على النكرة وقد تجي لنفي الغير العام اي يدل على نفي فرد من جنس مدخولها
وتدخل على المعرفة والنكرة والامثلة ظاهرة قال ولم ولما للنفي المضارع
وقلب معناه الى معنى المضي وفي لما توقع وانتظار اقول لم يضرب
او لما يضرب زيد كان معناه ما ضرب والفرق بينهما ان في لما توقع
وانتظار اي انها انما تنفي فعلا يتوقع وقوعه وينتظر بخلاف لم قال
ولن نظير لا في نفي المستقبل ولكن على التاكيد اقول اذا اردت نفي
المستقبل مطلقا قلت لا اضرب غدا واذا اردت نفيه مع التوكيد قلت لن
اضرب وفي بعض النسخ التابيد بدل قوله التاكيد واعلم ان مذهب الخليل

ان اصل لن لا ان خففت بحذف الهمزة والالف ومذهب الفراء انها
مبدلة من الالف واصلها لا ومذهب سيبويه وهو الاصح انها حرف براسها
قال حروف التنبيه ها نحو ها ان عمرا بالباب واكثر دخولها على اسما
الاشارة والضماير نحو هذا وها انت وانا والا نحو اما انك خارج والا
زيد قايم اقول انما سميت هذه الحروف حروف التنبيه لان الغرض من
الاتيان بها في اول الكلام تنبيه المخاطب الى الاصغاء على ما قال المتكلم
لئلا يفوت غرضه وانما اكثر دخولها على اسماء الاشارة والضماير لضعف
دلالتهما على مدلوليهما قال حروف الندا يا وايا وهيا للبعيد حقيقة
والهمزة للقريب ووا للمندوب اقول المراد بالبعيد البعيد حقيقة
او المنزل بمنزلته كالنايم والساهي وانما اختصت الثلاثة للبعيد لان المنادى
البعيد والمنزل بمنزلته يحتاج الى تصويت ابلغ مما يحتاج اليه القريب والتصويت
في هذه الثلاثة ابلغ منه في الاخيرين وخصت اي والهمزة بالقريب لكون بين يديك
لان رفع الصوت في ندايه لا يكون مطلوبا وهما خاليان عن رفع الصوت
بتلك القسمة فيقول يا اعم الحروف فيستعمل للبعيد والقريب وايا وهيا للبعيد
والهمزة للقريب ووا للمندوب خاصة وقد تقدم معنى الندب وانما ذكرت وا
في حروف الندا لاشتراكهما في افادة التخصيص ولهذا ذكر المندوب في باب المنادى
قال حروف التصديق نعم لتصديق الكلام المثبت والمنفي في الخبر والاستفهام

لمن قال قام زيد او لم يقم زيد نعم وكذلك اذا قال اقام زيد او لم يقم زيد
سميت هذه الحروف حروف التصديق لان المتكلم بها يصدق المخبر فيما
اخبر ويسمى حروف الايجاب ايضا وبلى تختص بايجاب المنفي
واستفهاما مثال النفي ان يقال ما قام زيد والم يقم زيد فيقال بلى
اي بلى قام وأجل وجير بالخبر نفيا واثباتا ومثال الاستفهام كقوله تعالى الست
بربكم قالوا بلى اي انت ربنا فلو قالوا نعم لكان كفرا اذ يكون معناه لست
ربنا
~~مثاله ان يقال ما قام زيد او قام زيد فيقال اجل وجير~~
واي مختصة بالقسم نحو اي والله اقول ان اي لا
تستعمل الا مع القسم مثل ان يقال اقام زيد فيقال اي والله
حروف الاستثناء الا وحاشا وخلا وعدا قد تقدم بيان ذلك
قيل كيف جعل هذه الحروف مرة حروف الاضافة واخرى صنفا براسها
قلت ذلك لتعدد الاعتبارين فيها حرف الخطاب الكاف والتاء
في ذاك وانت ويلحقها التثنية والجمع والتذكير والتانيث كما تلحق الضماير
اقول قد عرفت ذلك في اسماء الاشارات والمضمرات حروف الصلة وهي
ما ان رايت زيدا وان في لما ان جاء البشير وما في حيثما وفيهما وفي اينما
وبما رحمة من الله وفي لئلا يعلم وفي لا اقسم ومن في ما جاءني من
احد والباء في ما زيد بقايم هذه الحروف حروف الزيادة و

بان اسقاطها لا يخل بالمعنى الاصلي وتسمى حروف الصلة لانه يتوصل
بها الى استقامة الوزن والقافية والمقابلة في النظم والسجع وفايدتها
تاكيد المعنى المقصود من الكلام الداخلة هي عليه حرفا التفسير
اي نحو رقي اي صعد وان في ناديته ان قم ولا يجي ان الا بعد فعل في
معنى القول سميا حرفي التفسير لانهما وسيلتان الى تفسير مبهم
سبقهما كما فسر بواسطة اي رقي بصعد وبواسطة ان ناديته المراد
من الفعل الذي في معنى القول مثل المنادى الحرفان المصدريان
ان وما كقولك اعجبني ان خرج زيد اي خروجه وما في قوله
تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها سميا مصدريين
لانهما يجعلان ما بعدهما في تاويل المصدر كما في الكتاب واعلم ان المفتوحة
من الحروف المصدرية ايضا لانها تجعل ما بعدها في تاويل المصدر كغيرها
وقد اهمل المصنف ذكرها فكانه نظر الى انها مختصة بالجملة الاسمية والمصدر
في الفعل اظهر حروف التحضيض لولا ولوما وهلا والا تدخل
على الماضي والمستقبل نحو هلا فعلت والا تفعل هذه الحروف اذا
دخلت على الماضي تكون للوم على تركه فاذا قلت هلا اكرمت زيدا فقد
اردت اللوم والتوبيخ للمخاطب على ترك اكرام زيد واذا دخلت على المستقبل
تكون للتحضيض اي الحث عليه فاذا قلت هلا تقرا القران يكون المراد

حث المخاطب على القراءة وسبب التسمية بحروف التحضيض ظاهر

ولو ما تكونان لامتناع الشي لوجود غيره فيختصان بالاسم نحو لولا علي لهلك عمر

معناه لكن ما هلك عمر لان عليا كان موجودا فلولا هنا لامتناع هلاك

عمر امر برجم حاملة فقال له علي ان كانت لك عليها سبيل فما ذنب الجنين

فقال عمر هذا وقيل ان سائلا دخل على النبي صلى الله عليه وآله وانشد شعرا

فقال النبي صلى الله عليه وآله لعمر اقطع لسانه فاذا هبه عمر ليقطع لسانه

فلقيه علي عليه السلام فقال ما تريد بهذا الرجل فقال اقطع لسانه

فقال علي عليه السلام احسن اليه فان الاحسان يقطع اللسان فرجعا الى

النبي صلى الله عليه وآله فقالا لا له تعني بالقطع يا رسول الله فقال الاحسان فقال

عمر ذلك — حرف التقريب قد لتقريب الماضي من الحال نحو قد قامت الصلوة

وللتقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وان الجواد قد يعثر اي صدقه قليل

وفيها توقع وانتظار — معنى قد يصدق ان صدقه قليل وفيها

توقع وانتظار معناه انها انما تدخل في خبر من يخبر المنتظرين بخبره

فان قايل قد قامت الصلوة انما يخبر المنتظرين المتوقعين اخباره بذلك

حروف الاستقبال سوف والسين وان ولن — سميت هذه

الحروف بالاستقبال لانها تخصص المضارع المشترك بين الحال والاستقبال

بالاستقبال — حرفا الاستفهام الهمزة وهل

وتحذف عند الدلالة نحو زيد عندك ام عمرو وللاستفهام صدر الكلام

الهمزة اعم من جهة التصرف من هل اذ كل موضع يقع فيه هل

تقع الهمزة من غير عكس فان الهمزة تستعمل مع ام المتصلة نحو ازيد

عندك ام عمرو دون هل وتدخل على اسم منصوب بفعل مضمر نحو ازيدا

ضربت دون هل وعلى المضارع اذا كان بمعنى اللوم والتوبيخ نحو

اتضرب زيدا وهو اخوك دون هل وعلى الواو العاطفة وفاء وثم

كقوله تعالى او كلما عاهدوا عهدا افمن كان مومنا كمن كان فاسقا اثم

اذا ما وقع امنتم به الان دون هل والدليل في زيد عندك ام عمرو على

حذف الهمزة وجود ام فان ام المتصلة لا تستعمل الا مع الهمزة وانما تكون

للاستفهام صدر الكلام لانه يدل على نوع من انواع الكلام وكل ما كان

كذلك يكون لصدر الكلام — حرفا الشرط ان للاستقبال وان

دخل على الماضي ولو للمضي وان دخل على المستقبل — مثال ان

نحو ان ذهب زيد ذهبت معه واما لو فان المعنى لو خرج هو خرجت معه

ويجي فعلا الشرط والجزاء مضارعين وماضيين او احدهما

ماضيا والاخر مضارعا فان كان الاول ماضيا والاخر مضارعا جاز رفعه وجزمه

نحو ضربتني اضربك — للشرط والجزاء اربعة احوال لانهما اما ان

يكونا مضارعين نحو ان تضرب اضرب والجزم واجب فيهما واما ان يكونا

ان بني هو هند هنا ما مصدرها ... ان احد زيد اما معه ان المعنى

ماضيين نحو ان ضربت ضربت ولا جزم فيهما واما ان يكون الجزاء ماضيا والشرط

مضارعا نحو ان تضرب ضربت وح يجب الجزم في الشرط ويمتنع في الجزاء واما ان

يكونا بالعكس نحو ان ضربتني اضربك يمتنع ح في الشرط ويجوز في الجزاء الجزم على

القياس والرفع لان حرف الشرط لما لم يعمل في الشرط مع قربه منه لان لا يعمل في

الجزاء مع البعد بالطريق الاولى — وتدخل الفاء في الجزاء اذا لم يكن مستقبلا

او ماضيا في معناه نحو ان جيتني فانت مكرم وان تكرمني فقد اكرمتك امس

قوله وتدخل معناه انه يجب ان تدخل الفاء وكذلك حكم الامر والنهي

نحو ان اتاك زيد فاكرمه وان ضربك عمرو فلا تكرمه وانما يجب دخول الفاء في هذه

المواضع لامتناع تاثير حرف الشرط في الجزاء اذا كان واحدا من هذه الاربعة فيجب

الفاء ليربط بالشرط وانما قال اذا لم يكن مستقبلا او ماضيا في معناه لانه اذا

كان مستقبلا بان يكون مضارعا مثبتا او منفيا بلا لا تجب اذا كان منفيا بلم

مثلا يجب الفاء كقوله تعالى ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه واعلم

انه قد يقام اذا مقام الفاء كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم

اذا هم يقنطون وتحقيق ذلك ان اذا هذه للمفاجاة فهي في معنى فلجاء وح

في الحقيقة هو فعل ماض واذا كان كذلك لم يحتاج الى الربط والتقدير وان

تصبهم سيئة فاجاءت قنوطهم — وتزاد عليهما ما للتوكيد ولها صدر

الكلام ولا تدخل الا على الفعل — مثال ذلك قوله تعالى فاما يأتينكم

مني هدى

مني هدى وسبب صدارتهما ما ذكرنا في الاستفهام ولا يدخل الا على الفعل لان الشرط

يجب ان يكون فعلا فان كان ملفوظا فذاك والا يجب ان يكون فعلا يفسره

كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك وقل لو انتم تملكون فان

التقدير وان استجارك احد وقل لو تملكون انتم — واذن جواب وجزاء

وعملها في فعل مستقبل غير معتمد على ما قبلها وتلغيها اذا كان الفعل حالا

كقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او معتمدا على ما قبلها نحو انا اذن اكرمك

اذن من نواصب المضارع وهي جواب وجزاء اي تقع في جواب الكلام

من يجيب متكلما وتجزيه جزاءه على فعله الذي دل عليه الكلام كقولك

لمن قال انا اتيتك اذن اكرمك فان قولك اذن اكرمك جواب لقايل انا اتيتك

ودليل على فعله اعني اكرمك باقي الكلام على اذن قد قررناه عند تقرير

نواصب المضارع لما كان الثاني هناك — حرف التعليل كي نحو جيتك كي

تكرمني — قد ذكر في بعض النسخ لام التعليل هنا ايضا وشرحها

بعض الشارحين وذلك توهم لان لام التعليل انما هي الجارة اذا استعملت بمعنى

كي لا تكون مستقلة في التعليل وذلك لم يذكرها المصنف في المفصل وفي الاعوج

وجعلها المحزونون — حرف الردع كلا نحو ان تنبيه اي امتنع كلا لمن قال

لمن قال فلان يبغضك كلا اي ارتدع — الردع الزجر وارتدع

امتنع — اللام اللام التعريف في نحو المرء باصغريه وفعل الرجل كذا

الاولى للجنس والثانية للعهد   الا اما على ثلاثة اقسام ساكنة ومفتوحة
ومكسورة والساكنة واحدة ايضا فلام التعريف اما للجنس نحو المرء باصغريه
اي حقيقة المرء اعني تتبين معانيه وتقومها انما تحصل بالاصغرين وهما القلب
واللسان لان احدهما منشاء المعاني والاخر مظهرها واما للعهد نحو فعل الرجل
اي الرجل المعهود والهمزة قبلها عند سيبويه للوصل ولذلك تسقط في الدرج وقال
الخليل ان الهمزة واللام يفيدان معا التعريف والهمزة قطعية وسقوطها
في الدرج انما هو للخفة فانها كثير الاستعمال   ولام القسم نحو والله
والموطئة له نحو والله لان اكرمتني لاكرمتك   لام القسم هي التي
تدخل على جوابه واللام الموطئة هي التي تدخل على الشرط تقدمه قسم لفظا
كما في الكتاب او تقديرا كما في قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون فان التقدير
فان والله لان اخرجوا وسميت الموطئة اي المهيئة من قولهم وطئته اي هيئته
لتهيئها الجواب للقسم ولدلالتها على انه له لا للشرط   ولام جواب لو
وحذفها   مثاله قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا ولولا
فضل الله عليكم ورحمته لكنتم من الخاسرين وهي بمنزلة الفاء في جواب ان
ليربطا بالشرط ويجوز حذفها اذا علمت كقوله تعالى لو نشاء جعلناه اجاجا
ولام الامر عند عدم العطف وفاويه   مثاله قوله تعالى
فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي   ولام الابتداء في لزيد قائم وان زيدا

فايدتهما تاكيد مضمون الجملة التي دخلت عليها وتلك الجملة
اما اسمية نحو ان زيدا القائم او فعلية وفعلها مضارع نحو انه ليذهب قال
تاء التانيث الساكنة كضربت للايذان من اول الامر بان الفاعل مؤنث وتحرك
بالكسر عند ملاقات الساكن   انما سكنت لانها مبنية والاصل في
البناء السكون   النون المؤكدة لا يؤكد بها الا المستقبل الذي فيه
معنى الطلب   انما اشترط الطلب في دخولها لان التوكيد انما يناسب
كلما يتوصل به الى تحصيل المطلوب وانما اشترط الاستقبال لان الطلب لا يكون
الا فيه فلا يؤكد بها الماضي والحال بل يؤكد بها المستقبل والامر والنهي والاستفهام
والتمني والعرض نحو والله لافعلن واضربن ولا تخرجن وهل تذهبن
والا تنزلن وليتك تجيئن   و... تقع حيث تقع الثقيلة الا في
... الاثنين وجماعة المؤنث لاجتماع الساكنين على غير حده
... الخفيفة ساكنة او ثقيلة مشددة وتمام مباحثها مذكورة في التصريف
... هنا في شرحه   هاء السكت تزاد في كل متحرك حركته غير اعرابية
... نحو ثمه وحيهله وماليه وسلطانيه ولا تكون الا ساكنة وتحريكها
... الحقت هذه الهاء بالمبني لان الحاجة الى بيان حركة المبني
... يدرك عليه ما قبله بخلاف البناء وانما
... اعلم ان المصنف لم يذكر بعض

اصناف الحروف كالتنوين والف التانيث وتاء المتحركة وشين الوقف
وسينه وحروف الانكار وحروف التذكير فكانه اقتصر في التنوين
على ما ذكر عند خواص الاسم والف التانيث وتائه على ما ذكره في المؤنث
وترك البواقي لقلة فائدتها ومع ذلك فلا باس ان نشير اليها بما يليق
كتابنا من البيان فاقول على خمسة انواع هو الذي يلحق يدل على تمكن
مدخوله في الاسمية كزيد ونحوها التنكير وهو الذي يفرق بين
المعرفة والنكرة كصه وتنوين المقابلة وهو الذي يقابل النون
جمع المذكر السالم كمسلمات وتنوين العوض وهو الذي يعوض عن
عن المضاف اليه كيومئذ فان اصله يوم اذ كان كذا فاسقطت الجملة
وعوض منها التنوين وتنوين الترنم وهو الذي يحصل مكان حرف الاطلاق
في القوافي كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن فقولي ان
اصبت فقد اصابن المعنى يا عاذلة اقلي لومي وعتابي وصوبي
فيما افعل وشين الوقف وسينه تشين بجه عند تميم وسين عند ...
... بكر تلحق بكاف المؤنث في الوقف نحو اكرمتكش ومررت بكش ...
... وبني ... الكش ... وعن معاوية ...
يوما من افصح الناس فقام رجل من الفصحاء ...
فو ... العراق وتيامنوا عن ...

... قضاعة ولا طمطمانية حمير فقال فمن هم قال قومك فا...
... الحاق الشين والسين بالكاف وبكر وقضاعة بالقاف
حمير ثلث قبائل والفراتية بضم الفاء وتشديد الياء لغة اهل
... على وزن ذلولة عدم تبيين الكلام والطمطمانية بضم الطائين
... تشبيه الكلام بكلام العجم وحروف الانكار زيادة تلحق اخر
... مام كقول المتكلم قال قدم زيد ان نيه بضم الدال وكسر النون
... الهاء منكر القدوم اذا كان قليل وبخلاف قدومه اذا كان
... المتكلم قال غلبني الامير فيجب بالهمزة وضم الراء وسكون
... منكر التعجب من ان يغلبه الامير وحروف التذكير مدة تزاد
... المتكلم عليها ليتذكر ما يتكلم به بعدها مثل ان يقول الرجل
... العام ما يقولوا من العامي اذا تذكر ولم يرد ان يقع كلامه
... نقع كلامنا على ثالث الابواب اذا وفقنا الله لاتمام
... كتاب الموصل من تعيين على خليل فيران يصلح بكومة ويعصمني
... المتاليف فيها كايجاد الممتنع بالذات والتصنيف
... الشباب وذلك لان شان اسس على الاستعداد
... على ... صحبة الاضداد عصمنا الله من شرورهم
... بحق ذهم تم الكتاب الانموذج بعون الملك الوهاب

حساب

اوراد والده محمد زمان

هفت ورق واقعه

چهار ورق نیم ابیات

حکایت چهل

لیف یوزی